رواية



حكايات الفصول الأربعة

محمد جبريل

شكراً... بن لادن!!

د. سيد القمني

المحتوي . ات

المقدمة

في كلمات

بن لادن... شكرًا!!

ولعل الأهم فيما حدث بجريمة القاعدة في 11 سبتمبر 2001، والأشد خطرًا والأبعد أثرًا، هو إفاقة العالم الحر وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطر الذي يهدد كل مكتسباته خلال القرون الماضية، وإدراكها أي جناية ارتكبت في حق شعوبنا بتحالفها مع أشد الأنظمة قمعية واستبدادًا، ومع تيار الإسلام السياسي الإجرامي. ومن ثم قرارها التدخل في مواطن الإرهاب لإصلاح شأن هذا الوطن وخاصة الثقافة السائدة فيه والتي أفرزت لها هذا الإرهاب.

ويصدق هنا المثل العربي (رُبّ ضارة نافعة) صدقًا عظيمًا، لأن ما أصاب أمريكا، رغم بشاعة الفعل وفظاعته، كان السبب في استفاقتها وقطعها تحالفاتها المجرمة ضد شعوبنا, بل وإدراكها ألا سبيل سوى تحديث الثقافات عندنا، بعد أن كنا قد فقدنا كل الآمال في حدوث أي تغيير في مواطننا، بعد أن تحولت لغة الإعلام والتعليم وشعبيًا ورسميًا إلى لغة طائفية عنصرية بحت، بل إلى أسوأ لغة متخلفة تم اختيارها بين مئات الاختيارات الأخرى والقراءات الأخرى

للإسلام مع سيادة ذهنية خرافية ضاعت معها كل مواصفات التفكير العلمي.

وبين اليـ أس والقنـ وط، وصـ عود نجـ م الجهـ ـلاء والمستفيدين من آلام الوطن وأوجاع الناس، وحصار أنصار الحريات بالتهديد أو القتل كما حدث مع فرج فودة. أو التكفير والتخوين العلني والمحاكمة أمام محاكم الدولة وأمنهـ ـا كمـ ـا حدث مع صاحب هذا الكتاب، أو مصادرة الكلمة وحصـ ـار الفكرة كما حدث مع كثيرين.. مع استشراء الفساد فـ ـي كـ ـل ركن من بلاد العرب والمسلمين، وضـ ياع هيبـ ـة القـ ـانون. وارتشاء كل أنواع السلطات، وخراب الضمائر، حتى أشرف الوطن على هلاك.. في هذا الوقت الشديد الظلمة يقـ ـوم بـ ـن لادن بالفعل الهائل ليتغير معه وجه العالم وخط سير التاريخ.

فشكرًا... بن لادن!!

القسم الأول:

ممنوع من النشر

الموضوعات التالية لم يقيض لها النشر في حينها وقت سخونة الأحداث، بعد أن رفضتها كل الصحف مستقلة أو حزينة، يمينية أو وسطًا أو يسارية، و بالطبع الحكومية جمعيًا. و بعضها اتصل رئيس تحريرها بالمؤلف ليبدي احترامه وأسفه اللطيف مع استعداده للنشر إذا قام المؤلف ببعض التعديلات.ومن يومها وهي حبيسة أدراج مكتب المؤلف حتى تم نشرها في هذا الكتاب.

حكاية سعد الدين

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحول ميلها الطبيعي من طلب الترقي إلى طلب التسفل، بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت و تألمت كما يتألم الأجهر من النور.

وإذا ألزمت بالحرية تشقى وربما تفنى كما تفنى البهائم الأهلية إذا أطلق سراحها.

وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق يطيب له المقام على امتصاص دم الأمة فلا ينفك عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.

" عبد الرحمن الكواكبي"

توطئة لابد منها:

قبل اعتقال الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لم أعرف سعدًا ولم ألتقه مرة واحدة، لكني كنت أتابع ما يكتب في كتبه وفي مجلة المجتمع المدني الصادرة عن مركزه.

كذلك لم تربطني بسعد صداقة، ولا حزب سياسي فأنا لا أنتمي لأي جماعة أهلية أو حزبية أو حكومية أو وظيفية كما لا تجمعني به طبقة اجتماعية فالفرق هنا هائل، ولم يسبق أن وجه لي دعوة لحضور منتداه (رواق ابن خلدون) لا محاضرًا ولا مستمعًا، فلم أعرف حتى الآن أين يقع مركزه بالضبط ولا رأيته.

عرفت سعدًا فقط عندما تم اعتقاله، وهنا كان موقفي اتساقًا مع المبادئ ضد محاكمة مفكر على فكرة أو سياسي على نضاله السلمي في سبيل ما يعتقده. فسعيت إلى بيته أدور في دهاليز المعادي التي أجهل دروبها ومسالكها، لأضع يدي بيده مؤيدًا يوم الإفراج عنه بعد الاعتقال وقبل المحاكمة، ومعبرًا عن تضامني الكامل، ومحوت ما أضمرت لأن

ضميري ككاتب مستقل كان قد اتخذ قراره، ذلك القرار الذي وقفت في خلفيته عملية التشويه والاغتيال المـ دني الكبـ رى للرجل قبل صدور أي أحكام بشأنه.

وحوكم سعد وحُكم بسنين سبع... ويقال في بلادنا أنه لا معقـ ب علـ ى حكـ م قضـ ائي وإلا كانـ ت العقوبـ ة سجنًا(؟!)ولا علم لي بشئون قانون يحكمنا ونجهله. ولا أعلم إن كان هذا مجرد شائعة رائجة تهديديـ ة سـ رت مسـ رى الحقائق لكثرة ترديدها، أم هي حقيقة صادقة قانونيًـ ا فعـ لاً، لذلك، وتوقيًا لشر سجن وإذلال إنساني لن يحتملـ ه جسـ دي المحمل أصلاً بكل ما اكتشفه العلم من أمـ راض، ومـ ا لـ م يكتشفه بعد، سأعمد هنا إلى الحديث في منطقة ما قبل صدور الحكم، وبعيدًا عن المحكمة والقانون، وهي منطقة كافية فيما أعتقد لو أعملنا فيها الإنصاف والمبادئ المحترمة لأنصـ فنا مفكر تم اعتقاله وفق قانون الطوارئ، وهو عالم اجتماع في مجتمع يعاني من مشاكل مجتمعية أزلية إلى ألوف من علماء الاجتماع وعلماء النفس، ناهيك عن المنهج العلمي ذاته فـ ي التفكير من مستوى رجل الشارع إلـ ى مسـ توى مؤسسـ ات الدولة .

هناك كلمة أخيرة في هذه التوطئة وهي ما أثير حول علاقة مركز ابن خلـ . . . . . دون بالدولة الإسرائيلية،وما حدث بعد سجنه من احتجاج السفاح إريل شارون اسـ تثمارًا لأوضاع مصر الداخلية لصالح منظومته، وهو الأمر الـ ذي ربما أدى إلى إحجام كثيرين عن الكتابة خشـ ية الاتهامـ ـات المعتادة بالعمالة والهيمنة والخيانة .. إلخ.

وهنا لابد من توضيح موقفي بشكل شفاف، فأنـ ـا رجل فكر ولست رجل سياسة ، ولم يسبق لي زيارة إسرائيل أو أي من هيئاتها التمثيلية بمصر ولا خارج مصـ ـر، لكـ ـن الفكر إذا لم ينفصل عن السياسة فإن ما أزعمه هو الحـ ديث في نظرية المعرفة كخلفية للرؤية السياسـ ية ولـ يس العمـ ـل السياسي الناشط. وموقفي المعلن هو ضد احـ تلال أي أرض بالقوة ناهيك عن استعمارها إحلاليًا بإحلال بشر فيها محـ ـل بشر، وأن المقاومة هي المشروع الأول لأصـ حاب الأرض المحتلة ومن تشابكت مصالحهم معها وأقصـ ـد دول المحـ يط العربية بالدعم بكل لون ممكن، أما مشروع الحرب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل فهو من وجهة نظـ ـري الخبـ ـل بعينه، بعد أن أوصلنا سادتنا العناتر إلى مستوى لا يمكن فيه

الحديث عن حرب، ناهيك عن حاجة بلادنا إلى السلام مـ ن أجل بناء المجتمع المدني الذي نحلم به وبعدها يكـ ون لكـ ل مقام مقال. وما قيل بشأن علاقات مركز ابن خلدون بإسرائيل اختلط فيه التهويل بالإشاعة بحملة التجريس العلني مما يجعل اتخاذ أي موقف بشأنه بهذا الصدد بغير حقائق ثبوتية لـ ون من الشطط غير المحمود، أما إذا كانت لسعد لقـ اءات مـ ع شخصيات إسرائيلية من دعاة السلام، من باب دفع الموقـ ف الإسرائيلي إلى بعض التنازلات، في ضوء خـ واء الوفـ اض العربي، ولتحصيل الممكن من خلال تفعيل النشاط السـ لامي في مجتمع الديمقراطية الإسرائيلية المتاحة، فأعتقد أنه أمر لا يمكن لوم سعد عليه بقدر حمده والثناء عليه.

1 . عجالة نظرية تمهيدية

اللا معلومة والسلطة القامعة

المعلومة /المعرفة /هي تلك التي يمكـ ن مناقشـ تها والجدل معها للتحقق من صدقها، وردها بمعلومة أحـ دث أو أدق أو أصدق، والصدق هنا إما بقياسها على قوانين العقـ ل دون البدء من مسلمات مطلقة خارج الواقع،أو بمدى مطابقتها

للواقع التجريبي وإمكانات تفعيلها فيه، وإلى أي حد هي نافعة وتحقق مصالح أو بمدى ضررها. لذلك هي قابلة دومًا للتغير والتجدد والتطور بالإضافة والتحديث، فهي تراكمية متصلة، لا مطلقة مفارقة منقطعة، تصلح دومًا للانتفاع بها بغض النظر عن عنصر أو طائفة أو وطن منتجها أو مستهلكها، لأنها تقدم مشروعية الاتفاق حولها بذاتها.

ولم يتم تحديد معني المعلومة إلا مع اكتشاف المنهج العلمي في التفكير، بعد أن ظلت الإنسانية تخلط الإخيولة بالموضوعات الإيمانية، والغيب بالواقع، والمرض العضوي بالمس الشيطاني وأضغاث الأحلام بالتمنيات والينبغيات اللا محققة .حتى أنه تم استخدام القياس الأرسطي/الاستنباطي العقلي/لضبط النتائج وفق الشروط الشكلية لهذا المنطق، لكن انطلاقًا من مقدمات باطلة تمامًا للوصول إلى نتائج أشد بطلانًا بشروط منطقية شكلية سليمة تمامًا.استنادًا إلى مرجعية صدق الأوائل وأصولهم الثوابت، وهو ما نرى صداه في الفلسفة المسيحية ومن بعدها في نظيرتها الإسلامية ، حيث جعلت تلك المرجعية للمعلومة دينًا تصدق أو تكذب بشروطه.

وقد مرت المعلومة/ المعرفة عبر مناطق زمنية تحققت بها ولها فتوح كبرى من النهضة الأوروبية إلى الثورة الصناعية إلى التكنولوجية إلى ثورة المعلومات والاتصالات إلى هندسة الجينات، متصاحبة مع منحنيات كبرى في العلوم الإنسانية وعلوم النقد التاريخي، مفرزة رقيًا إنسانيًا ترك بصماته في معاني الحريات الليبرالية العلمانية، كالتسامح وحرية الاعتقاد والتفكير وتبادل المعلومات والمعارف، بغرض بلوغ الكرامة الإنسانية المتكاملة.

ومن ثم تميزت الرؤية الكوزمولوجية اليوم بالثقة في قدرة الإنسان على صنع مصيره الأفضل بالرقي والتقدم مع توسيع دوره في الكون، مما حرره من الإيمان بخرافات ما قبل المنهج العلمي والعصبيات العنصرية، والطائفية، التي أهدرت في خلافتها من دماء البشرية ومن الفظاعات أكثر مما حدث في أية خلافات أخرى بما لا يقاس أو يقارن.

هذا ما حدث في دول العالم المتقدم، فماذا حدث عندنا؟

حتى اللحظة الراهنة تحرص مناهجنا على تصوير نبي الإسلام بأنه أمي لا شأن له بالمعرفة أو الثقافة قبل

الوحي، كما تحرص على تأكيد أن كل معارف الدنيا قبل ذلك- فيما عدا الموضوعات الدينية التي أقرها الإسلام – كانت جاهلية، بل إنها بأديانها لم تكتمل بشريتها بالمعلومة الصادقة والمعرفة الصحيحة قبل الوحي الإسلامي، الذي جاءها بالمعلومة الصادقة صدقًا تامًا مطلقًا مكتملة بذاتها لا تحتمل حذفًا ولا إضافة. لذلك كانت إنسانية الإنسان ناقصة وما استقام أمرها أو وجودها أو اجتماعها أو سياستها أو معرفتها إلا بوصول الدين القويم، وكل ما قبل ذلك مطعون في بشريته .

ولأن الإسلام كانت له خصوصية ظرفية مكانية وزمانية، حيث كان يقيم لقبائل بدو الجزيرة العربية الشتات دولة مركزية متوحدة، فإن السلطة التي نشأت مع الثقافة الجديدة أصبحت شأنًا إلهيًا، وليست من شئون البشر أو اجتماعهم واقتصادهم، وهو ما عنى رد السياسة إلى الله. لذلك لا تكون المعلومة معلومة، ولا المعرفة معرفة، لأنها محصلة تفاعلات اجتماعية تاريخية اقتصادية نفسية بيئية، إنما لأنها ثقافة كاملة جاهزة صادقة بالمطلق، وما عداها باطل وقبض الريح.

ورغم مرور الإمبراطورية الإسلامية بعد الفتوحات بتلاقح الثقافات في أزمنة انفتاح على معـ ـارف الـ ـبلاد المفتوحـ ـة، فرضها الظرف الموضوعي حينذاك، إلا أن ذلك كان استثناء ظرفيًا، انتهى بدول المنطقة إلى الخضـ ـوع لسـ ـلطة خليفيـ ـة استمدت مشروعيتها من الرداء الديني، وواكبتها مظالم تنوء بها كتبنا التراثية والتاريخية الإسلامية. في وقت كانت فيـ ـه الدنيا قد تحركت إلى فضاء معرفي آخر، بينما انتهى أمرنـ ـا إلى تخلف كامل في الزمن المملوكي والعثماني، الذي كانـ ـت نتيجته المحتومة إعمال فلسفة القوة والضعف، بـ ـاحتلال دول الغرب لبلادنا.

ومع استيلاء العسكر المحلي على مقدرات الوطن كـ ـان الصدام مع المجتمع الغربي ومعارفه وأساليب حياته باعتباره المستعمر، هو الأساس في التمسك بخطاب دوجمائي كـ ـاره لكل ما هو مخالف حتى لو كان وسيلة تقدم، لذلك لـ ـم تنـ ـتج مغامراتنا الثورية تغييرًا جذريًا في المناهج ولا في المفاهيم، وغاب النقد بالتحديد، بتأثير عسـ ـكرة المجتمـ ـع مـ ـن أجـ ـل المعركة المقدسة التي سلت فوق الأدمغة والألسن، التي دونها كانت الخيانة الوطنية القومية الدينية معًـ ـا, بوثوقيـ ـة كونيـ ـة

جاهزة تربط الوعي كله برؤية السلطة وحدها, عبر المتوسط الشارح المبرر الجاهز دومًا لخدمة السلطان عبر العصور... رجال الدين المحترفين.الأمر الذي منع أي تفاعل أو جدل تجابه فيه الذات وعي الآخر, بحيث كان التخلص من الوجود الأجنبي في البلاد, مدخلاً إلى عبودية كاملة للماضي وطرائقه في التفكير, سواء كانت عبودية نصية, أو عبودية لأفكار هلامية عن أمة كبرى على غرار الأموية والعباسية وغيرها , وهو ما تخلّفت معه بني الأجهزة الثقافية للدولة على مستوى المفاهيم والمعارف والقيم والعادات والسلوك والذوق, هذا رغم أنه ليس هناك شيء اسمه ثقافة أصلية خصوصية, فأي تراث كان هو حاصل تفاعل حضارات إنسانية شتى. والخصوصية التي كنا نعنيها ومازلنا فهي التي يشهد الواقع أنه قد امتنع معها أي تجديد أو ابتكار, وكل ما ظهر للعيان دون جهد فاحص ,تخلف يقاس بالقرون بيننا وبين العالم المتقدم.

والتساؤل البسيط بهذا الصدد, ما هي الخصوصية التي نعنيها مقابل التقدم؟ لا يبقى على مستوى الرؤية الواقعية الحادثة سوى التخلف, ومن هنا كان الحرص الدائب على تلويث

الفكر المدني الحداثي لا لعيب ذاتي في الفكرة , لكن لأسباب أولها أنها مُنتج الغرب المكروه البغيض , ولأنها لا تتفق وثوابت الأمة وخطوطها الحمراء, بغض النظر عن النتائج التي أفرزتها هذه الأفكار من تقدم عظيم أينما تم العمل بها , ثم لأنها تحمل مع التقدم فيروسات الانحلال الخلقي, رغم أن الأخلاق مسألة معيارية ومجموعة قيم متغيرة دومًا بتغير البني التحتية, أما السبب غير المعلن والأساسي فهو تناقض تلك الأفكار مع مشاريع السلطة وتكوينها في بلادنا, التي هي في نهاية الأمر شكل حديث المظهر لذات السلطة الخليفية الممتدة في تاريخنا التليد.

ومع المزيد من اتساع الهوة بيننا وبين العالم المتقدم, لم يكن بيدنا سوى نظرية المؤامرة نبرر بها أحوالنا, تلك النظرية التي بدأت مبكرًا منذ اختراع شخصية اليهودي اللئيم المقتدر عبد الله بن سبأ, الذي تمكن بدهائه من جعل صحابة رسول الله يقتلون بعضهم بعضًا, إلى يومنا هذا الذي نتحدث فيه عن المؤامرة الاستشراقية الصليبية اليهودية العلمانية الإمبريالية كله معًا. مع إشاعة الوهم وتكراره حتى تصديقه, أن العالم يبيت ساهرًا يدبر لنا نحن بالذات المؤامرات , في تصوير

مهين يجعلنا على الدوام مفعولاً بنا قابلين طوال الوقت لتنفيذ مؤامرات الأعادي دون أن نستفيد مرة من المؤامرة السـ ـابقة ودروسها إن كان هناك مؤامرات, ومن جانـ ـب آخـ ـر فهـ ـو تصوير يضخم الذات المهانة ويصيبها بمـ ـرض النرجسـ ـية, فيتضخم شأنها ولكن في الوهم المرضي الذي انتشر بشـ ـكل وبائي خطير, حتى بات يقينًا لدينا أن العالم لا يشغله غيرنا.

وحتى لو لم يوجد عداء حقيقي فإنها تخترعه اختراعًا وتفتعله افتعالاً حسب الظروف والطوارئ الممكن استثمارها لترضي الغرائز المبثوثة بين الناس, ثم تتصدى للأعـ ـداء بـ ـالزئير, الزئير فقط , بالكلام والشعارات, لتبرز لمواطنيهـ ـا دورهـ ـا التاريخي في حماية الهوية والانتمـ ـاء والتـ ـراث والأخـ ـلاق والدين, وبسبيل ذلك تستخدم الثقافة المحنطة وكل مـ ـا فـ ـي جعبتها من تثوير الغرائز الطائفية والعنصرية والـ ـنفخ فيهـ ـا باستمرار, ليتوحد الجميع في ذاتها, مما انتهى, خاصة منـ ـذ 1952, إلى إزالة الطبقة الرقيقة للمفاهيم الليبرالية التي كانت قد نمت فوق طبقات الماضي وهو ما أدى إلى تشويه كامـ ـل لوعي المواطن باستخدام أحدث تقنيات الغرب المكروه, حتى أصبحت لغة الحرية هي اللغة الفاسـ ـدة الخائنـ ـة التـ ـي تـ ـتم

محاكمتها وتشويهها في تناغم سيمفوني بين الشارع والمايسترو الحكومي.

وبسبيل ذلك استخدمت السلطات لغة واحدة يغيب عنها التنوع مكرره منمطة, ذات إيقاعات محدودة ومحددة , تستعيد من التراث أسوأ ما فيه وتخفي إمكانيات الفعل الحر بداخله, لا تحتمل أي تناقص ولا تقبل بأي تحليل عقلاني يتخطى السائد الثابت, فتكافئ الصبية من حفظة القرآن وتحتفي بدعاتها المحترفين في كرنفالات موسمية تمنح فيها العطاءات والهبات, أكثر مما تخصص لدعم البحث العلمي بما لا يقارن بالمرة.

وهكذا.. كلما انحط المنهج كلما تزايد قمع التفكير والاختلاف, لذلك لم تسع السلطات في بلادنا أبدًا لتنمية المعرفة نظرية أو علمية أو تنقية إلا بما يدعم وجودها, عن طريق تحويل المثقفين الملتحقين بها لضرورة لقمة العيش إلى موظفين بيروقراطيين, مع إهدار وتهميش وحصار وتشويه سمعة أي مثقف يرفض القيام بهذا الدور أو حتى يصر على استقلاليته بل يصل الأمر .حسب تجربة شخصية وتجارب مشاهدة تعلمونها . إلى تحريف نصوص هؤلاء

وتزويرها لاغتيالهم جماهيريًا بأساليب رخيصة وأسلحة فاسدة رديئة, لإحداث القطيعة بينهم وبين الجماهير التي يكتبون من أجلها, وإلغاء دور العقل الواعي في إصدار الأحكام الصادقة, لأن لديها كل الإجابات الجاهزة التي لا تحتمل أي احتمالات, مع خطاب طائفي عنصري عصبي قبلي عشائري فاشي,لإغلاق أي منافذ على الخطاب المغاير.

ويقول لنا علماء الأنثروبولوجيا حول جذور التشكيل القبلي, أن الشكل القبلي أفقر التشكيلات الاجتماعية وأكثرها تخلفًا, فالقبيلة فقيرة في قدرتها على إنتاج ما تحتاجه, وتعتمد على الخطف والسطو والنهب كلما أمكن. فقيرة في قدرة المرور عبر الزمن, فهي تحتاج دومًا إلى تلاحم أفرادها لذلك يتم إمساكها من فوق بقيادة قامعة صارمة تجعل الأفراد التحتيين بلا فكاك. مع إشاعة مساواة بدائية في عالم الفكرة وليس في الواقع, بذوبان كل الأفراد في الكلية القبلية /الأمة المعنوية/ ومن أجلها, فيكون الفرد من أجل الكل وليس العكس, ومن هنا لا تحتمل هذه التركيبة أي اختلاف أو تمايز أو تعدد في الآراء حيث الكل في واحد.

المقصد من ذلك هو إيضاح أن المشكلة معقدة ومركبة, فلم تعد الأنظمة فقط هي مالا تقبل المخالفة أو التغيير, بل الناس الذين فقدوا وعيهم ومعه حريتهم بعد أن تمكنت مؤسسات الحكم من الأرواح والعقول بآلة الإعلام الجهنمية التي اخترعها أصحابها لغرض آخر, هو مزيد من العلم والحرية, أما هنا فقد تم استخدامها لتنميط وتأطير العقل حتى أصبحت النفس عبدة, ورأينا المرأة المثقفة ترد علينا بالتفكير لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لها بحقوق مماثلة لحقوق الذكور, مما يفصح عن استشراء الوباء تحت قشرة حداثة ظاهرية لم تمس الجوهر.

وإذا كان المفترض أن الدولة مؤسسة سياسية تعبر عن علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع, وأنها التعبير الرسمي عن المجتمع كله, فإن الدولة في بلادنا لا تخضع لهذا التعريف ولا تعترف به وتعلم أنها لا تعبر عن مجتمعها, لذلك تمارس وجودها الفوقي واستمرارها بغسل العقول ونشر أيديولوجيا القبلية الطائفية العنصرية مع القمع بالطبع. المأساة أن تلك ليست مجرد أدوات في يد الدولة, بل تحولت إلى خلايا تكوينية عضوية في بنيتها, تتخلل كل مجالات

التخطيط, والعمل والإدارة والتوجيه والإعداد والتنفيذ. حتى مثقفيها, ومعهم مثقفي الأحزاب يختزنون بدورهم أوبئة الكذب ويتنفسون في هواء راكد قديم ضمن النسق المحدد الذي أجمع عليه الجميع في تعريفه البسيط, أو هو الكفر الديني والوطني عند اصطدامه الحاد بخطوط الأمة الحمراء وثوابتها الواحدة المصمتة.

ورغم الوضوح الجهير للمساحة الهائلة التي تفصلنا عن العالم المتقدم, وأن الأنظمة العربية عاجزة بين الأمم لكنها قوية القمع والتنكيل مع مواطنيها, فإنها قط لم تلجأ للأدوات التي أثبتت نجاحها عالميًا لتجاوز هذه المساحة, لأنها لا تعترف بشيء اسمه البحث العلمي, وتحتسب القضايا الاجتماعية أمورًا بسيطة من التوافه الهينات التي لا تحتاج كثيرًا من العبقرية أو عناء البحث أو تصنيف المشاكل وتبويب الحلول ورسم الخرائط الاجتماعية, لأن إعلامنا يؤكد دومًا أن كل سلطة عربية هي سلطة ملهمة ليست بحاجة لباحثين, وعلى هذا الأساس تصدر قراراتها. مما يكشف أن المشروع الأوحد لهذه الأنظمة هو البقاء والاستمرار, مع إيهام الناس بوجودهم في سياستها وأنهم الأهم في مشاريعها

وأنهم شركاء معها. خاصة أنها المحافظ على ثوابتهم العزيزة. وهكذا لا يفرز المجتمع بل لا يملك قدرة فرز أي جديد من أصولي قديم متفق عليه بين الرعية والحاكمين, ويستمر المواطن خاضعًا لاستمرارها كسلطة, وهو وضع لا شرعي بذات القياسي الأصولي, لأنه إذا كانت السلطة حسب هذا الفهم موجودة بشرعة طاعة الله والرسول وأولي الأمر, فإن هذه الثوابت تم ترتيبها بحيث تأخذ صفاتها من بعضها وتتبادلها, إضافة إلى تزوير عملية التبادل فتصبح شخوص الآن هي شخوص الزمان المقدس السالف, برؤية متجمدة عند لحظة الطاعة التاريخية الأولى, وتظل مشاركة المواطن طاعة لأمر مقدس تم تزويره, يتصور أنه مشارك بوعي, رغم أن الوعي الحقيقي ليس مجرد عملية إجرائية, فبإمكان أي إنسان أن يظن نفسه العريف الفهيم, فما بالك لو قيل له ذلك من سادته, ليقدم كل فروض الطاعة مقابل القرب من مناطق السلطان, من أجل الحصول على منجزات رخيصة وبأساليب عطاء السيد للمولى بحل بعض المشاكل والمعاملات لنفسه أو لمن حوله لإثباته أنه شريك سلطة, وهي المشاكل الناشئة عن تكوين النظام برمته, والتي

استفحلت واستشرت في كل مناحي حياتنا بفوضى شاملة, هذا عن المواطن البسيط أما المواطن الشريك الحقيقي, فهو عضو في جهاز السلطة بالطبع.

وإعمالاً لكل هذا فـ إن النتيجـ ـة سـ تكون ترديـ د, ومضـ ـغ اللامعرفة مع انعدام وجـ ـود أي آليـ ـات لإنتـ ـاج المعلومـ ـة /المعرفة. ومن ثمّ فقر معرفي وثقافي مدقع بالضرورة. لذلك أصبحت المعلومة بمعناها العلمي والمعرفي غريبة، ولكثـ ـرة ما استهلكنا من منجزات الآخر المعرفية, أصبحت المعلومة/ المعرفة هي ما ينتجه الغير, المكروه. الذي نسطو فقط عليه لاستخدامه في غير أغراضه التي أنتج من أجلها، ثم نسـ ـطو عليه فكريًا بالعادة القبلية لنؤكد أننا من أنتج هـ ـذه المعرفـ ـة لتحليلها شرعيًا كي يمكن استخدام منتجها بنسبتها إلى ربنـ ـا الذي عرفها مسبقًا في المقدس. إما أن نعرف أو ننتج معرفة فليس هنا أي مشكلة, فما دام الآخر يفكر وينتج ونحن نستهلك على الجاهز, فلماذا وجع الدماغ؟

ومع هذا الفقر المعرفي كان لابد أن تمارس السـ ـلطة شـ ـحًا شديدًا في دعم أي بحث علمي أو معرفة, مما انتهى بمثقفيهـ ـا الذين تختارهم لأداء هذا الدور الوظيفي إلى خطاب اتهـ ـامي

إزاء أي جديد مخالف, ونصحي إرشادي دومًا. وعندما يظهر مثقف يقدم معرفة جديدة بمعناها العلمي فإنـ ـه علـ ـى الفـ ـور يصبح آخر, عميلاً معاديًا كافرًا, وطنيًـ ـا و دينيًـ ـا. ومجـ ـرد ظهوره يستحث آليات الخوف ودفع الخطر لأنه نافذة يتسرب منها الأعداء لشق الصف الوطني أو إهانة المقدسات. لـ ذلك يتم تجريم أي جديد ويصبح كل إبداع بدعة تستدعي المحاكمة السريعة وإصدار الحكم حتى قبل أن تتم محاكمته قضائيًا, في عملية إطلاق صفارات إنذار مسبقة ودمغه بعلامات واضحة منعًا لأي تواصل بينه وبين مجتمعه, كالصليب القديم الـ ـذي كان يسم القبطي بالعظمة الزرقاء تمييزًا له وتحقيرًا. وهكـ ـذا تكون مؤسسات السلطة شديدة الاطمئنان رغم شدة ضـ ـعفها وهوانها بين الأمم, عملاً بالشطر الشعري العربي (أسد عليّ وفي الحروب نعامة), باستنادها إلى قناعات رجـ ـل الشـ ـارع الذي أصبح متوجسًا من أي مخالف مبتـ ـدع إعمـ ـالاً لخطـ ـه النظري وسوره المانع. فيمد السلطة دومًا بالاطمئنان لأنهـ ـا تعلم أنه غير قادر على تخطي أسوار الكتراز, غير قادر على نقد خطابه النظري أو حتى محاورته أو تحديث الممكن فيه. لذلك تشجع الدولة هذا الخط النظري وتدعمه بدأب, رغم أن

الإيمان مسألة قلبية, وأنها بهذا المسلك تسيء لنفسها دوليًا بدعمها دين على دين بين مواطنيها, ولا تترك لكل دين فرصة ظهوره وبروزه بقدرته الذاتية, وتفسد المساواة بين رعيتها, وتخلق كثيرًا من الحساسيات والإشكاليات المزمنة, ثم تنوح بعد كل هذا عدم وفاء أقباط المهجر وما يزعمون وعلى الإنتاج المتردي لتهاون المواطن في الإنتاج ، وتصعر خدها مقابل استجداء ملياري دولار أمريكي سنويًا معونات لها شروطها، ثم تترك المؤمنين يحملون مثليها سنويًا إلى بنوك السعودية المباركة كل عام .

2 . الخطاب في الاتهامي قضية ابن خلدون نموذجًا تطبيقيًا :

لنقرأ معًا نماذج عشوائية مما نشرته الصحف المصرية بشأن مركز ابن خلدون ومشاريعه وبشأن اعتقال سعد الدين إبراهيم, للمطابقة بين ما سلف إيراده وبين تلك النماذج.

في 1999/5/7 نشرت صحيفة (الشعب) الخبر التالي "أحال فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي, المقترح المشبوه للتربية الدينية الذي وضعه مركز ابن خلدون, إلى د.محمد رجب البيومي عضو مجمع البحوث الإسلامية ليبدي رأيه

الشرعي في مدى صلاحيته للتدريس في دولة دينها الرسمي هو الإسلام. وقد أكد التقرير أن المشروع يثير الفتنة الطائفية .. وأضاف واضع التقرير د. البيومي قائلاً: إني أكاد أحس برائحة خبيثة يبعثها مركز ابن خلدون .. يبث الوقيعة بين عنصري الأمة لتشفي صدور قوم آخرين". وبغض النظر عن الموقف العلمي السليم والنقدي الصحيح لمشروع التعليم والتسامح الخلدوني, الذي يطيب لنا مناقشته ويحتاج إلى قول آخر, لكن في مقام آخر غير مقامنا المحدد هنا, نقف مع ما قالته (الشعب) غير دهشين لمدى مطابقته النموذجية لما أوردناه في العجالة النظرية.

الملاحظة الأولى عدم مراعاة الصحيفة للحياد المفترض في عرض الخبر الصحفي, بنعتها للمشروع بدءًا بالمشبوه, أنها الدمغة للتمييز والتحذير وإطلاق الإنذار.

أما الثانية فهي أن (الشعب) صحيفة معارضة للحكومة ومناهجها التعليمية, وطالما تحدثت كثيرًا بهذا الشأن, وهي صحيفة لحزب معارض هو العمل, استولى عليه الإخوان المسلمون بنخرة وتسويسه من الداخل وهو المؤسس على مبادئ يسارية عمالية تحت سمع وبصر السلطة, ولم تتدخل

مؤسسات السلطة القمعية بل سهلت لهم الاستيلاء الكامل على يسارية الحزب.

لكن الحزب وصحيفته وهما بسبيل منافسة السلطة على امتلاك أرواح الناس عبر الوسيلة المعتمدة تاريخيًا في بلادنا,الدين, دخلت الصحيفة صراعًا علنيًا مع مؤسسات الحكم لتثبت التزامها بصحيح الدين, واتهمتها جهارًا بالفساد, فقط لتثبت للجماهير أن حزبها وحده هو الأحق بدور الراعي الرسمي للإسلام, ومن ثم يكون حزبها هو الأحق بأمر سياسة الرعية, لذلك دخلت في مزايدات طالت أعمدة النظام الحاكم إلى أن غامرت بالنشاط الحركي لتثوير الشارع بدءًا بتثوير طلبة الأزهر تحديدًا, بسبب رواية لكاتب سوري (وليمة لأعشاب البحر), الأمر الذي انتهى بصدام مع أمن النظام سالت بسببه دماء بريئة, وهنا اختتم الراعي الرسمي الأقوى المباراة بإغلاق الصحيفة. لكن الغرض لكليهما كان واحدًا, والوسائل لكليهما فاشية, تعتمد ذات الأسلحة الفاسدة بالإشاعة و التخوين المتبادل، والعقل الذي تم الصراع على امتلاكه كان على ذات الخط النظري الواحد. وهذا الغرابة أو اللاغرابة، حيث شارك بعض أساتذة الأزهر في عملية

التثوير بتحريض الطلبة و توزيع ألوف النسخ من مقال محمد عباس المطبوخ في معمل غرائزي ،بل وشد اركت الوج وه الأزهرية في مؤتمر الحزب للمبايعة على الموت. هذا علمً ا أن الأزهر هو مؤسسة الدولة الرسمية منذ إقامة الاس تعمار الفاطمي، و من يومها ظل مؤسسة التبرير لكل الأنظمة على تباينات مظالمها، لأنه المالك المحترف والمقتدر للوس ائل و الأدوات التي تخاطب خط الجم اهير النظ ري، والض امن لتقاطع مطالب الأنظمة المتغيرة مع هذا الخط ، ل ذلك ه و المؤسسة التي تمولها الدولة ببذخ قل نظير ره، وتس مح ل ه بالتمويل اللامحدود واللامعلن من خارج البلاد، ويتم تك ريم رجاله في كرنفالات فصلية ، دون أن نعلم له إنتاجًا حس ب المفهوم من معنى المؤسسات الإنتاجية التي تستأهل كل ه ذا التمويل الكريم، ومن جانبها تمكنت مؤسسات الس لطة م ن غرس رهاب الأزهر و اليونيفورم المشيخي في نفوس الناس حتى كاد يكون معبرًا عن الإسلام أو هو الإسلام رغم أنه لا يوجد في آية قرآنية واحدة أو حديث نبوي واحد شيئًا اس مه الأزهر أو رجال الأزهر!!

أما صحيفة الشعب التي كانت تتطهر دومًا بإسلامها المتميـ ز عن إسلام الدولة وأزهرها وتقف بعنف ضد مؤسسات الدولة ودستورها فإن ذلك لم يمنعها من الانتهازية الرخيصـ ـة فـ ـي النص السابق ذكره حيث رفعت المـ ـادة الصـ ـدر فـ ـي هـ ـذا الدستور التي يتكئ عليها جميع الفاشيست عند الحاجة (الدين الرسمي للدولة هو الإسلام). لأنه ظهر مخالف تحديثي للخط الواحد للدولة والحزب المعارض, لتتفق الصحيفة مع مؤسسة الدولة الدينية الأزهر وكلامه البيومي، على أن ابن خلـ ـدون يوقع الفتنة بين عنصري الأمة. رغم أن الأزهر نفسه بذاتـ ـه وقوامه وعمله وأهدافه الطائفية العنصرية المجسدة في مواده التي تنص على عدم دخوله لغير المسلمين, رغم أن الـ ـنص الدستوري المستند إليه يسـ ـتبعد ملايـ ـين المـ ـواطنين غيـ ـر المسلمين من المواطنة بصريح العبـ ـارة ودون مواربـ ـة ولا خجل, فإن كلاهما وقف على ذات الخط النظري ليعلن أن من يشق الصف الوطني ويثير الفتن ويوقع بين عنصري الأمـ ـة هو مركز ابن خلدون وهي ذات التهمة التي سبق ووجههـ ـا الطرفان لكاتب هذه الورقة في محاكمة مشـ ـهودة قبـ ـل بـ ـن خلدون, في تزوير فاضح كامل فصيح البنود وغير محتشـ ـم

اللسان ولا عفة. أما الرائحة الخبيثة التـ ي أحسـ ها مركـ ز البحوث الأزهري فيبدو أنها تنبعث من تحته لأنهـ ا عبارتـ ه الدائمة في مواجهة كل من لا يبدأ من مسـ لماته المشـ يخية كمرجعية أولى تامة الصدق, بغض النظر عن صحيح تلـ ك المسلمات في دين المسلمين, فهو يحمل اسم مركز البحـ وث ولم نعلم له بحثًا واحدًا حتى الآن من أجل قضايا المواطن أو المجتمع, فقط يستمد قوته ومشروعيته بإشاعة كذبـ ة كبـ رى يدعي فيها لنفسه أن قراراته منحة سماوية ودستورية علـ ى التبادل والتساوي. بحسبانه مؤسسة مـ ن كبـ رى مؤسسـ ات الدولة, وشيخه الأكبر يتم تعيينه بقرار سيادي مـ ن الدولـ ة، ليقوم بتشغيل السماء ووحيها حسب المطلوب منهما من قبـ ل الدولة وحاجاتها اللامستقرة، ليعطيها ديمومتها ومشروعيتها. أما القوم الآخرين الذين يريد مركز ابن خلـ دون أن يشـ في صدورهم بسعيه للفتنة فهم أي آخـ ر بـ إطلاق مـ ن غيـ ر المسلمين,حزب الشيطان الذي يتربص بنا الدوائر لا يكل ولا تفتر همته خاصة في بلاد الغرب المغتاظ لمـ ا بأيـ دينا مـ ن أسلحة التقدم السرية المخفية تحت العمائم صيانة لهـ ا حتـ ى يأتي الله بأمره. إن هؤلاء الآخرين ليس لديهم مركزًا يعلـ ن

أنه للبحوث ويعمل فقط لمصادرة الفكر وقمع الرأي والحريات وليس في بلادهم مركزًا مثله ذي سلطان مبين يستند في ظاهره إلى مرجعية دينية وفي حقيقته هو الرأي الإنساني أو الكهنوتي المتاجر الانتهازي بالدين. وليس عنده مراكز قوى تستمد قوتها من السماء ومن المعتقلات لتخوين مواطنيه وطنيًا وتكفيرهم دينيًا لأنهم أنشأوا في بلادهم مؤسسات مدنية أو بالقول الأدق علمانية. تلك الصفة المكروهة في بلادنا لأنها تساوي بالعدل بين البشر بغض النظر عن الجنس أو الملة أو العنصر, فيجتمع في أمريكا وحدها كمثال وافدون من كل بقاع الأرض, منهم ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة من بلاد العرب, ويشكل هؤلاء الوافدون من الدنيا أكثر من ألف عقيدة وعنصر,لا مرجعية لهم جميعًا سوى ذلك الوثن الأعظم الذي نكرهه بشدة: القانون المدني. ولأن الطائفية والعنصرية لا تفرز إلا فاشية دموية, فإننا سنجد بأيدينا نماذج مثالية لهذا الفرز في صحف تزعم التمايز والتغاير. نسوق منها الأمثلة التوالي:-

صحيفة الأحرار مثلاً لسان حزب معارض هادئ الطبع إزاء مؤسسات الحكم فتحت صدرها لأزهري معلوم الشأن من أشد

المعارضين صرامة وأعلاهم صوتًا, ولا مفارقة إن شاهدته وجهًا لامعًا في تلفاز الدولة هو الشيخ يحيى إسماعيل حبلوش, الذي قال للأحرار في 1999/6/11 بشأن أحد باحثي ابن خلدون دون أن يطرف له جفن: "إن آراء هذا الرجل.. تتطلب إحالة أوراقه إلى فضيلة مفتي الديار المصرية فورًا", إنها خفة الظل السوداء القاتلة حيث يرى صاحب الفضيلة (!؟) وجوب شنق هذا الباحث لإسكات صوته, بينما الحبلوش نفسه هو من أفتى بإهدار دم المفكر فرج فودة هو وجماعته المعروفة بجبهة علماء الأزهر, ويطلب الآن شنق باحث خلدوني بقرار مختوم بختم دار الإفتاء, ختم الدولة الرسمي, ختم النسر الذي كان عقابًا مصريًا فرعونيًا ثم تحول مع الثوريين من الغفر المحلي إلى صقر قريش.. لماذا؟. لا تفهم سوى إعلان التبعية التاريخية لقريش وصقرها. وهل تمت محاسبة هذا الرجل وعصابته قانونيًا بعد أن وضعوا الرشاش بيد القاتل لذبح المفكر فودة ؟ وماذا لو كان هذا الرجل في دولة تحترم القانون وتقدس الإنتاج وتجل المفكرين؟ إن بقاء هذا الرجل وعصابته في مناصبهم دون محاكمة عادلة يتقاضى راتبه ضرائب من

جيوبنا دون أن ينتج سوى الكراهية والإرهاب والدم, لأنصع تصديق على ما قدمنا في العجالة النظرية, مع تساؤل ساذج: إذا كان هؤلاء هم العلماء في مفاهيمنا فكيف نصنف روسو وإديسون ونيوتن ودوركهايم وأينشتين؟

لنترك هذا المكفراتي لنذهب نطالع الشيخ الطَيِّع اللطيف السائر دومًا في ركاب السلطان, الذي أعطاه مشروعية التسلطن زمن الاشتراكية والحرب المقدسة, ثم أعطاه إياها زمن اقتصاد السوق والسلام, وترقى في المناصب في المرتين, أزهري نموذجي يضع بصمته حسبما يشار إليه بأدب جم, لكنه هذه المرة يتفق وزميله العصبي المعترض دومًا, صورة كربونية, يسير على دربه بالنعل حذو الفعل, هو الدكتور فؤاد مخيمر الذي قال لصحيفة عقيدتي في 2000/7/11 وهي من الصحف القومية, الاسم الحركي للصحف الحكومية: " وقد حدد الإسلام جزاء المفسدين أمثال زبانية ابن خلدون بقوله: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويعيثون في الأرض فسادًا أن يقتلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف". وهكذا كان الرجل واضح التحديد,فباحثي بن خلدون زبانية, وهم بالتحديد من قصدتهم

الآيات. والمطلوب تقطيع أوصـالهم أحيـاء أمـا صـحيفة الأسبوع وهي من الصحف القومية ذات الخط الناصري, فقد كتبت بشأن سعد الدين إبراهيم في 2000/7/3: "وإذا كانـت الوقائع كثيرة ومتعددة فإنها تحوي حجمًا من الفضائح توجب شنق هذا الرجل في ميدان عام". كل هذه المشانق وكل هـذا الدم, والأرض المفروشة بالسعادة والحبور والسرور, بالأيدي المنـزوعة والأرجل المقطوعة تم إصـدارها قبـل أن يـتم توجيه أي اتهامات رسمية للدكتور سعد أو محاكمة قانونيـة, كل ما حدث أن الدولة مارست فاشيتها باعتقاله وفق قـانون الطوارئ, ودون إصدار لائحـة اتهـام, وأعطـت الضـوء الأخضر لمختلف الفاشيات لتحاكم وتشوه وتذبح قبل المحاكمة الرسمية وقبل صدور حكم القضاء بالإدانة أو البراءة. وفـي هذا المناخ لا يأخذنا العجب أبدًا عندما نجد عضـو حـزب الحكومة وعضو المجلس التشريعي الموقر محمود الفـران, المفترض أنه ممن يصادقون على القـوانين, ويعلمـون أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته, حين يعلن لصحيفة عقيـدتي 2000/7/11 عن سعادته الغامرة بالقبض على سعد الـدين, تلك السعادة التي بناها على حكمه الخاص بعد حملة التشويه

بإدانة سعد بالخيانة العظمـ ى, حيـ ث قـ ـال دون تـ ردد أو تروي:"أنا كنت شخصيًا سعيدًا جدًا عندما علمت بخبر القبض على صاحب هذا الوكر المشبوه الذي حـ ـاول بيـ ع وطنـ ـه للأعداء"

ومن الأحزاب اللطيفة المستأنسة إلى الأحـ زاب الزاعقـ ـة الفلوت نقلب صفحات العربي الناصري نستمع إلـ ـى تحليـ ـل رجل قانون وذي دراية هو اللواء صلاح سليم حيث يشـ رح لنا في عدد يوم2000/7/9 معنى المعلومة ومعنـ ـى حريـ ـة تداول المعلومة في أزمة ابن خلـ دون بقولـ ـه السـ ديد: ((إن المجتمع المصري معرض للخطر اقتصاديًا ومخترق إعلاميًا ولابد أن يباشر الأمن القومي نشاطه الذي نص عليه القانون، وأن تنتظم اجتماعاته كي يسيطر على عملية جمع المعلومات التي تقوم بها جهات أجنبية لا تحترم إلا مصالحها)). ثم ينبه اللواء بعد درس عميق إلى ((الدور المشبوه الذي لعبه سـ ـعد الدين إبراهيم في إذكاء نار الفتنة الطائفية وفي تقديري أن ما حدث قد أنهى الرجل، ليس بتوجيـ ـه الـ تهم وتقديمـ ـه إلـ ـى المحاكمة ، لأنه في تقديري أن أي محامي من المرصوصين

على كراسي المقاهي يسد تطيع أن يسد قط الد تهم السد اذجة الموجهة إليه)).

هكذا يبدو كل شيء واضحًا أو بالأحرى فاضحًا، وأنهم م جميعًا في سلة واحدة على خط نظري واحد في قبيلة واحدة، فالصحيفة تعلم أن كل التهم الموجهة إلى الدكتور سعد وابد ن خلدون ساقطة سلفاً لشدة سذاجتها، لكنها قط لم تتطرق لحماة أمن الوطن الذين يسكنون الفيلات ويقضد ون الصد يف فد ي الشاليهات والمارينات (جمع مارينا دام ع زكم) ويمارسد ون القمع حسب الند زوات، كلها بضرائب جيوبنا ومرتبات مد ن عرقنا، لم يتطرق إلى مناهج تفكيرهم وهم من قد ام بإعد داد الاتهامات التي وصفها بالسذاجة. السافر في الأمد ر هند ا أن السيد اللواء يزكي هذه الاتهامات الساذجة ويصدر الحكم على المتهم قبل المحاكمة، لأن الأهم ليس تأكيد د الد تهم وإدانتد ه قضائيا، الأهم أن عملية الاغتيال الجماهيري قد د تمد ت، ألا ترونه يقول (إن ما حدث قد أنهى الرجل) وهو غاية المد راد من رب العباد ومشيئة السلطان. لقد تمت عمليد ة التشد ويه والتلويث التي لابد أن تلحق الأفكار التي نادى بها سعد الدين ورددها، من أجل استتباب الأمن في مجتمع الأمان.

لكن ماذا عن أمن وطننا القومي العزيز الذي يتعـرض للخطر في إعلان اللواء الفهيم العريف؟ هنا تكشف مجلة المصور الحكومية بدورها في28/7/ 2000 في مانشيت كبير ما صرح به مصدر أمني رفيع ((15 مليون دولار لاختراق الأمن القومي))، في إيعاز مبطن أن هذا المبلغ دخل جيب سعد الدين ليخترق به أمننا القومي، وهو الجانب المتروك للمحكمة للفصل فيه، لكن ما يشغلنا هو مأساة العقلية الأمنية التي صرحت بالخبر المهول وفيه هذا الأمر المرعب، والتي كشفت كم هو هزيل أمن هذا الوطن وكم هو ضعيف حتى يمكن لـ 15 مليون دولار أن تخترقه وتنال منه .. يا بلاش يا وطن!!

يبقى حزب الوفد المفترض حسب إعلانه أنه امتداد الزمن الليبرالي قبل يونيو 1952، لذلك لا تفوت صحيفته الفرصة لتثبت أنها على ذات الخط السائد، وأنها مع العربي الناصري والشعب الإسلامي والمصور الحكومي في قفة واحدة ، فتقول في2000/7/8 موضحة إمكاناتها المعرفية في عصر المعلومات ((ورغم عنف الحملة التي شنتها الصحافة المصرية مبكرًا على الأبحاث الأجنبية منذ عام 1983 إلا أن

كتائب البحث العلمي لم تتوقف عن النهب المعلوماتي)).. بالله عليكم ماذا تعني بالنهب المعلوماتي وهل المعلومة الموجودة بالضرورة تنهب أم أنها مرة أخرى عقلية القبيلة النهاية؟

هكذا تصبح حركة المعلومة وحرية البحث العلمي في عصر ثورة الاتصالات جريمة، بينما ثورة المعلومات التي أدت إلى سيولة المعرفة وحرية انتقالها وعدم احتكارها كانت هي الناتج الضروري لتطور مجتمع الحريات الأرقى الذي لم يعد يسمح بإخفاء الأسرار والتحفظ عليها إلا في حدود شديدة الضيق، وهي الحدود التي تذوب وفي طريقها إلى زوال كما في مسألة الجينوم البشري مثلاً. وهذا النادر جدًا يعرفون في بلادهم كيف يحافظون عليه، ولا يخشون عليه ولا على أمنهم القومي من مراكز بحثية صغيرة، بل إن المؤسسات والشركات والدولة في بلد كأمريكا مثلاً تقوم بتمويل مؤسسات البحث العلمي الأهلي في بلادنا بمبلغ 135 مليار دولار سنويًا(انظر رضا هلال الأهرام 2000/7/17) ولا يخشون تلك المراكز على أمنهم القومي حتى أن لديهم برامج سياحية تثقيفية Tours لزيارة البنتاجون وناسا والمكتب البيضاوي بالبيت الأبيض. ففي المجتمعات الحرة

مسموح لأي مواطن بالحركة الواسعة وتكون إمكانات الضرر المحتملة عالية، ومع ذلك لا يقع الضرر لأن السيستم الحضاري والقانوني يضبط كل الأنغام المتحررة المتمايزة فلا تحدث أضرار تقاس بما نتوقعه من تخريب لأمننا القومي مقابل 15 مليون دولار؟!! بينما لو حاولنا هنا التحرك داخل هامشنا الضيق فإن ذلك يضايق الخطوط الحمراء لا المحبوسين داخلها، ومن ثم يهدد الأمن القومي الذي صار واضحًا أنه الاسم الكودي لأمن النظام الذي لا يعني بحال أمن الوطن جميعًا، لأن كل مواطن حريص على هذا الأمن ومسئول عنه قبل النظام. أمن النظام الذي أهتز لبيان المائة (بيان أصدره المثقفون بعد أحداث الكشح) وتشنج لفكرة مراقبة الانتخابات، وهو مايوضح بجلاء أن جنين الليبرالية المصرية إلى نضوج واكتمال، وأن كل خطوة تطورية يخطوها تعري أساليب الاستبداد وتثير جنونه، وهو ما وضح في القبض على سعد الدين تلك الخطوة الضارة النافعة الكاشفة المضيئة لقياس قوة الردع المؤسسي من رخاوته، ومن ثم البيان الكاشف لقوة مؤسساته جميعًا التي استحقت ضريبة الاعتقال بلا جدال. النتيجة أن المعلومة بيد الأمم

سبيل وعي وتقدم بينما هي في بلادنا لازالت أم رًا يخ ص الأمن ولابد أن نأخذ به تصريحًا، ويمتنع هذا التصريح دون إبداء أسباب، وهو ما حدث مع شخصي الضعيف عندما قررت أن أطبع كتبي بنفسي بعيدًا عن الناشرين الذين يخلصون لمنطق القبيلة بالخطف والسلب، ورفض الأمن منحي هذا الترخيص. ولكن بعد موافقة السجل المدني المبدئية وكذلك الغرفة التجارية، الأمر الذي شجعني على بيع ما أملك لإنشاء داري الصغيرة، وبعدما تأكدوا أني لم أعد أملك سوى غرفتين للنشر منعوني التصريح من باب خراب البيوت وقطع الأرزاق والحصار والتركيع.

المعلومة بيد الأمم معرفة ووعي وتقدم وفي بلادنا لازالت أمنية، يتم بسببها الحصار والقمع والاعتقال والتجريس والسجن كما حدث مع سعد الدين لأنها تتسرب مع بحوثه إلى الخارج رغم أن هذا الخارج يعلم بموافقة الدولة على كل شيء عنا، لأنها تفتح كل أبوابها وملفاتها لتقديم القروض والمعونات وفق خرائط وجداول اجتماعية واقتصادية ودراسات لكل كبيرة وصغيرة من شؤوننا ووفق حاجات لنا تم درسها عندهم قبل عندنا حتى جيشنا وتسليحه وتدريبه

وكل ما يتعلق به معلوم لديهم في مشاركات ميدانية مدروسة بالتمام والكمال.

إن المعلومة المقصودة إذن بالخطورة على الأمن القومي تلك التي إذا تسربت إلى الخارج أساءت إلى النظام الذي يتجمل أمام العالم بتوقيعه على مواثيق دولية لا ينفذ منها في الداخل شيئًا. أما في الداخل فلا معلومة ولا معرفة .. إذن فالأمن مستتب. تلك الفلسفة التي اعتنقناها منذ الزمن الخليفي وحرمنا الناس المعرفة حتى المعرفة بالأعداء ووصل الأمر بأهل الحكم أنهم حرموا المعرفة على أنفسهم إمعانًا في الإخلاص للمبدأ فجهلوا كل أمر عن العدو حتى جاءهم على حدود الدلتا الشرقية في 1967 ودمروا بنية الوطن التحتية وأزهقوا أرواح مئات الألوف من أبناء الوطن الأبرياء في صراع كبارهم الأماثل على السلطة فيما صرح به أكثر من مصدر من بينهم، كان أوضحها حديث حسين الشافعي إلى قناة الجزيرة في شهادته الفضيحة على العصر، وجلبوا العار لتاريخهم وفلسفتهم. ورغم كل هذه النتائج المخجلة لازلنا عند المبدأ نرفع أعلامه ونحرسه بسيوف الأمن منعًا لأي معلومة أو أي معرفة، لأي وعي، حتى يستتب الأمن. هذا رغم أن

المعلومة موجودة بالضرورة، خاصة في هذا الزمن. والوعي بها حادث حادث، ووضعها في إطار معرفـ ـي يعيـ ـه العقـ ـل سيكون سيكون.

3- ألغام الفتنة

ما دمنا في مقام مناقشة طروحات الخطاب التهـ ـامي والتعرف على منطقه، نقف مع مؤرخ مصري مسـ ـيحي مستنير، هو أحد أعلام الفكر المحترم فـ ـي مصـ ـر هـ ـو الدكتور يونان لبيب رزق، لكن أنظره معي وهـ ـو يـ ـدفع الجزية حين يقول للعربي بتاريخ 2000/7/1:((لكـ ـن إذا كانت هناك مشاكل، فذلك لا يعني أن تكون الحلول واردة من الخارج)).. إنها عبارة لا تصدر عن مثله إلا لـ ـدرء الأذى ودفع الجزية بالوقوف تحت الراية الرسمية منافحًا. لأنه لاشك وهو أستاذ تاريخ حديث متمرس، يعلـ ـم جيـ ـدًا أننا لم نملك بأيدينا أية حلول من الداخل بسبب مناهجنـ ـا التليدة . فحركة النهضة التي بدأها محمـ ـد علـ ـي تمـ ـت باستقدامه خبراء أجانب وإرسال الوفـ ـود لطلـ ـب العلـ ـم والمعرفة في بلاد الغرب، ولم ينزعج أهل الغرب لـ ـذلك ولم يحتسبوه نهبًا معلوماتيًا. ومفكـ ـرو عصـ ـر النهضـ ـة

العرب أنتجوا معارفهم بالتماس مع المعارف في الغرب المتقدم والتفاعل معها. وخرج الإنجليز من مصر برعاية أمريكية حيث تم توقيع اتفاقية الجلاء في بيت السفير الأمريكي (كافري بالقاهرة) عام 1954. وعندما كان عبد الناصر يعلن في الأزهر أنه قد كتب علينا القتال ولم يكتب علينا الانهزام كانت الهزيمة قد وقعت بالفعل قبل هذا الإعلان، وكانت إسرائيل قد احتلت كل شبر في سيناء، ولم تنته معركة 1956 بسبب القتال الذي كتب علينا (رغم البطولات العظيمة لشعبنا المصري آنذاك)، بل بتدخل روسي أمريكي. وكان تسليحنا أجنبيًا، وبناء السد العالي بتمويل وخبرة علمية أجنبية، وكانت مبادرة روجرز أجنبية، ومن1973 حتى الآن وكل الحلول المتعلقة بأمننا القومي تأتي في الولايات المتحدة الأمريكية.. إنه الفرق بين المعرفة واللآمعرفة، بين القوة والضعف.

ولاشك أن الدكتور يونان بماله من خزائن معلوماتية يعلم أن المعلومة ليس لها داخل ولا خارج ولا وطن لها، وأننا أصبحنا اليوم نحصل على ما نريد من معلومات ونحن

جلوس في بيوتنا، وأن مجتمع الشفافية في بلاد الحريات هو ما جعلنا في بلادنا نعلم ما يحدث لرئيس أكبر دولة في العالم علناً(محاكمة كلينتون وقبلها ووترجيت وغيرها كثير). أما إذا كانت معلوماتنا بهذه الخطورة العالمية التي نحتاج إلى حفظها وإخفائها في لفائف محنطة، فهو الأمر الذي يفسر ما آلت إليه أحوالنا بين الأمم.

وفي سياق الخطاب الاتهامي، يطل علينا رجل آخر هو من المستنيرين والمتفتحين وذوي الرصيد العلمي، لكن ليهاجم مركز ابن خلدون وباحثيه، ويقف إلى جانب جوقة التكفير الوطني، بعبارة تشككنا في صدق مفكرينا المستنيرين، مع كل احترامنا له هو الدكتور نور فرحات، إذ يقول: ((إن تبني بعض المثقفين للخطاب الأجنبي يمكن أن يؤدي إلى إشعال الفتنة الطائفية في مصر/ انظر الأهرام العربي بتاريخ 2000/7/8)). ومسألة الفتنة الطائفية تلك ستأتي في موقعها من هذه الدراسة، لكن ما يحير الفهم هو هلا يعلم سيادة الدكتور أن الخطاب الأجنبي المكروه من العامة، هو الذي يفهم منه الخاصة من أمثال سيادته أنه

خطاب ديكارت ونيوتن وكانط وفرويد وهيجل وفيبر وماركس..إلخ؟!.

على ذات الخط يصيب الدكتور حمدي عبد العظيم مدير مركز البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية جام غضبه على المؤسسات الأجنبية الداعمة للمراكز البحثية في دول العالم الثالث بقوله: ((تحاول هذه المؤسسات إشراك الشركات المصرية في برامجها التدريبية والبحثية بمقابل مالي ضخم، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات التي لو أرادها أحد الباحثين أو الصحفيين المصريين ما استطاع إليها سبيلاً)) (انظر العربي في 2000/7/1)

الرجل المؤسس الكبير في واحدة من مؤسسات الدولة الأكاديمية البحثية يعترف– من حيث أراد أن يدين– أن دولته تحجب عنه المعلومات بعد أن عينته لهذا العمل مديرًا لمركز معلوماتي كبير، وبصرف النظر عما يعانيه أمثالنا من الباحثين المستقلين الغلابة للحصول على المعلومة، فإن هذا الكبير تكمن معاناته في وضعه الوظيفي وحلمه البحثي، ويعترف بتقاعسه عن العمل والإنتاج في مؤسسة تصبح بلا معنى وهدرًا لمال الوطن في اللاشيء، لأنه إما أن يحتفظ

بمركزه المرموق، وإما أن يجازف بطلب المعلومة. ولم يسأل الرجل نفسه: إذا كانت هناك معوقات تضعها الدولة أمام الباحث المصري للحصول على المعلومة، فهل يكون ذلك ذنب المؤسسات الأجنبية التي تحصل عليها من مؤسساتنا دونه، وهل هي من يستحق غضبه؟ ولابد هنا أن يبرز السؤال: لماذا الحرص على إخفاء ما يخصنا من معلومات عن الغير؟وكيف تتم لعبة الإخفاء؟

هنا نستأنس بأكثر من مرشد لنعرف السر العظيم الذي نحرص على إخفائه عن العالم وعن باحثينا، لنسمع الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام يردد ((إن حرية توفير المعلومة الدقيقة وحرية تداولها، لا ينبغي أن تمس الأمن الداخلي لأي دولة تحت أي مبرر)) وأن حرية البحث العلمي مكفولة ((شرط ألا يمس ذلك الأمن القومي المصري)).

لا بأس من التكرار حتى نتأكد من حكمة الإخفاء وخطورة المعلومات التي لو فشت أضرت بأمننا القومي، فتتفق صحف المعارضة مع صحف الحكومة لتسمى العربي الناصري في 2000/7/9تلك المعلومات بالألغام في مانشيت(ألغام البحث العلمي في مصر)، وهو ما كررته المجلة القومية

روزاليوسف في 1999/3/13 تحت مانشيت (الألغام المؤجلة)!!

الأمر هنا يصيب الفهم بحيرة شديدة، فهل ما نخفيه من معلومات في شكل ألغام هو أسرار كشوف عسكرية غير مسبوقة سنستخدمها في المكان المناسب والزمن الذي نحدده(؟!!) ضد من يعادينا، أم أنها معلومات أجنبية تم دفنها في بلاد في غفلة منا لتفجيرها في وجوهنا وقت اللزوم؟ وإذا كانت ضدنا ونعرف أمرها فلماذا نخفيها بدلاً من تعريتها ونزع فتيلها؟ الأمر هنا في غاية الالتباس والاضطراب والاستعصاء على الفهم.

انظر معي ذات التعبير المرتعب في تعليق كاتب من لون آخر هو الكاتب الإسلامي الأستاذ فهمي هويدي على مؤتمر الأقليات الذي عقده ابن خلدون، وذلك في 6 مايو 1994 حيث قال بصحيفة الوطن العربي((لست مطمئناً لأهداف هذا المؤتمر، وأظن المؤتمر قد جمع ألغام الأمة العربية كلها وأراد أن يعبث بها)).

وتتتالى التساؤلات تقفو بعضها بعضًا بعد أن علمنا أن تلك الألغام ستنفجر في وجوهنا.. فمن زرعها؟ الأجانب

الذين يحيكون لنا المؤتمرات ليل نهار دون كلل ولا ملل(؟!) أم نحن الزارعون؟

الكارثة أن حديث الألغام هذا كان عن وضع أقليات البلدان العربية، وخاصة وضع أقباط مصر الذي استشاط لوضعه على بنود المؤتمر كل السدنة والكتبة، ومجيئه في وقت متأزم بعد أن رفع الأقباط مطالبهم مرة تلو أخرى لأولي الأمر منا دون جدوى حتى أصابهم القنوط. فنزحوا عن الوطن في هروب جماعي وهم زهرة شبابه المنتج، أعطيناهم لبلاد الغرب المكروه لدينا بشدة بلا ثمن، ليعلو هناك صوتهم بمطالب الأقباط، وليشكلوا للدبلوماسية المصرية في بلاد الحريات أرقًا مزمنًا. بينما فضلنا من جانبنا طوال الوقت دفنها وتغطيتها رغم تسميتهم لها بالألغام، وهو الأمر الذي بدت بوادره عندما وصل الصوت القبطي إلى المحافل الدولية، مما دفع بالباحثين المستقلين إلى محاولة المساهمة في تفهم الأزمة ووضع البحوث بشأنها بغرض حلها ونزع فتيل ألغامها. فقام العنتر يتهمونهم بالعبث بالألغام التي لم يزرعوها، ولا زرعها الغرب المكروه، إنما

كانت وراءها طائفيتنا وعنصـ ريتنا وفاشـ يتنا.. كنـ ـا نحـ ـن الزارعين.

فهناك إذن ألغام حقيقية لا مجازًا، لكن أي محاولة لتعريتها هو خيانة للوطن وشق للصف الوطني ونشر للفتنة الطائفيـ ـة وإضرار بالأمن القومي(؟!) .. رغم أن الدنيا قـ ـد أصـ ـبحت غير الدنيا، وأصبح هناك أكثر مـ ـن اثنـ ـين مليـ ـون قبطـ ـي يتحدثون خارج البلاد بلا تحريمات ولا حرج، ونحن نصـ ـر على عدم الحراك خارج زمن الخيمة والقبيلة والبعيـ ـر، ولا نفعل شيئًا مطلقًا لتطهير أرضنا من الألغام بل نسـ ـتمر فـ ـي زرع المزيد.

لماذا؟000لماذا يا خلق؟!!

الإجابة البسيطة الواضحة لكنها المؤلمة حقًا تكمـ ـن فـ ـي مواد الدستور الأولى الطائفية تمامًا، العنصرية بالكامل، حيث للدولة دين رسمي هو الإسلام، وحيث الشريعة الرسمية هي المصدر الرئيسي للتشريع، فماذا ستفعل دولة تعلن أنها دولة إسلامية بهذه المواد؟ وبعد أن نفت من دستورها مواطنين لا يدينون بالإسلام، بل نفتهم مـ ـن المواطنـ ـة؟ مـ ـاذا سـ ـتقول لجماهيرها المؤمنة الطائفية بعد أن زرعت فـ ـيهم الطائفيـ ـة

والعنصرية زرعًا نمى وترعـرع عبـر وسـائل إعلامهـا وتعليمها وأزهرها الميمون صباح مساء وغدوًا وعشيًا؟ وبعد أن ظلت تبكي عدالة الإنسانية المهدورة في أفغانستان ثم في البوسنة والهرسك بانتماء إسلامي شق المواطنـة المصـرية شقًا، حيث انتمى المصري المسلم لطوائف خـارج وطنـه، ووضع الإثم كله على رأس الطائفة المتاحة أمامه مـن بـين بني وطنه ليدفعوا ثمن ما يحدث في بـلاد الأفغـان وبـلاد تركب الأفيال، وهو منطق يعني بوضوح أن غير المسلم في وطنه قد أصبح رهينة لأنه ينتمي إلى طائفة معادية.

هل يمكن أن نصدق أن في العالم اليـوم دولاً (عـدانا بالطبع) تفكر هكذا؟ وتبني سياستها داخليًا وخارجيًـا علـى أسس كتلك؟

المهم أن الرد الدائم على مطالب الأقبـاط هـو الكـذب والإنكار الذي ما عاد يمر في زمن سيولة المعلومات، بزعم يردده الجميع طوال الوقت: أن المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا ومازالوا سبيكة واحدة، فماذا عن تلك السبيكة؟!

4- السبيكة الوطنية

إثباتًا لوجود السبيكة المسبوكة يستشهد المسبكاتية بالأقباط أنفسهم في أمثلة تاريخية نادرة المثال في الوطنية، فتعيد صحيفة الشعب في 94/5/18 المتأسلمة تذكير المصريين، أو بالأحرى تذكير الأقباط المحتجين بعبارة مكرم عبيد الشهيرة عندما قال زمن الاحتلال الإنجليزي ((إنني مسلم وطنًا قبطي دينًا))؟! وبصرخة- القمص سرجيوس في ثورة 1919 ضد الاحتلال: ((إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول: ليمت الأقباط وليحيى المسلمون أحرارًا)).

ومن نماذج أقباط اليوم نقرأ رد بعضهم على ما سمي فتنة أقباط المهجر من قبيل ((نحن مصريون إلى آخر الزمان، لا حب ولا انتماء لغير مصر)).. وكلام شبيه لكثير من الوجوه القبطية الرسمية أو الحليفة للحكومة، يدلك الغرائز،ومنه قول البعض في الأهرام الحكومية ((فنحن لا ننتمي إلى الدولار الأمريكي ولا إلى الحضارة الغربية)).. لا بأس أيضًا رغم المغالطة بكلام إنشائي، فالعالم اليوم نظام إن شئنا الانخراط فيه فلا بد أن ننتمي بكل طوائفنا، ولابد أن نصبح دولة منتجة يترجم إنتاجها ويُسدّ لع ويصنف ويقيم

ويوضع بسعر عملة موحدة، هي بورصة الأوراق المالية العالمية.. كذلك حتى لو لم نشأ. وتبقى المجاملات الإنشائية بعيدة عن الموضوع.

ويتم الانطلاق من مقولات الأقباط الذين رفضوا وصفهم بالأقلية لأنهم مواطنون أصلاً (لكنهم أقلية حقوقية)، لتخوين دعاة المجتمع المدني ووصمهم بشق الصف الوطني وزرع الشقاق بين عنصري الأمة، بمثل تلك الشهادات القبطية الإنشائية الهلامية الزئبقية..

وهنا يتقاطع موضوعنا مع قضية سعد الدين مرة أخرى، عندما نقرأ في صحيفة الجمهورية الحكومية في2000/7/3: ((روي مصدر أمني للجمهورية قصة تورط سعد الدين إبراهيم في علاقات مشبوهة ببعض الدول الأجنبية، وكيفية القبض عليه، فقال: إن تحريات أمن الدولة وبعض الأجهزة الرقابية أكدت أن رئيس المركز المقيم بالمعادي يحصل على أموال طائلة من جهات أجنبية في مقابل إمدادها بمعلومات مشبوهة عن اضطهاد الأقباط في مصر)).

لنستمع إذن مادامت الشهادات مطلوبة حول السبيكة إلى أقباط يقولون قولاً آخر، ونحكم أي القولين يدفع الجزية

حديثًا خطابيًا في الهواء الطلق للحف اظ عل ى مكاس ب أو مناصب أو رضا رسمي، ومن يعلن سخطه الكامل بحق ائق نرجو من أصحاب نظرية السبيكة أن يقدموا وثائق جح دها وإنكارها ليستبين لنا الخط الأسود من الأبيض. وإبان ذل ك نتأسى بذكرياتنا عن مكرم عبيد والقمص سرجيوس وموقف الأقباط التاريخي مع إخوانهم المس لمين ض د الاس تعمار، وكيف تم رد الجميل لهم بعد ط رد الاس تعمار واس تيلاء العسكر المحلي في يوليو 1952 على حكم البلاد.. وحت ى الآن.

لكن قبل أن نبدأ بالاستماع للأقباط نس تمع إل ى مس لم مصري هو نبيل عبد العزيز عبد الملك ليمهد الطريق لق ول الأقباط إذ يقول: ((بينما بدأت الدولة عهد عبد الناص ر ف ي التوسع فيما يعرف بالتعليم الأزهري بدءًا من المراحل الأولى للتعليم وحتى الجامعة من خلال مؤسسات تعليمي ة قاص رة على المسلمين فقط، استولت على كل المدارس القبطية الت ي كانت تضم تلاميذًا من المسلمين والمسيحيين. كما بدأت زيادة تدعيم المؤسسات الدينية الإسلامية، فأقامت مجمع البح وث الإسلامية، والمجلس الأعلى للش ئون الإس لامية، والإدارة

العامة للدعوة الإسلامية.. هذا إضافة إلى إنشاء المكتبات الإسلامية بطول البلاد وعرضها، وفي مراكز الشباب والنقابات، كما أنشأت محطة إذاعة دينية إسلامية، وكل ذلك بدعم مالي ضخم... في الوقت الذي لم تقم فيه الدولة المعاهد الدينية أو الثقافية القبطية على الإطلاق.. وبعد أن أممت الدولة كل المدارس القبطية ومدارس الإرساليات في أواخر الخمسينات، أضافت إلى مادة اللغة العربية المقررة على جميع الطلبة بصرف النظر عن انتمائهم الديني وفي كل مراحل التعليم، كمية كبيرة من النصوص القرآنية، بها العديد مما يتعارض مع عقائد المسيحيين ويسيء إليهم. بل فرضت على التلاميذ المسيحيين حفظ القرآن لنصوص لغة عربية.

وفي الثمانينات والتسعينات تطورت الأمور إلى ما هو أخطر. وذلك بسماح الدولة بإقامة مدارس خاصة قاصرة على الأطفال المسلمين، وفيها يلقنون الأطفال ما يحض على كراهية غير المسلمين، والملفت للنظر أن إيراد هذه المدارس معفى من الضرائب.

أما في مجال الإعلام المرئي والمسموع.. يتمتع المسلمون بساعات البث الديني والثقافي الديني يوميًا.. ولم

يعط الأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من قداس الأحـ د، وحوالي ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة وأخرى لإذاعـ ة عيد الميلاد السنوي.ونلاحظ نفس التمييز فيما يتعلق بالإعلام المقروء، فبينما لا توفر الصحافة القومية أية مسـ احة عـ ن الديانة المسيحية أو الثقافية القبطية إلا في العيـ دين المشـ ار إليهما.. تخصص الصحف والمجلات شبه الرسمية الصفحات الأسبوعية للثقافة الإسلامية.

وعلى مستوى الجامعة بينما وجد قسمًا للآثـ ار أحـ دهما مصري قديم والآخر إسلامي، لم تنشئ الدولة قسمًا للآثـ ار القبطية، هذا على الرغم من أن الفترة القبطية تمتد لأكثر من ألف ومائتي عام (من القرن الثاني قبل الميلاد إلـ ى القـ رن العاشر الميلادي). في الوقت الذي تهتم فيه معظم جامعـ ات العالم بالثقافة القبطية وحضارتها. وكـ ان المـ ؤتمر الـ دولي للدراسات القبطية ومقره بروما قد طالب الدولة على مـ دى العشرين سنة الماضية بإنشاء مثل هذا القسم كمـ ا طالـ ب الأقباط بإنشائه لكن دون جدوى.. وقـ د شـ هدت السـ نوات العشرين الماضية على وجه الخصوص سيلاً عارمـً ا مـ ن الكتب والمجلات الصادرة عن الأزهر.. وكلها تهاجم العقيدة

المسيحية، ليس فقط بعيدًا عن أمانة البحث بل وبعيدًا أيضًا عن أدب الكتابة.. كما دأبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمملوكة للدولة على السير في نفس الخط.. لتصل الإباحة والاستباحة بنشر أحاديث صريحة مسجلة على أشرطة فيديو يطالب فيها قائلوها جموع المسلمين بعدم التعامل مع المواطنين الأقباط ولا مجرد تحيتهم"

هذه شهادة باحث مسلم تفرش لنا الأرضية الواضحة للاحتجاج القبطي ومن نماذجها شهادة مريت بطرس غالي في مذكرته التي رفعها للدولة في 1979 يقول فيه:"فضيحة منكرة واعتداء على النظام العام أن يعتنق مسلم واحد الديانة المسيحية، وجائز ومقبول ومستحب أن يعتنق الإسلام مئات من الأقباط فتقدم لهم التسهيلات والعلاوات والهدايا وتقام لهم حفلات الزفاف والأفراح في الشوارع.. ومن يعتنق المسيحية طواعية من المسلمين يتعرض للسجن والتعذيب والتطليق من زوجته وفقدان حضانة أولاده.. هذه أمثلة لانتهاكات حرية العقيدة وهي حرية من المفروض أنها مصونة حسب نص الدستور المصري، ومع ذلك تلغيها المادة 98ف من قانون العقوبات في حال تغيير المسلم دينه بادعاء أن هذا التغيير

يعتبر تحقيرًا للأديان، كما أنه ينطوي على تهديد للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي"

مثال آخر نموذجه الباحث المسيحي سامح فوزي الذي لاحظ ما جاء في هامش مجلة الوعي الإسلامي في العدد 174 الصادر في إبريل 1979 ص 108،109 في فتوى مرعبة حقًا وكريهة ومنفرة وبشعة تقول نصًا" إن المسيحي الذي يقتل في الحرب إلى جوار المسلمين ليس له من أخرته شيء من الإيمان بالله ورسوله. والمسيحيون.. أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، لأنهم آثروا الكفر على الإيمان وتركوا الحق واتبعوا الباطل فكيف يتشرفون بالشهادة".

كما رصد الفتوى المنشورة في عدد روزااليوسف الصادرة في 1993/4/5 بعدم جواز تهنئة المسلم للمسيحي بعيد القيامة لأن في ذلك اعتراف بقيامة المسيح، وعدم جواز مشاركتهم أفراحهم ومآتمهم لأنها تجرى داخل الكنيسة.

ولاحظ الصحفي المسيحي سليمان شفيق أمورًا أخرى منها "اختصار فترة التجنيد في القوات المسلحة إلى ستة أشهر لمن حفظ القرآن الكريم.. ولا تختصر نفس المدة للمسيحي الذي

يحفظ الإنجيل .. والميزانية السنوية تقرر للأزهر الشريف والدعوة الإسلامية بشكل قانوني من المال العام الذي يساهم فيه الأقباط دون أن ينالوا نصيب، مع عدم قبول جامعة الأزهر للطلاب المسيحيين وعدم السماح للمسيحيين بإقامة جامعة مثيلة.. وفي قضايا الأحوال الشخصية أي نزاع ينشأ بين زوجين مسيحيين بسبب اعتناق أي من الطرفين للإسلام بعد الزواج تطبق معه أحكام القانون الإسلامي.. كما أن الأقباط يتعرضون للإذلال.. ففي أحد أحكام القضاء جاء أن المسلم هو الشخصية الشريفة وأن من ليس مسلمًا فهو يفتقر إلى الشرف/ القضية رقم 473، لسنة 1953- السيدة زينب/ وفي قضية أخرى صدر حكم بإنهاء حضانة أم قبطية لابنها عندما أسلم زوجها. وقالت المحكمة تبريرًا لحكمها أنه يخشى تأثر الطفل بعادات الكفار إن بقي مع الأم / القضية رقم 17 لسنة 1961 محكمة استئناف إسكندرية / كذلك ألغيت وصايا أب قبطي على ولديه عندما أسلمت الأم لأنه حسب قول المحكمة يتعين أن يتبع الأولاد الدين الأصلح، والإسلام هو أصلح الأديان/ القضية رقم 462 سنة 1958 محكمة إسكندرية الابتدائية".

ثم يحيطنا الباحث المسيحي محب زكي علمًا أنه قد "أصبح عرفاً لا استثناء فيه الامتناع الكلي عن تعيين الأقباط في بعض الإدارات الحساسة مثل المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية حيث ينظر لهم على أنهم يمثلون خطرًا على الأمن القومي.. واختيار وزيرين من الأقباط من باب المحافظة على الشكل لتولي وزارتين هامشيتين ، ومن بين حوالي 600 وكيل وزارة فإن عدد الأقباط منهم لا يزيد عن 15 كما يوجد عشرة أقباط بين رؤساء الشركات المملوكة للدولة والتي يزيد عددها عن 3600 شركة. ويوجد سفير لمصر معين في دولة لا أهمية لها مطلقًا لمصر.. ونسبة موظفي وزارة الخارجية من الأقباط حوالي 2ر5 %، ولا يوجد من الأقباط محافظ واحد أو مدير منطقة أو مدير جامعة أو عميد أو حتى وكيل كلية أو مؤسسة تعليمية عليا من مجموع هذه المؤسسات التعليمية التي يفوق عددها المائتين".

وإزاء كل هذا الحديث عن السبيكة المسبوكة يرى الدكتور إبراهيم كروان أن الفضيلة الغائبة عن دولتنا هي فضيلة المصارحة مع خداع النفس تحت دعوى حماية الذات الوطنية والقومية. ثم يتساءل: "هل من الصحيح أن مواطنين

مصريين مثلهم مثل المسلمين تمامًا مستبعدون عمليًا من قيادات الوزارات السيادية للدولة، ليس بسبب اعتبارات تتعلق بانعدام الكفاءة إنما بسبب انتمائهم الديني. أم أن مجرد طرح السؤال هو جزء من المؤامرة؟".

يبقى أن نعلم أن تلك الشهادات جميعًا مأخوذة من تقرير مركز ابن خلدون(الملل والنحل) الصادر في1995 ومن كتاب هموم الأقباط الصادر عن المركز ذاته، وهو ما يفسر لنا سر الغضب الرسمي على المركز وصاحبه إضافة للأسباب الأخرى التي سبق الإشارة إليها.(انظر التقرير ص135،133،207،206،205،204،119،125،124)

هذه أمثلة قليلة من كثير مفجع ومع ذلك فإن مؤسسات السلطة ومثقفيها ينفون وجود المشكلة أساسًا بل ويعملون دون لإثبات أن الأقباط أكثر أقلية سعيدة في العالم.

وهكذا لن نحتاج إلى جهد كبير لاستخلاص أن دولتنا تفكر بعقلية القبيلة العربية الغازية المستوطنة في غير وطنها، بعقلية السيد الفاتح الذي يستبعد من تاريخ البلد المفتوح كل ما سبق الفتح، عقلية تستبعد من تاريخ مصر الحقبة القبطية بالكامل من مناهج الإعلام والتعليم لأنها كانت حقبة مسيحية

غير عربية رغم أنها حقبة مصرية وجزء لا يتجزأ من تاريخ مصر المتصل. دولتنا تفكر بعقلية الغازي المغتصب حتى اليوم، كما لا ترى في مصر مشاكل للأقباط بل ربما هم غير موجودين في قاموسها اليومي أصلاً. ولا غرابة أن تتفق بذلك مع زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام السيد مشهور الذي أعلن منذ سنوات أنه يجب عدم تجنيد الأقباط في الجيش تحسبًا لخيانتهم مع وجوب دفعهم الجزية، فهل ثمة جزية بعد كل هذا؟!

المصيبة في مناهج مثقفينا اتفاقهم على العويل لما يجري للأقليات المسلمة في أوروبا أو بلاد تركب الأفيال، لكنهم لا يرون أبدًا حقوق أهل الوطن. هو ذات المنطق الصهيوني عندما كانت إسرائيل تنفي وجود شعب فلسطين في أرض فلسطين.. ويلعنون منطق الصهاينة بكرة وأصيلا رغم شاعرنا الذي وبخ من ينهي عن فعل ويأتي مثله، لأنه عار علينا إن فعلنا عظيم.

5- عن ضرورة المراكز البحثية

في ثقافتنا المنشورة يظهر لدينا مع أزمة سعد الدين إبراهيم اتجاه آخر، يرى أنه لا حاجة بنا إلى باحثين

مستقلين، ولا مراكز بحثية أهلية، لسبب واضح مقنع هو أن الدولة لديها مراكزها البحثية، وفيها كفاية وغنى(؟!) هذه ليست ملحة ولا نادرة فكهة .. تعالوا نقرأ معًا مجلة آخر ساعة المملوكة للدولة في 1999/10/20 في نص لطيف ظريف لا يعرف ما هو البحث العلمي ولا معناه لكنه يصول ويجول في صحف الدولة ومجلاتها، يقول فيه المثقف العريف الفهيم : "علماؤنا يؤكدون أن في مصر مركزًا قوميًا للبحوث الاجتماعية تابعًا للدولة، ولديه خطط ومبادئ وخطوط فاصلة، تغنينا عن أية مراكز بحثية خاصة تمس أمننا الاجتماعي والقومي، فهذه المراكز الخاصة تحتضن عقولاً مشغولة.. بجميع العملات الصعبة، أكثر من انشغالها بمشاكل المجتمع".

وهكذا فالدولة عند مثقفيها هي صاحب الحق الأوحد في البحث، وغيرها مشغول بجمع الأموال بحجة البحث العلمي.. وهذا توجه وفهم وطرح بحاجة إلى مناقشة..

لنستمع إلى باحثي هذا المركز القومي التابع للدولة إذن .. مستشار المركز الدكتور أحمد المجذوب يقول لآخر ساعة بذات التاريخ في ذات الموضوع:"إن المركز القومي للبحوث

الاجتماعية والجنائية الذي أنشئ منذ عام 1956 قد أنجز كمًا هائلاً من الدراسات والبحوث في كل المجالات التي تخط ر لك على بال. مما يغنينا عن أية مراكز بحثية تم س الأم ن الاجتماعي والقومي".

حتى الآن لا مشكلة (لو سلمنا دون مناقشة)، لكن المشكلة تظهر عندما نقرأ للدكتور المجذوب نفسه لكن في تص ريح آخر لصحيفة العربي بتاريخ 2000/7/9 تح ت مانش يت: (ألغام البحث العلمي في مصر) يقول فيه قولاً آخر، لابد أن يكون فيه أحد القولين كاذبًا وملفقًا ومزورًا.

لنستمع إذن:"إن تبعية المركز المباشرة للدولة م ن خ لال وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت له خطوطًا حم راء لا يتجاوزها البحث العلمي، لذلك لا تجد دراسة موضوعية عن واقع الأوضاع السياسية في مصر. بل رغم وجود المراك ز في قلب أحداث إمبابة الشهيرة لم يق م حت ى الآن بدراس ة ميدانية عن الإرهاب. ولقد تقدمت بمشروع دراسة عن ذات الموضوع عندما كان ت آم ال عثم ان وزي رة للش ئون الاجتماعية، وكانت مديرة المركز د. ناهد صالح، وتم رفض المشروع بحجة عدم وجود ميزانية كافية. ولطابع المرك ز

الحكومي لا يمكن إذن أن ننتظر فيه دراسة كالتي قام بها سعد الدين إبراهيم عن الوعي لدى الناخب المصري.ويضيف د. المجذوب: هناك عوامل أخرى تقيد نشاط المركز البحثي أهمها على الإطلاق طبيعة المناخ السياسي الديمقراطي العام. فكما أن الحرية مفقودة في الحياة السياسية والإعلامية فهي أيضًا غائبة في الحياة العلمية.. فلا يستطيع باحث من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية جمع بيانات من خلال استمارة استبيان إلا بموافقة جهاز التعبئة العامة والإحصاء على موضوع البحث والدراسة. بل إنه لا يستطيع الحصول على تقارير مصلحة الأمن العام أو أي بيانات أو معلومات أخرى متعلقة بالجريمة تصدرها تقارير وزارة الداخلية دون إذن وزير الداخلية شخصيًا ودون أن يمر موضوع الدراسة على مكتبه ويحصل على تأشيرة الموافق".

وفي حركة إدانة مبطنة للرأي المخالف تنشر آخر ساعة في العدد المشار إليه قول الدكتور سينوت حليم (وهو مسيحي كما يظهر من اسمه) وهو عضو في مؤسسات هامة منها المركز القومي الذي نحن بصدده : "المركز القومي تمويله قليل فنحن لا نستطيع أن نشتري الدوريات العالمية بل

نحصل عليها إما بالاقتراض أو بالتصوير.. أنا عايز معلومة معينة من الذي يمولها؟ الأمر لا يهمني".

نستمر ننقب وراء المركز القومي الذي يغنينا عن أي بحوث فردية أو مستقلة أو أهلية، لنستمع إلى مستشار المركز السابق علي فهمي يقول لصحيفة العربي بذات التاريخ، ردًا على الدكتور المجذوب(؟!) : "ليس صحيحًا أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أهمل قضايا خطيرة مثل الإرهاب أو عمل استطلاعات رأي من قبل جهات سياسية مباشرة. فمثل هذه الدراسات يتم تكليف المركز بها من قبل جهات سيادية أو صانع القرار، وفي هذه الحالة تتخذ تلك الدراسات طابع السرية، حيث لا يعلن عن نتائجها لأسباب متعلقة بالأمن القومي.. وليس معنى رفض مشروع لدراسة الإرهاب للدكتور أحمد المجذوب أن هذه القضية لم تدرس، فهناك عشرات المشاريع التي ترفض"

إذن لا يحزن المجذوب على مشروعه وحياته العلمية وشهاداته لأن قواعدنا فوقية وليس مشروعه فقط هو ما لم يدرس، وفي الوقت ذاته فأن المركز لا يهمل قضايا(؟!)..هذا قول باحث كان مستشارًا للمركز(؟!).

ونتابع مع الصحيفة حوارها مع المستشار السابق فتقول عنه "لكن الدكتور علي في ذات الوقت يؤكد على حقيقة أخرى هي ضعف المستوى العام وضعف أداء الباحثين الجدد، ويقول إن عنصر الواسطة قد دخل في اختيار الباحثين .. ويمكن عد الباحثين المتميزين على أصابع اليد الواحدة، ويضيف علي فهمي أن مركز البحوث يعاني خللاً خطيرًا في هيكله الإداري، حتى أنه عندما قامت الدكتورة زينب رضوان بتقديم استقالتها، وكانت رئيسة وحدة البحوث الدينية، ألغيت هذه الوحدة.. ويكمل تقييمه للمركز قائلاً: إن ميزانية المركز معقولة والباحثون متوفرون بشكل جيد، لكن الناتج النهائي ضعيف من ناحية الكيف".

الكلام ليس بحاجة لشرح ولا تعليق، فمركز الحكومة البحثية مثله مثل كل لافتات الدولة المرفوعة كواجهة تجميلية أمام العالم، لهذا لا يتم حل المشاكل ولا تفكك الألغام التي يتحدثون عنها. حتى يكاد الظن يذهب بنا إلى أن ترك هذه الألغام كما هي أمر مقصود كي يظل المواطن رهينة عند السلطة، وكي يبتعد الجميع عن حقول الألغام خوفًا ورعبًا. أما الخلل الذي أشار إليه المدافعون عن مركز الحكومة

البحثي فمعناه عدم الأداء، اللاعمل، وعندما يأتي باحث من خارج السلطة ليعمل ويحاول نزع فتيل الألغام يصبح من الخونة الذين يشقون الصف الوطني.. يعني لا نور ولا ماء ولا هواء، ويصبح حجب المعلومة خارجًا وداخلاً واجب وطني، وبالطبع حجبها بالأساس عن المواطن المزروعة تحت قدميه.

أما الملحوظة التي تفرض نفسها بقوة أن مراكز الحكومة البحثية لا تبحث لأنها تنتقي مشكلات وطن يستحق عناء الباحثين لكن لأنه يتم تكليفه بموضوعات البحث من جهات سيادية وتتخذ طابع السرية لأسباب تتعلق بالأمن القومي. في وقت تركت فيه ذات الجهات السيادية المرحوم الشيخ الشعراوي يكفر نصف الأمة في تليفزيون الدولة لسنوات.. فماذا عن الأمن القومي هنا؟! ومن يثير الفتنة الطائفية؟ عالم الاجتماع المسجون في بلد يحتاج ألوف مثله، أم أن الحكاية تشبه حكاية الفتوة الذي لا يستطيع أن يخفي قبحه فيخيف الناس برفع الغطاء عن عورته؟

6- عن المعلومة والأمن

في مذكرة الدفاع التي تم تقديمها إبان التحقيقات الأولية مع سعد الدين إبراهيم، برزت عدة ملاحظات جديرة بالعرض، وها كم تلك الملحوظات حتى يمكن لمن أحب إقامة سرادقات العزاء لنقول لبعضنا البعض: عظم الله أجركم في مصر...!!

انظر معي: الزمن وقت الاستعداد لانتخابات برلمانية جديدة، بعد دوي هائل أحدثه حكم المحكمة الدستورية بعدم شرعية البرلمان السابق. هو أيضًا الزمن الذي أعلن فيه سعد الدين إبراهيم عزمه على توسعة التجربة السابقة لمراقبة الانتخابات ، ولقت دعوة الدكتور سعد صداها في عدد كبير من وسائل الإعلام العالمي،التي لم تعد بحاجة إلى دعوة لحضور حدث الانتخابات. أيضًا هو الزمن الذي يشهد تداعيات المشاكل مع أقباط المهجر وصوتهم العالي في مهجرهم، وتعالى اللغط حول الحريات في مصر بالكونجرس الأمريكي.

في هذا الزمن تحديدًا وليس قبله وليس بعده تقرر السلطات اعتقال سعد الدين بعد اتفاق واضح تم إبرامه سلفًا مع معظم الصحف المصرية إن لم يكن جميعها لتشن حملة

تشويه وتشنيع واسعة النطاق وغير مسبوقة. هذا رغم كل ما لسعد من حول وطول. فهو عالم اجتماع معروف دوليًا، وناشط سياسي عريق، وداعية ديمقراطية معلوم الشأن، وجنسيته الثانية أمريكية، وذو علاقات دولية واسعة، إضافة لصداقته لعدد كبير من الوزراء والمنفذين في مصر،وكان من خيرة مساعدي النظام عند الاحتياج إليه. ورغم كل ما لدى سعد اعتقلوا سعدًا وتم تشويهه بالكامل، والنتيجة المنطقية التي لابد أن يصل إليها أي مفكر أو باحث خارج السلطة "لقد هلك سعد ، أنج بجلدك يا سعيد". وكانت هذه هي الرسالة الموجهة إلى الداخل بعد بيان المائة الذي وقعه المثقفون إبان أحداث قرية الكشح..

وكان أبرز الاتهامات في صحافتنا وبأقلام مثقفي السلطة أن سعدًا أساء إلى سمعة مصر في الخارج، وصحب الاتهامات زفة التجريس المعلومة في بلادنا منذ زمن المماليك، أيام كانوا يحلقون رأس المحكوم ويضعونه عكسيًا على دابة تطوف به المدينة في زفة تجريس علنية.. واستمرت الزفة لاغتيال سعد مدنيًا رغم تلاحق التقارير المصورة لرجال السلطة يضربون الناخبين في وكالات

الأنباء ولما حدث في الجولة الثالثة للانتخابات التشريعية الجديدة، دون أن يحتسب ذلك بالطبع إساءة لصورة مصر في الخارج.

مرة أخرى يتساءل العقل عمن يسيء إلى سمعة مصر في الخارج، وهو يتذكر أيام كان العالم المتحضر يستعد في ديسمبر 1998 للاحتفال باليوبيل الذهبي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في باريس 1948، عندما اختار جهازنا الأمني التوقيت المناسب لاعتقال حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في وقت كان ينتظره فيه الرئيس الفرنسي شيراك لأنه كان بين المكرمين في المناسبة التاريخية.

وبينما كانوا يبدأون عندنا زفة التجريس بحلق شعر رأس أبو سعدة بدرجة (زيرو) كما يقول أهل المدن أو (ظلبطة) كما يقول أهل الريف(حيث إن ثقافة الإذلال الإنساني في بلادنا أصبح لها لغتها الخاصة لعراقتها)، كان الرئيس الفرنسي يتصل بالسلطات المصرية مستفسرًا عن صحة ما بلغه، لتفرج عنه السلطات وتضعه على أول طائرة إلى

باريس ليستلم الرجل نيشانه ولم تزل آثار المهانة على رأسه تلمع.

الملاحظ في الحالتين غياب منهجي تع تم مع ه رؤي ة متغيرات العالم، وغياب كامل للمعلومة المفترض أنها مهم ة جهاز الأمن الأولى.. لقد آمن جهاز الأمن ب أن المعلوم ة خطر فمنعها على الناس وج رمهم بس ببها، وإمعانً ا ف ي الإخلاص منعها على نفسه.

وتتوتر العلاقات المصرية الأمريكية فيكون الرد العاج ل اتهام سعد بالتخابر لصالح أمريكا في تحقي ق ي وم الس بت 2000/8/5.. وقامت التهمة على دعوة تم العثور عليها ف ي أوراق سعد للمشاركة بورقة بحثي ة، وجهه ا إلي ه معه د الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية. وهنا أيضًا تغيب المعلومة في موقف دبلوماسي مع أكبر دولة في العالم، حيث يكشف سعد في التحقيق أنه كان مدعوًا ض من وفد مصري يضم ع ددًا م ن الس فراء وض باط الج يش المصريين، وأيضًا الوزير الحالي علي الدين هلال، وم دير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام الدكتور عبد الم نعم سعيد، واللواء أحمد فخر، إضافة إلى أن أعمال هذا المؤتمر

قد تم نشرها هنا في كتاب ...(!؟) وتتراجع الدولة بعد الاكتشاف ويعلن النائب العام أنه لم يتم توجيه تهمة التخابر لسعد بعد أن تم نشرها في كل الصحف ووكالات الأنباء مع زفة التجريس المعتادة لمرتكب جريمة الخيانة العظمى(؟!!).

فمن يسيء إلى صورة مصر أمام العالم؟

مثال أخير من نماذج كثيرة بهذا الصدد، يتمثل في اتهام سعد الدين إبراهيم بتلقي أموال من الاتحاد الأوروبي نظير معلومات تضر بالأمن القومي المصري، لكن ليعلن الدفاع أن مركز ابن خلدون لم يتعامل أو يتعاقد على الإطلاق مع كيان أو هيئة تسمى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وحتى الاعتقال، إنما تعامل مع الجماعة الأوروبية وهي كيان كونفيدرالي سيادي له مفوضية مستقلة بالقاهرة، وله أمانة عامة في بروكسيل، ويرتبط مع مصر باتفاقات ومعاهدات أصبحت جزءًا من القانون بعد أن أقرها مجلس الشعب، وهذه الجماعة الأوروبية تتعامل مع الحكومات ومع تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي. وأن مصر وقعت معها على اتفاق برشلونة الذي يتضمن اتفاقًا على مخصصات من هذه الجماعة تمنح للجماعات الأهلية ومؤسسات المجتمع

المدني بموافقة الحكومة المصرية.ومع بـ دء اعتقـ ال سـ عد واتهامه أصدرت الجماعة الأوروبية بياناً ا مـ ن بروكسـ يل في2000/12/13 تؤكد هذه المعاني وأن الحكومة المصـ رية شريك موقع على الاتفاق بدعم دعاة الديمقراطية والمجتمـ ع المدني، ثم أضافت نصًا لـ ه مغـ زاه ودلالتـ ه يقـ ول: "إن مشروعي مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات قد خضـ عا لمراجعة خارجية أثناء تنفيذه، ولم تشـ ر تقـ ارير المراجـ ع الخارجي إلى مـ ا يمكـ ن أن يثيـ ر أي تسـ اؤل مـ الي. أو مضموني"!! ولا تعليق إلا علامات التعجب والدهشة.

7- التمويل المحلي والأجنبي

في هذه المنطقة الحساسـ ة عنـ د صـ حفيينا ومثقفينـ ا الأشاوس الذين لا يجدون أي غضاضة في التمول مـ ن أي نظام عربي فاشي، ويقيمون الدنيا ولا يقعـ دونها علـ ى أي متمول من المؤسسات الأهلية في بلاد الغرب الحر، لابد أن أوضح أن كاتب هذه الورقة بالتعبير المصري العامي الدارج راجل فقري، لا يملك لحب الفقر دفعًا، فلم يتمـ ول لا مـ ن أجنبي ولا من عربي ولا من مصري، ويعيش بدخل ما يعمل كافيًا نفسه شر المتطهرين من مثقفينا المحترمين، وسعيد بما

لديه. هذا رغم أن هذا الأسلوب في الحياة لباحث يحمله فوق الطاقة للحصول على مصادر مادته العلمية، لأن أي بحث علمي يحتاج إلى تمويل يجب أن تقدمه الدولة والمؤسسات حكومية أو أهلية أو أفراد قادرين للباحثين المتفرغين للعمل العلمي. لكن تجربتي الشخصية أثبتت أنه إذا أردت أن أكون مستقلاً تماماً حتى أقول ما أريد دون قيد أو تحريمات أو ضغوط، في بلاد كبلادنا فعلي أن أتحمل وحدي نفقات عملي نأيًا بنفسي عن الاتهامات والتشوهات، وأهدي ما أعمل لأبناء وطني حبًا وكرامة بينما يترصدني بعضهم ليدخل بدمي جنات الرحمن.

هذا على مستوى البحث العلمي النظري، فماذا عن آخر هو مستوى البحث الميداني والحركي النشط؟ الذي يحتاج إلى عدد من الباحثين في فريق وعاملين وإداريين إضافة إلى الأنشطة الميدانية والندوات والمؤتمرات ليحقق وجوده المسموع والمؤثر؟ هنا يصبح حديث الرهبان عن الباحث الزاهد كلامًا أقرب إلى الخرافة قد يصح مع شخصي الضعيف الذي ينشغل في عمله بالخرافة والأسطورة لكنه لن

يصح أبدًا بحال مع العمل الحركي النشط، ويصبح التمويل ضرورة دونها العبث.

وتعالوا نناقش المسألة، نسمع من الدكتور سعد الدين إبراهيم إجابته عن السؤال حول تمويله من الخارج، في صحيفة الأحرار 2000/7/5، بقوله المبرر والمتطهر: "إن الهدف من عملنا دائمًا هو مصلحة مصر". وبغض النظر عن تثمين هذه الإجابة، يشغلنا رد الصحفي المستنكر "ومصلحة مصر بأموال أجنبية؟!".ورد سعد بشكل ربما أفضل بعض الشيء من رده السابق: "المهم أبحاثنا هل تخدم الناس أم لا؟".

هذا الصحفي نموذج للعقل الغائب أو الفصامي فهو يستغرب الإجابة، لكنه يثير الاستغراب والغرابة، ولا يستذكر أن مصر أكبر دولة ممولة من العالم إذ يصل حجم تمويلها إلى خمسة مليارات دولار سنويًا من مختلف دول العالم. وهو باستغرابه وعدم استذكاره يعبر عن أخلاق مجتمع لا يريد معرفة ذاته بمثل تلك الأبحاث بل ويهرب من مواجهة نفسه، بعكس المجتمعات المتقدمة التي تسعى لمعرفة ذاتها ونقد

مناهجها وبيان أخطائها بكل أنواع التمويل لمراكزها البحثية التي تقدم لها هذه المعلومات.

هذا مستوى، وهناك مستوى ضـ مني فـ ي رد الصـ حفي المستنكر المستغرب، لأن التمويل يصبح خطيئـ ـة أخلاقيـ ـة عندما لا تعطي المقابل، عندما لا تنتج، وسعد أنتج، فماذا عن مؤسسات دولتنا الممولة جميعًا؟ وماذا عن الديمقراطية فـ ي بلادنا وهي المقابل المعلن للتمويل الغربي، لتمكيننا من إنجاز لإصلاحها الاقتصادي ومن ثم ديمقراطية سليمة. لقد قبضت الدولة الفلوس فهل سلمت البضاعة؟ هذا منطق السوق. هـ ل أقمنا ديمقراطية مقابل الفلوس؟

إضافة إلى مقارنة واجبة بهذا الشأن أن مركز ابن خلدون والجهات المانحة لا تعمل في السر بل تعلن عن مشـ اريعها وأهدافها وقيمة التمويل وتنتج المقابل وتنفذ بل وتدفع عنهـ ا الضرائب للدولة(؟!) لكن هل بيد أحدنا أي تفاصـ يل حـ ول المعونات الأجنبية للدولة ومشاريع وجهات صرفها؟. ناهيـ ك عن كون التمويل على مستوى الحكومـ ـة مشـ روط وغيـ ر شفاف، فهل المعنى في عقل المثقف الـ ذي يمثلـ ـه صـ احبنا الصحفي هنا أن الأفضل أن تضلل وتلتبس وتزيف ويكـ ون

هذا مقبولاً، أما أن تكون واضحًا شفافًا فإنك تصبح مصدرًا للقلق. هو ذات الخط النظري الذي حول مواطنينا إلى شيوخ يتطهرون بالوضوء والشعارات والحديث المتوضئ بالنصوص المقدسة، بينما السلوك على كل المستويات في الاتجاه النقيض.

إن المقارنات الواجبة أكثر من أن تحصى، لذلك نستذكر فقط الأمثلة، وما أوضحه في الذكرى مؤتمر القاهرة للسكان الذي كان ممولاً من الألف إلى الياء، وحاربت الدولة من أجل عقده بالقاهرة، لتجميل وجهها أمام العالم المتحضر.

ومن ذكريات ذلك المؤتمر الطريفة أو الحزينة، أن الدولة المصرية جهزت ورقتها التي ستلقيها في المؤتمر كبقية التقارير الخطابية المعلنة على شعبها فكل شيء تمام في نظام مثالي أنجز ما لم ينجزه آخر. لولا عاقل في النظام تنبه للورقة الفضيحة فذهب يسعى باحثًا عمن يستطيع أن يكتب ورقة تناسب لغة العالم المدنية ليخاطب بها العالم، وفي اللحظات الأخيرة تمت كتابة الورقة من جديد، وكان كاتبها هو الدكتور سعد الدين إبراهيم (فيما أحاطني به شخصيًا . ولتوثيق الأمر سجلت له حديث) لتقدم باسم الحكومة

المصرية. فالنظام فقير معرفيًا ومنهجيًا، وليس لديه مثقفين بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه أختار من يكتبون له ما يحب ويريد وما يضمن استمرار الولاء له والدفاع عنه، لذلك لم يتم العثور بينهم على واحد فقط يمكنه أن يفهم لغة الخطاب المطلوب أمام العالم.

وتكررت المأساة الملهاة مرة أخرى في مؤتمر المرأة في بكين. وكان الأداء الدولي المصري مثارًا للسخرية والضحك لأنهم ذهبوا يجملون وجه النظام في بكين . وكاد العار يلحق مصر جميعًا لولا نشاط الجمعيات المصرية الأهلية المتهمة بالتمويل جميعًا، وكان دورها هناك ممولاً بدوره، لكنه كان الإنقاذ، لكن حتى تكون الفضيحة بجلاجل، فإن من هاجم الأوراق المقدمة من الجمعيات الأهلية المصرية داخل المؤتمر، كانوا هم العناصر التي اختارتها الدولة لتمثيلها هناك،فكشفوا عن وجه عنصري طائفي فاشي متطرف أساء لوجه مصر إساءة تحدث بها الركبان.

السؤال هنا إزاء قبول الدولة للتمويل أو السماح به كما في مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة للجميع، ما الحكمة إذن في تجريمه مع ذات الجماعات الأهلية عندما تتحدث عن حقوق

الإنسان بينما تمويل الدولة نفسه هو من أجل ديمقراطية سليمة ومن أجل حقوق الإنسان؟ أين المباح وأين الممنوع حتى نفهم ولا نخطئ ولا نجرم ونحاكم ونسجن؟

إن ما تفعله الدولة تدينه، وهذا يشوشنا فلم نعد نعرف ما هو المسموح به وما هو غير المسموح، ولابد للدولة من قواعد واضحة ، وما ينطبق على الأفراد لابد أن ينطبق أولاً على سياسة الدولة التي هي النموذج المثالي للمواطن. ثم ألا يصح في مقامنا هذا أن نتساءل عن حجم التمويلات التي تصل مؤسسة كالأزهر الظاهر منها والخفي؟ أم أن الأزهر منطقة حرام؟ التساؤل يلحقه بالضرورة سؤال آخر: ماذا ينتج الأزهر؟ إننا نعلم أن الدين ليس إنتاجًا إنسانيًا بل هو وحي إلهي إذن لا إنتاج يقدمه الأزهر. وفي حسابات الفلوس والتمويل لابد أن نتساءل عن العائد والإنتاج المضاف إلى رصيد الوطن.. فما هو؟

إن قراءة مادة واحدة تدرس في كلية الدعوة بالأزهر تكفينا لمعرفة مصدر الإرهاب الفكري والدموي. وعندما يقوم مركز ابن خلدون بإعادة تأهيل التائبين من الإرهابيين يصبح فعله جريمة وفضيحة وسرقة ، رغم أنه كان يقوم

بتأهيل ضحايا الدولة وأزهرها، وهذا ممول وهذا ممول، لكن الأزهر هو المبرراتي الشرعي لتصرفات السلطة والمصدق الديني لقراراتها.

ومع الخط النظري للدولة ومواطنيها، وعمليات تزييف الوعي والتجهيل الإعلامي والتعليمي، نجد الدولة والأفراد غاية في الكرم عندما يقيمون آلاف المساجد ويستوردون لها الرخام والسيراميك والأخشاب النادرة من البلاد الشقراء الحسناء، لكن يصيبهم العطب والشح عندما يكون ذلك من أجل البحث العلمي. ولا نعلم كيف لا يخجل من يعلنون نسبة البحث العلمي في ميزانية الدولة(ستة من عشرة بالمائة) بينما هي ثلاثين بالمائة في دولة إسرائيل، وهو التفسير الواضح الفصيح لخيبتنا إزاءها. وهو ما دفع مجدي يعقوب وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم كثير لترك الوطن إلى بلاد العلم حيث التمويل من أجل الإنتاج والإنجاز وليس مقايضة الفساد بالفساد. فالدولة هنا شديدة الكرم فقط في العمولات المقننة لحراسها ومثقفيها ومؤسساتها الدينية الذين يرفلون في النعيم العظيم لأنهم في النهاية يردون الجميل.

السؤال البسيط هنا عن وضع سعد الدين إبراهيم في السجن لتمويله أو لأنه تحدث عن تزوير الانتخابات ووجوب مراقبتها (رغم حكم المحكمة الدستورية ببطلان شرعية المجلس المنحل). فماذا عن تقنيين الرشوة باسم العمولات انظر ما نشرته العربي الناصري في 10 سبتمبر 2000 تحت عنوان (حاكموا سليمان متولي أو حاكمونا)، تؤكد أن العمولات التي تلقاها المسؤولون عن قطاع الاتصالات في مصر الذي رأسه الوزير سليمان متولي بلغت ستة عشر مليار دولار أي 64 مليار جنيه مصري عمولات زمن وزير واحد في قطاع واحد. كم يا ترى عمولات الآخرين في مختلف القطاعات، كم يا ترى كان بإمكانها تمويله من بحوث علمية ومراكز بحثية أرقام خيالية كتلك؟

في ضوء هذا البذخ لماذا لم تمول الدولة مركز ابن خلدون ؟ وهل كانت ستموله حقًا وفق أهدافه المعلنة؟ تعطيه ثمن عملة ويعطيك إنتاجًا في شكل معرفة؟ بالطبع هذه اسئلة افتراضية لأن الدولة لديها مثقفوها الذين يبررون كل قرار وبدون إثارة مشاكل. لكن المواطن خارج سلطانها ليس له سعر، وليس لعمله سعر. إما أن يعمل ما تريد ويكون تابعًا

أولا يعمل، وإن عمل وتمول خارجيًا يعتقل لأنه ليس هنـ ـاك تقييم عمل من أي نوع. التقييم الأزلي الأصيل الموروث هو الوحيد الباقي: سادة وبطانتها، والبقية عبيد وموالي ، ووجهة نظر الدولة هي الحلال المشـ ـروع وغيرهـ ـا هـ ـو الحـ ـرام والضلال والخيانة الوطنية والقومية والدينية. ألم نقـ ـل أنهـ ـا امتداد للعصر الخليفي؟

وليمـ ـة لأعشـ ـاب البحر

وحلـ ـف خـ ـراب مصـ ـ ـر

إن رجال الدين في جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم و يريدون أن يكون بيدهم زمان الناس يأمرون فيهم وينهـ ـون, يحرمون عليهم ويحللون. فإذا لم يستطيعوا أن يكونـ ـوا هـ ـم أنفسهم ولادة الأمر وأرباب السلطان التجأوا إلى رجال الحكم السياسي يستمدون منهم القوة, ويتخذونهم وسيلة إلى الحكـ ـم, والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهـ ـم على قلوب الرعية سلطان ديني, يثبت لهم الحكم ويمكن لهـ ـم من رقاب الأمة. لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون في الحكم عن الله .. وعلى هذا الأساس أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها في مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها , فأنشأت الجامع الأزهر وأسبغت عليه اسم الدين وعلى أهلـ ـه بردًا دينيًا وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسـ ـة وآلـ ـة الحكام السياسيين وسندهم.

الشيخ علي عبـ ـد الـ ـرازق

هنـ ـاك أمور تحدث في الوطن، قد نوافـ ـق علـ ـى مرورهـ ـا بهدوء منعًا لنتائج أفدح وأوخـ ـم. لكن هناك أمورًا أخرى لا يمكن السكوت عليها مهما كانت النتـ ـائج، لأن الصـ ـمت، أو الحديث الحذر، ستكون نتائجه مدمرة، لأنها تتعلق بمصـ ـير الوطن ووجوده على صفحة التاريخ. وأهم تلـ ـك الأحـ ـداث الخطيرة الوخيمة العواقب، تلك الهزة الكبرى التي أحـ ـدثتها رواية (وليمة لأعشاب البحر)، الصادرة عن الهيئـ ـة العامـ ـة لقصور الثقافة إحدى هيئات وزارة الثقافة، وما لحـ ـق تلـ ـك الهزة من توابع متلاحقة شديدة الزلزلة. وهو الأمـ ـر الـ ـذي سنستثمره لدراسة ما هو أبعد وأجدى بالبحـ ـث فـ ـي جـ ـذور المسائل ومسبباتها الكامنة. لذلك سنبدأ بالوقوف مليًا، نعمـ ـل قوانين الفكر السليم فيما حدث، وما قد يحدث نتيجـ ـة امتـ ـداد الحدث في جذور عميقة تحت السطح الظاهر. نحاول الفهـ ـم والتحليل، وإعادة ترتيب الأحـ ـداث، للوصـ ـول إلـ ـى نتـ ـائج واضحة حول الأسـ ـباب والـ ـدوافع والأدوار الكامنـ ـة وراء الأحداث، وأصحاب تلك الأدوار. حتـ ـى لا يتكـ ـرر الحـ ـدث الهائل مرة أخرى وأخرى، فيجر على البلاد خرابًا ودمـ ـارًا، ومصر فيها ما يكفيها. فهو نوع من الأحداث التي لـ ـم يعـ ـد

بالإمكان السكوت عليها أو على اللاعبين بنيرانها. وحيث إن صاحب هذا القلم لا يخشى أحدًا وليس على رأسه أي بطحة من أي نوع، ولا يملك أموالاً يخشى ضياعها ولا تمويلاً يخاف عليه من الانقطاع، ولا يحتاج لعلاقات بذوي نفوذ يخشى خسارة منافعهم، ولا يملك سوى قلمه وأوراقه وحريته التي يصر على تفعيلها بشجاعة لا تهاب أحدًا ولا تستأذن أحدًا، ويثق أنه صاحب نصيب في تراب هذا الوطن سيأخذه حيًا أو ميتًا، لهذا جميعًا سنلقي في هذه الدراسات قولاً ثقيلاً، لا يضع بحسبانه أية حسابات لأي شخص أو هيئة أو مؤسسة، سوى مستقبل يعيش فيه أبنائي زمنًا أفضل مما عشت، ومصلحة وطن هو فوق كل المصالح وفوق جميع الشخوص وفوق كل المقامات، وأغلى وأعلى من كل القباب المقدسة.

وحتى نفهم، ونحلل، ونستنتج، لنكتشف أدوار اللعبة واللاعبين، علينا أولاً إعادة ترتيب الأحداث الأخيرة المؤسفة، وفك خيوطها المتشابكة، حتى نكتشف أين تكمن العقد الرابطة بينها، وإلى أي أيد ينتهي طرف الخيط، والعقول المدبرة التي تقف وراءه.

ظللنا طويلاً نختبر مدى صلابة الهامش الديمقراطي المسموح به في مصر إزاء ما كانت تقوم به صحيفة الشعب. ومع كل فتنة كبرى كانت تثيرها تلك الصحيفة كنا نزداد اطمئنانًا لتماسك ذلك الهامش وإمكانيات اتساعه يومًا بعد يوم. مع صبر واضح من مؤسسات الدولة إزاء صحيفة لا تنشغل إلا بإشعال الحرائق في الوطن. وأخص بالذكر مقالات الطبيب (محمد عباس) الذي استمر ما ينيف على عقد من الزمان يكتب ما لا يمكن تصنيفه ضمن أبواب النقد المثمر أو الأغراض الإصلاحية، بقدر ما كان لونًا من السفه والبذاءات المتكررة الدائمة. حيث كان يوزع الاتهامات الشنيعة دون وثائق إدانة ثبوتية واضحة على الجميع، بلون يشير إلى قلم مصاب بلوثة غير مسبوقة ولم يسلم من لسانه لا الصحفيين ولا المبدعين ولا المثقفين ولا المفكرين ولا الوزراء ولا حتى رئيس الجمهورية ذاته.

ومع ذلك لم نسمع أن أحدًا قد قبض عليه وأودعه حبس المخابيل بسبب ما يكتب، ولم يتم إيداعه معتقلاً، وكان استمراره فيما يكتب حقيقة ليس طمأنة بقدر ما كان بيانًا وإيضاحًا لمساحة السماح للطرف الآخر في الحلف. واستمرأ

هذا (العباس) لذة السعار فقام ينهش الناس فـ ـي شخوصـ ـهم وشرفهم وأعراضهم بسب وقذف علني. ومع كل نوبة سعار تصيبه كان يؤكد أننا نعيش فـ ـي دولـ ـة الطغيـ ـان ووطـ ـن اللاديمقراطية (؟!). ولم يسأل نفسه مرة واحدة: هـ ـل كـ ـان بإمكانه أن يكتب ما كتب في ظل دولة يحكمها شخص مثلـ ـه أو مثل رفاقه بحزب العمل أو في دولة تحكمها العمـ ـائم، أو في ظل زعيم يتعشقه عشقاً مثل الترابي؟ وفي الوقـ ـت ذاتـ ـه كان هذا العباس مع جوقة عصابة الإخوان بحزب العمـ ـل لا يملون من رفع عقيرتهم بالغناء لما تحقق من إنجازات كبرى ودولة كاملة مثالية في السودان الممزق، مع الدفاع الحار عن بلاد الأفغان ورجال طالبان أكبر مصـ ـدري أجـ ـود أنـ ـواع المخدرات في العالم قاطبة.

وفجأة تكتشف صحيفة الشعب أن رواية (الأعشاب) بهـ ـا عبارات تتطاول على الذات الإلهية وعلى القرآن وعلى نبي الإسلام، ومن ثم قامت بإطلاق مسـ ـعورها الملتـ ـاث ينفـ ـث سمومه في صفحة كاملة، زرع في كل سطر فيها قنبلة.

لكن السيد (عادل حسين) أمين عام الحزب (الذي أصـ ـبح مقر نشاط جماعة الإخوان المحظورة، تحت سمع الحكومـ ـة

وبصرها) يفاجئنا مفاجأة أخرى. وهي أن أمر رواية (الأعشاب) كان معلومًا لديهم منذ صدورها أول مرة. لكن رد فعل الحزب كان مؤجلاً إلى حين. حيث كانت لديهم معارك تمهيدية يجب أن ينتهوا منها كمراحل تكتيكية. كمعركتهم مع اللواء الألفي والدكتور والي والدكتور صبور، ليصلوا إلى العمل الأعظم. حيث حان الوقت ودقت الساعة معلنة بداية المعركة الحقيقية والهدف المرتجى. وأن تلك البداية سيكون ظاهرها مع وزير الثقافة، وأن التأجيل الذي صبروا عليه طويلاً كان تكتيكًا مرحليًا قبل الوصول إلى الهدف الاستراتيجي، الذي تمت دراسته بتأن وعمق من أجل تثوير شعب بكامله، بعد شحنه في المراحل التكتيكية السابقة، باستغلال العواطف الدينية المعلومة لهذا الشعب منذ رع وآمون مرورًا بالمسيحية حتى الإسلام، وذلك بتأكيد السيد عادل حسين القائل: « إننا لا نعبر عن أنفسنا بل عن مبادئ الإسلام، والخارج عليها لن ترحمه الأمة» وقوله: « إن حزبنا يحتكم إلى شرائع الإسلام ومبادئه الأساسية»، لذلك كان تكراره لنداء عباس ذي القلم الملتاث « من يبايعنا على الموت والدم والاستشهاد»!!

إذن فالهدف لم يكن إسقاط وزير الثقافة، بل إسقاط نظ ـام الدولة برمته. وهكذا تصور حزب العمل وعصابة الإخ ـوان وحلفائهم من أصحاب العمائم (الذين أثن ـى عل ـى م ـواقفهم زعماء جماعات الإرهاب الدموي في بيانات تأييد علنية) أن الثمرة أمست ناضجة وحان قطافها. لاس ـتلام إدارة ش ـئون البلاد وإقامة الدولة المقدسة، على ردم من الخ ـراب بط ـول الوادي، وبالخوض في بحار الدم، وهو الأمر الذي نطقت به صحيفة الحزب و مؤتمره الحاشد دون تحفظ.

وكان تكتيك ساعة الصفر يعتمد أساسًا على حلف الإخوان وزعماء الإرهاب (بدليل بيانات التأييد)، مع رجال الأزه ـر بالذات وبالخصوص، وهو الأمر الذي يعنينا هنا، ف ـالآخرين وجوههم مكشوفة وأمرهم معلوم، أما الأزاه ـرة فه ـم م ـن يحتاجون وقفة طويلة، بعد أن تجلى تحالفهم في أكث ـر م ـن مشهد:

- مشهد تواجد أكثر العمائم نكارة ودموي ـة عل ـى منص ـة القيادة في مؤتمر الحزب الحاش ـد. وتحريض ـها الس ـافر للجماهير على الانفلات والعصيان المدني، دون أن تكن أو تحتشم ولو من باب التقية التي مارس ـوا فنونه ـا ط ـويلاً.

فكرسي السلطان قد بات قريبًا ولا خوف من حذر. وضمن تلك الوجوه الأزهرية سواء على المنصة أم بين الحشد الجامع، كان مشايخ المنسر الذين كانوا وراء اغتيال الشهيد فرج فودة ببيان ندوتهم الذي أفتوا فيه بارتداده، وبالكتاب الذي أصدروه بعد استشهاده بعنوان (من قتل فرج فودة؟) يشرحون فيه مبررات الاغتيال. وكانوا وراء سيل الدم وقنابل الغدر بعد فتواهم باتجاهات الدولة غير الحلالية، وحرمة أموال السياحة وربوية أموال البنوك. فتفجرت القنابل عند البنوك، وانطلقت رصاصات الغدر تعجن طين مصر الطاهر بدم ضيوفها لتلطخ به وجوهنا أمام العالم. وتخرب بيوت مئات ألوف الأسر التي تعتاش من أرزاق السياحة، وتدمر اقتصاد الوطن وسمعته أمام العالمين، ناهيك عن استباحة دماء أشقائنا في الوطن من مسيحيين، وما جره على سمعة الوطن والإسلام نفسه أمام الرأي العام العالمي.

- مشهد العمل السري لنسخ ألوف الصور من مقال عباس ذي القلم الملتاث، وتوزيع الأدوار بين من يقومون بالنسخ ومن يقومون بتوزيع النسخ على طلبة وطالبات الأزهر.

فإذا لم يكن هناك تحالف وعمل تحت الأرض، فلم اذا تـ م ذلك في جامعة الأزهر بالذات؟، ولم يتم في جامعات مصر الأخرى؟ ويقفز السؤال يطلب إجابة من الجهات الأمنيـ ـة: من الذين خططوا؟ ومن الذين نفذوا وصوروا ووزعـ ـوا؟ ومتى وكيف تم تحديد ساعة الصفر؟

- مشهد قيام رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم بوصفه رئيسًا للجنة الشئون الدينية والاجتماعيـ ـة بمجلـ ـس الشعب، بإذاعة بيان تحريضي سافر تحت قبـ ـة المجلـ ـس لتثوير أعضائه بالمرة، أقل ما يوصف به مع كـ ـل الأدب الممكن بأنه **بيان هستيري**، أدان فيـ ـه الجميـ ـع، وطالـ ـب بمصادرة الرواية ومحاسبة مؤلفها وناشريها، بل والمطالبة بحرقها (؟!)، وهي العادة المألوفة في أمر رعـ ـاة شـ ـئون التقديس مع الثقافة عبر العصور الطويلة المظلمـ ـة، منـ ـذ المعتزلة حتى ابن رشد مرورًا بمصادرات هـ ـذا الزمـ ـان وقائمتها الطويلة.

- اكتشفت العصابات المتحالفة خطأ حساباتها، بإعلان السيد عـ ـادل حسين فشل الخطة وانحسار نهر الدم المنتظر، في سوء تقدير للزمن، حيث كان الطلبة في جامعـ ـات مصـ ـر

الأخرى منشغلين بأداء الامتحانات السنوية، ولولا هذا الخطأ لنجحت الخطة وغرقت مصر في دماء أبنائها. وساعد على إفشال الخطة التحرك الأمني السريع الذي كان ضرورة ورد فعل تستحق عليه وزارة الداخلية الشكر والتقدير والاحترام، وليس اللوم والتقريع الذي قامت به بعض صحفنا الغراء. فقد قامت بأداء دورها وفي الوقت المناسب، بينما كانت بقية الوزارات تتخبط في إدارة الأزمة.

- بعد فشل خطة التثوير الكامل لم يترك الحلف غير المقدس الفرصة دون تحقيق مكاسب في بدائل تم ترتيبها مسبقًا، فقد أصدر الأزهر عبر مجلسه البحثي بيانًا تم توزيعه في ذات اليوم على كافة وكالات الأنباء والمحطات الفضائية بسرعة قياسية مذهلة، وقد أستثمر البيان ما حدث، ليضع مطالب أو ربما (أوامر) للحصول على مكاسب سريعة. بوضع مبدأ فرضه على الحكومة وعلى الناس، بطرق الحديد وهو ساخن، بفقرة تتحدث عن **ضرورة عرض أي عمل أدبي أو ثقافي أو فني على الأزهر قبل نشره لبيان رأي الدين فيه (؟!)**. ولم تعد مهمة الأزهر

قاصرة على مراقبة الأعمال الدينية وحدها. لإعلاء سلطان الأزاهرة أحد أضلاع الحلف فوق كل سلطان في الـ وطن، ليصبحوا المرجعية الأولى والأخيرة في كل شأن. وبعـ دها صرح شيخ الأزهر لمجلة روز اليوسف في 2000/5/20 بأن القانون 103 لسنة 61 بشأن إعـ ادة تنظـ يم الأزهـ ر والهيئات التي يشملها يقول: « إن الأزهر وحده صـ احب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقـ دير الشـ أن الإسـ لامي للترخيص، أو رفض الترخيص للمصنفات» ... وهو كلام ألقى على عواهنه إلقاء لأن هناك كلام كثير حـ ول هـ ذا القانون بالذات لا يعطي للأزهر هذا الحق.

- ومع الفشل الذريع الذي منيت به خطة خـ راب مصـ ر جاءت بدائل أخرى جاهزة من نوع آخر، من قبيـ ل رفـ ع ستين عالمًا أزهريًا نداء للسيد رئيس الجمهورية، يفزعون إليه بعد الله تعالى حماية العقيـ دة مـ ن العبـ ث. وحمايـ ة الأخلاق الفاضلة من الكتابات المغرضة التي تحاول إصابة الأمة في أثبت ثوابتها.

هذا ما كان عن تكتيك حلف العمل والإخوان والجماعات الإرهابية والأزاهرة، في تذكرة فقط لم نناقشها بعد، فماذا عن موقف مؤسسات الدولة إبان الأزمة؟.

بعد ارتباك مؤقت ناتج عن خلل في فن إدارة الأزمات في حكومتنا الرشيدة، نرجو تداركه فورًا. كلف وزير الثقافة لجنة من أكفاء نقاد الأدب في مصر، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة لكتابة تقرير حول الرواية النكبة. وتمت دعوة السيد الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ليكون عضوًا باللجنة، بعد أن أرسل إليه المجلس الأعلى للثقافة نسخة من الرواية للإطلاع. لكن سيادته لم يحضر، وسيادته لم يعتذر حتى عن عدم الحضور، فقد كان فيما يبدو مشغولاً بما هو أخفى، وبصياغة بيانه التثويري داخل مجلس الشعب دون أن يجهد نفسه بقراءة الرواية (؟!). وما حدث بعد ذلك كان أنكى وأمر، فقد قام السيد رئيس الوزراء بتحويل تقرير الأساتذة المتخصصين إلى رعاة التقديس الأزاهرة (؟!).

ولا نعلم: هل كان السيد رئيس الوزراء يطمح إلى إقناع الضلع الأزهري في حلف خراب مصر، (الذي ما عاد يعلم من شئون الكون سوى حفظ النصوص وشروح المتون وفقه الحيض والنفاس وتوريث الرقيق)، بالتقرير الأكاديمي الرفيع؟ أم كان يطلب موافقة الأزاهرة على

التقرير ووضع بصمة الأزهر الكريمة المباركة بجوار توقيعات أساتذة الأدب الكبار؟ أم تراه كان يطلب الرضا والسماح من أهل السماح على الحكومة وغفران خطيئتها المبينة؟ وبدلاً من أن يتم تحويل أعضاء حلف خراب مصر إلى التحقيق، بوثائق إدانة معلنة بأفواههم في مؤتمرهم وبأقلامهم في صحيفتهم، تم تحويل أديب كبير مثل إبراهيم أصلان مع زملائه إلى المحاكمة بحسابنهم المسؤولين عن نشر الرواية.

إن هذه سقطة أخرى وكبرى من سقطات الدولة إبان إدارتها للأزمات يجب الوقوف عندها طويلاً لتقصي أسبابها، ولاستيضاح الأسباب الكامنة وراء ما آل إليه حال البلاد والعباد في مصر، التي كانت ذات يوم درة بلاد العالمين ومصدر إشعاع العلم على الكوكب الأرضي ...

رقابة الأزهر(؟!)

- في الأزهر تحديدًا تم تصوير ألوف النسخ من مقال (محمد عباس) المنشور بصحيفة الشعب، حول رواية (وليمة لأعشاب البحر). وفي الأزهر بالتخصيص تم توزيع هذه النسخ على الطلبة والطالبات، ومن الأزهر بالذات انطلقت مظاهرات الغضب لطلبة لم يقرأ أحدهم الرواية التي خرج يتظاهر ضدها. وهو ما يشير إلى

بشر تم انتزاع عقولهم وتحولوا إلى كائنـات يكفـي أن تصدر لها همس التحريض أو مجرد الصفير ليصـبحوا وحوشاً كاسرة. فهل يا ترى هم من ظلموا أنفسهم أم نحن الظالمون؟

السؤال جد هام وخطير ويحتاج إلى إجابة واضحة ستأتي في موضعها من هذه الدراسات.

- وأساتذة الأزهر هم من حرضوا الطلبة ثم جلسوا على منصـة قيادة حزب العمل لتثوير مصر، ينادوا جماهير مصر أن تبايعهم على الدم والهدم.

- ورجال الأزهر هم من أسسوا ندوة تحولت إلى جمعية لها ملف طويل من المواقف المعلنة إلى جانب الإرهـاب الدموي، ومن الفتاوى القادمة من قبـور المحتضـرين وثقافة موتى التاريخ، لقبر أي تجديـد أو اجتهـاد أو أي محاولة للتكيف مع واقع الدنيا المتغير. وهو ما نتج عنه بالضرورة . وهم يعلمون سلفاً . إسالة الدماء الزكيـة، مع خراب للاقتصاد المصري في مرحلة تحول مأزومة. مما يشير إلى الارتباط تحت الأرضـي بـين أصـحاب الفتاوى والأوامر الدموية وبين المنفذين.

- ورجال الأزهر هم من شكلوا القسم الأعظم في عصابة الإخوان المسلمين المحظورة منذ نشأتها الأولى، بل كانوا أعضاء في تنظيمها الدموي المعروف بالتنظيم السري، وهو ما يفسر لنا الارتباط الوثيق حتى اليوم مع جماعات الإرهاب ومع حزب العمل الإخواني. وكان من بينهم الشيخ سيد سابق صاحب كتاب الفقه المنتشر في كل بيوت مصر. ومعلوم أنه قد تمت إدانة الشيخ سيد في قضية اغتيال النقراشي، ومعلوم أيضًا في المضابط المسجلة والمنشورة أن القاضي قال له بعلانية غاضبة: «أما أنت يا شيخ سيد فدورك واضح مبين، لكن للأسف فالقانون لا يطولك بعقاب. فاتق الله في الشباب، واتق الله في دينه وعباده».

- والأزهر هو من تقلب في انتهازية رخيصة فاضحة مع تقلبات المؤسسة السياسية، فكان مع الحرب مرة ومع السلام أخرى، ومع الاشتراكية مرة ومع اقتصاد السوق أخرى. مما يشير إلى عدم احترام حقيقي وصادق للإسلام، بقدر ما هي منافع اقتصادية ومكاسب سياسية لا علاقة لها بدين ولا بوطن. **فلا يزعمن لنا اليوم أنه**

راعي الدين المخلص بحلفه مع زعماء الإرهاب وإخوان حزب العمل.

- ورجال الأزهر اليوم، هم النجوم اللوامع في سماء المحطات الفضائية التي تدفع لهم بسخاء، وهم أصحاب الجاه والوجاهة الاجتماعية، حتى باتوا يطلقون اسم من يدفع أكثر على قاعات أزهرهم، ، ويتهمون غيرهم بالفساد والارتشاء والعمالة للأجنبي. ولعل قاعة الشيخ صالح كامل (صاحب المحطات الفضائية) بالأزهر، بيانًا عمليًا لمدى تمطط القاعات والذمم حسب حجم الكرم النفطي.

- ورجال الأزهر هم من أصدروا البيان الأخير القاضي بتحويلهم إلى مجلس رقابي أعلى على كل حركة أو سكنة في عقل الوطن. مستندين إلى نص القانون المدني القاضي بمعاقبة ازدراء الأديان، **رغم أنهم لا يعترفون بالقانون المدني لأنه وضعي،** في انتهازية رخيصة، لمحاكمة المبدعين والمفكرين. علمًا أن هذا القانون يدين ازدراء الأديان وليس الإسلام وحده، ومع ذلك يؤلفون الكتب ويقررونها على طلبة الأزهر، وهي كتب تزدري

كل دين أو فكرة خارج حدود فكرهم، إن جـ ـاز تسد ميته فكرًا. ويغرسون في أرواح طلبتهم كراهية إخوانهم فـ ـي الوطن عبر دراسات يتم تدريسها خاصة في كلية الدعوة تزدري الدين المسيحي علنًا. فهل هناك انتهازية فاضحة كتلك؟ فينهون عن المنكر ويأتون بما هو أنكر منـ ـه (!!) ويستخدمون نصوص قانون وضعي لا يعترفـ ـون بـ ـه، لنهش من يخالفهم، بينما يكسرونه عياناً ـا بياناً ـا وبكـ ـل بجاحة؟

- وبيانهم الأخير بعد أزمة رواية (الوليمة) يعني أنهـ ـم يطلبون لأنفسهم الوكالة عن الله في الأرض. بحسـ ـبانهم ممثلي الإسلام ونواب السماء، والمالكين وحدهم لمفـ ـاتيح الفهم الصحيح الوحيد لنصوص الـ ـدين. ليتحولـ ـوا إلـ ـى باباوات بيدهم مفاتيح الجنة والنار. يؤسلمون ويكفـ ـرون، ويطّلعون وحدهم على المقاصد الإلهيـ ـة إزاء أي مسـ ـلم يرى رأيًا يخالفهم في فهم نصوص الدين.

- هم باختصار يطلبون كهانة رسمية ليست في الإسلام السني ولن تكون، ويطلبون عصمة لا نعتـ ـرف أبـ ـدًا إلا أنها لله وحده لا شريك له. ومعلوم أن دار الإفتاء لم تقر

بعصمة اجتهادات الأزهر ولا صحتها أصلاً في أكث . ر
من موقف، وكلاهما من الرجال الأزاهرة.

والآنً انظر معي قارئي إلى مدى الخبث والـ دهاء فـ ي مؤسسة تزعم أنها المعبر الطاهر للدين وللرأي المعصـ وم، بشكل لا يمكن توصيفه . مع كـ ل الحـ ذر الممكـ ن . إلا بالاحتيال غير المحترم. فمنذ أربـ ع سـ نوات طلبـ ت هـ ذه المؤسسة الدينية مصادرة كتابي (رب الزمـ ان) ومحـ اكمتي معه، بتهمة ازدراء الأديان، فبرأني القضاء وأفرج عنى وعن كتابي، فماذا فعلوا بعدها إزاء الحكم النزيه؟

هناك أمر لا أفهمه ولا أفهم معـ اييره، حيـ ث لا يمكـ ن السماح في جمارك مصر بتصدير أي كتاب للخارج إلا بعـ د موافقة الأزهر (؟!) لماذا؟ هل يخشون مثلاً تصدير ما يرونه كفرًا إلى بلاد الفرنجة في أمستردام ولندن ونيويورك حرصًا على الدين في تلك البلاد؟

وعندما تقوم مؤسسة من مؤسسات التصـ دير الرسـ مية كالأهرام مثلاً (وهو ما حدث فعلاً) برفع قوائم بأسماء الكتب المطلوب تصديرها من تأليفي وتأليف غيري إلـ ى الأزهـ ر لأخذ الموافقة. فإن الأزهر يقوم بشطب كل أعمالي من بـ ين

الكتب الموجودة بالقائمة. وعندما طلبنا منهم إعطاء إفادة رسمية بالمنع وأسبابه رفضوا. وحتى تاريخ كتابة هذا الموضوع لا زالت أعمالي تمنع من التصدير بهذا الأسلوب الرخيص في محاربة الأرزاق وبهدف آخر أهم هو التعتيم على أعمالي ومنعها من الانتشار. رغم المعلوم أن ذلك لا يتم إلا بحكم محكمة، ومع ذلك فهو يتم بمعرفة جهات التصدير والجمارك والأمن معا (؟!) **فهل أفادنا المسؤولون يرحمهم الله ما السبيل إلى الفكاك من هذا الفخ اللئيم؟** أم سيظلون في صمت القبور؟ ويضطروننا في خطوة يائسة إلى مخاطبة الرأي العام العالمي، بمنظماته وجماعاته الأهلية المدنية، وهو ما نجيده ونعرف دروبه وسبله؟

انظر معي قارئي إلى لون آخر من رخص الأساليب التي يستخدمها نواب الله في الأرض، في بيانهم الأخير الذي طلب محاكمة رواية (الأعشاب) وناشريها. مشفوعًا بإشارة إلى أن كاتب الرواية يسب فيها كل الملوك والرؤساء العرب، ففي تحريض وخبث فلاحي مضحك، رغم المعلوم أن الرواية تروي أحداثًا يفترض تخيليًا أنها قد حدثت في حقبة الستينيات (!!).

وهو ذات الرخص والابتذال في التحريض الذي تضـ منه تقريـ ـرهم ضد كتابي رب الزمان، حيث أشـ ـاروا للقاضـ ـي الذي سيحاكمني أني قمت بسب القضاء وقذفه بسبب حكمـ ـه في قضية نصر أبو زيد، وهو ما يعلمنا بوضـ ـوح أي عقـ ـل يسكن تحت العمامة، وأي ضمير يتمتع به العـ ـاملين تحـ ـت القباب المقدسة.

ثم انظر معي قارئي إلى الشيخ عبد المعز الجزار الـ ـذي كتب تقرير الإدانة لكتابي المذكور، يصرح في 1996/8/29 لصحيفة المصور تصريحًا مذهلاً يقول فيـ ـه: «أنـ ـا حققـ ـت خلال الثلاثة شهور الماضية خمسين ألف كتاب » وضمنها كتابي (رب الزمان). وبحسبه بسيطة نجد الرجل الصادق ابن الأزهر (الشريف) قد قرأ خلال هذه الأشهر الثلاثة عدد 555 كتاب يوميًا، واستوعبهم ونقدهم واتخذ القرار بشـ ـأنهم (؟!). وبحسبة أخرى نجده قد قرأ كتابي وطلب إدانته ومصـ ـادرته ومحاكمتي وما قد يجره ذلك إلى مجزرة اللئـ ـام، فقـ ـط فـ ـي دقيقتين (؟!) .. هذا بالطبع مع عدم احتساب أوقات راحتـ ـه وقضاء حاجات فضيلته البيولوجية الضرورية. فهل رأيـ ـت

قارئي مدى أمانة وصدق الأزاهرة في إصدار الأحكام على الكتاب والمفكرين؟

وعلى الجانب الآخر نجد أعضاء حلف خراب مصر المنتشرين في كل مكان، يأخذون تقرير الأزهر ضد كتابي وينشرون بعضه بمجلة اللواء الإسلامي (التي يصدرها الحزب الوطني؟!) قبل إجراء المحاكمة أو الإدانة أو البراءة، ليعلنوا لحراس العقيدة من حملة الرشاشات والسيوف في سبتمبر 1997 تحت عناوين جذابة تلك الإعلانات:« رب الزمان: أحدث صيحة للفكر الضال، مشحون بالإسفاف والتجريح، ولم يسلم منه الأنبياء ورجال الدين »[*]. ولك أن تلاحظ **مساواة التقرير بين الأنبياء ورجال الدين**، ذلك التقرير الذي وصل مجلة اللواء الإسلامي بمجرد صدوره، وظللنا نلهث وراءه لنعرف تهمتنا ولماذا نحاكم، فلم نظفر به وطاشت جهودنا حتى تاريخ هذا اليوم.

ثم هناك أمر آخر علمته صدفة بالممارسة، وهو أمر شفاهي لا يتم أبدًا بشكل رسمي مكتوب، لأنه ببساطة غير قانوني ولا دستوري. فعلى أي مطبعة في مصر أن تقوم

---

[*] ستجد نص ما كتبته اللواء الإسلامي فى باب وثائق المحاكمة بهذا الكتاب.

بإحالة أي كتاب يصلها خاصة من أمثالي، إلى مباحث أمـ ن الدولة، التي ترفعه بدورها إلى الأزهر ليوافـ ق عليـ ه أولاً، وبعد ذلك يأذن أمـ ن الدولـ ة تليفونيً ـا لصـ احب المطبعـ ة بالطباعة. ويا ويله وظلام ليله لو لم ينفذ صـ احب المطبعـ ة تلك الأوامر الشفاهية، **فهل من إجابة يا أصـ حاب السـ يادة المسئولين عن تفعيل مواد القانون والدستور؟..** لقد كانـ ت هذه تجربتي الخاصة عندما قررت طباعة أعمالي بنفسـ ي، ووقع صاحب المطبعة بيني وبين أمن الدولـ ة فـ ي حـ يص بيص، ولولا زيارة من جانبي لأمن الدولة لتوقفت أعمـ الي داخل أروقة الأزهر تنتظر الرفض المؤكد، ولا أظـ ن أمـ ن الدولة قرر السماح للمطبعة بطباعة أعمالي لسـ واد عيـ وني وهيبة مشهدي المتواضع، إنما بعد مناقشة جادة واضـ حة لا تقبل لبسًا، أوضحت فيها معرفتي لحقـ وقي وكيـ ف يمكنـ ي الدفاع عنها بشكل علني سافر .. وأظنني بعـ د كتابـ ة هـ ذا الكلام هنا سأتعرض لمضايقات أكثر، لكني أعلم أيضًا كيف أواجهها.

وعندما قمت بإنشاء دار نشر صغيرة لنشر أعمالي تلك تم وقف إصدار ترخيص السجل التجاري منذ أكثر مـ ن عـ ام

ونصف، بانتظار موافقة أمن الدولة، الذي يبدو أنه ينتظر بدوره إذن الأزهر الموقر، وقد أرسلت للسيد وزير الداخلية شكوى بهذا الخصوص، وتم التحقيق معي بشأنها بنقطة شرطة الهرم، ولا زلنا ننتظر، فهل **ثمة إجابة بالرفض أو القبول وفق حيثيات القانون يا سيادة الوزير؟**[*]

إن هذا جميعه ليس عرضًا لأمور شخصية، بل هو الأمر الذي يتعرض له جميع مثقفي هذا الوطن دون سند من قانون ولا دستور، وهو أيضًا محاولة للوصول إلى الأسباب التي أدت بالأزهر إلى بلوغ هذا السلطان العظيم ليصبح بهذا التورم الهائل القابع فوق قلب الوطن وعقله مصيبًا إياه بالشلل التام. ومن هنا وجب البحث عن العلة، والتعرف على أسبابها.

لولا ظروف تاريخية بعينها لكان المسجد الأزهر كأي مسجد آخر في الديار المصرية، فقد أنشأه الاستعمار الفاطمي

---

[*] .... :.. . . . .

لمصر، حتى يكون بوق دعاية سياسية للسلاطين الفاطمية، ومذهبهم الشيعي، وكان ذلك عام970 ميلادية.

وبزوال الاستعمار الفاطمي، وعودة الاستعمار العباسي السني المذهب على يد الكردي العرق (صلاح الدين الأيوبي)، تم إغلاق هذا المسجد بالضبة والمفتاح. وإبان صراع العبيد المصطلح على تسميتهم بالمماليك، (المستجلبين من بلاد الترك والديلم والألبان) على الحكم والسلطان في مصر. تمكن العبد (الظاهر بيبرس) من حكم مصر سنة1260 ميلادية. ولما كان بحاجة سريعة لمسجد يدعو له ويضع لحكمه المشروعية، قام بإعادة فتح المسجد الأزهر مرة أخرى لنفسه، كي يتم الدعاء له فيه كحاكم شرعي باسم الإسلام ومشايخ الإسلام الأزاهرة. وجعل منه الجامع الأول الرسمي في مصر، المتحالف مع السلطة السياسية. إلى أن جاء إلى البلاد احتلال آخر باسم الإسلام هو الاحتلال العثماني سنة1760 ميلادية. لكن هذا الاحتلال ظل مؤرقاً بنفوذ وقوة المماليك الذين بنوا مساجد لأنفسهم مثل مسجد قلاوون ومسجد برقوق وغيرهما، مما اضطر العثمانيين بعد 150 سنة من الاحتلال إلى إصدار فرمان سلطاني بتحويل

المسجد الأزهر إلى المؤسسة الدينية الأولى في مصر، وإعلانه المسجد الرسمي التابع للسلطنة مباشرة، ويدعى فيه فقط للسلطان العثماني، وأقيمت فيه مشيخة ذات تراتب وظيفي عين على رأسها أول شيخ رسمي للأزهر هو الشيخ الخراشي. وحددت وظيفته بالولاء أولاً للسلطان، وتنظيم أمور المسجد والإشراف على أوقافه ورئاسة شيوخه، لتمكين السلطان من استخدام الدين للسيطرة على البلاد في مواجهة التمرد المملوكي الدائم.

وعند دخول الحملة الفرنسية مصر شارك الأزهر في مناهضتها لكن نابليون أدرك أهمية هذه القيادات الدينية فأشركها في ديوان الإدارة الذي أسسه، ومن بينهم من كتب قصائد الشعر الغزلي المكشوف، غرامًا وصبابة في ضباط نابليون وعيونهم الزرق وشعرهم الذهبي. وجاء الإنجليز ليحتلوا مصر بعد الفرنسيس، والأزهر على حاله ومكانته، حتى استولت حركة ضباط الجيش على السلطة في عام1952، وهنا بدأ عهد آخر للأزهر وبدأ نجمه في الارتفاع والسطوع. حيث احتاج العسكر إلى الأزهر اكتسابًا للمشروعية، وحدث بينهما الزواج والوصال. وهكذا تقلب

الأزهر ما بين شيعي وسني وبين مملوكي وعثمانلي، وبين فرنساوي وإنجليزي وملكي وبين محافظ وثوري، لكن مع يوليو52 أصبح شأنه شأناً، فقد أصبحت مشيخة الأزهر تتم بالتعيين من رأس المؤسسة الحاكمة، وأصبحت مهمته تبرير توجهات الجهاز الحاكم السياسية، مقابل منح وأعطيات ومقامات رفيعة عالية. إضافة إلى قوانين تعطي الأزهر بعض السلطات، مثل القانون103 لسنة1961 بشأن إعادة تنظيم الأزهر. ومعلوم أن تلك الأعطية بالذات وبالتحديد كانت مقابل سكوت الأزهر عن القوانين الاشتراكية بل ودعمها وتأسيسها في جذور الإسلام.

وقد نص هذا القانون على حق الأزهر في « البحث في الدراسات الإسلامية وتجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي. وتوسيع نطاق العلم بها وتحقيق التراث الإسلامي ونشره ».

أما الفقرة التي يستند إليها أزاهرة اليوم في حق الرقابة والمصادرة، فتستند إلى آخر نص مبهم في هذا القانون يقول: « وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية واجتماعية تتعلق بالعقيدة ». وهو ما لا ينطق بما نطق به شيخ

الأزهر الدكتور طنطاوي لمجلة روز اليوسف في قولـه إن القانون ينص على «أن الأزهر وحده صاحب الرأي الملـزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسـلامي للتـرخيص أو رفض الترخيص للمصنفات الفنية» . وهو الأمر الذي يذكرنا دومًا بدور الأزاهـرة في ألاعيب السياسة، وهو ما تكـرر مثله عندما أطلق السـادات يـد الأزاهـرة والإسـلاميين المتشددين في كل ساحات مصر تمهيدًا لقبولهم صلحـه مع إسرائيل، وقام بتوسيع فقرة الشريعـة الإسلامية بالدسـتور لتصبح هـي المصدر الرئيسي للتشريع. وهي التـي يسـتند إليها كل من هب ودب من اللاعبـين بالـدين والمشـتغلين بالسياسة وبالنار، رغم أن هذه الفقرة مع قـانون61 بشـأن الأزهر قرارات ذات أسباب مرحلية مؤقتـة كان يجـب أن تزول بزوال أسبابها .. لكن الأزهر كان قد أصـبح أزهـرًا آخر ولم يعد ذلك المسجد الذي أغلقه صـلاح الـدين بكـل بساطة، وهو ما يحتاج منا إلى وقفة أخرى شارحة مفصلة.

لم . . . . اذا يا أزه . . . . ر؟

وأي . . . ن أن . . . . ت يا حكوم . . . . ة؟

نتابع اليوم ما حدث من زواج ووصال بين العسكر وأصحاب العمائم الأزهرية منذ يوليو 1952 حتى الآن، حيث تم منح شيخ الأزهر لقبًا عظيمًا فخيمًا هو (الإمام الأكبر) فأصبح هو الإمام فوق كل إمام، وصار هو صاحب الرأي في كل ما يتصل بشئون الإسلام، وباختصار **أصبح هو المسئول عن الإسلام في الأرض.**

وقبل عقد الزواج المتين هذا، لم يكن في مصر كلها سوى سبع مدارس ابتدائية وثانوية تتبع الأزهر في كل أصقاع مصر، أطلق عليها من بعد (تفخيمًا) لقب (المعاهد الأزهرية). ولك أن تندهش أو تصعق إن شئت عندما تعلم أن عددها الآن قد أصبح ينيف على ستة آلاف معهد، إضافة إلى 280 معهدًا عاليًا للعلوم الدينية وحدها (؟!)، مع ملاحظة هامة وخطيرة وهي عدم تبعية هذه المدارس أو المعاهد لوزارة التربية ونظمها على الإطلاق.

ثم لك أن تعلم أن عدد تلاميذ المراحل قبل الجامعية بهذه المدارس قد بلغ مليون ونصف تلميذ، ثـ م احتضـ ـانهم فـ ـي عمليات عسكرة إلى معسكرات مثل معسكر عمر بن الخطاب ومعسكر أبي بكر الصديق بالإسكندرية.

ثم تم تحويل الأزهر من جامعة لاهوتية تخـ تص بـ ـأمور الدين وعلومه إلى جامعة كاملة فيها كل ألوان العلوم الدنيوية من كليات الهندسة إلى الطب إلى العلوم إلى الصيدلة، إضافة إلى ثلاثة عشر كلية لها فروع أخرى بالمحافظات، وشرطها الأول لقبول الطالب أن يكون مسلمًا. وبذلك قامت بتخـ ـريج ألوف الخريجين الموزعين في مؤسسات الدولة **على أسـ ـاس عنصري وطائفي كامل.**

أما عدا ذلك فليست هناك أية شروط، فمصروفات تلميـ ـذ المرحلة قبل الجامعة في المعاهد الأزهريـ ـة 210 قـ ـروش، وتصل المصروفات السنوية الجامعية للطالب إلـ ـى خمسـ ـة جنيهات.

وأقام الأزهر لنفسه لائحة نظام خاصة غير مسـ ـبوقة ولا مكررة في أي دار علم أخرى. فلطلاب الثانويـ ـة الأزهريـ ـة الحق في دخول امتحان دور ثاني في أربع مواد بالإضـ ـافة

إلى مادة القرآن الكريم (؟!) وذلك إذا فشل الطالب في اجتياز الدور الأول. أما جامعات الأزهر فتستوعب جميع الناجحين في مدارس الأزهر حتى لو بلغت درجاتهم الحد الأدنى فقط للنجاح. ومن ثم ضم الأزهر جميع الفاشلين علميًا ليلقنهم فنون التطرف والعنصرية والطائفية، ويخرج 12% من نسبة خريجي التعليم في مصر جميعًا، مشكلاً بهم بنيته التحتية وميليشياته وقت الحاجة، الذين يدينون له بالفضل والولاء العظيم، ويمكن تحريكهم بإشارة أو بصفارة كما حدث في فتنة (الوليمة) التي دبرها حلف خراب مصر.

وإبان الأزمة الانتقالية التي مرت بها مصر من اقتصاد ملكية الدولة الملقب بالاشتراكي إلى نظام السوق (وهي الأزمة التي كان لابد أن يمر بها أي وطن في نفس الظروف)، استشعر رجال الأزهر مدى حاجة الدولة إليهم لتبرير توجهاتها الجديدة. وزاد الطين طيناً ظهور جماعات الإرهاب الدموي، مما دفع الدولة أكثر إلى قبضة الأزهر في حاجة لمؤسستها الدينية لإثبات أن الدولة أكثر حرصًا على الدين من المتطرفين. بينما كان الأزهر يستشعر كل يوم

قوته، ويلعب لعبة مزدوجة، يصدر معها بيانات التأييد للدولة، ثم بيانات التأييد للإرهاب.

وهكذا أدرك الأزاهرة مدى ضعف مؤسسة الحكم وهشاشتها في تلك الفترة الانتقالية، وأدركوا فرصتهم السانحة ليفرضوا وجودهم على الدولة كقوة مشاركة في صياغة القرار السيادي وليس فقط مجرد مشايخ للتبرير، وكان مشهد الشيخ الشعراوي تجاوز الله عن سيئاته وهو يربت فجأة فوق كتف الرئيس مبارك بعد محاولة الاغتيال الآثمة في أديس أبابا أمام عدسات التليفزيون العالمية ليحمل أكثر من مغزى ومعنى ودلالة، فهي حركة لا يسمح بها أبدًا لا موقع الرئيس ولا أصول البروتوكول، ومررها الرئيس بتسامح وحكمة احتاجهما الموقف، لكنها حدثت لتقول: نحن هنا وبإمكاننا الكثير، ولك أن تختار (؟!) ثم أخيرًا جاءت أحداث الوليمة ليجازف الأزهر بمشاركة بعض رجاله في حركة التثوير الفاشلة التي تمت تحت رأيه حزب العمل.

ولنا أن نلاحظ أن الطلاق بين المؤسستين السياسية والدينية قد بدأت بوادره، عندما بدأ الأزهر يصدر بيانات وفتاوى تخرج تمامًا على إرادة الدولة وسلطتها (رحم الله

شيخ الأزهر جاد الحق وتجاوز عن سيئاته)، كم ا أص بح بإمكان مشايخهم في كل القرى والنجوع الوقوف ض د إرادة الدولة في تحديد النسل والسياحة والبنوك. وأصبح بإمك انهم صناعة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة كندوة علماء الأزهر التي تحولت لتحمل اسمًا له مغ زى فأص بحت (الجبه ة). وتمكنوا من إنشاء مدارس دينية مستقلة، إضافة إلى عشرات الصحف والمجلات ودور النشر وش ركات الكاس يت، ب ل وإقامة شركات اقتصادية متكاملة. بع د أن حص لوا عل ى الاستقلال الاقتصادي بخ روج ش يوخهم إل ى دول ال نفط وحصولهم على التمويل اللازم ببذخ قل نظيره. ثم إنش ائهم منظمات عالمية كمنظمة رابطة العالم الإسلامي، ناهيك ع ن التمويلات الشخصية السرية.

وكان التزايد العددي الهائل مع التسامح في قبول الفاشلين في الدراسة الثانوية العامة وتأهيلهم عنصريًا وطائفيً ا ف ي معهد الإعداد والتوجيه، ثم التحول بهم إلى تخصيصهم س نة تمهيدية بالأزهر قبل الانخراط بالكليات العلمية بالأزهر أيضًا لتلقينهم فنون العنصرية الطائفية... كل هذا كان له دوره في إيجاد منظومة كبرى قوية تشبه منظومات العسكر. الت ي لا

تملك عقلاً للتفكير بقدر ما تطيع فقط الأوامر. وهو ما يذكرنا بالضباط الذين كانت تخرجهم الكليات الحربية بعد قبولهم فيها بأدنى المجاميع من الدرجات العلمية، فكان ما كان من خسائر ودمار أمام عدو جاءت به مثل تلك السياسات إلى حدود الدلتا الشرقية في عام 1967.

وللعلم، فقد وصل عدد الشيوخ الأزاهرة في مصر إلى خمسمائة ألف شيخ، ينتشرون في 190.000 مسجد وزاوية حسب إحصاء عام 1992، إضافة إلى 12.000 أزهري يقومون بالتدريس في مدارس الأزهر قبل الجامعية، إضافة إلى خريجي الكليات الأخرى كالهندسة والطب الذين يدينون بالفضل في وظائفهم وألقابهم إلى الأزهر[*].

فهل تعلم الدولة هذه الحقائق المرعبة، أم هي لا تدري بها؟ وهل الثمن المدفوع للدولة من قبل الأزهر يقابل ما كان يمكن حدوثه لو انفلت أمر المظاهرات ونجح حلف خراب مصر، **وهو الأمر الذي يمكن حدوثه في أي لحظة.**

---

[*] للمزيد حول هذه الحقائق المرعبة إرجع إلى أعمال الدكتور كمال مغيث.

وهل الأكثر أمنًا وأمانًا أن تظل الدولة بحاجة لمشايخ التبرير الديني، أم إلحاق كل تلك المعاهد بوزارة التربية وعودة الأزهر لدوره الديني، مع تواصل الدولة مع شعبها تمنحه الحقائق وتطلب منه المشاركة في تجاوز الأزمات؟ وهل الأسلوب المتبع حتى الآن في الإعلام والتعليم العام والذي يقوم بالتخديم على ذات المبادئ سواء ذعرًا (وهذا مصيبة) أو إيمانًا بها (وهنا المصيبة الأعظم). هل هذا الأسلوب يمكن أن يخدم أهداف الدولة المدنية المرتقبة المترافقة بالضرورة مع نظام السوق؟ إن الملاحظ والمتابع سيكتشف أن الإعلام والتعليم قد هيأ الشارع بعد أن محي وعيه لأي انفلات قد تقوده أحلاف الخراب، بعد أن ظل هذان الجهازان يزايدان على تيارات الإسلام السياسي لإثبات التحاء الدولة وتدينها.

ويبقى السؤال الأخطر: هل كانت المظاهرات وكل ما حدث بسبب كلام فلوت في رواية لكاتب سوري؟ **أم أن المناخ كله (نتيجة سوء السياسات) قد تهيأ لخراب مصر؟**

وبعد صدور بيان الأزهر الأخير إزاء المثقفين والكتاب نقف نتساءل: هل يملك الأزهر بالفعل الحقيقة الكاملة

والمطلقة في كل قضية، وأن مثقفي هذا الـ وطن معتـ وهين ومعوقين وبحاجة إلى هذه الوصاية البغيضة؟ وهـ ل يتصـ ل الأزاهرة بالسماء عبر وحي متصل مازال يحملـ ـه المـ ـلاك جبرائيل، أم أنه قد رفعت الأقلام وجفت الصحف؟

لقد كانت سلسلة المصادرات السابقة تحـ ـتج باجتهـ ـادات المفكرين فيما يخص البشر من شرائع الدين، لكـ ـن الأسـ ـتاذ عادل حسين أعلن على قناة الجزيرة الفضائية فـ ـي برنـ ـامج الاتجاه المعاكس بتاريخ 2000/5/30 أن ثورته مع حزبـ ـه وأزاهرته كان لها سبب آخر، حيث إن الرواية تطاولت على الله نفسه، وهو الأمر غير المسبوق، لهذا كانت المبايعة على الموت والدم والهدم والخراب.

وهنا لا نجد سوى استفسار شديد البراءة: مادمتم تحتجون قبل ذلك في المصادرات بالدفاع عن الشريعة، وما دام الأمر وصل هذه المرة إلى الاعتداء علـ ـى الله نفسـ ـه، فلمـ ـاذا لا تتركون الله يدافع عن نفسه. ولنا في عبد المطلب بن هاشـ ـم أسوة حسنة عندما قال لأبرهة الحبشي: « رد علـ ـيّ إبلـ ـي فللبيت رب يحميه » .. لماذا إذن لا تتركون الله يدافع عـ ـن نفسه بنفسه حتى يعود عصر المعجزات والطيـ ـر الأبابيـ ـل؟

ولماذا تعكسون الأوضاع بعد أن قال تعالى في كتابة الكريم إن الله يدافع عن الذين آمنوا/ 38/ الحج » وليس العكس(!!) ولماذا تصرون أن عليكم حقًا جهاديًا بتوحيد كل الألوان والأفكار والتباينات بينما القرآن الكريم قد أقر أن التعددية والاختلاف والتمايز قرار إلهي بحقوق الإنسان، في قوله تعالى:« لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة/ 48/ المائدة».

وهنا لابد أن يطرح المؤمن إيمان العوام أسئلته المترتبة على ما سبق:

لماذا يا أزهر وقد أنعمت عليك مؤسسة الحكم وأغدقت، فرفل رجالك في النعيم، وأصبحوا نجوماً ذوي أبهة ومنازل اجتماعية رفيعة؟

لماذا يا أزهر وقد أنعموا عليك بلقب (الشريف) وجعلوك رمزًا للإسلام، رغم أنه **لا يوجد في صحيح الإسلام رموزًا، ولا يوجد في القرآن كله ولا في الحديث كله شيئًا اسمه الأزهر ولا رجال الأزهر.**

لماذا يا أزهر وقد سمحوا لك بجعل معاهدك وجامعتك مأوى لكل فاشل دراسيًا، ثم أنعموا على خريجيك بلقب

العلماء. ومن يومها اختفى من بلادنا علماء الفيزياء والكيمياء والأحياء ولم يبق سوى علماؤك. ورضينا بهم قسمة وحظًا ونصيبًا.

لماذا أيها (الشريف) وأنت تتقلب كل مرة في النعيم مع تقلبات المؤسسة السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وبالعكس، ولم يسألك أحد يا شريف عن تقلباتك أو سؤالك عن موقعك من صحيح الإسلام.

أسئلة وحقائق وأرقام مخيفة لن تجيب عليها إلا مؤسسات الدولة والجهاز الحاكم بعد درسها الأخير في مظاهرات طلبة الأزهر وحزب العمل والإخوان، الذي يذكرنا بدرس اغتيال السادات، هذا إن كنا نريد دولة مدنية حقًا، أو أخبرونا أولي الأمر منا . بصراحة . أن للأمر ظاهر وباطن، كي نحفر قبورنا بأيدينا ونتكفن ونلتحد من الآن أشرف لنا، وراحة لكم من صداع المثقفين.

القسم الثاني:

شكراً.. بن لادن !!

تنويه وعرفان

تنويه:

الموضوعات التالية تم نشر بعضها في دوريات مصرية، لكن مع تدخل الجهات الناشر تدخلاً سقيمًا أحيانًا، ولئيمًا أخرى، ومريضًا أو جبانًا ثالثة. دون حتى استئذان المؤلف، مما شوهها تشويهًا فظيعًا، يليق بالعقل الواقف وراء التدخل المقيت، ولم ينج منها إلا ما نشر في مجلات شديدة التخصص لم تصل إلى مساحة أوسع من القراء، لذلك وجب نشرها مرة أخرى. هذا إضافة إلى موضوعات لم يسبق نشرها من قبل.

عرفان:

كان لرصد السيد مرتضى العسكري للوقائع في سياقها التاريخي ولتحليلات جبران شامية، ولمفاتيح على حرب النقدية، دور لا ينكر أثناء قراءة وقائع الحاضر وأحداث الماضي، وتحليل وتركيب النصوص ودلالاتها، لذلك وجب التنويه، حفظًا للأمانة.

الآن.. أو الطوفان

إن العصبية هي أن يرى الرجل
شرار قومه خيرًا من خيار قوم آخرين
"**أحمد بن الطيب**"

أصبح "الإسلام المُعدل المطلوب أمريكيًا" عنوانًا لمناقشات منوعة في الإعلام العربي والإسلامي والعالمي بعد ضربة الحادي عشر من سبتمبر 2001، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في ثقافات المسلمين، ضمن حملتها الدولية الموسعة على الإرهاب العالمي، من أجل إعادة صياغة المفاهيم التي يسلك بموجبها المسلمون مع أنفسهم أو مع العالم. لضمان ما تراه استقرارًا أمنيًا لها ولنا وللعالم من وجهة نظرها، بعد أن عاشت زمنها السابق وفق حسابات مصالحها ومصالح شعبها فقط، فحالفت شرار الأرض كما هو حالها مع العنصرية الإسرائيلية، وصادقت أعتى الأنظمة القمعية في دول العالم الثالث بغض النظر عن أحوال شعوبه. وأدامت سلطات هذه الأنظمة التي نشرت الفساد في مواطنها مع قهر العباد، وشجعت عزل تلك الشعوب عن الحداثة وحجبتها عن التطور بتشجيع السلفيات المنوعة، وهي الخط النظري الذي يجمع الشعوب مع

سلاطينها استجابة لحميمية رغبة هذه الشعوب في عدم تسرب أي غريب إلى خصوصيتها الثقافية العزيزة عليها. بغرض إبقاء تلك الشعوب في حالة سكونية خارج حركة التاريخ المتسارعة، مع الاعتماد على الأنظمة الحاكمة للحفاظ على المصالح الأمريكية في مناطقها. وهو ما أدى إلى انتشار الجهالة المعممة الضامنة للاستبداد السياسي، لكنه زرع في الوقت نفسه حقدًا حضاريًا متناميًا في تلك الوطن، خاصة مع مواقف الحليف الأمريكي من القضايا العزيزة على الشعوب.

ومولت المخابرات الأمريكية ببذخ الحركات السلفية الفكرية والمسلحة، وأقامت في العواصم الإسلامية المؤتمرات المغذية للخصوصية الثقافية كمؤتمرات ما يسمى العلوم الإسلامية. فكان أن أفرزت لها تلك المواطن إرهابًا دوليًا عقرها في عقر دارها الذي تصورته آمنا من كل سوء، مما وضعها للمرة الأولى أمام مسئولياتها كسيدة للعالم، من أجل تجانس هذا العالم ثقافيًا، وربما سياسيًا، لتكون العولمة صادقة المعنى والمضمون، وحفاظًا بالطبع على أمنها ومصالحها في المقام الأول.

وإزاء هذا الهول العظيم "الإسلام المعدل المطلوب أمريكيا" الذي ما خطر على قلب مسلم (وإن خطر لنا وكتبنا بشأنه وحذرنا على مدى العقد الماضي لإصلاح البيت من الداخل دون سامع ولا مجيب حتى أزفت الآزفة) يجدر وضع الأمر على مائدة بحث مكشوفة وعلنية في بيت أصحابه، لمناقشته واتخاذ المناسب بشأنه بيد أصحابه، للوصول إلى مشتركات بين المختلفات تؤدي إلى النتائج الأقرب إلى مصلحة الوطن والمواطن قبل أي أمر آخر.

وكان الأساس الذي سبق وطرحته ولم أسلم بسببه من الأذى (من محاكمات رسمية إلى محاكمات أمام أمن الدولة إلى إدانات أزهرية إلى تعتيم وحجب ومنع نشر إلى تشنيع صحفي مصحوب بالتخوين الوطني والتكفير الديني) هو الذي ما زلت أصر عليه، وهو وجوب إعادة النظر في مناهجنا سياسة أو تشريعًا أو اجتماعًا أو إعلامًا أو تعليمًا، والأهم في فهمنا للإسلام وطرق تدريسه وشروحاته وقواعد التعامل معه وبه من تشريع وتحليل وتحريم وقواعد فقهية بل وثوابت نظنها كذلك، أو نريدها كذلك. وعلاقة هذا كله بالعصر الذي نعيشه باعتبار ذلك مطلبًا وطنيًا قبل أن يكون

أمريكيا، وأنه قد أصبح ملحًا وضروريًا لصلاح أحوالنا، وفي الوقت ذاته – ببعض الواقعية – توقيًا لعصف الدولة العظمى الكبرى القادرة الغاضبة ومعها كل دول العالم تقريبًا، إزاء أوطان ضعيفة متهالكة لا تملك لنفسها ردًا ولا دفعًا سوى استمطار اللعنات من رب السماء بالدعاء على الأمريكان آناء الليل وأطراف النهار، وهو ما لم يغن عنا شيئًا خاصة أن أصحاب منهج الدعاء لم يحسموا لنا الموقف حتى الآن ويحددوا لنا موعدًا نهائيًا لهذا التدخل الإلهي، وحتى يحدث هذا التدخل أولا يحدث فلا سبيل إلا ما بأيدينا وما في مستطاعنا.

وإن مخاطر عدم الوضوح وصراحة الطرح والمناقشة رهبة أو خوفًا ستكون نتائجها على الأجيال المقبلة هي الأوخم والأسوأ، خاصة مع ما وصلت إليه أحوالنا النفسية والعقلية وأوهامنا الرافضة لأي تغير مهما حدث من كوارث، غير العابئة بأي نتائج مهما تراكمت النوازل والمصائب والتراجعات، ناهيك عن أولئك النفر المستفيد من استلقائنا الخامل خارج التاريخ نجتر أساطيرنا، وهم نفر كثير وله نفير، وهي الأمور التي أدت بنا إلى عدم التحرك إلا إلى

الخلف وإلى مزيد من الخسائر مطمئنين إلى حصوننا الكلامية ووعودنا العقدية متعثرين من منزلق إلى منحدر، حتى أصبح من مواهبنا بين الشعوب اتخاذ القرار غير المناسب في التوقيت غير المناسب، وأمست القضايا العربية بين قضايا العالمين هي النموذج الأمثل للخسائر الأمثل. رفضًا لمواجهة الذات بعوراتها، وإيمانًا بأننا شعوب مختارة بعناية فهي لا تخطئ، وغيرنا دومًا هو المخطئ.

وعندما يصبح الأمر هو البقاء في ساحة الفعل التاريخي أو الخروج من التاريخ إلى الزوال الحتمي، فإنه لا يبقى لدينا وقت للمراوغة اللغوية واستخدام الشراك اللفظية للتحايل على القول، في ظل تحريمات سائدة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا التعامل بالأساليب الملتبسة للإجابة على الأسئلة المصيرية المطروحة علينا، لملاطفة رأي عام غير سوي ولا رشيد، أو توقيًا لعصف سلطة سياسية أو غضب سلطة دينية.

وإذا كان النوم ثقيلاً فإن الصحو سيحتاج إلى النهر والزجر وتشديد النكير، لأن الهزيمة التاريخية المروعة التي نعيشها لا تتمثل فقط في الهزائم العسكرية أو التراجع

الحضاري، لكنها تكمن في كوننا لا نصدق أننا شعوب مهزومة على كل المستويات حتى النخاع، ومتخلفة على كل الأصعدة، وفي كوننا لا ندري لماذا هزمنا ولا كيف هزمنا، لأننا لا نملك فضيلة المكاشفة والشفافية والصدق مع الناس ومع الذات، وهي الآن أبرز الفضائل الكونية في الدنيا المتقدمة المتفوقة. علمًا أن البداية الصحيحة والناجحة هي الاعتراف بالهزيمة المروعة وأن بدء العلاج يكون بقبول النقد والاتهام، الذي ربما كان علقمًا أو موجعًا أو يحتاج لجراحات كبرى، لكنه الضروري بلا بديل آخر، محاكمة للذات وفحصًا للمسلمات، للوعي من خدر الغيبوبة ونقد ما نظنه بدهيات لاسترداد العافية، لأنه – وهذا هو الأخطر – لا توجد خدمة يمكن أن نقدمها لقوى العنصرية الإسرائيلية أكثر من الاستمرار فيما نحن فيه من هلاوس، ناهيك عن كون تلك الأسباب هي التي حالت بيننا وبين التوصل إلى لغة يفهمنا بها العالم ونفهمه، هذا مع الأخذ بالحسبان أننا لا نفهم بعضنا بعضًا.

وجذر المشكلة يتموضع في نظرتنا لكل شأن من خلال الهويات (دينية، قومية، عرقية، لغوية، ثقافية.. إلخ)،

ومدى اتفاق الآخر معنا أو اختلافه وفقها وحسب شروطها. وتتحزم هذه الهويات جميعًا برباط الدين الإسلامي الذي لا نرى أمرًا إلا من خلاله، حتى اصطبغت به حياتنا حتى في تفاصيلها الدقيقة (كيف نأكل وماذا نقول عندما نشرب أو عندما ننتهي من هذا أو ذاك، وبماذا ندعو ونستعيذ عند الغائط وعندما نتجشأ، مع دعاء الركوب سواء كانت الركوبة حمارًا أو طائرة لا فرق، وبم نبدأ الجماع من أدعية وبم نحمد عند الانتهاء... إلخ)، ثم نتعامل مع المختلف وفق رأي ديننا فيه وليس كما هو، لذلك ننفيه ولا نعترف له بحق أن يكون مختلفًا عنا، بحسبان ديننا مصدر كل حق وكل معرفة ممكنة وكل فضيلة كاملة، ومن ليس تحت مظلته فاقد لكل هذا بالضرورة.

وبينما العالم لا يرانا إلا في تخلفنا المزري، نطلب منه أن يتعامل معنا باعتبارنا أصحاب أرفع الأديان أو بالأحرى أصحها على الإطلاق، وبحسباننا وارثي مجد حضارة كبيرة، بينما لكل الأمم والشعوب أديانها ومآثرها وحضاراتها السالفة، ولا يعطيها ذلك مزية أو أفضلية على غيرها بالدين والمآثر السوالف، إنما هي تصنع أفضليتها

بتأمين حريات المواطنين وإحقاق حقوق البشر التي تصنع مناخاً يسمح بالتوسع المعرفي والابتكار والاختراع والمساهمة في المنجزات الإنسانية لاحتلال موقع كريم تحت الشمس. أما نحن فانشغلنا عن العلم والمعرفة بحسبان كل معرفة قد تمت معرفتها مسبقًا في مقدسنا، ومن ثم خضعنا بالكامل للنصوص المقدسة ولم نضع ضمن أهدافنا السعي لمعرفة ما لم نكن نعرف، قدر ما سدرنا في إعادة إنتاج ما سبق وعرفنا، لتبرير ثوابتنا وثباتنا عند نقطة زمنية تبعد إلى الوراء ما ينوف بقرون على عشرة قرون. لذلك لم ننتج أي معرفة حية سواء حول النص أو الواقع، وكيف ذلك وشاغلنا وهمنا يفصح عنه دعاؤنا المرعوب إلى رب السماء "أللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا" (؟!!).. أليست تلك هي المصيبة عينها؟!

وكي نثبت جدارتنا في عالم يسجل كل ليلة آلاف الكشوف والاختراعات قام جهابذتنا اللواذع يشمرون عن همتهم لتعريفنا معلومة واحدة فيها الكفاية والغنى، وهي أننا علماء الأكوان لآخر الأزمان. بالكشف في مأثورنا عن كل علم سبق اكتشافه. والصرعة الجديدة الآن هي ظاهرة الشيخ

الدكتور زغلول النجار الذي تعدى القرآن إلى الحديث النبوي يستكشف فيه آخر النظريات العلمية، رغم ما في علوم الحديث من مآخذ على الحديث. ليس لفائدة البلاد والعباد بكشف ما لم يسبقنا إليه المتفوقون في، لكن ليثبت لنا صدق ما بيدنا من مقدسات وتقييمها بقيمة العلم الغربي الذي يكفرونه سلفاً. ويؤكد لنا عبر حلقات طوال أن الله قد أنزل الحديد من السماء إلى الأرض إنزالاً عملاً بظاهر الآيات "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد / 25 الحديد"، وبعمليات حسابية حول عدد ذرات الحديد والألفاظ القرآنية بأساليب الحواة البهلوانية، إثباتاً لجدارتنا بين الأمم، بالخبيء داخل نصوصنا النظرية الذي كان ينتظر كل تلك القرون مجيء السيد زغلول ليكون بطل الكشف ونجم العلم ودرة الإيمان. وجعل زغلول من نزول الحديد قضية كبرى يبسمل حولها المؤمنون ويحوقلون، بدلاً من أن يستخدم إجازته العلمية لدخول المختبر وتقديم ما يمكن أن يفيد به وطنه من هذا الحديد، بغض النظر عن كونه قد هبط أم صعد أم قعد، خاصة أن النصوص الدينية ليس من وظائفها إنجاز الكشوف والاختراعات والنظريات العلمية، لأن زمنها وبيئتها لم تكن

بعد مهيأة لهذه المعاني، ولأن مثل هذه المنجزات تتم بجهد الإنسان وكده وراء المعرفة ولا يمطرها الله على أحبابه من السماء. ثم إن لها منهجًا يعتمد على الملاحظة والمشاهدة الحسية والتجربة المخبرية ولا يحكم فيها إلا العقل الإنساني وحده لا محل فيها لغير الإنسان.

والتذاكر والتذاكي باستذكار سالف العصر والأوان بعلماء كانوا فخر زمانهم في العصر الذهبي للإمبراطورية الإسلامية (الرازي، الخوارزمي، ابن سينا.. إلخ) لا يصنع شيئا في أي شيء، ناهيك عن كون المنتج العلمي لهؤلاء لا علاقة له بدين الإسلام بل لمكان المسلمين في الشرق حينذاك، وتمازج علوم ومنجزات حضارات البلاد المفتوحة داخل الإمبراطورية الإسلامية، فأثمرت علومًا ليس من العلم أن نصفها بأنها كانت علومًا إسلامية فليس للعلم جنسية ولا دين ولا وطن.. كانت علومًا فقط.

وقبل زغلول كان أصحاب لعبة العلم والإيمان قد أرسوا في عقول شبابنا خلطًا عظيمًا بين مفهوم القدرة الإلهية وبين القدرات السحرية، بمحاولاتهم تفسير كسر قوانين الطبيعة بالمعجزات في مأثورنا على ضوء ما انتهت إليه

النظريات العلمية، وهو ما كان كفيلاً بإسكان صوت العقل، لأن قدرة الله تتجلى في ثبات قوانين الطبيعة وليس في كسرها، ولأن من يزعم خرق هذا الثبات هو العقل السحري السابق للعقل الديني زمنًا وكيفًا وفهمًا. وهو ما يعني أننا انتكسنا إلى مراحل ما قبل ظهور الأديان. ولم يعد هناك فرق بين مشايخنا وعلمائنا وبين عوام الناس الذين كانوا يخرجون عند تأخر فيضان النيل خارج أبواب قلعة محمد علي، يتلون صحيح البخاري ويختمونه احتسابًا لتأثير الكلام في قوانين الطبيعة، ومازلنا نتصور أن مجرد الكلام لابد أن يؤثر حتى في كبرى قضايانا السياسية مع العالم. بينما الإسلام يعد أبرز الأديان التي حاربت السحر والسحرة، ولا يرى أفاضلنا هؤلاء أي تناقض بين الموقف الإسلامي وبين ما يفعلون، ولا يلتفتون إلى أن علوم الصواريخ والأجنة والهندسة الوراثية هي منجزات متراكمة لجهود إنسانية من كل ملة ومن وطن، ولم يعرفوها من القرآن، ولم يعلموا بوجودها خبيئة طي ألفاظ تحتاج من يؤولها ويسقط عليها ممكناته المعرفية التي تعلمها من زمننا وليس من زمن القرآن، فهي في النهاية ممكنات المفسر وزمنه وليست أبعد من ذلك.

ولاشك أن إخيولتنا التي تركبنا وتصور لنا أننا قد حققنا في ماضينا كل ما حققته البشرية من تقدم هائل كمًا ونوعًا في حاضرها، تعمل على تخليق مستمر للعامل القديم الجديد في تخلفنا، بالركون إلى وهمنا فلا نرى ما نحن فيه حاضرًا ولا ماضيًا، وهو ما يؤدي إلى عدم بذل أي محاولة للانتفاع بما لدى المتقدمين من فلسفات ونظر ومناهج أدت إلى تقدمهم، وظلت اجتهادتنا محصورة في كيفية الحفاظ على ما نحن فيه حرصًا على أصالتنا، وهو محاضر رمم وحش أصبح رميمًا منذ أزمان.

وآخر إنجازات شبابنا المسلم المهاجر الذي عاش ثقافة البلدان الحرة، هو ما يسمونه الإعجاز الرقمي (الديجيتال) للقرآن في الكمبيوتر، ذلك الجهاز الذي لم يساهم فيه عباقرتنا بأي شيء بدءًا من التيار الكهربائي (الذي سيدخل صاحبه جهنم لأن اسمه إديسون وليس أحمد أو علي) وانتهاء بالتصنيع والبرمجة. لكن نصيبنا فيه أو قل مصيبتنا هي اجتراح المعجزات السحرية من خلاله، بينما اخترعه أصحابه لتسهيل تخزين وتسريع المعلومة وسيولتها وتحليلها وتركيبها وتصنيفها.. إلخ. ومن الأمثلة الفواضح لهؤلاء

الأفذاذ ما نشرته صحيفة العالم اليوم في يناير 2002، وكيف أمكن لعلمائنا أخيرًا إعلان العالم بمكتشفاتهم باستخدام كمبيوتر علاء الدين السحري، ومعرفة أن الآية (110) في سورة التوبة وترتيبها (9) بين سور القرآن، قد تنبأت بتحريق الأمريكان داخل الأبراج جزاء وفاقًا لما قدمت أيديهم. ويحيطوننا علمًا نافعًا مفاده أن عدد كلمات سورة التوبة (بعد إسقاط أحرف الجر والعطف والذي منه حسب المطلوب) هو (2001) كلمة بالتحديد المبين، ولو رتبنا الأرقام لنطقت بالمعجزة وهي (2001/9/11) يوم ضرب أشاوسنا مركز التجارة العالمي بنيويورك. والآية المقصودة تقول: "لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم والله عزيز حكيم"، وفي أسباب النزول نعلم أنها قيلت في شأن بعض الصحابة الذين بنوا مسجدًا بغير رضا النبي فأسماه مسجد ضرار وأمر أصحابه بهدمه وتحريقه فوق رؤوس المجتمعين فيه، ولأن الأمريكان مثل أصحاب مسجد ضرار (لا تعرف كيف؟) فقد استحقوا الموت حرقًا داخل بنيانهم كأصحابهم الذين بنوا مسجد ضرار. ويبدو أن جهابذة بحور علمنا الديجيتال لم يعلموا أن الترقيم الذي اعتمدوه

للآيات وترتيب السور لا علاقة له بالشأن الإلهي ولا بصلب الآيات ولا تاريخها، لأن عملية الجمع والترقيم والتبويب كانت كلها بشرية من الألف إلى الياء. اللهم إلا إذا نسبنا المعجزة إلى اللجنة التي شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت لتدوين القرآن وترتيبه في مجمع واحد.. واللجنة التي شكلها الحجاج بن يوسف الثقفي من بعد.

الأهم في تلك الأمثلة هو إقرارنا بالعجز عن الفعل الإنساني المبدع المنتج... فقط حضراتهم يقومون بتأكيد صدق مقدسنا، مما يعني شكهم العميق والمسبق في هذا الصدق، وإلا ما بذلوه وراءه جهدًا بلا طائل سوى التباهي بما لم ننجز وما لم نبدع. هو إقرار فصيح بعجزنا عن استخدام العقل في إنجاز مبدع خلاق، لأن المبتدعات في بلادنا أول المكروهات، ولأنه لا مجال لعلم لم يعلمه ربنا وكفانا بذلك احتسابًا.

وهكذا نروح ونجيء لتأكيد أنه لا جديد خارج ما علمه ربنا وأسلافنا من الأصحاب والشراح والفقهاء من موتى التاريخ، غير مدركين أن إنجاز المجتمعات القديمة لابد أن يكون متخلفاً بالضرورة عما أنجزته عجلة التطور

في المجتمعات الحديثة، وأن من يقول بغير ذلك هو معتوه كبير. وغير عابئين بأوضاع التاريخ وشروط سيره وتعاقب أطواره، ولا مكترثين بالتمييز بين الصور البسيطة للأفكار التي أنتجها الأسلاف وتمت صياغتها في عموميات وبين الصور المعاصرة المعقدة والمركبة من متراكمات وتفاصيل تند عن الحصر في جمل مأثورة، ولا قادرين على التمييز بين النصائح الدينية الأخلاقية المرسلة التي لم تجد طريقها إلى إصلاح الواقع في زمانها وبين الصيغ القانونية الحديثة التي تناسب تعقيدات مجتمعنا الحديث.

وهكذا تعززت نظرتنا للغرب المتقدم بكراهية أصيلة فينا له منذ الاستعمار التقليدي حتى الآن، وزكاها الخطاب القومي للعسكر المحلي عند استيلائه على السلطة في بلادنا، حتى أمست كراهية أمريكا على وجه الخصوص هي مقياس وطنية المواطن، وهي كراهية يفخر عناترنا بإعلانها بسفور مدهش، فهذا صحفي يدعى (زياد أبو غنيمة) يعقب على ضرب أمريكا في قناة الجزيرة بقوله: "إننا نكره أمريكا ونكره أصدقاء أمريكا.. ونعمل على محاربة أمريكا، وهذا أمر لا نستحي منه ولا نخجل منه في 2001/12/11" ولا

تفهم سر اختيار أبو غنيمة أكبر قوة في العالم ليعلن الحرب عليها.. ولا تعقيب!!

إن ما يجب نلتفت إليه ونحن في نشوة الكراهية التفريق بين هذه الكراهية وبين مناهجهم في التفوق، رغم أني لا أظن شعبًا لديه المبرر لكراهية أمريكا أكثر من الشعب الياباني الوحيد في العالم الذي تعرضت مدنه لتجربة الإبادة النووية على يد الأمريكان. ومع ذلك فإن الشعب الياباني تبني المنظومة الفكرية للغرب المنتصر، لإدراكه أنها كانت عامل انتصاره، ولا أحد يماري في أن أهل اليابان قد فازوا بها فوزًا عظيمًا، وفزنا نحن فقط بالكراهية إضافة إلى أصالتنا.. التخلف.

ونظرا لما يسره المنتج التكنولوجي الغربي وإبداعاته من راحة ورفاه وعلاج وسعادة لبني الإنسان، فقد قبلنا منتجه التقني في كل مناحي حياتنا، لكننا رفضنا الأهم، منهجه الذي أدى به إلى هذا الإنتاج والإبداع الهائل والرفيع، حرصًا على تخلفنا أن تصيبه جرثومة الغير بالتلوث، ورفضنا الأساس التحتي لحضارته المتمثلة في حريات مدنية فردانية كاملة، كانت هي ما أفرز تفوقه، لا لشيء إلا لأن مبادئ الحريات

عنده لا تصلح في بلادنا على إطلاقها. فماذا – مثلاً – سنفعل بمساواة الجنسين في الحقوق؟ وكيف سنسمح بحرية الاعتقاد مع مبدأ قتل المرتد؟ أو كيف سنسمح بحرية النقد أن تطال ما نظنه ثوابت غير قابلة حتى للفحص؟.. وإن حدثتهم عن ثقافة الغرب المتقدم كمطلب للتقدم أجابوك بأنه الغزو الثقافي، فثقافة التقدم مرفوضة لأنها تمارس علينا عمليات غزو... أن تصبح المعرفة محايدة يمكن أخذها والاستفادة منها دون أن ندفع فيها المليارات... هذا غزو (؟!!).. ولا يلتفت الصناديد الواقفون لمواجهة هذا الغزو صفاً مرصوصًا للحفاظ علينا حفرية حية لكائنات أنقرض مثلها.. لا يلتفتون إلى كون موقفهم هو اعترافاً للثقافة المرفوضة بأنها الأقوى، رغم كل التطبيل والتزمير لثقافتنا الفريدة في العالمين. وأحياناً لا يفهمنا البعض لإصرارنا على ثقافة لا تستطيع مواجهة الجديد بقواها الذاتية ولا أن تفرض ذاتها على ثقافة الآخرين وتغزوهم كما يغزونا.

ولأننا على يقين من وهننا الثقافي أمام الثقافات العصرية المتفوقة في الغرب، نضع للثقافات الأخرى مناطق حظر استيراد جمركية تفتش فيها العقول عن أي مهربات

ثقافية ونحاكمها وندينها. والحل لدينا لما آل إليه حالنـ ـا هـ ـو الانتظار، لأننا سنسود الدنيا بالتأكيد بحسد باننا خيـ ـر أمـ ـة أخرجت للناس، ليس بعملنا وإنجازنـ ـا ولكـ ـن لأن الغـ ـرب المتقدم سينهار (انظر غاية أماني الكراهية لدينا.. أن ينهـ ـار المتقدم؟!) وسوف ينهار في فلسفة فلاسفتنا بسـ ـبب تخمتـ ـه المادية، ومثالاً لذلك نستمع إلى الدكتور عماد الـ ـدين خليـ ـل أستاذ التاريخ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة دبي يحيطنـ ـا علمًا نافعًا يقول: "إن الحضارة الغربية بتجاوزها للقـ ـيم ذات العمق الروحي الوجداني الإنساني الخلقي الديني.. سـ ـتؤول إلى نوع من التفكـ ـك والعجـ ـز والشـ ـلل / الجزيـ ـرة فـ ـي 2001/12/16" ومن ثم تعقب الدكتورة الجامعية (؟!) نـ ـوره السعد على ما قام به تنظيم القاعدة في أمريكـ ـا بقولهـ ـا: "إن الإسلام هو الوحدانية التي يحتاجها العالم المعاصر ليـ ـ تخلص من متاهات الحضارة المادية المعاصرة التي لابد لو استمرت أن تنتهي بالإنسان إلى ضـ ـياع.. وكـ ـان لابـ ـد مـ ـن هـ ـذه المواجهة.. الآن بدأت الصحوة الحقيقية / الجزيـ ـرة / فـ ـي 2001/12/3" وهو الوهم المريض الذي تكذبه كل الظواهر الحادثة والتي تشير إلى أن كل من يتعامى عنها هو بلا شك

يعاني من خلل عقلي ولأنهم كمن يرفض الاعتراف بشروق الشمس لأنها لم تشرق من قريته.

باختصار اخترنا التخلف حرصًا على الموروث وعلى الأخلاق الحميدة وعلى الشرف الذي لابد كي يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم، فهم يعلنون توجسهم من أساليب الحضارة الحديثة لأنها حضارة مادية شريرة، هي انحراف وضلال وفجور، مع تفاؤلهم الشرير الذي يتمنى أن تقتلها حضارتها المادية وعطشها الروحي حتى يعلو الإسلام دون تعب أو مشقة أو علم ولا هم يحزنون، ويظل التمني مجرد نبوءة كاذبة لأن حضارة الغرب تملك كل عناصر الاستقرار والقوة وأهمها ذلك الذي لا نفهمه: قدرتها على نقد نفسها باستمرار. وفي سياق أحاديثنا عن الشرف والأخلاق نتغافل عن المستور في سلوكياتنا غير العلنية وأننا أكثر مادية من أهل الغرب وأوغل في الحسية. وأننا ننفق الأموال في أدنى ألوان المتع المادية واللذات الجسدية منذ فجر إمبراطوريتنا تحت مظلة الشرعية الدينية العلنية وتغص به مأثوراتنا التاريخية.

ويبدو أن تشديدنا على الفارق الأخلاقي يعود إلى عدم امتلاكنا ما نتميز به من فعل أفضل أو إنتاج أو علم، لذلك نلجأ إلى العامل الوحيد المحايد الرجراج الذي لا يمكن تحديد مقاييسه وضبطها لأنه معياري قيمي تتوقف مقاييسه على وجهة نظر كل مجتمع حسب ظروفه وثقافته ودرجة تطوره أو اختلافه عن المجتمعات الأخرى. ولو راجعنا الأمر على أصوله لوجدنا الرقي الخلقي والمسئولية عن الفعل وهي الجانب الأهم في فلسفة الأخلاق والتي تبنى على الاختيار الحر، تترافق مع التقدم لا مع التخلف والتقييد والتحريم والمنع، وهو ما يعني تفوق المتفوقين حتى في ما نريد سلبه منهم تميزًا وترفعًا. خاصة أن الدنيا تعرفنا بخصائصنا التاريخية وعلاقتنا بالمال والسلطة والجنس، هذه الشهوات الثلاث التي حارب المسلمون بعضهم بسببها عبر التاريخ. وعن الهاجس الجنسي وهو الكامن وراء كل نقد للغرب، فحدث عنه في بلادنا وتاريخنا ولا حرج، فقد أباحت الشريعة لذكورنا مساحات اللذة على مصراعيها، من بعد الزوجات الأربع ملك اليمين والتسرع والاستمتاع بأي عدد، وأقمنا من قبل إمبراطورية للمال والجواري، وسخرنا

المساحة الروحية التي نزعمها لتحقيق شهواتنا الدنيوية وإكسابها الرضى القدسي. هذا ناهيك عن كون المبادئ الأخلاقية المطلقة غير موجودة بالمطلق لا عندنا ولا عند غيرنا إلا في السجلات النظرية، وأن هذه السجلات لم تضع لها القواعد إلا لأن البشر يخالفونها، وكل ابن آدم خطاء.

وإضافة للعامل الأخلاقي كأساس لنبوءة دمار المتفوقين حتى يتخلفوا مثلنا، يتحدث مفكرونا عن أسباب أخرى ليقينهم، فالدكتور خليل المشار إليه آنفًا، يشرح لنا هذه العوامل والأسباب بما لديه من أثقال علم على كاهله يحملها أسفارًا فيقول: "هذا حدس يبني النتائج على أسبابها ومقدماتها في الفعل التاريخي.. فهل شهد التاريخ البشري نظامًا يقوم على القطبية الأحادية؟... وفي المنظور القرآني عندنا: ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة". فحدس الرجل ينبني على أن التاريخ لم يشهد العالم محكومًا بقوة كبرى واحدة (وهو أستاذ التاريخ؟!)، ومع هذا فإن مؤخرنا أسكت الله له حسًا يصبح مع القطبية الأحادية الواحدة المسيطرة على العالم إذا كانت إسلامية لأسباب وهمية لفظية طقسية نرجسية سحرية تتضح في قوله المتسائل: "إلى متى تظل العقول

الوضيئة(؟!!) والأيدي المتوضئة والحضارة الطاهرة النبيلة التي تليق بإنسانية الإنسان.. منسحبة من العالم؟.. إننا الأمة الوحيدة التي تحمل القدرة على إعادة التوازن لعالم انحرف به المسار ومال بثقله وبعينه العوراء الواحدة، كالمسيح الدجال باتجاه كل ما هو مادي في هذه الحياة.. ورغم أننا أمة مهزومة لا تملك حضارة ولا حتى كيانًا سياسيًا يؤهلها لأن تقف في مواجهة الآخر بخطاب أشد قوة وأكثر إحكامًا، فإن في هذا الدين من القدرة ما يجعله يخترق كل التحديات. لأن كل المذاهب والنظريات والأديان المحرفة وصلت إلى طريق مسدود.. لذلك سيكون المستقبل لهذا الدين بالتأكيد.. بقوة هذه العقيدة وقدرتها على الإقناع وقدرتها على اختراق عقل الآخر بغض النظر عن مستواه الحضاري".. مؤرخنا مشغول ليس بالإنسان لكن بالدين الذي له رب يرعاه، كذلك عامة المثقفين في بلادنا، أما السبب الأهم لسيادة الإسلام المقبلة فهو ما أورده الصحفي زياد أبو غنيمة وهو يقول: "تزخر آيات القرآن الكريم بالعديد من الآيات التي تطمئنا بل تبشرنا بأن المستقبل للإسلام مهما كثر أعداؤه".

ويرى حامل الأسفار من جانبه أن الإسلام عندما يسود بعد انهيار الغرب لن يقبل الشراكة في حكم العالم من أي قطب ثان، ناقضًا بذلك استنتاجاته ونظريته في عدم سلامة عالم يقوم على القطبية الأحادية، فيقول دون أن يشعر بأي صدع مخي عمن يطلبون إسلامًا مشاركًا قويًا وسط القوى العالمية: "في تحليلات هؤلاء يدخل الإسلام مشاركًا في المصير.. ليس مزيحًا للآخرين ولا محتكرًا.. هذا منظور الغربيين، أما منظورنا نحن الذين نتعامل مع النص القرآني فإن العقيدة الأعلى الأقوى الأكثر مصداقية هي التي ستحكم في نهاية الأمر". أما لماذا نحن بوجه خاص دون البشرية المؤهلون لسيادة العالم وقيادته في قطبية واحدة، فهو ما يفسره لنا الدكتور (أحمد التويجري) صاحب المناصب في السعودية العربية بقوله: لأن "هذه الأمة أقل الأمم تطرفًا وأكثر الأمم تأصيلاً للاعتدال والوسطية.. ولا يمكن أن توضع في مصاف الآخرين / الجزيرة في 2001/12/3"، وهو ما يعني ببساطة أننا كالرجل الأبيض عنصري النزعات الذي يعتبر لون جلده مبررًا كافيًا وشرعيًا لسيادته وتفوقه.

بهذا، ولهذا فضلنا أن نظل عالة على من نكره، وأن نكون في حالة تبعية له، ننتظر دومًا سبقه الكشفي والإبداعي لنستفيد منه بعده، بدلاً من أن نقف مع الدنيا عند مستوى المنجزات على قدم وساق، بتبريرات من رجال الدين في بلادنا هي الأكثر إدهاشاً، إذ غير مطلوب من المسلمين بذل الجهد والعنت والمشقة وسهر الليالي طلبًا للعلى، وغير مطلوب منا إثارة مشاكل لا داعي لها حول الحريات والديمقراطيات اللازمة لفرز مناخ علمي، لأن ربنا قد أعفانا من هذا وسخر لنا أهل الغرب كما سخر لنا بهيمة الأنعام من البغال والحمير لنركبها وزينة، هم يكدون ويخترعون ونحن نستهلك على الجاهز، بعد أن منحنا الله المال بلا مشقة متفجرًا تحت أقدامنا في شكل حيض جيولوجي اسمه النفط، حتى لا نكد أو نتعب فنحن أحباب الله المدللون، هذا موجز ما قال المرحوم الشيخ شعراوي يومًا في حلقاته التلفازية، رحم الله شعراوي وتجاوز عن سيئاته.

هذا بينما وقف المرحوم الصادق النيهوم يصرخ في البيداء يقول: "إن العرب في لغتهم الشرعية لا يعترفون بقدسية الوطن، ولا يموتون طائعين في سبيله، بل يموتون

في سبيل الله، وهي فكرة مختلة جدًا، لأنها قد تعني أن يرفع المواطن سلاحه باسم الشرع في وجه مـ ا يـ دعي بوطنـ ه المقدس... وكلمة دولة تعني أن تكون للدولة حدود وتكـ ون لها هوية ونشيد قومي وعلم مرفوع فوق سـ ارية... ماعـ دا الدول العربية التي ترتفع فيها أصوات المؤذنين معلنة ولاءها لدولة خفية لا تعترف بحدود أو نشيد قومي أو قيادة".. رحم الله النيهوم وأكثر من أمثاله.

ويختصر الكاتب الإسلامي الأستاذ (غازي القصيبي) موقفنا من الغرب في قوله: "بوسعنا أن نبغض الحياة الغربية أو نحبها، لكن ليس بوسعنا أن نزعم أننا نستطيع العيش بدون منجزاتها.. فإما أن نتابعهم أو نبقى متخلفـ ين عـ ن ركـ ب المدنية. وقد علمتنا حرب حزيران 1967 أن ثمن التخلف قد يكون كرامتنا وأراضينا واستقلالنا السياسي / من هنا وهناك صـ 23".

هذه فقط بداية الكلام.. وتبقى التفاصيل.. سنقولها إن ظل مسموحًا لنا بالقول، أو إلى حين إخراس الصوت، أو إلى أقرب الأجلين.

المستنير والمعتدل والإرهابي
أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان

"أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم"
59 / النساء / قرآن

"الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"
الدستور المصري

ضمن حملتها على الإرهاب الدولي؛ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية فوادح سياستها الخارجية التي أفرزت لها هذا الإرهاب، بعد أن أسهمت بباع وافر في تنشئته وتربيته وتدريبه وتطويره، منذ دعمها بالمال والسلاح وخبرات المخابرات الأمريكية لمقاتلي الحرية، أيام كانت تسميهم كذلك في حربهم ضد الوجود السوفياتي في بلاد الأفغان. إلى بذل الأموال السخية لدعم الصحوة الإسلامية وإقامة مؤتمرات العلوم الإسلامية (!!) على صنوفها في حسابات مخابراتها المعلنة. ناهيك عن الجريمة التأسيسية المتمثلة في تحالفها مع أشد الأنظمة رجعية في العالم، وأكثرها فسادًا واستبدادًا في البلاد الإسلامية، بغرض تحقيق أسرع وأقل كلفة للأهداف الأمريكية في الخارج بغض النظر عن البشر وحقوق الإنسان في تلك البلدان. وهو ما قطع بين تلك الشعوب وبين المناهج الغربية في الحريات والحقوق

والمعارف والمناهج العلمية التي أدت إلى تفوق الغرب الهائل الفارق.

وكان واضحًا أن غرض كل مؤتمرات الصحوة هو العزف على أوتار الماضي والانكفاء عليه بتغذية الخصوصية الثقافية والتخويف من ثقافة التقدم الغربي حرصًا على الموروث الأصيل. وهو ما يعني أنها كانت تستثمر فينا إسلامنا ووفاءنا له لإبقائنا خارج التاريخ المتحرك، لنبقى في حال ثبات عند عشرة قرون ماضية برضا منا ورغبة، وامتنان من الأنظمة الحاكمة التي تقاطعت مصالحها لمزيد من طول العمر مع مصالح الحليفة الكبرى. ومن هنا أمكن لصموئيل هانتنجتون أن يقول: "إن الصحوة قد أثبتت أن الإسلام هو الحل لمشكلات الأخلاق والهوية والاعتقاد، لكن ليس لمشكلات الظلم الاجتماعي والقمع السياسي والتخلف السياسي والضغط العسكري" [1]. وكان قادة الغرب يعلمون ذلك يقينا، لكنهم كانوا في الوقت ذاته "يدركون أن العمليات الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية غالبًا ما تأتي بحكومات غير صديقة" [2]، لذلك – وبتعبير هانتنجتون – كانت "ورطة التعامل مع جامعات العسكر والطغاة الذين

كانوا معادين للشيوعية" [3]، ومن ثم رصد في كتابه من الوثائق ما يؤكد أن "أكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطي جاءت من الإسلام" [4].

حتى جاء 11 سبتمبر 2001 المهول...

وأدركت أمريكا أي مارد ربته وغذته وسمنته، لتجد نفسها في مواجهة خطر عظيم يصعب تحديده أو الإمساك به للقضاء عليه. منتشر عبر أكثر من سبعين دولة يتناسخ ويتكاثر حشريًا في أي مكان – حتى في بلاد الغرب القوي – ويتلبس أي شكل. تُغذيه وتقف من ورائه أيديولوجيا عقيدية متكاملة، تضمن لمقاتليها الخلود في جنات النعيم في كرامة لا ترقى إليها رتبة أخرى. وهو الفارق الثقافي الهائل في فهم قيمة الفرد الإنسان في منظومة الغرب الليبرالية وفي منظومة المجاهدين المسلمين، فارق يجعل أحدهما دومًا غير مفهوم للآخر ولا حتى معقولاً.

واكتشفت الحرب الجديدة ضد الإرهاب أنه ليس بآلة القتل وحدها يمكن محاربة الإرهاب، إنما الحل الناجح هو بتجفيف منابعه، وأولاه وأهمها المنابع الثقافية، وهو ما يعني

أن الحرب قد دخلتها معان جديدة وبحاجـ ـة لأدوات مناسـ ـبة لميدان جديد. وهي المساحة التي لا يمكن تحقيق النصر فيها بصواريخ كروز والقنابل الذكية، إلا كعوامل تمكينية مساعدة كما هو متوقع بشأن العراق، التي لابد ستنتقل فيها الحـ ـرب من بعد تنظيف الأرض عسكريًا إلى مساحة العقل والضمير.

هكذا جنت أمريكا ما زرعت في مفاجأة ميلودراميـ ـة فاجعة، أما الإنسان في بلادنا فكان دومًا هو الضـ ـحية لتلـ ـك السياسات دونما ذنب جناه سوى حظه النكد ونصيبه بالميلاد في شرقنا التليد. حيث أمكن استثمار الخط النظري لجماهير المسلمين باستخدام أجهزة الإعلام الحديثة ليتحـ ـول تاريخنـ ـا عن الاستبداد الشرقي الشهير إلى استبداد من لون جديد تمت رعايته بالمؤسسة الدينية الرسمية الباذخة عبر أجهزة التثقيف المملوكة للحاكم أو للدولة.. لا فرق. استبداد اجتماعي يخضع فيه الفرد كليًا في تفاصيل حياتـ ـه الدقيقـ ـة لإرادة المجتمـ ـع وتقاليده التي هي بالأساس مقدسات دينية. ليتشابه كل الأفراد في تميز خاص عن البشر اليوم، كالتشابه في الزي واللحيـ ـة للرجل والخمار للمرأة، وفي لغة خطاب خاص مميز بمعجم مفرداته واصطلاحاته ومفاهيمه وأحكامه، وفـ ـي سـ ـلوكيات

وشعارات واحدة متطابقة، ومثل هذا التشابه الشديد والتقارب بين الأفراد هو سمة بدائية حدث فيها نكوص نحو الشكل القبلي، حيث تنعدم شخصية الفرد وتذوب في الجماعة حتى تغيب عنه حقوقه ويتنازل عنها طائعًا وراغبًا بحسبان ذلك شأنًا قدسيًا وحفاظًا على الهوية القبلية المتماسكة. وعندما يصبح الوجدان المشترك مطابقًا للوجدان الفردي تكون العودة إلى البداوة قد تمت بنجاح، أيام كان الفرد والقبيلة شخصًا واحدًا. وهو الأمر الذي التقت عنده خبرات رجال الدين المحترفين والدولة القامعة والمتطرفين في جماعات الإسلام السياسي، معًا، بوفاق وتناغم عظيمين. وأمكن تدعيمه بظرف استثنائي دولي تمثل في الصراع العربي الإسرائيلي الذي تم استخدامه انتهازيًا طوال الوقت لتأجيل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن الذئب يقف للجميع على الحدود، فارضًا على المواطنين الانكماش والتماثل القبلي والتماهي في القبيلة وشيخها بوجود الطوارئ الدائمة. وهي ليست مجرد طوارئ اعتيادية إزاء عدو يحتل أرضًا، لأن لهذه الأرض سمات مميزة تمامًا ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث

الحرمين، ومن ثم كان بالإمكان العمل دومًا بقاعدة لا صوت يعلو...

وتلخص د. هالة مصطفى الموقف على طريقتها بقولها: "فإذا أخذنا بالتعريف الغربي للثقافة الديمقراطية، والتي تتمثل بشكل أساسي في الليبرالية الفكرية والإعلاء من الحرية الفردية والاعتقاد في حكم القانون والعلمانية: أي تنظيم العلاقة بين المجال الديني والسياسي وقوة المجتمع. سنجد أن كثيرًا من التجارب التي تشهد عمليات التحول الديمقراطي سواء في آسيا أو إفريقيا أو الشرق الأوسط تحديدًا، لا تعرف بالضرورة هذه الثقافة، أو أنها تعرف بعض عناصرها ولكنها لا تتوافر فيها مجتمعة. كما أن الخصائص العامة للمجتمع المدني فيها تختلف ربما جوهريًا عن مثيلاتها في التجارب الغربية.. إن كثيرًا من المحددات الثقافية مازالت تشكل تحديًا أساسيًا أمام عمليات التحول الديمقراطي" [5].

وحول المبادرة الأمريكية لدعم المقرطة في بلادنا ضمن عمليات إصلاح سياسيات أمريكا الخارجية بعد سبتمبر 2001، تعقب د. هالة قائلة: "إن التطور الديمقراطي لأي

مجتمع يصعب اختزاله في مجرد إج راءات أو تش ريعات ومؤسسات تنقل من مجتمع لآخر بشكل تحكمي، ولكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بثقافة المجتم ع وعاداتـ ـه وتقالي ده وأنم اط سلوكياته.. إن استعداد المجتمعات العربي ة لـ دفع التط ور الديمقراطي بها لا يعتمد فقط عل ى قبولهـ ا بمب دأ توس يع المشاركة السياسية والتنوير الثقافي.. فإن متطلبات معينة مثل ترسيخ الحريات الفردية أو تمكين المرأة والتسامح وض مان حرية الفكر والتعبير واكتساب المعرف ة وتط وير التعل يم وغيرها، سيصعب تحقيقها بحكم المتغيرات الثقافية المرتبطة ببعض عناصر التراث القديم والعادات والتقاليد" [(6)].

وما تقصده د. هالة بالمحددات الثقافية الت ي تع وق المقرطة، وثقافتنا الخاصة التي تبنى مواقفها على عناص ر التراث القديم، ربما يشرحه لنا لون من الخطاب الإس لامي، واضح القسمات صريح لا يلجأ للخداع والمراوغة، كما ف ي قول محمد مندورة الأستاذ بجامعة الملك سعود (وهو مصري الجنسية فحاز الحسنيين!!): "إن الأسس الت ي تق وم عليه ا الديمقراطية هي: أولاً فصل الدين عن الحي اة. وثانيً ا: أن الأمة هي مصدر التشريع والسلطات، وه ي الت ي تض ع

الأنظمة والتشريعات بحكم الأكثرية. وثالثًا: تقديس الحريات الفردية وضمانها مثل حرية العقيدة وحرية الـ رأي وحريـ ـة الملكية والحرية الشخصية. وهذا كله يخالف الإسلام جملـ ـة وتفصيلاً، فليس في الإسـ ـلام فصـ ـل للـ دين عـ ـن الحيـ ـاة، والحاكمية لله وحده، ومصادر التشريع فيه معروفة.. ولـ يس في الإسـ ـلام تقـ ديس للحريـ ـة بمفهومهـ ـا الموجـ ـود فـ ـي الديمقراطية، فلا يستطيع المسلم أن يغير دينه مثلاً. وليس في الإسلام الحرية الشخصية بمفهومها الديمقراطي والخلاصـ ـة أن الديمقراطية ليست من الإسلام في شيء وأنهـ ـا تخـ ـالف الإسلام مخالفة صريحة لا يشك فيهـ ـا أحـ ـد.. وأن مفهـ ـوم الديمقراطية وجميع ما ينبني عليه من أحكام ودسـ ـاتير ومـ ـا ينبثق عنه من أنظمة، تتنافى تمامًا مع الفكر الإسلامي" (7).

ولأن الإسلام يتميز بين سائر الأديان أنه كان يقـ يم دولة بالمعنى السياسي للعرب، فقـ ـد اخـ ـتلط فيـ ـه العقيـ دي بالسياسي اختلاطًا شديدًا بل وارتبط به فـ ـي أدق تفاصـ يله، حتى غدا النموذج النبوي المحمدي هو أفضل نماذج الحكـ ـم في تاريخ الإنسانية السابق واللاحق، لأنه كان الحاكم العـ دل الخالص لدولة إسلامية مركزية توحدت فيها جزيرة العـ ـرب

جميعًا. ومثل هذا الاعتقاد وحده في فرادة النموذج المحمدي للحاكم كمطلب لخيال طوباوي لدولة يرأسها زعيم كالنبي، يشكل النقيض الكامل للديمقراطية، وانتظار مثل هذا النموذج اليوم هو رغبة نفسية عبدة في الخضوع لديكتاتورية كاملة تامة، فالنبي بالنبوة وحدها جاز له أن يكون صاحب الأمر كله فكان هو الحاكم وهو مفسر الآيات وهو منفذ أحكام الشريعة وهو القاضي بين الناس وهو القائد الأعلى للجيوش وهو مدير الغزوات وقائدها أحيانًا وهو من يقوم بتوزيع الدخل القومي (الغنائم) على أفراد المجتمع، وهو القائم بالأعمال الدبلوماسية وهو مراسل الملوك. فجمع في شخصه كل السلطات روحية وقضائية وتشريعية وتنفيذية وإدارية وعسكرية ومالية. ولم يصلنا من تاريخ السيرة النبوية أن النبي شكل هيئة استشارية أو سياسية أو إدارية تساعده في أداء مهامه. وهو نموذج إن صلح في ظرفه التاريخي فإنه لا يصلح اليوم ممثلاً في دَعّي بالخلافة، لتبدل أحوال الزمن ومطالب المجتمع اليوم، وما اتفق للنبي ذلك إلا لظرفه التاريخي ولأنه كان نبيًا، وبعده لا أنبياء.

ولكن؛ لأن الديمقراطية هي أفضل نظام حكم توصلت إليه الإنسانية حتى اليوم، فقد قررت كل الأنظمة والأحزاب والأيديولوجيات على تباينها أن تدعي الديمقراطية صدقًا أو تجملاً أو نفاقًا، لاكتساب ما تحمله الديمقراطية من تشريف بدلالاتها حول الحريات الفردانية وحقوق الإنسان ومقدسها الأعلى: الكرامة الإنسانية. وأوغلت بعض الأنظمة في العالم الثالث قليلاً أبعد من الشعار والإعلان إلى تفعيل المبدأ الديمقراطي، لكن مع قصر المسألة كلها على الديمقراطية السياسية أو صندوق الانتخابات، على أن تخرج نتائجه بما سبق أن تقرر سلفًا محسوبًا بالتزييف أو التزوير، فانخرطت في تمثيلية الديمقراطية ولكن بفعل محاكاة بدائي. وفي المقابل فقد قبل تيار الإسلام السياسي باللعبة الانتخابية مع محاولات مستميتة دؤوبة مكنته من نجاح ملحوظ على مستوى النقابات والحصول أحياناً على بعض كراسي البرلمان. وقد بدا واضحًا في خطاب هذا التيار أن الديمقراطية كأي اكتشاف إنساني هام أو عظيم تستحق السطو عليها كعادتنا المعلومة وادعاء الأحقية التاريخية في الاكتشاف، بحسبانها سبقًا إسلاميًا قررته آيات القرآن بقولها

"وأمرهم شورى بينهم / 26 / الشورى" ثم تأكيدها على نبي الإسلام "وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل علـ ى الله / 158 / آل عمران"... وهنا نكون قد انتقلنا إلـ ى الخطـ ـاب الإسلامي المخادع الذي يعيد اكتشاف المنجـ ـزات الإنسـ ـانية بأثر رجعي، لكن أهم دلالاته هنا هو الإقرار بأن الديمقراطية مبدأ عظيم يستحق نسبته إلى الله في قرار إسـ ـلامي قدسـ ـي سماوي رباني، وإن كان ذلك لا يعنـ ـي حقًّـ ـا أن الشـ ـورى الإسلامية هي ديمقراطية الغرب الليبرالية اليوم، وبملاحظات سريعة تكتشف فارقًا هائلاً، فمن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب في "وشاورهم" ولو فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزم بالتقيد بالمشورة؟ ولو ذهبنا للـ ـزمن الخليفي لمزيد من التيقن حيث مارس الحكم كبـ ـار صـ ـحابة النبي، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى كمـ ـا لـ ـو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم. فقد تولـ ـوا الخلافة بغير شورى بل وبمصـ ـاحبة العنـ ـف عنـ ـدما لـ ـزم الأمر [8]. ورغم أن خطبة أبي بكر عند توليه الخلافة تلمـ ـح إلى اعترافه بحق الأمة في مراقبة أفعاله، فإنه لم يقـ ـم بـ ـأي جهد لإنشاء لجنة الرقابة المفترضة، كذلك خلت خطبته تمامًا

من أي إشارة للشورى، أما عن قوله: "إن أسأت فقومـ وني"، فتعني وجوب تقويم الناس له متى أخطأ، والإنسان لا يخطئ إلا بعد أن يقرر العمل وينفذه فعلاً. وعلى ذات المنوال نسج وعمر وعثمان.

وفي الحالات الحرجة التي قرر فيها الصحابة إبـ داء المشورة لضرورة فرضها الموقف كما في حـ رب مـ انعي الزكاة عندما عارض الصحابة أبا بكر وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فإن الخليفة رفض مشورتهم وأنفذ رأيه وشن حربًا ضروسًا على معارضيه (9). وعند وفاته لم يستشر أبو بكـ ر أحدًا بل اختار عمر ليخلفه، ولم يشر أي مصدر تراثي إلـ ى أن أحدهما قد شكل مجلسًا للمشورة من بين صحابة النبـ ي، بل إن توليهما الخلافة كان برضا فريق من أهل المدينة دون بقية الفرق وبقية العرب في مكة والبوادي والمضارب، أمـ ا عثمان فقد قضى على أي ظـ ل باهـ ت لمعنـ ى الشـ ورى المقصود بضربة واحدة عندما أعلن أن الخلافة قميص ألبسه له الله وليس الناس. ومهما بحثت في ذلك الزمن فلن تجد أية إشارة إلى من هم أهل الشورى، لذلك قام الفقهاء في زمـ ن متأخر لسد تلك الثغرة باختراع اصطلاح (أهل الحل والعقد)

بحسبانهم أهل الشورى، وهو اصطلاح لم يسبق له ذكر. قبل أبو الحسن الماوردي (974 – 1058). وبعد الماوردي ظل الاصطلاح كيانًا غامضًا غير معروف إلا نظريًا كما دون فقهي مع بعض الاجتهادات النظرية حول عدد أهل الحل والعقد "فمنهم من قال إن أقله خمسة ومنهم من قال ثلاثة ومنهم من قال واحد" [10]!!. ولا تجد هنا المرجع المعول عليه في تصنيف الناس للصلاحية لعضوية هيئة الحل والعقد دون غيرهم، ولا من المنوط به الإعلان عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة ولا مواعيد اجتماعها ولا مكانه (سنقوم في بحث مستقل بتفصيل أوضح لمبدأ الشورى في الإسلام، فيما يلي من فصول).

وكالعادة مع المنجزات الإنسانية الكبرى، فإن العقل الإسلامي يتعامل مع الديمقراطية بعقلية الغزو وقطع الطريق، بغرض الاقتناء النظري وإثبات السبق الإسلامي للإنسانية فيما اكتشفته وما لم تكتشفه بعد، ليس لأن للمنجزات والمكتشفات قيمة في ذاتها تستحقها، ولكن بحسبانها مجرد حلى للزينة ليس أكثر. ومن هنا لاندهش عندما نكتشف بعد كل الحديث الطويل العريض عن سبق الإسلام إلى

الديمقراطية بمبدأ الشورى أن المرشد السابق لجماعة الإخوان عمر التلمساني يرفض الأحزاب السياسية لأن "كلمة الأحزاب قد وردت في القرآن مقرونة بالشر" أو عندما نقرأ لحسن البنا الزعيم المؤسس "إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه"، أو عندما يعلن المرشد مصطفى مشهور بلغة فصيحة غليظة "إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامي فإننا نرفضها ولا نقبلها" [11]. هذه التصريحات والمواقف لابد أن تصل إلى أن تيار الإسلام السياسي لا يؤمن إطلاقًا بالديمقراطية كمبدأ إنما كوسيلة للوصول إلى السلطة لمرة واحدة ناجحة وبعدها ينقلبون على التعددية والديمقراطية ويغلقون البرلمان ليحكموا باسم الله.

ولو صرفنا النظر عن لا أخلاقية هذا المنهج (التقية) وانتهازيته وعدم شفافيته في الوصول إلى السلطة، وتناقضه مع المبادئ الرفيعة لقيم الديمقراطية، ومع أي قيم لأي دين حتى يكون دينا، فإن خطاب الإسلام السياسي المعلن يقوم على تناقضية إزاء الديمقراطية، فهو من جانب يتخذها وسيلة لتمكين الإسلام في الأرض بتمكين أصحابه من السلطة،

وأصحابه ليسوا كل المسلمين وإنما من اختاروا أنفسهم ليكونوا كذلك دون بقية المسلمين. ويعمل بآليات الدورية الانتخابية حتى يوم التمكين بنصر كاسح يضعهم على الكراسي حيث آلة الدولة. لكنه من جانب آخر يرفض جانبها الاجتماعي وشروطها الحقوقية كحقوق المرأة، وحق تشريع البشر لأنفسهم، وحق الاعتقاد الذي أصبح مقدسًا لا يمس لأنه علاقة الإنسان بضميره.

وهكذا يتفق الطرفان: الحكومات وحركات الإسلام السياسي على مبادئ أساسية ليس من بينها حقوق الإنسان وكرامة المواطن، فالأنظمة تتجمل بصندوق الانتخابات في رقصة تعبيرية لجمع التبرعات لمرشحيها، بينما تكرس آلتها الإعلامية لخلق قمع داخلي ورقيب نفسي يكفر تلك الحقوق على أساس ديني. وهو ما يلقى بالطبع الاستحسان والتقدير من حركات الإسلام السياسي التي تتفق والحكومة على جانب وحيد من الديمقراطية هو صندوق الانتخابات كلعبة صراعية حول المساحات الممكنة من السلطة. ويتفقان أيضًا على استبعاد أي مكون آخر في بنية الديمقراطية. وعبر إعلام الحكومات أمكن للإسلام السياسي ضخ مفاهيمه ومواقفه

لتنميط العقل الجماهيري بموجبها في اتفاق وتحالف معلن، عبر أسماء لدعاة حولهم إعلام الحكومات إلى مشاهير أعلام وجعل بعضهم يصل إلى رتبة القداسة كما في حالة متولي شعراوي حيًا وميتًا، وبعضهم الآخر إلى شخص كلي القدرة والمعرفة مثل مصطفى محمود وتابعه زغلول النجار. وضمن تلك المفاهيم المنشورة المبثوثة قام خطاب الإسلام السياسي بخداع ورياء ونفاق بإعلانه الموافقة على الجانب السياسي للديمقراطية لكن مع تبديع وتكفير بقية جوانب الديمقراطية، مع التأكيد بالاستخدام المستمر والمتكرر لمصطلح الديمقراطية كدال على معنى واحد هو الجانب السياسي. أما بقية جوانب الديمقراطية التي تتدرج تحتها كل المعاني الحقوقية الليبرالية وهي الحريات التأسيسية للديمقراطية كي تكون ديمقراطية، فقد استخدم لها اصطلاح (العلمانية)، مع تحميل مصطلح العلمانية كل المعاني السلبية الممكنة إزاء القواعد الإيمانية في الإسلام، وهو الأمر الذي يسعد به عبيد كما سعد به زيد، ولا يبقى من الديمقراطية غير صندوق الانتخابات الذي لن يأتي أبدًا لا بحريات ولا بحقوق إنسان، لهذا يلاحظ كل المراقبين في هزلية الدورية

الانتخابية في بلدان العالم الثالث الإحجام الشعبي الواضح عن المشاركة في التمثيلية.

وبسبيل تنفير ضمير المؤمن من العلمانية يرجع الباحثون المشاهير من التيار الإسلامي بالمصطلح Secularism إلى جذور نحته اللفظي في الأصل اللاتيني Seaculum، وهو ما كان يعني في لاتينية العصور الوسطى الإنسان العادي مقابل رجل اللاهوت، والعالم المحسوس أو الدنيا مقابل عالم الميتافيزيق، لكن لتتم إحالتها إلى ترجمة واحدة مباشرة هي "اللادينية" كما يشرحها الداعية يوسف قرضاوي [12] الملقب بالمعتدل وفهمي هويدي الذي يستطيب وصفه بالمفكر الإسلامي المستنير [13] بينما لو أردنا توصيف العلمانية أو تعريفها بشكل دقيق فسنجد أنها ليست عقيدة جديدة كالدين ضد أديان أخرى، إنما هي مجموعة تدابير تنظيمية وقانونية للمجتمع، وصل إليها البشر عبر مراحل طويلة من الصراع لتقنين السلطات ورفع يد رجال الدين عنها، ففكت اشتباك سلطان الدين بسلطان الدولة بما يضمن حياد الدولة تجاه أي دين، وبما يضمن حرية المواطن في الاعتقاد والرأي. ومنعت رجال الدين إعلان آرائهم إزاء بقية

الآراء المختلفة كمقدسات يسيطرون بها على الناس والدولة باسم الدين، لهذا يتهمها رجال الدين بالإلحاد رغم أنها تضمن لكل المؤمنين من كل دين حق صيانة معتقداتهم وضمان أداء طقوسهم بحرية تامة. وهو ما يعني أنها صيغة تنظيمية تستبعد عوامل النزاع والمشاحنة في المجتمع والدولة باسم الدين بما يهدد أمنه وسلامته، بشهادة تاريخية تؤكد أن عدد من تم قتلهم في حروب دينية أعظم بما لا يقارن بمن تم قتلهم في جميع ألوان الحروب الأخرى منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ومن جانبه يلجأ فهمي هويدي إلى أسلوب آخر في إدانة العلمانية، فيؤكد أننا قد جربنا في بلادنا جميع أنظمة الحكم بما فيها العلمانية، وأثبت الكل فشله ولم يبق سوى العودة إلى نظام الحكم الإسلامي الذي يناسبنا بالضرورة!! أما متى عرفت بلادنا العلمانية فهو ما يراه الأستاذ هويدي قد حدث في الزمن الناصري وتجربة يوليو وتوابعها في دول العرب من حكومات العسكر المحلي من الطغاة، لينتهي إلى أن "تجربة العلمانية العربية ظلت على الدوام نقطة سوداء في السجل العلماني، ليس فقط من زاوية موقفها من الدين، إنما

أيضا من زاوية موقفها من الحرية والديمقراطيـ ـة وحقـ ـوق الإنسان" [14] وهو "الأمر الذي وجد فيـ ـه الدارسـ ـون دلـ ـيلاً قويًا على أن التلازم بـ ـين العلمانيـ ـة والديمقراطيـ ـة لـ ـيس ضروريًا" [15].

ويبدو أن هذا اللون من الخطاب يعتمد إلى حد كبير على فقد الذاكرة العربي المشهور تاريخيًا لأن العودة القويـ ـة للإسلام كفاعلية موضوعية واضحة مـ ـن شـ ـئون السياسـ ـة والقانون والحرب والمجتمع، إنما كانت مـ ـع قفـ ـز العسـ ـكر المحلي على السلطة، للحصول على شرعية المقـ ـدس عبـ ـر المؤسسة الدينية التي كانت قد تراجعت بشدة إبـ ـان التجربـ ـة الليبرالية المصرية قبل حركة خفر يوليو، ليعاد بعثهـ ـا مـ ـن جديد، وتدعم بإقامة المؤتمر الإسـ ـلامي سـ ـنة 1954، ثـ ـم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة 1960 التابع مباشـ ـرة لرئاسة الجمهورية، وأصبح مقر رئيس الجمعيـ ـة الشـ ـرعية أيضا بمقر الرئاسة. ومع تطوير الأزهر تم منحه صلاحيات رقابية واسعة على ضمير الأمة مع تبعيته المباشرة لـ ـرئيس الجمهورية. كذلك تم إنشاء مجمع البحوث الإسلامية وأصبح للأزهر وزير لشئون الأزهر. ومن سبعة معاهد أزهرية في

المحافظات قبل يوليو إلى ستة آلاف معهد الآن، وتم إنشاء دار القرآن سنة 1964 لنشر التراث وفي نفس السنة افتتحت إذاعة القرآن. وأصبح هناك شيخ رقيب في أي لجنة إذاعة أو سينما أو تلفاز، هذا غير المواد الطائفية بالدستور.. وغيره كثير، أكثر من أن تحصيه دراسة قصيرة كتلك. باختصار كان زمن حكومات العسكر هو الزمن الذهبي للبعث الإسلامي ورجاله، وهو ما أفرز في النهاية ما وصلت إليه أحوال البلاد والعباد، ابتداء بالهزائم وتأبيد الفقر والجهل والمرض والفساد وانتهاء بالإرهاب، وليس آخرًا، ولا تعلم أين العلمانية من كل هذا!!

وبحسبان استخدام الخطاب الإسلامي لمصطلح العلمانية كدال على الحريات الليبرالية، يقرر الداعية المشهور بالمعتدل (يوسف قرضاوي): "إن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقي في الإسلام بل لعلها ترحب به وتدعو إليه" [16]، بل إن "العلمانية لا تجحد الجانب العقدي في الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر انطلاقًا من مبدأ مسلم به عندها هو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان، فهذا حق من حقوقه أقرته

المواثيق الدولية ومضت عليه الدساتير الحديثة [17]، هي أيضًا "لا ترفض الإسلام باعتباره عبادة وشعائر" [18].

إذن أين المشكلة؟.. يجيب قرضاوي: "إن العلمانية لا تقف مع الإسلام موقفًا محايداً" [19]. أما كيف ذلك رغم تقريره على حياد العلمانية إزاء الأديان، فهو ما يشرحه بقوله: "إن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة كما زعم بعض العلمانيين العرب، فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل. لأن الإسلام يواجهها بشموله بكل جوانب الحياة الإنسانية.. وهي لا تسلم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما. إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان إلى شطرين: شطر لله وشطر لقيصر.. أما الإسلام فيأبى إلا أن يواجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه وأن يصبغها بصبغته.. إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدًا لا مقودًا وسيدًا لا مسودًا.. يعلو ولا يُعلى" [20].

ولمزيد من الإدهاش يقول الشيخ المعتدل قرضاوي: "إن الإسلام في داره دار الإسلام لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به.. ولا يقبل في مجتمع مسلم أن يكون الإسلام وهو في قلب داره وعز سلطانه مجرد شيء مأذون

فيه لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه، أو أن الدين لله والوطن للجميع كما قالوا!!" [21].

وحتى يكشف لنا عدم حياد العلمانية يقول: "تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له من بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها ولا يتعداها. وهذا تفضل منها عليه لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها بلا مزاحم أو شريك. فعلى الإسلام أن يقنع بالحديث الديني في الإذاعة والتلفاز، وأن يقنع بالصفحة الدينية في الصحفية يوم الجمعة، وأن يقنع بحصة التربية الإسلامية في برامج التعليم العام، وأن يقنع بقانون الأحوال الشخصية في قوانين الدولة، وأن يقنع بالمسجد في مؤسسات المجتمع، وأن يقنع بوزارة الأوقاف في أجهزة الحكومة" [22].

وللكلام هنا دلالات مكنية تحتاج إلى فكها لتصرح بما تريد، ففي ضوء الفقرة الأخيرة لا شك سنتذكر النغمة السائدة في الخطاب الإسلامي عبر مجلاته وصحفه المتعددة، وعبر مقاره التي تتعدد بتعدد المساجد والزوايا ألوفًا ألوفًا، ترسل نواحها وعويلها وهوانها تندب تواري الفكر الإسلامي في إعلام الدولة وتعليمها، بعد أن فتحت أبوابها للفكر

العلماني على مصراعيه، وهو ما أجمل ـه المسد تتير فهم ي هويدي في عبارة واحدة توضح أنه "تطرف علماني يمارس الإرهاب عبر وسائل الإعلام" [23].

وتصحب تلك الشكوى أمثلة بالمسرحيات التجاري ـة والأفلام الخلاعية والأغاني الفيديو كليب وما شابه كم ـا ل ـو كانت هذه هي العلمانية. هذا بينما لا تجد مجلة ولا صـ حيفة واحدة مخصصة للفكر العلماني على غرار عقيدتي والدعوة واللواء والنور والأزهر.. إلخ.. إلخ.. إلخ، ولا حتى مساحة في بريد قراء الصحف المسماة القومي ـة (الاسـ م الكـ ودي للصحف الناطقة بلسان الحكومة). بل المعلوم أن أي مفك ـر علماني يعاني كل المعاناة في إيجاد منفذ يعبر منه إلى وعي الناس، ويتحايل فيما يكتب، ويلتف ويحاذر كي يقول بعـ ض فكره، هذا إن وجد المنفذ، حتى أصبحت لغة الإعلام بل لغة الدولة والمجتمع جميعًا لغة إسلامية، لا يبرز فيه ـا سـ وى تجليات الفكر الإسلامي ومفاهيمه ومصطلحاته وحده.

ورغم ما عدده المعتدل من مساحات استولى عليه ـا رعاة الفكر الإسلامي كالإذاعة والتلفاز والصفحات الديني ـة ومناهج التربية الإسـ لامية بالمـ دارس وقـ انون الأحـ وال

الشخصية في القضاء ووزارة الأوقاف في الحكومة، فإنه لا يبدو محتجًا بقدر ما يبدو غير قانع بكل هذا سوى السلطة ذاتها، ليقيم دولته الإسلامية الثيوقراطية على أنقاض الدولة القائمة.

وهنا يتدخل المستنير في مقاربة دفاعية عن فكرة الدولة الإسلامية قائلاً: "تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوي باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها غير الاجتراء والافتراء مختلف أساليب التدليس والتزوير. إذ حاولوا أن يثبتوا في الأذهان أنها دعوة إلى الحكم الإلهي محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوروبية في العصور الوسطى. وفي مختلف كتاباتهم وحواراتهم، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارًا وصياغات تضفي على التطبيق الإسلامي مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهي ويباشر بدعوى التفويض الإلهي، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة ويحيل الحكم إلى كهنوت يحتكره القابضون على أسرار الشريعة القائمة على السلطة الدينية. وهم في ذلك ما فتئوا يحتجون علينا بتاريخ لم ينبت لنا في أرض، ويخوفوننا

بعفاريت لم تدخل لنا بيتًا، ويصطنعون أوهامًا وكوابيس مـ ا أنزل الله بها من سلطان، لا في ماضي المسلمين ولا فكرهم ولا في تعاليم دينهم" [24].

ويعود المعتدل شارحًا أن ذلك كله وإن عرفته أوروبا في عصورها الوسطى فهو ما لم تعرفه ديار الإسلام، وذلك لأن "تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام.. فقد وقفت الكنيسـ ـة مع الجهل ضد العلم ومع الخرافة ضد الفكر ومع الاسـ ـتبداد ضد الحرية ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب حتى ثارت الجماهير عليها.. واعتبروا عزل الدين عـ ـن الدولـ ـة كسـ ـبًا للشعوب ضد جلاديها.. فهل يمكن أن يؤاخذ الإسلام بمثـ ـل ذلك؟" [25].

ومع هذا الخطاب المخاتل المخادع لا تـ ـدري أيـ ـن تضع فظاعات جيش أبي بكر الصديق مع المسـ ـلمين الـ ـذين خالفوا بيعته وامتنعوا عن أداء الزكاة إليه، والوحشية التـ ـي عومل بها الأسرى من تحريق بالنار مقموطين إلى الإلقـ ـاء من شواهق الجبال إلى التنكيس في الآبار [26]. وهو من حكم بحسبانه خليفة رسول الله وباسم الله وحاز من تراثنا قدسـ ـية عظمى حولت مواقفه وتصرفاته وأقواله إلى سنة، حتى قـ ـال

قرضاوي بشأنه هو والخلفاء الموصوفين في تاريخنا بالراشدين تمييزًا لهم لعدلهم ورحمتهم كأبي بكر: "فما أجمله القرآن من أمور الإسلام بينته السنة النبوية وهي قول النبي وفعله وتقريره، وأكدته سنة الراشدين المهديين الذين اعتبرت مواقفهم في فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة" [27] وهو ما يعني أن أفعال أبي بكر إنما هي تأكيد لسنة النبي التي هي بيان للقرآن؟! لكن الرؤية المتأنية الفاحصة وراء تلك الأهوال التي حدثت للمسلمين على يد حكامهم المقدسين لا يمكنها أن تفهم ما حدث إلا على ضوء متطلبات السياسة فهي مما لا يبرره أي حس أخلاقي ناهيك عن أي دين، وإن كان يبررها سدنة الدين ويشرعونها كما يفعل المعتدل والمستتير.

أيضًا لا تعرف أين تضع العهود التي نكثها الصحابة والرؤوس التي قطعوها وطافوا بها البلاد، والقبور التي نبشها الحكام والأحلاف التي عقدها المسلمون مع أعداء الإسلام ضد المسلمين، ولا اغتيال الأب والعم والأخ صراعًا على السلطان.

أيضًا لا تعرف أين تضع سلوك الخليفة الراشد عثمان في تحريق المصاحف، ولا نهبه مال بيت المسلمين وتوزيعه على أحبائه وأهله، ثم قمعه كل من اعترض على قراراته بكل عنف كما فعل مع عبد الله بن مسعود حبيب رسول الله الذي أوصى بحبه، وكيف سبه علنًا سبًا قبيحًا وضربه حتى كسر أحد أضلاعه ومنع عنه غطاءه ثم جلده بالسياط عندما قام بدفن صحابي جليل كان معارضًا لعثمان هو أبو ذر الغفاري.

وأيضًا لا تعرف أين تصنف سلوك عائشة بنت أبي بكر التي اشتغلت بالسياسة والفتوى كأرملة للنبي، وقامت تحرض الناس ضد الخليفة عثمان عندما أنقص من عطائها واتهمته بالكفر الصريح، مستثمرة وضعها كأم للمؤمنين تناديهم: "اقتلوا نعثلاً فقد كفر"، ولا موقفها من الإمام علي عندما اتهمته بدم عثمان وخوضها ضده حربا مزقت صفوف المسلمين ومات حول جملها ألوف المسلمين، وما سلم شأن معاوية معها إلا عندما سدد عنها ديونها ودفع لها ثمانية عشر ألف دينار [28].

أيضًا لا تعرف أين تضع كل سلوكيات معاوية الذي تعتبره فرق السنة إمامًا مجتهدًا أو صحابيًا جليلاً، خاصة وهو يحول الخلافة إلى ملك عضود ويخاطب الناس: "الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي وما تركته للناس فبفضل مني". ليؤسس في التاريخ مملكة الأمويين الذين دشنوا حكمهم بقتل حفيد الرسول الحسين ابن الزهراء، وبضرب كعبة المسلمين بالمنجنيق وحرقها. ومن بعد معاوية أفتى الفقهاء لولده يزبد بأنه "ما على الخلفاء حساب ولا عذاب" [29]. ثم جاء العباسيون ليبزوا الأمويين في الظلم والاستبداد والذبح والحرق، وكله باسم الله وخلافة رسول الله. وظل ذلك ديدن حكام المسلمين المتوشحين بالدين ومشرعين حكمهم برجال الدين المحترفين.

وكانت بشاعة الفعل تصل إلى أقصاها عندما يتسربل القرار السياسي بالدين لإسكات رأي سياسي معارض يدعم نفسه بقراءة جديدة للدين، كما حدث مع الجعد بن درهم أول من قال بخلق القرآن وقدرة العبد على الفعل بنفسه. فأرسل الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك إلى واليه على العراق خالد القسري يأمره بقتله. فوقف القسري على منبر المسجد

يوم عيد الأضحى وأنهى خطبته بقوله: "أيها الناس انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم، فإني أريد أن أضحي اليوم بالجعد بن درهم فإنه يقول ما كلم الله موسى ولا أتخذ إبراهيم خلـ يلاً، تعالى الله عما يقول الجعد علوًا كبيرًا. وكان الجعد مربوطـ اً في السلاسل تحت المنبر فنزل إليه خالد القسري وذبحه بيده في المحراب مفتتحًا للناس عيد النحر.

ومثل الجعد بن درهم كان غيلان الدمشقي المصري، الذي كان يقول بالقدر وأن الإمامة لكل الناس وغير قاصـ رة على قريش، فتم صلبه وتقطيع أوصاله وهو حي بفتوى مـ ن الفقيه الأشهر والأنشر (الأوزاع ي) [30]. ومـ ثلهم عمـ رو المقصوصي الذي دفنه الأمويون حيًا، ومثلهم ابـ ن المقفـ ع المفكر الحكيم الذي قطع المنصور أصابع يديه وشواها أمامه على النار وأطعمه إياها، ومثله كثير يصعب إحصاء ما ورد بشأنه ووجد طريقة إلى التسجيل. لنسأل المستنير: هل هـ ذا هو التاريخ الذي لم ينبت لنا في أرض؟ وهل تلك عفاريت لم تدخل لنا بيتًا؟ وهل تلك مجرد أوهام وكوابيس لم توجد فـ ي ماضي المسلمين؟

نعود نفك دلالات الكلام المكذ ي في الخطاب القرضاوي، لنجده يروج العلمانية كما لو كانت دينًا أو عقيدة جديدة نقيضة للإسلام، تريد منه أن يقنع بركن أو زاوية في بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها.. إلى آخر ما قال. وأنها تتربص بالإسلام تحديدًا لأنها تقوم على حرية المواطنين في اعتقاد ما يشاؤون وهو ما لا يقبل به الإسلام. ومن ثم فهو يسرب حولها فهمًا قديمًا كانت توصم به العقائد الفاسدة أو الباطلة أو الشيطانية. ليدعمه المستتير مؤكدًا أنها بالفعل عقيدة إذ يقول: "إنها عقيدة تحول دون الوفاق الوطني" [21]. والسر في حيلولتها دون الوفاق الوطني هو أنها تضع المواطنين جميعًا على مستوى واحد من الحقوق والواجبات بغض النظر عن عقائدهم. ولما كان الإسلام هو السيد الأعلى فإن وضعه على مستوى واحد مع بقية الأديان يعني النيل من سيادته التي يعيش المواطنون في بلادنا بسببها في وفاق وطني (؟!!).

أما الأوضح في خطاب سادتنا أهل الدين وسدنة العقيدة، ومنهم المعارض لكنه يشتهر بأنه معتدل كالقرضاوي، ومنهم من هو من مفكري الدولة وأبرز الكاتبين

في صحفها لكنه يشتهر بأنه مستنير مثل هويدي، فهو أنه خطاب لا يلتفت بالمرة لمعنى المواطنة وحقوق المواطنين. فالخطاب عندما يعلن أن الإسلام "في داره لا يكتفي بأن تكون عقيدته مجرد شيء مسموح به" فإنه لا ينشغل أن يكون ذلك شأن قسم آخر من المواطنين لا يدينون بالإسلام، فهم أهل ذمة سيتسامح معهم الإسلام والمسلمون السادة. لذلك يكون المبدأ الليبرالي مزعجًا تمامًا لهؤلاء السادة لأنه يقوم على مبدأ المساواة التامة بين المواطنين، وأنه ليس هناك من يملك حق أن يتسامح مع الآخرين أو لا يتسامح. بل إن الخطاب يؤكد عدم اعتراف الإسلام لغير المسلمين بأي حقوق لأن طبيعته أن يكون "قائدًا لا مقودًا، سيدًا لا مسودًا". بل إنه لا يعترف بالمواطنة والانتماء الوطني ويسخر منه ويترفع عليه، بدءًا من ازدرائه الواضح لشعار الزمن المضيء: "فالدين لله والوطن للجميع.. كما قالوا؟!" [32] و"إن العلمانية وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريًا.. فإنها ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقها، ترفض اتخاذ العقيدة أساسًا للانتماء والولاء.. بل تقدم عليها رابطة التراب والطين.. وهذا مناقض تمامًا لتوجيه القرآن.. الذي يلغي كل رابطة

مهما يكن قربها وقوتها إذا تعارضت مع رابطة الإيمان.. ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله: ومن يتولهم منكم فإنه منهم / 51 / المائدة" [33]. وهكذا فإن "المسلم إذا فرضت عليه العلمانية فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه.." [34] والسبب الأوضح لذلك التحلل "هو أنه لا يستطيع أن يوالي أو يعادي على أساس العقيدة لأن العلمانية ترفض العقيدة أساسًا للولاء والانتماء" [35].

وهنا لا يتخلف المستنير عن المعتدل ليتساءل هويدي إزاء دعاة الحريات يائسًا منهم قائلاً: "هل هناك جدوى من الحوار؟ أحيانًا يتسرب اليأس إلى أعماق المرء ويستعيد الآية القرآنية التي ترشدنا إلى أن اليهود والنصارى لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم. ويبدو أن ذلك دأب المخالفين جميعًا بمن فيهم العلمانيون" [36]. وهكذا تخرب العلمانية الوفاق الوطني كما يرى هويدي، وهو ما يشرحه الأزهر التليفزيوني محمد المسير في المجلة القومية (عقيدتي) بقوله: "إن سورة المائدة من السور التي تناقش اليهود والنصارى وتلزمهم ضرورة الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الذي جاء بالحق وصدق المرسلين، ولكن أهل الكتاب حرفوا

وبدلوا وطمسوا البشارات فكانوا أحق الناس باسم الكفر" [37].

وعليه لا حل للوفاق إلا بأسلمة غير المسلمين أو إخضاعهم لسيادة الإسلام والمسلمين وهو أضعف الإيمان. وتكون أي محاولة لتغيير الأوضاع السائدة نحو الليبرالية هي علمانية كافرة تحول دون استتاب الوفاق الوطني.

فلنذهب نبحث عن الوفاق الوطني في خطاب أبعد عند الإرهابي شكري مصطفى نستمع إليه وهو يشرح موقفه من قضية الديمقراطية والوحدة الوطنية في وثيقة الهجرة إذ يقول: "إن الإحسان في التعامل مع غير المسلمين معناه التسوية بين المسلم والكافر في نهاية الأمر سواء محياهم أو مماتهم. فيما يسمونه ديمقراطية الإسلام أو تسامح الإسلام أو الوحدة الوطنية وسائر الشعارات الماسونية في ثياب الإسلام أو أن يكون للكافر بالله عزة في أرض الله، نرفض ذلك ونرفض ما ينادي به أولئك الذين يبيعون الإسلام بالبخس" [38].

فهل اختلف المعتدل والمستنير والأزهري عن الإرهابي الدموي؟ وهل اختلف جميعهم عن زعيمهم أسامة بن لادن وهو يفتتح حربه الدينية معلناً "إن الذين يحاولون أن

يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة.. فهي مثبتة في كتاب الله سبحانه وتعالى: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم. فالمسألة مسألة ملة.. وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى" [39].

لكن لأن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية تفرض نفسها على أي ضمير، ولأن اختيار العقيدة بلا إكراه هو من علامات الرقي الإنساني، فإن قرضاوي يفاجئنا بكلام جميل يؤكد أن الإسلام قد جعل للإنسان حقوقًا يجب أن ترعى، حقه في أن يختار دينه بلا إكراه أو ضغط، وأن يفكر بلا حجر ولا إعنات وأن يعبر عن رأيه بلا خوف ولا إرهاب" [40]. لكنك ستكتشف أن هذا الكلام مجرد لطائف تنثر في الهواء لتلطيفه ليس أكثر لأنه يعود ليقول في الصفحة المقابلة مباشرة: "لكن المجتمع المسلم ليس مجتمعًا سائبًا ولا مجتمعًا علمانيًا لا دينيًا، بل هو مجتمع يلتزم بعقيدة يعيش لها.. لهذا يرفض الردة ويعاقب عليها حفاظًا على هويته" [41]. بل إن إقرار الليبرالية (العلمانية) بحرية الاعتقاد ينتقص من سيادة الإسلام لأن للإسلام سيادة وسلطانًا يتمثلان في تطبيق حدوده

وأبرزها حد الردة، ويشرح ذلك بقوله: "إن المسلم الذي يقبل العلمانية أو يدعو إليها وإن لم يكن ملحدًا لا يجحد وجود الله أو ينكر الوحي.. قد تنتهي به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله إذا أنكر معلومًا من الدين بالضرورة.. بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة.. هو مرتد عن الإسلام بيقين ويجب أن يستتاب.. ويفرق بينه وبين زوجه وولده وتجرى عليه أحكام المرتدين المارقين في الحياة وبعد الوفاة" [42].

وإن سيف الردة الذي يرفعه هذا الخطاب في مواجهة حرية الاعتقاد هو سيف مغلول لا علاقة له بدين الإسلام كما سيأتي في الفصول التالية، حيث أثبتنا بطلان الحديثين المنسوبين للنبي محمد بهذا الشأن وسقوط السند ناهيك عن المتن. وأن الأمر جميعه كان تبريرًا لقرار الخليفة أبي بكر بإعلان الحرب على مسلمين رفضوا الاعتراف بإمارته لعدم اشتراكهم أو أخذ رأيهم في الأمر، وعبروا عن ذلك بمنع ضريبة المال / الزكاة، فكان أن تم وصمهم بالردة لتبرير قتالهم وقتلهم [43]. ويلحق بذلك قاعدتان فقهتان هما: "لا اجتهاد مع نص"، وأن من أنكر "معلومًا من الدين بالضرورة

فقد ارتد" واستحق الحد بالإعدام والتي يصر عليها المعتـدل والمستنير والإرهابي وهي من أكثر قواعد علم أصول الدين ضراوة، تضعنا برأينا مباشرة في مواجهة المقدس، إما هـذا أو ذاك، في مصادمة صريحة لا معنى لها سوى إيقاف العمل العقلي إن حاولنا التوفيق بين النص الثابت والواقـع الحـي المتغير. بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنـه تغيـر دون إذن منا وتحرك دون أن يراعى شروط مأثورنا القدسي.

وهنا لا تفهم كيف يتفق الإصرار على هذه القواعـد مع مواقف وآراء وفعال وقرارات صحابة النبي الكبار الذين عاصروا الوحي وكانوا مادة الإسلام وهو يتحرك في واقـع زمنه ويتشكل من حال إلى حال. وكيف كانوا أول من خالف نصوصًا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة. بـل خرجوا عليها وألغوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منهـا. حتى إن بعضهم خالفها لمصالحه الشخصية ومكاسبه الدنيوية علنًا ودون مواربة. كذلك عطلوا أحكامًـا وألغـوا فـرائض وحرموا حلالاً دون أن ينظروا قبل القرار في قواعد فقهائنـا التي لم تكن قد اخترعت بعد. فقط كان هنـاك نـص ثابـت وهناك واقع حي يتغير ويتطلب حكمًا جديدًا يخالف الـنص،

فخالفوه برأيهم الإنساني ببساطة ودون تعقيدات أو تعقيـ دات وشروط.

ووصل الرأي بكبار الصحابة إلـ ى تعطيـ ل حـ دود ومخالفة نصوص قاطعة بل والعمل بعكسها دون عبرة بفقـ ه الثبات وقواعده الدموية فلم يلتزموا شروطًا لما يفعلون سوى المصلحة بغض النظر عن قول النص في الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظـ اهر الـ نص؛ وأن العبـ رة بالغايـ ات لا بالوسائل، لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتهـ ا أدت إلـ ى نقيض الهدف من التشريع الذي هو نفع الناس وتحولت إلـ ى الضرر. ولم يجلسوا يتقعرون يتساءلون هل هذا منسـ وخ أم ناسخ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ بل غيروا وبدلوا وألغوا تبعًا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الأيام لأنهم كـ انوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هو سعادة الإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل. وهـ و كله ما يعني أن سادتنا رعاة المقدس وسدنته مـ ن مسـ تنير الدولة إلى معارضها المعتـ دل إلـ ى معارضـ ها الإرهـ ابي يرفعون فوق رؤوسنا سيوفًا ما أنزل الله بها من سلطان، ولا علاقة لها بالناس ولا بالدين ولا بالديان.

ومع ما يقدمه هؤلاء السادة عن الإسلام وداره حيث عز سلطانه يبدو الإسلام هو الحاكم الوحيد المناسب لبلادنا بتطبيق شرائعه، وهي فيما يقول المعتدل: "شرائع الإسلام القطعية في شئون الزواج والطلاق والميراث والحدود والقصاص ونحوها من نظم الإسلام التي ثبتت بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فهذه الأمور ثابتة تزول الجبال ولا تزول، نزل بها القرآن وتوافرت بها الأحاديث وأجمعت عليها الأمة. فليس من حق مجمع من المجامع ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات ولا من حق خليفة من الخلفاء أو رئيس من الرؤساء أن يلغي أو يعطل شيئًا منها لأنها كليات الدين وقواعده وأسسه" (44).

ولا يسعك مع مثل هذا الخطاب سوى الدهشة إزاء جرأته على الحقائق وعلى أحداث التاريخ. لأن تلك الشرائع التي ليس من حق خليفة من الخلفاء أن يلغي أو يعطل منها شيئًا، قد تعرضت للتعطيل والإلغاء على يد خلفاء رسول الله الراشدين وصحابته المقربين. وأن بعضها قد زال وانتهى ولم تزل الجبال ولا كثيب من الكثبان بقرارات سيادية من صحابة النبي المبشرين بالجنان، ولما يمض على رحيل

صاحب الدعوة أشهر. وهناك مازال وانته ى لـ يس بقـ رار مجمع ولا مؤتمر ولا رئيس ولكن بفعل الزمن ورقي البشرية الأخلاقي، مثل أحكام ثلاث وعشرين آية تتحدث عن الـ رق وملك اليمين، مع أبواب فقه كامل في أحكام الرق وتفاصـ يله في مختلف الجوانب كالميراث والدية والحـ دود والعقوبـ ات وهي ما كان يضع فيها فقهنا للعبيد نظمًا تختلف عـ ن نظـ م الأحرار.

من وجهة نظـ ر مدعومـ ة بالوثـ ائق والمسـ تندات التاريخية من أحداث ووقائع وشهادات موثوقة كتلـ ك التـ ي نطرحها، لا تجد من الخطاب الديني السائد سوى ما يرفعونه في وجه المختلف كالعادة من سيوف تكفير دون حجج مماثلة وبيانات مفحمة بخطاب صريح غير مخاتل ومداور ومخادع. وليس لهم من سند سوى اعتياد الناس على فكر دون آخـ ر وسيادة وجهة نظر حتى لو كانت خطأ بمنظـ ار الـ دين دون وجهات نظر أخرى حتى لو كانت هي الأقرب لكليات الدين ومعقوله والحرص عليه. وظل تاريخنا حتى اليوم يطلق على المختلفين عن السائد اللقب الأشهر (المعطلة) الذين يريـ دون تعطيل شرائع الدين وحدوده وأحكامه. ونموذجًا لردهم علـ ى

الاجتهاد ما جاء في وثيقة اتهام ابن رشد ق ائلين: "فخط ر هؤلاء المعطلة أهم من خطر الأسبان.. وأض ر م ن أه ل الكتاب، لأن الكتابي يجتهد في ضلال ويج د ف ي ك لال، وهؤلاء جهدهم التعطيل.. وقف لبعض على كتب مس طورة أسياف أهل الصليب دونها مغلولة" [45]. لذلك لا ح ل م ع المختلف حتى لو كان واقفاً على أرض الإسلام سوى توقي ع حد الردة كما قال ابن عبد البر، لأن أهل السنة "م أمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل لمن انح اش إل ى جهتهم بالقتل فما دونه" [46].

وإعمالاً لذات المبادئ يعلن فقي ه زمانن ا المعت دل قرضاوي: "وقد أجمع العلماء على أن من أنكر معلومًا م ن الدين بالضرورة.. فإنه يكفر بذلك ويمرق من الدين وعل ى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله وإلا طبق ت عليه أحكام المرتدين" [47].

وإزاء هذا الموقف التاريخي العتيد يط رح الس ؤال نفسه: هل كان الإسلام هو الحاكم طوال تاريخن ا الطوي ل الرهيب التليد؟ وهل كان هو المسئول عما لحق بالعباد م ن ظلم وتنكيل وقتل وسحق؟

كما أن الحق يدعونا إلى عدم الاعتراف بسادتنا المشايخ المستنير والمعتدل والإرهابي وكل من اشتغل بأمور الدين، كممثل وحيد صحيح للرأي الإلهي، ولأن القصد الإلهي أعلى من أن يزعم أحد الاطلاع التام عليه، فإن الحق يدعونا أيضًا إلى تأكيد أن بداية الفصل بين الدين والسياسة في التاريخ الإسلامي لم تبدأ مع الملك العضود الذي أقامه الأمويون، إنما كان قبل ذلك واضحًا بلا التباس. فاللافت للنظر في تاريخ الدولة الإسلامية هو فصلها المبكر بين الدين والسياسة على مستوى القرار العملي منذ أن مرض نبيها مرض الموت سواء صرح بذلك رجال الفقه والحكام أو لم يصرحوا، وحتى لو تسربلت السياسات بثوب الدين، لأن تلك السياسات كانت في تباعد متواتر ومتصاعد من لحظة تيقن الصحابة أن نبيهم في مرض الموت، عندما وصف عمر بن الخطاب كلام النبي بأنه لون من الهذيان "دعوا الرجل إنه يهذي"، وهو يطلب منهم صحيفة ودواة يكتب لهم كتابًا لا يضلوا بعده أبدًا" [48]، لأن صاحب الدين كان ذاهبًا ولأن الدنيا كانت هي الآتية. ثم ما تلا ذلك من سياسات بكرية وعمرية وعثمانية.. إلخ.. كانت كلها صراعًا على الدنيا

ولحوقًا بمتغيراتها في ابتعاد واضح عن ثبـ ـات النصـ ـوص، وهو ما دعـ ـا قرضـ ـاوي ليقـ ـول: "إن أخطـ ـاء المسـ ـلمين وانحرافاتهم على مدار التاريخ إثمهـ ـا علـ ـى أصـ ـحابها ولا يتحمل الإسلام وزر شيء منها" [49].

والدارس للتاريخ الإسلامي سـ ـيلحظ دون جهـ ـد أن تحالف أهل الدين مع أهل السياسة كـ ـان دومـً ـا لحسـ ـابات مصلحية دنيوية، ولتمرير القرار السياسي وتبريره دينيًا، أما القرار نفسه فكان من اختصاص الحاكم الذي كان غالبًا ما لا يأبه لرأي الدين في الموقف أو القرار. وبعد أن يبرم الأمـ ـر يعود للفقهاء يطلب منهم فتوى تبرر القرار. وفي النهاية يعود الموقف بمكاسب وجاه وبلهنية على أهـ ـل الـ ـدين ورعاتـ ـه ومشاركه ولو تابعه في حكم البلاد والعباد. وهو ما سمح لهم بالبحث والتأليف في شئون الشريعة والفقـ ـه، وأحيانـً ـا كـ ـان الخليفة يستمتع بلذة الفكر والفقه وعلم الكلام مع فقهائه بعـ ـد لذة الشعر والشراب والطرب. وربما سمح الخلفاء لفقهـ ـائهم ببعض النقد للولاة أو الرعية، وبعضهم عنـ ـدما كـ ـان يريـ ـد دخول التاريخ من باب الدين يلجأ إلى قطع يد سارق أو ذبح مفكر أو إراقة بعض زجاجات الخمر في مناسبات خاصـ ـة.

ومقابل الجاه والمال والسلطان الذي حظي به العاملون على شئون الدين تركوا للحكام شئون السياسة مقابل الاعتراف دومًا للدين بالسيادة النظرية، بل لقد شارك الفقهاء أنفسهم في الاحتيال على أحكام الدين بعلم ابتدعوه هو علم الحيل لتمكين الحكام والرعية من التهرب من الله وأحكام شريعته دون أن يبدو تهربهم هذا غير شرعي. ومازال المسلمون يستفيدون حتى اليوم من هذه الذرائع. وفي تراثنا العشرات من كتب الحيل على المذهبين الشافعي والحنفي للتحايل على أحكام الشريعة حتى يبدو المسلمون ملتزمين بطاعة الله وإن خالفوه [50]. أما الظلم الاجتماعي والقهر الفكري وسحق المخالف، فقد اجتمع عليه كلاهما: السلطان والفقهاء.

وحتى اليوم يجد معاوية مؤسس الملك العضود وبنو أمية قتلة آل بيت الرسول من يدافع عنهم من فقهائنا، فهذا المعتدل القرضاوي يقول: "إن معاوية وبني أمية بصفة عامة ظلمهم الإخباريون من رواة التاريخ الإسلامي. ولو كان معاوية بالسوء الذي تصوره بعض الروايات ما تنازل له عن الخلافة راضيًا رجل مثل الحسن بن علي رضي الله عنه حرصًا على وحدة الكلمة وحقن الدماء، ولهذا سمي المسلمون

ذلك العام عام الجماعة. بل جاء في الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن والثناء عليه حين قال جده صد لى الله علي ه وسلم: "إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين" [51].

ولا تعلم كيف تتأتى للبعض هذه الجرأة على الحـ ق والدفاع بالباطل عن مواقف تشين من يفكر بالـ دفاع عنه ا، وإلى حد الاستشهاد بالأحاديث المختلقة والباطلة والمعروف ة بذلك، فحتى اليوم لا يجد الفقهاء بأسًا من الاستشهاد بالباطل لدمغ الحق وإفساد التاريخ. والمدهش أن يتخذ قرضاوي من تنازل الحسن بن علي حقبة متفق عليها يتولى بعدها الخلافة (ولم يتأت له ذلك بعد أن أوعز معاوية لزوجته بقتله بالسـ م) مقياسًا لصلاح معاوية، دون النظر إلى فعال معاوية نفسه.

إن هذا الفقيه نموذج لفقهائنا عبر التاريخ، فهو يعل م جيـ دًا حجـ م الانحراف ـات الهائـ ل عبـ ر التـ اريخ عـ ن الدين وشريعته، ويؤكد "أن الإسلام شيء والتطبيـ ق شـ يء آخر" [52]، لكنه يزور علينا تاريخنـ ا قـ ائلاً: "إن المسـ لمين التزموا بهذه الشريعة قرونًا طويلة فاستطاعوا أن يقيموا دولة العدل والإحسان وأن يشيدوا حضارة العلـ م والإيمـ ان وأن

ينشروا الإسلام في الآفاق، في فارس والروم ومصر وغيرها فلم تضق شريعتهم بجديد ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق.. وأنا لا أنكر أن هناك من أساء إلى الشريعة على امتداد التاريخ فهمًا وعملاً، لكن هذا ليس ذنب الشريعة فهي منه براء" [53]. هذا رغم علم سيادته الذي لا ننكره أن كثيرًا من الانحرافات كانت على حساب حقوق العباد وحريات الناس وأقواتهم، وأن تجاوب الفقهاء كان مع رغبات السلطان حتى اخترعوا له الأحاديث النبوية كالحديث الذي استشهد به منذ قليل عن الحسن بن علي. ولجأوا لكل الحيل الشرعية لتبرير أهواء السلطان ونزواته وأدانوا بالمطلق كل موقف معارض حتى لو انطلق من آيات الله وشرائعه ووصموه بالرافض المعطل المرتد الكافر، حتى لم يبق للإسلام قراءة تفسيرية عبر التاريخ سوى قراءة كهنة السلطان كتفسير أوحد وحيد معتمد، لأنه يحافظ على تماسك الجماعة باتفاقها حوله ويضمن طاعتها للحاكم حفظًا للأمة من الفتن والانقسامات. فاحتكروا فهم الدين وتفسيره وتأويله ليس بدافع الدفاع عن الدين بل تحقيق أمن النظام الذي بدونه تسود الفوضى، فدافعوا عن خلفاء ضربوا الصحابة وجلدوهم

وركلوهم بالنعال وأعدموهم حرقًا منذ حروب أبي بكر مرورًا بدرة عمر وتجسسه على العباد حتى سقوط عثمان وتكسيره أضلاع الصحابة إلى تقطيع أوصال المفكرين علنًا وسلخ جلودهم بفتاوى فقهية سحقت كرامة بني آدم الذي قال الله بشأنه "ولقد كرمنا بني آدم". وكانت البداية بخلط سلطة النبي بخلفائه مما أدى إلى هدر حقوق الناس بعد أن لبس الخليفة لباس النبي واستبد بالناس باسم الله. منذ أبي بكر حتى طالبان وفقهاء زماننا من المعتدل إلى المستنير.

وهكذا، وفي مواقف تاريخية حاسمة غير صحابة الرسول وبدلوا وعطلوا أحكامًا وشرائع، وفي مواقف أخرى فلسف الفقهاء مواقف السلطان وبعضهم سكت وقنع بالجاه، وكان التغيير أحيانًا بما يناسب الأوضاع الجديدة وأحيانًا أكثر بما يناسب المنافع السلطانية. ورغم أننا اليوم نحتاج إلى جراءة وشجاعة على التقليد اقتداء بالسلف الصالح كما يطلبون هم منا، خاصة في أمور لم تعد تحتمل تأجيلاً كموضوع المرأة وتكفير المسلم المختلف بالردة وتكفير غير المسلم وقتاله بالجهاد، كذلك مسألة لم تعد تحتمل تأجيلاً هي حرية الاعتقاد وأيضًا العقوبة البدنية وكراهية المختلف، فإنك

لا تجد منهم إلا ثباتًا عجيبًا وتعنتًا أعجب، رغم ممكنات إعادة القراءة والفهم بما يناسب الزمن دون تسجيل أي خروج على الدين شريطة إلغاء قراراتهم الفقهية المصلحية التي سبق لنا وناقشناها وأثبتنا بطلانها كقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أولا اجتهاد مع نص، أو عقوبة الخروج على معلوم من الدين بالضرورة [45]. مصورين للناس أن تلك قواعد الإسلام وأصوله، رغم أنها أبدًا ليست كذلك بل هي من وضع بشر لم يكونوا فوق مستوى الشبهات، وأنها كانت لصالح حلف العمامة، والسيف السلطاني وليس لصالح الإسلام ولا المسلمين عبر تاريخ طويل من القهر والاستعباد لم يحكم فيه الإسلام يومًا ولا حكم الله الناس بنفسه يومًا.

وحتى نفهم سر هذا الإصرار على التوحد بالإسلام وعلى قواعد فقهية صارمة لا تقبل تحولاً، ننتقل من الاستماع إلى قرضاوي، بعد أن دافع عن معاوية والأمويين وهو عالم بحجم التحول الذي حدث على أيديهم إلى الاستماع للداعية المرحوم محمد الغزالي وهو يقول: "ومع أن هذا

التحول كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتي:

أ) أن الخلفاء والملوك الذين ولوا أمر المسلمين بطريقة غير صحيحة أعلنوا ولاءهم للإسلام.. واستأنفوا الجهاد الخارجي كما تركوا للفقهاء حرية الحركة.

ب) إن العلم الديني مضى في طريقه يوسع الآفاق ويربي الجماهير ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية" [55].

لكنه لا ينسى أن يؤكد لجماهير المؤمنين أن هذا التحول الذي كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا كان بقرار إلهي فيقول: "وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك" [56].

فلم ينشغل الفقيه بأمر المسلمين الذين حكمهم الأمويون ومن تلاهم بطريقة غير صحيحة (بتعبيره اللطيف) وإنما غاية ما شغله أن الحكام أعلنوا ولاءهم للإسلام ولو نظريًا، أما الأهم فإنهم تركوا للفقهاء حرية الحركة ولم ينقصوا من سلطانهم على أرواح العباد، ثم إنهم استأنفوا الجهاد لمزيد من احتلال البلاد الذي لابد أن يعود بالضرورة

بمزيد من الغنائم التي تزيد من عطاء رجال الدين المخلصين بالتبعية. وهذا كله إنما تم بإرادة الله ومشيئته التي لا يصح الاعتراض عليها.

وتتضح الأهداف بشكل أوضح في خطاب قرضاوي الذي لا يقبل من الديمقراطية سوى صندوق الانتخابات ويرفض كل ما يرتبط بها من أنظمة حقوقية مؤسسية، حيث نفهم سر انزعاجهم الشديد من المفاهيم الليبرالية في طرحه المسألة على هيئة قياس منطقي يبدو صحيحًا من حيث القواعد لكنه شديد البطلان من حيث المصداقية، فهو يقول: إنه "لا كهانة في الإسلام.. ولا توجد فيه طبقة كهنوتية.. إنما كل الناس في الإسلام رجال لدينهم.. فليس للإسلام سلطة دينية بابوية، على أن العلمانية إذا فصلت دين المسيحي عن دولته لا يضيع دينه ولا يزول سلطانه لأن لدينه سلطة قائمة لها قوتها ومالها ورجالها.. بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده ولا قوة تسنده.. وهذا لا يعني إلا انقراض سلطة الدين الإسلامي بالمرة" [57].

وبطلان المصداقية هنا يبدأ مع المقدمة الأساسية للقياس وهي أنه "لا كهانة في الإسلام"، وأنه ليس فيه رجال دين لأن كل المسلمين رجال لدينهم، فما هي وظيفة قرضاوي نفسه؟ وبماذا يعمل ويشتغل؟ ومن أين يحصل على أرزاقه العظيمة، وسع الله علينا كما وسع عليه؟ والعجيب أن يعود لينقض ما قال في الصفحة ذاتها إذ يقول: "وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء في اختصاصهم يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذي علم في علمه، ولا ينبئك مثل خبير / 14 / فاطر، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون / 43 / النحل" [58].

أما المصيبة التي ستسببها العلمانية هنا فهي أن الدين سيبقى بغير سلطان، والواضح هنا أن سلطانه لا يستمد من قدرته على الوجود والاستمرارية بقواه الذاتية بل برجال الدين أو الأكليروس الإسلامي الذين هم ليسوا أكليروسا (؟!!)، لأنه في حالة فصل الدين عن الدولة سيصبح الإسلام بغير سلطان أو قوة. ويكرر ذات المعنى في صفحات أخرى حيث يقول: "إن العلمانية عندهم لم تمح سلطة رجال الدين ورجاله وإنما فصلت بين السلطتين.. أما نحن فليس لنا سلطة

دينية مستقلة مقتدرة (لاحظ مقتدرة هذه)، فالعلمانية عندنا تعني تصفية الوجود الإسلامي" [59].

وهكذا يبدو الرجل هلعًا على دين الإسلام الذي ستقضى عليه العلمانية بدون سلطته وحماية رجاله في الدولة، رغم أن ما بدا واضحًا عبر التاريخ أن الأمر كان دفاعًا عن سلطة رجال الدين ومكاسبهم وليس الدين نفسه، وهو ما بدا لنا واضحًا في خطاب قرضاوي ذاته، الذي يفصح عن علاقة التيار الإسلامي اليوم بالأنظمة الحاكمة في الدولة الإسلامية، وسر الصراع العجيب الجديد الذي يقوده المذهب الحنبلي وامتداده الوهابي ضد السلطة رغم أنه كان طوال التاريخ مع السلطة ضد الناس، ليظهر لنا الآن أنه مع السلطة إن أطاعت رجال الدين وأصبحت تابعة لهم وليست مقدمة عليهم، بغض النظر عن الناس أو مصالحهم "فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات، فكلها يجب أن تكون في خدمة الإسلام" [60]. وليس في خدمة الناس، وإن كانت "خدمة الإسلام" هذه تبدو فصيحة في خطابه أنها "خدمة رجال الإسلام" ولنستمع إليه وهو يشرح لنا معنى الشورى الإسلامية عنده مقابل العلمانية المرفوضة:

"يقول الإمام ابن عطية في تفسيره: إن الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، ذاك ما لا خلاف فيه" [61]، ومن ثم أحل الفقيه نفسه في مبدأ الشورى الإسلامي محل الأمة كلها في المبدأ الليبرالي الديمقراطي أو العلماني. وفسر سقوط رايات المسلمين بهذا الرأي الواضح بشأن سيادة الفقهاء "أهل العلم والدين" فيقول معطيًا معنى جديدًا لكلمة الاستبداد: "إن تاريخ الإسلام في الماضي البعيد والحاضر القريب ينطق بأن الاستبداد بالرأي هو الذي قوض دعائم القوة والخير في حياة المسلمين وجرأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة كما يشاؤون دون أن يخشوا شيئًا أو توجه لهم كلمة لأنهم غير ملزمين بمشورة أحد" [62] من "أهل العلم والدين" بالطبع!! لهذا فإن العلمانية وهي "تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها وتعرض عما يخالف هواها.. فإن الإسلام يناصبها العداء أيضًا لأنها تنازعه سلطانه الشرعي في قيادة سفينة المجتمع" [63]، مع ملاحظته المتحسرة على أن العلمانية "لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات أو إهمالها مكانًا في تقديم الناس وتأخيرهم عند الترشيح لمناصب القيادة" [64].

ولأن أيسر السبل اليوم أمام الفقهاء للوصول إلى مناصب القيادة هو صندوق الانتخابات بعد أن تم تزييف وعي الناس خلال نصف قرن انصرم بأجهزة السلاطين التثقيفية، فإن سادتنا من أهل الدين يعضون على هذا الصندوق بالنواجذ، إذ يقول المعتدل: "فالعلمانية.. مرفوضة في أوطاننا عامة وفي مصر خاصة بأي معيار احتكمنا إليه، وأول هذه المعايير هو الدين، فإذا احتكمنا إلى الدين، أعني الدين الذي تؤمن به الأغلبية وتتنزل على حكمه وهو الإسلام، نجده يرفض العلمانية" [65]. لكن العلمانيين "في قضية تحكيم الشريعة يخونون مبدأهم.. ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به.. فتحكيم شرع الله مطلب شعبي.. ثم إن الديمقراطية في العالم كله تحتكم إلى عدد الأصوات" [66].

إنها ديمقراطية صندوق الانتخابات حيث الطريق إلى السلطة، وبعدها يكون لكل مقام مقال.

المصـ ـادر

1- صامويل هانتنجتون: صدام الحضارات، ترجمة طلعـ ت الشايب، سطور، صـ .199.

2- نفسه: صـ . 318.

3- نفسه: صـ . 317.

4- نفسه: صـ . 310.

5- مجلة الديمقراطية، العدد التاسع.

6- مجلة الديمقراطية، العدد الثامن.

7- صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 1985/3/19.

8- ابن الأثير: 2/ 325، وابن هشام: 4/ 336.

9- ابن كثير: 6/ 311 وما بعدها.

10- الماوردي: الأحكام السلطانية صـ . 9.

11- رفعت السعيد: ضد التأسلم صـ . 72، صـ . 210، صـ . 211.

12- يوسف قرضاوي: الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه، مكتبة وهبة مصر، صـ . 42.

13- فهمي هويدي: المفترون، دار الشروق مصر، ص . 245.

14- نفسه: ص . 259.

15- نفسه: ص . 244.

16- قرضاوي: مرجع سابق، ص . 103.

17- نفسه: ص . 95.

18- نفسه: ص . 102.

19- نفسه: ص . 93.

20- الموضع نفسه.

21- نفسه: ص . 95، ص . 98.

22- نفسه: ص . 94.

23- هويدي: مرجع سابق، ص . 56.

24- فهمي هويدي: أكذوبة الحكم الإلهي، الأهرام، 1986/10/14.

25- قرضاوي: مرجع سابق، ص . . 50، ص . . 51، ص . 53.

26- ابن كثير ج6 وكنز العمال ج3 واليعقوبي ج2.

27- قرضاوي: مرجع سابق، ص . 18، ص . 19.

28- الذهبي: سير أعلام النبلاء 2/ 113.

29- السيوطي: تاريخ الخلفاء، صـ . 229.

30- الشهرستاني: الملل والنحل 1/ 277 والزركلي: الأعلام، 7/ 264.

31- هويدي: المفترون، صـ . 7.

32- قرضاوي: مرجع سابق، صـ . 98.

33- نفسه: صـ . 98، صـ . 99.

34- نفسه: صـ . 76.

35- نفسه: صـ . 77.

36- هويدي: مرجع سابق، صـ . 284.

37- صحيفة عقيدتي، 1999/3/30 صـ . 5.

38- رفعت سيد: قرآن وسيف، مدبولي مصر، صـ . 99.

39- قناة الجزيرة: 2001/11/30.

40- قرضاوي: مرجع سابق، صـ . 29.

41- نفسه: صـ . 28.

42- نفسه: صـ . 67.

43- مجلة روز اليوسف الأعداد من 3878 وحتى 3894.

44- قرضاوي: مرجع سابق، صـ . 141.

45- ابن عربي: الفتوحات المكية، 1/ 154.

46- ابن القيم: أحكام أهل الذمة.

47- قرضاوي: مرجع سابق، صـ. 134.

48- البخاري باب جوائز الوفد / كتـاب الجهـاد، ومسـند أحمد الحديث رقم 2676 وابن سعد في الطبقات الكبرى 2/ 44.

49- قرضاوي: صـ. 23.

50- حسين أحمد أمين: حول الدعوة إلى تطبيق الشـريعة، دار سعاد الصباح مصر، صـ.39: صـ. 43.

51- قرضاوي: صـ. 157.

52- نفسه: صـ. 169.

53- نفسه: صـ.144، صـ. 145.

54- ارجع إلى كتابنا: الفاشيون والوطن، وللتوسع ارجع إلى كتابنا: الإسلاميات، وكذلك: الأسطورة والتراث.

55- الغزالي: مائة سؤال عن الإسـلام، ج2، صـ. 352، صـ. 354.

56- نفس المرجع.

57- قرضاوي: صـ. 36، صـ. 39، صـ. 50.

58- نفسه: صـ . 36.

59- نفسه: صـ . 90.

60- نفسه: صـ . 36.

61- نفسه: صـ . 120.

62- نفسه: صـ . 122.

63- نفسه: صـ . 74.

64- نفسه: صـ . 120.

65- نفسه: صـ . 74.

66- نفسه: صـ . 78.

خدعوك فقالوا:

إن الشورى والبيعة هما الديمقراطية

"إن الخلافة في الإسلام لم ترتكز
إلا على أساس القوة.. وكانت لم تزل
نكبة على الإسلام والمسلمين
وينبوع شر وفساد".
"الشيخ/ علي عبد الرازق"

يحلو لبعض المتأسلمين الذين انخرطوا في اللعبة السياسية الحزبية أن يؤكدوا أن الدين الإسلامي قد أسس للمبدأ الديمقراطي قبل أن يعرفه عالم الغرب بقرون طويلة، بقرار إلهي ورد في آيتين: الأولى تقول: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم/ 26/ الشورى"، والثانية تقول: "وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله / 158 / آل عمران". ولهذا، ومن باب الأصالة، فإنهم يستخدمون اصطلاح الشورى كبديل إسلامي لمصطلح الديمقراطية دالاً على الخصوصية وأصالة سبقنا التاريخي إلى أمر جهدت عليه البشرية وكافحت وضحت في سبيله بالغالي والنفيس عبر قرون طوال.

ومن جانبه لا يرى (د. رفعت السعيد) في انخراط المتأسلمين في اللعبة السياسية، تصديقًا بالمبدأ الديمقراطي وإيمانًا به، لسببين:

الأول: أنهم يحصرون المبدأ الديمقراطي في التعددية الحزبية وتداول السلطة، وهو تضييق شديد لا يفي بمعنى الديمقراطية الواسع.

والثاني: أنهم حتى في هذه المساحة الضيقة غير صادقي النوايا، فهم إنما يقبلون بالعملية الانتخابية كارهين، فإذا ما أوصلتهم إلى السلطة انقلبوا على التعددية وألغوا الأحزاب وأغلقوا البرلمان.

ويستشهد (السعيد) على تلك النوايا بظواهر ما ينطقون أحيانًا في فلتات لسانية، كقول المرشد السابق للإخوان (عمر التلمساني) – وهو محسوب بين المعتدلين!! – "إن كلمة الأحزاب وردت في القرآن مقرونة بالشر". وقد سبق لمؤسس جماعتهم (حسن البنا) أن قال جهارًا: "إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه، وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه". والمرشد (مصطفى مشهور) أعلنها فصيحة في قوله: "إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامي فإننا نرفضها ولا نقبلها". ومن ثم يكون (السعيد) محقًا إذا استنتج أنهم يستخدمون اللعبة الديمقراطية كوسيلة لغاية، كلعبة فقط، بغرض الاستيلاء على السلطة

وبعدها يكون لكل مقام مقال (انظر كتابه: ضد التأسلم صد . 72، صد . 210، صد . 211).

وتؤكد هذه النية المبيتة، ما ستواجهه من صعوبة مع قولهم: إن الشورى هي السابق الإسلامي للديمقراطية، ولا شك أن الشورى بذلك ستكون الأرقى والأفضل لأنها من مصدر إلهي، ولأنها تناسب المجتمع الإسلامي، ناهيك عن كونها المعبر الأدق عن الديمقراطية، وهم يعلمون يقينًا تناقض الكثير من مبادئ الديمقراطية تناقضًا صريحًا مع مبادئ الإسلام الواضحة، فالمبادئ الإسلامية المقررة في المذهب السني المعمول به في مصر تحتسب السلطة مشيئة إلهية لا بشرية، ولا تكون بالإرادة الجماعية لجماهير المواطنين ولا بالمجلس التشريعي / البرلمان، إنما تكون بالشريعة الإسلامية، لأن البشر حسب هذا المذهب لا يملكون حق التشريع لأنفسهم إنما فقط ينفذون الأوامر الإلهية. كما أن سيادة الدولة لا تستمد من موافقة المواطنين إنما من الله، والحاكم / الخليفة / الأمير هو صاحب ولاية مطلقة، له في دولته وفي رعاياه الأمر والنهي وحده دون بقية الناس. هذا

علمًا أن الخلافة في المذهب السني لا تستتبع بالضرورة أن يحسن الحاكم تطبيق الشريعة (؟!!).

والجذور عندما نفحصها لنا عما أفرزته وأنبتته في بنية الإسلام، الجذور المجتمعية التي كانت الظرف الموضوعي لنشأة الإسلام ودولته في وسط قبلي متشرذم في قبائل، بذل النبي محمد (ص) في سبيل توحيدها كل طاقاته لصهرها في دولة مركزية واحدة. لذلك أصبح الإسلام ضد كل ألوان التعددية في السماء أو في الأرض، ضد أي مخالفة للأمة، لأن قراءة الظرف التاريخي توضح أن الدولة الوليدة كانت معرضة دومًا للتمزق بالقلاقل القبلية ونزعات القبيلة الطبيعية في الاستقلال، وأنفة البدوي وكبريائه من الخضوع لحاكم فرد من خارج نسب قبيلته. إلى أن تمكن النبي محمد من تجميع هذا الشتات المتنافر تحت حكمه، بخطو مدروس ومدقق، استخدم فيه كل الأساليب السماوية والأرضية، وضحى بكثير من الدماء على الجانبين، حفاظًا على هذا التوحد المركزي. وكان معنى أن يخرج فرد على السيادة الواحدة أو يختلف معها أو يعترض عليها، هو أن تخرج معه قبيلته بالعصبية المعهودة. وهو ما تمثل من بعد في حركات

انشقاقية كبرى لقبائل كبرى بمجرد موت النبي، ومنها ما حدث في أثناء حياته، كما في حركات المتنبئين الذين استقلوا بقبائلهم مثل حركات مسيلمة وسجاح والأسود العنسي.

وحرصًا على تماسك الدولة الطالعة أكد القرآن والحديث بشدة وحدة المسلمين وانصهارهم وفق قواعد زمنه، ولأسباب تاريخية ولظروف التشكيل القبلي للعرب إضافة للظرف البيئي الجغرافي الذي كان عاملاً مساعدًا طول الوقت في التفكك كنتيجة للتباعد المكاني بين مواطن القبائل وبين المركز والأطراف.

وقد اعتبر المقدس الإسلامي أن أي إخلال بهذا التوحد هو جريمة عظمى تستحق معاقبتها بكل قسوة، وباتت تلك الوحدة هي القيمة الأعلى من أي قيمة أخرى حتى لو كانت حق المواطنين في المخالفة، أو حتى في ارتكاب الإثم كي يتم وعد الرب بحساب اليوم الآخر. ومن ثم أصبح واجبًا دينيًا الخضوع للحاكم حتى لو كان مستبدًا مكروهًا من الناس مذمومًا، رعبًا من فرقة قبلية في مجتمع مازالت قبليته بعد طازجة.

وبهذا الشأن قال النبي: "من رأى من أمير ه شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة فيموت إلا ميتة جاهلية"، أما ابن تيمية فكان يؤكد "أن ستين عامًا من حكم سلطان غشوم، خير من فتنة تدوم". ورغم أن ذعر التفرق القبلي لم يعد مبررًا اليوم في بلد كمصر مثلاً، فإن طاعة النص المصمتة استدعت من (حسن البنا) القول: "إن الإسلام دين الوحدة في كل شيء، ويجب أن تظهر الأمة والقادة إلا مجتمعين، لذلك فالإسلام لا يقر نظام الحزبية السياسية ولا يوافق عليه ولا يرضاه / الرسائل / صد .168".

ولا يفوت الفطن أن يستنتج ببساطة أن وراء سنواتنا السوداء السوالف عبر قرون أسود، وعناوين القمع الكبرى والاستبداد التي يتميز بها تاريخنا بين الأمم، يقبع رهاب الخوف من الفتنة وانفراط العقد. واستتبع هذا المبدأ أن صار هاجس المسلم أن تظل أمته أمة موحدة أو أن تظهر بمظهر الإجماع ولو بالإكراه، أما الهاجس الديمقراطي فهو شأن آخر مباعد تمامًا، لأنه الحرية الفردانية المستقلة في جميع شئونها.

ورغم ما تلحظه من إجماع طويل عريض بين الكتاب المسلمين على أن الحكومات الإسلامية بعد انتهاء

زمن الخلافة الراشدة، لا تعبر عن قيم الإسلام، وليست المثال الإسلامي ونموذج الحكم المطلوب، فقد تم قبول هذه الأنظمة الحاكمة عبر القرون من باب تجنب فتنة تدوم وانشقاق وحروب أهلية. بل كانت طاعة الحكام أهم الواجبات التي يحرض الفقهاء على تلقينها للناس كأوامر دينية، ما لم تؤد طاعة الحاكم إلى معصية بالمعنى الديني وحده، أو ما لم يظهر منه كفر بواح، فليس المواطن هو الشاغل إنما الدين وحقوق الله لا حقوق المواطنين، فاغتصاب السلطة، أو الفساد الإداري أو المالي أو المعاصي الشخصية ليست أموراً تستحق النظر في الخروج على الإمام لأنها ليست من الكبائر. ونلاحظ هنا أن هذا الموقف من سدنة الدين موقف شديد العلمانية، لكنه أحط أنواع العلمانية، والنفاق في الدين، والتفريط في حقوق المسلمين، حيث كان يتم إعلان الطاعة للحاكم إذا قبل الالتزام بالشريعة وقيم الإسلام ولو قولاً دون فعل، ويصبح حكمه شرعيًا، لذلك ذهب الإمام (أبو حامد الغزالي) إلى وجوب الخضوع للحاكم ولو مستبدًا طاغية غشومًا مع الاعتراف بولايته، لأن ذلك فيه تحصين للأمة من انهيار أساسها القانون والروحي.

وعليه؛ يبدو أن استخدام مصطلح الشورى بديلاً عن الديمقراطية هو استخدام مقصود بغرض، ليس لأن الشورى هي الديمقراطية حقًا، ولكن لأن الشورى ليست هي الديمقراطية. وأن مسألة كون الشورى هي الديمقراطية ليست أكثر من شرك خداعي ضمن الخطاب الإسلامي المخادع الذي اعتاد عليه الإسلاميون في بلادنا، حتى صار خاصية دالة عليهم، معلومة عنهم، متوقعة دائمًا منهم، وللتأكد نقف هنيهة مع مفهوم الشورى في ضوء ما نفهمه عن الديمقراطية.

كما سلف القول، فإن القرآن لم يذكر الشورى سوى مرتين، ثم اختفت حكاية الشورى تمامًا بعد ذلك من النصوص القرآنية، وقد فسر الإمام (البيضاوي) الآية "وأمرهم شورى بينهم" بأنها جاءت في الأنصار الذين استجابوا للدعوة "وأنهم كانوا قومًا ذوي شورى، أي لا ينفردون برأي حتى يتشاوروا". وفي تفسير الجلالين لذات الآية "إنها موجهة للذين أجابوا ربهم إلى ما دعاهم إليه.. وأمرهم الذي يبدو لهم يتشاورون فيه ولا يعجلون". وهو ما لا يعني أن الشورى أمر إلهي للحاكم بالاستماع للمشورة

والتقيد بها، بقدر ما هي وصف قرآني لحالة معلومة بين الأنصار الذين اعتادوا أن يتشاوروا في الأمور الهامة. ومعلوم أن الأنصار لم يتفردوا وحدهم بهذا المبدأ بين العرب قبل الإسلام إنما كان المبدأ معمولاً به على نطاق واسع بين قبائل العرب، وكان لقريش اجتماعاتها في دار الندوة منذ أنشأها (قصي بن كلاب) للتشاور في القرارات المصيرية.

وبالنسبة للآية الثانية "وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله" يشرح (البيضاوي) مفسرًا "وشاورهم في الأمر أي أمر الحرب إذ الكلام فيه، أو فيما يصح أن يشاوروا فيه، استظهارًا برأيهم، وتطييبًا لنفوسهم وقلوبهم، فإذا وطنت نفسك على شيء بعد الشورى فتوكل على الله في إمضاء أمرك". ومن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب في "وشاورهم" ولمن يتوجه بطلب الاستشارة ولا من هم المستشارون ولا هل طلب المشورة فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزم بالتقييد بالمشورة؟ هنا يختلف الفقهاء فتقول الأقلية بالإلزام وتذهب الأغلبية مع كونها غير ملزمة. وفي مذكراته يقول الإخواني (صالح عشماوي): "سألت فضيلة المرشد في أول عهدي بالدعوة هل الشورى

ملزمة؟ قال: الشورى غير ملزمة ومن حق الأمير أن يقبل مشورة أهل المجلس أو يرفضها... لأنه قد يكون الأمير أحد بصرًا من أهل المجلس / ضد التأسلم / صد . 249".

وهكذا توضح التفاسير، التي لم تكن تعرف بعد ما هي الديمقراطية، أن الشورى كانت فقط "تطييبًا لنفوسهم وقلوبهم" وليس للصالح العام، وتؤيد بقية الآية ما ذهب إليه (البيضاوي): "فإذا عزمت فتوكل على الله"، في كون الشورى غير ملزمة للحاكم بشيء. ولو ذهبنا للزمن الخليفي حيث كبار الصحابة الأقربون بعد موت نبيهم، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى كما لو كان غير مقرر بما نفهمه عنه، فتولوا الخلافة بغير شورى بل بمصاحبة العنف عندما لزم الأمر.

ويلي ذلك استفسارات أخرى تترتب على الزعم بأن الشورى كانت مبدأ إسلاميًا وأنها ذات الديمقراطية بل تعلو عليها بمصدرها الإلهي، إن الشورى الإسلامية بمفهومها في مصادرها تحصر حق الاختيار في المسلمين، وتحجبه عن باقي المواطنين الذين تسميهم تلك المصادر أهل الذمة، فهل هذا يشكل كمالاً في ديمقراطية الإسلام أم نقصًا؟ ولو سلمنا

لهم ونفينا أهل الذمة من العملية الديمقراطية وحصرناها في المسلمين تبقى أسئلة أخرى ومنها مثلاً: من هم أهل الشورى؟... المفترض شرعًا أن يكون أهل الشورى بعد وفاة النبي هم صحابته من مهاجرين وأنصار، لكن التعصب القبلي العربي المعلوم أدى إلى تمزق وحدة المهاجرين والأنصار، ووحدة المهاجرين وأهل مكة عمومًا، بعد عودة التنازع بين بني أمية وبني هاشم، ومهما بحثت في ذلك الزمن فلن تجد إشارة توضح من هم أهل الشورى.

وفي زمن متأخر قام الفقهاء يسدون هذه الثغرة ويتلافون هذا النقص الحاد باختراع اصطلاح (أهل الحل والعقد) بحسبانهم أهل الشورى، ومرة أخرى مهما بحثت في مصادرنا التراثية فلن تجد لهذا الاصطلاح ذكرًا قبلما أورده (أبو الحسن الماوردي / 974 – 1058) في الأحكام السلطانية، والمعلوم أنه لم يرد به أي نص قرآني أو حديث نبوي. وفيما بعد (الماوردي) ظل أهل الحل والعقد كياناً ضبابيًا غامضًا غير معروف إلا نظريًا فقط كمدون فقهي، ولم يوجد حقيقة بين العرب بعد انتهاء العصر الجاهلي، فقط يمكنك أن تجد اجتهادات نظرية – بدورها – حول عدد أهل

الحل والعقد "فمنهم من قال إن أقله خمسة، ومنهم من قال ثلاثة، ومنهم من قال واحد"!!... ولا تجد في تلك المساحة الاجتهادية النظرية ما هو المرجع المعول عليه في تصنيف الناس للصلاحية ليكونوا من أهل الحل والعقد دون غيرهم من الناس، ولا من المنوط به الإعلان عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة الافتراضية، ولا مواعيد الاجتماعات ولا مكانها، كانت ومازالت مجرد وهم نظري أو شرك خداعي أو مجرد سراب يلهث وراءه طالبو الحريات حتى تتقطع أنفاسهم دون أن يدركوه.

ومن الاجتهادات ما جاء كتعريف لأهل الحل والعقد الذي يضع ضمن الإشكال إشكالاً جديدًا، لأنهم "أهل الشوكة ومن بيدهم الأمر"، و(الأمر) كما نعلم هو الحكم والسلطان في لغة العرب، فالتعريف يقول بذلك "إن السلطة هي لأهل السلطة"، إنه تعريف الماء بعد لأي بالماء، ثم لا تجد أي معايير تشرح لك كيف أصبح بيدهم الأمر أو السلطة. وبما أن الأمر كذلك فقد تصدى للقيام بهذه المهمة عبر تاريخنا فئات من كل لون، ترك لهم الناس مهمة السلطان سواء كانوا

مماليك أو قطاع طرق أو كبار أفاقين، لتسيير شئون البلاد والعباد واختيار الحكام من بينهم تحقيقًا لمصالحهم.

ويلحق بهذا الوهم مصيبة كانت نتائجه كارثية على المسلمين، فقد اتفق الفقهاء على أن الواجبات العامة مثل إقامة الحكومة وتنصيب الحاكم هي من فروض الكفاية وهو ما يختلف عن فرض العين، ففرض العين واجب على كل مسلم بغض النظر عما يفعله بقية المسلمين، كالصلاة والصوم فهي واجبة سواء صلى بقية الناس أم لم يصلوا. أما فرض الكفاية فهو الفرض الذي إذا قام به بعض المسلمين سقط عن باقي المسلمين، والواضح أنه قد تم تفصيل هذا الفرض وحياكته خصيصًا على قدّ ومقاس الزمن الخليفي، لتبرير تنكب خلفاء رسول الله لمبدأ الشورى، فإن وافق بعض المسلمين على خلافة (أبي بكر) تكون خلافته جائزة حتى لو رفض آخرون، لأن بيعة البعض كافية (فرض كفاية)، مثلها مثل صلاة الجنازة يكفي أن يقوم بها أفراد لتسقط عن بقية المجتمع. والطريف في هذا التفصيل والطراز الفقهي أنه إذا لم يتطوع أحد للقيام بفرض الكفاية يكون المجتمع كله آثمًا، وهو ما يعني أن الأجر والثواب على

الفريضة يكون لمن قام بها مشكورًا، أما الإثم في تركها فيقع على رأس الجميع، لذلك كان بإمكان أي أفاق أن يستولى على السلطان ويكون مشكورًا لأنه رفع الإثم الجماعي عن المجتمع وما قد يجره من غضب إلهي على الأمة كلها. ويشير هذا التفصيل الفقهي إلى فرادة العقل العربي في تصوراته لشئون الحكم بحسبانها ليست من شأن المجتمع والمواطنين، لأنها أولاً وأخيرًا شأن إلهي يتم تدبيره بليل، ويكفي أن يتولاها أي طامع لتنجو الأمة من الإثم، وهو ما يفسر خاصيتنا التاريخية المميزة لنا بين الشعوب، في السلبية التامة تجاه الواجبات العامة (فيكفي أن يؤدي المؤمن فرض العين بالصلاة في المسجد، لكن طفح مجاري المسجد أو عدم نظافته فهو فرض كفاية متروك لآخرين.. دومًا). وبالنسبة لمسألة الأمر / الحكم / تحديدًا فإن السلبية تكون أعظم، لأسباب: أولها جانبها اللاهوتي، وثانيها أنها فرض كفاية، وثالثها أنها مهمة أهل الحل والعقد، ولأن الناس لا تعلم تحديدًا من هم أهل الحل والعقد، فإن المسألة تصبح كما لو كانت اختيارًا ربانيًا ومن ثم تركت الواجبات العامة ملقاة على قارعة الطريق لقيطة، يتلقفها الهاب والداب ليتصدى

لها، أما الناس فكانوا ينتظرون أن تحقق الفريضـ ـة نفسـ ـها بنفسها، لأنهم في دواخلهم يؤمنون بأنه لا دور حقيقيًا لهم في الأمر إنما في النهاية هي المشيئة الإلهية.

هذا ما كان عن الشورى.. فماذا عن البيعة؟

قبل الإسلام كانت رئاسة القبيلة غير وراثية، وكـ ـان لديهم طريقتان لاختيار شيخ القبيلة: الأولـ ـى هـ ـي طريقـ ـة الاستخلاف، وتكون بأن يسمى شيخ القبيلة في حياتـ ـه مـ ـن سيخلفه بعده، والثانية هي الشورى، ويتم العمل بها في حـ ـال وفاة الشيخ فجأة قبل تسمية خليفته. ونظرًا للحجم العددي غير الكبير والمساحة المحدودة لتجمع القبيلـ ـة، أمكـ ـن للأفـ ـراد المشاركة الفعالة في الشورى بشكل مباشر أو بنيابـ ـة كبـ ـار العشائر. وعن هذا الأسلوب اقتبس (أبو الحسن المـ ـاوردي) حكاية أهل الحل والعقد، فقال: "إن الإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل الحل والعقد، والثاني بعهد من الإمام من قبل / الأحكام السلطانية صـ . 9". وإذا ما تم اختيار الرئيس الجديد بأي من الطريقتين، تتم له البيعة مـ ـن جميـ ـع أفـ ـراد القبيلة، فالبيعة عرف بدوي معلوم قبل الإسلام. وبهذا المعنى فإن البيعة لا تعني الانتخاب كما نفهمه اليـ ـوم، إنمـ ـا هـ ـي

اعتراف بقبول سلطة الزعيم الجديد، الذي عادة ما كان يصل إلى هذا المكان بإمكاناته الشخصية أو بنفوذه العائلي، أو بترتيبات تآمرية مع بقية وجهاء القبيلة وتوزيع المصالح، أو بفرض نفسه على القبيلة فرضًا.

وقد حاول المجتهدون سل البيعة الإسلامية من أصولها الجاهلية وتمييزها بمعنى جديد، فقال (الماوردي): "إن البيعة عقد وكالة بين الأمة وبين حاكمها المسئول عنها، وإن عقد البيعة عقد مؤقت مشروط، فهو خاضع لمراقبة الأصيل (أي الأمة). فإن رأي الوكيل (أي الإمام/ الحاكم) ملتزمًا بالشروط المحددة أبقاه إن شاء". وهذا كلام نظري جميل في هواء طلق عليل. وتجاوز (ابن تيمية) رفيق همه (الماوردي) بقوله: "إن الإمامة تثبت بمبايعة الناس لا بعهد الإمام السابق / منهاج السنة / ج1 / صـ . . 142". رافضًا القبول بالإمام الجديد المختار من الإمام السابق إلا إذا وافق عليه الناس بالبيعة. لكنه بدوره قال كلامًا جميلاً.. مجرد كلام!! فلم يحدث مرة في تاريخنا الطويل العريض الغليظ أن عزلت الأمة إمامها لمخالفته عقد الوكالة، لعدم وجود أي مؤسسات تقوم على ذلك، بل إن فكرة وجود مؤسسة لتفعيل

المبدأ لم تخطر على البال مما يشير إلى أن أصحاب الأفكار كالماوردي وابن تيمية كانوا لا يقصدون أكثر من الكلام. نعم تم عزل حكام كثر لكن بواسطة الجند تحت قيادة طامع جديد بكرسي السلطان، أما الأسوأ فهو أن تاريخنا لم يحدثنا مرة أن الناس قد اجتمعت وقررت رفض مبايعة الحاكم، وبقي الخلفاء والسلاطين عبر القرون يعينون المستخلف ويسوقون الناس لبيعته طوعًا أو كرهًا. ومن لطائف طرائف البدايات لتأسيس هذه السياسة العربية الإسلامية، موقف (معاوية بن أبي سفيان) عندما عين نفسه خليفة!! وطلب البيعة لنفسه ولولده (يزيد) من بعده دفعة واحدة!!!، وقام يخطب في الناس يقول لهم: "أما بعد، فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتي لكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة"، ليتبعه خطيبه المفوه (يزيد بن المقفع) – وأشار إلى معاوية، فإن هلك فهذا – وأشار إلى يزيد، فمن أبى فهذا – وأشار إلى سيفه"، وهي الفصاحة التي طرب لها معاوية حتى لقبه قائلاً: "أنت سيد الخطباء".

وبهذا المعنى فإن البيعة هي إظهار المواطنين رضاهم بالحاكم وإعلان الخضوع له، وليست انتخابًا ولا

حتى استفتاء ولا توكيلاً له حسب (الماوردي) إنما هي تسليم الناس بالأمر الواقع. وبما أن المسألة فرض كفاية فلم يكن مطلوبًا من الجميع إعلان هذا الإذعان، فكان يكفي أن يقدمها أشخاص يتم اختيارهم بحيث تلزم بيعتهم الجميع بالإذعان.

وتم تعضيد البيعة الإسلامية بأحاديث نبوية لم تكن يومًا في صالح الناس، قدر ما كانت في صالح الحكام، وخوف الفتنة والفرقة العشائرية، من قبيل "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني" ومن قبيل "من بايع إمامًا فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر"، وللتأكيد والترهيب يأتي الحديث "من مات وليس في عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية"، لذلك كان الأمر "اسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم حبشي كأن رأسه زبيبة"، ومن ثم "على المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره، إلا أن يؤمر بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة".

ويتحفنا (ابن حزم) بكلام آخر – هو بدوره مجرد كلام – يقول: "إن طاعة الإمام واجبة ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله، فإن زاغ عن شيء منهما مُنع من ذلك وأقيم

عليه الحد والحق. فإن لم يؤمن من أذاه إلا بخلعه خُلع وولى غيره مكانه / نقلاً عن عبد الله النفيسي / عندما يحكم الإسلام / صد . 162".

ويلاحظ (جبران شامية) في كلام (ابن حزم) بناؤه الفعل للمجهول، كقوله: "مُنع، أقيم عليه الحد، خُلع وولى غيره" حيث لم يكن أمام ابن حزم أو غيره سوى المجهول، لأن المعلوم لم تكن فيه سلطة مؤسسية مشكلة لتمنع وتخلع وتولى وتقيم الحد على الحاكم. وعمليًا ما تم خلع حاكم إلا بالسم أو بالسيف أو بالمؤامرة السياسية أو بانقلاب عسكري. وبعدها تتم عملية اغتيال معنوي للمخلوع ليس لأنه ظلم الرعية أو سار بالفساد أو بعدم العدل، إنما بحجة فساد دينه، ذلك الفساد الذي لم يكتشف مرة إلا بعد موت الخليفة أو خلعه، وهي حجة عادة ما كانت ترضى عوام المسلمين وخواصهم رغم يقينهم أنها خطاب مخادع، كانت ترضيهم لأن حقوق الله عندهم أهم من حقوق العباد، وهو الأمر الذي كان جديرًا بالاستثمار الانتهازي عبر تاريخنا غير الجميل، لحكم الناس بالحديد والنار عن رضا واستسلام لقدر الله، والاكتفاء بحلم عن ملك عادل آت لم يأت قط.

والسبب في عدم الاعتراف بفساد الحاكم إبان حياته، إضافة للخوف منه، هو أن المدرسة السنية ترى أن الحاكم لابد أن يكون أتقى وأعدل وأشجع وأعلم وأفضل المسلمين، لأنه إنما يقوم مقام رسول الله، ولكن لأن (لابد) هذه كانت مطاطية فإنها سمحت بأن تكون تلك صفات نظرية ممنوحة للحاكم مادام حيًا، أما بعد خلعه أو موته فيمكن اكتشاف زيغه عنها. والمشكلة أن هذه الصفات المفترضة في الحاكم كان (لابد) أن تحول دون أي لون من المعارضة أو المحاسبة، لأن بقية أفراد الأمة في النهاية هم أدنى من محاسبة الأعلم.. الأتقى.. الأشجع.. إلخ. لكن تظل تلك الصفات رمزًا ذا وجهين، الوجه الأول كرسي السلطة الذي يوحد الأمة ويجنبها الفتنة، والثاني أنها رمز للنموذج النبوي المفترض في الحاكم الذي هو خليفة رسول الله، حتى وإن احتل الكرسي أكثر الناس فسادًا وأعظمهم على الأمة بلاء. وتاريخ المسلمين حافل بالمجرمين الذين جلسوا في هذا المكان الرمز وادعوا الحكم باسم الله وشريعته.

ورغم هذا الواضح المعلوم في تاريخنا فلم يزل المسلمون المعاصرون يحلمون بالمستبد العادل الذي يستلهم

النموذج النبوي فتؤيده السماء بعدلها ونصرها فيقيم لنا مدينة فاضلة قوية مقتدرة لياليها ملاح وأيامها سعد وأفراح، بعد أن أصبحت بلادنا نموذجًا للتخلف والأحزان.. إنه الحلم بالنموذج النبوي، دون إدراك أن هذا النموذج العظيم كان صالحًا لزمنه ولظرف النبوة، لكنه غير صالح أبدًا لزماننا.

وعبر التاريخ كانت مخاوف رجال الدين العظمى من الحريات أنها قد تشكل غواية للمسلم للانحراف عن الإسلام، معبرين عن عدم ثقة أصيل في المسلمين، لذلك اتكلوا على الله وعينوا أنفسهم أوصياء على الناس إلى ما شاء الله، وتاريخنا يخبرنا أن معظمهم كان في وصف الطغاة، وأن كلهم كانوا مع الحاكم لمجرد أن تصدر عنه بعض الروائح الدينية الإسلامية، لأنهم سيكونون السدنة المعتمدين، مع ضمان استمرار المكاسب، مع خشية معلنة مزعومة عن رعب من فتنة تدوم، وخير منها طاغة السلطان الغشوم.

وحتى الآن، ونتيجة هذا المنهج غير السياسي ولا الموضوعي ولا العلمي في التفكير، لم يزل المسلمون يحلمون بالمستبد العادل حتى لو اضطر إلى سوق الأمة بالسياط إلى الصراط المستقيم، رغم أن الاستبداد هو جوهر

وعنصر وأس الفساد الأصلي، والنقيض المطلق لفكرة العدل. وقد يبدو ذلك مفهومًا وواضحًا لكن الأهم منه هو أن تظل الأمة واحدة طائعة للشريعة وهذا هو الخير المطلق وعداه ليس بهذه الأهمية حتى لو كان حقوق البشر. ورغم الحرص المعلن على منع الناس من ارتكاب الآثام بالوصاية عليهم لحرمانهم من حرية ارتكاب الإثم، فإن هؤلاء الفقهاء يعيشون ويعملون ويتقاضون رواتبهم في دول إسلامية هي شر دول الأرض من حيث انتشار الفساد وانتهاك حقوق البشر ومرتع عظيم لكل إثم ممكن. لذلك لم ير (أبو الأعلى المورودي) أي غضاضة في وصف الدولة الإسلامية المرجوة بقوله: "وأسلوب هذه الدولة كوني شامل محيط بكل الميادين.. لأنها تسعى لتشكيل كل جوانب الحياة بقيمها.. وإذا نظرنا إليها بهذا المنظار تكون أشبه بالدول الفاشية والبلشفية / كتاب القانون والدستور الإسلامي / لاهور / صـ 140".

... وخير الكلام ما قل ودل!!

المعنى، والمراد، تأسيسًا على ما سلف، أنه ليس من الضروري أن نجد في حقيبة الإسلام كل مطالبنا مع دوران الأزمنة وتفاوت ألوان المطاليب، وأن علينا أن نعترف بهدوء

وببساطة أن الدنيا في تغير دائم لا يتوقف، وأن ما بيدنا من نصوص واجتهادات تبدو غير كافية لمواجهة ما لحق وجه الدنيا والإنسان من تغير وتطور منذ زمن الدعوة وحتى اليوم.. وأنهم كانوا ناسًا ونحن ناسًا آخرين، وأنه كان لهم نوع من الحياة والمشاكل والحلول تباين حياتنا ومشاكلنا والحلول المطلوبة اليوم. وأن الديمقراطية هدف عظيم حتى لو خالف بعض ما فهمنا من ديننا، وأن الأمر لا يحتاج استبدالاً للمصطلحات المعاصرة بمصطلحات تلبس العمامة أو تطلق اللحية من باب الحفاظ على الشكل ليس أكثر، فهذه عادات خداعية للذات وللآخر لا مفر من كشفها والتخلص منها، ولذلك لا يمكن أن تتفق المفاهيم الإسلامية كالشورى والبيعة مع الديمقراطية، لخاصية أساسية في الديمقراطية وهي أنها ليست منحة ملكية ولا عطية ربانية، إنما هي تؤخذ أخذًا، وإلا ما استحقت اسمها... الديمقراطية.

الدين الرسمي والإسلام الأصلي: حول ضرورة إعادة النظر في المواد الدينية بالدستور

يختلف الشقيقان وهما مثل

ركبتي بعير، تقفان معًا، وتقعان معًا

"مثل عربي"

(1)

بعد أحداث الحادث عشر من سبتمبر 2001 في أمريكا، ودخول الكوكب الأرضي تحولات هائلة ومتسارعة في سعيه للحرب ضد الإرهاب، ولموقعها الذي لا نحسد عليه اليوم – فيما حدث وما سوف يحدث – بين شعوب ودول العالم، بعدما فعل السفهاء منا، وجب علينا إعادة النظر في كل شئوننا سياسة وثقافة وقيمًا، بعدما أنبتت لنا تلك الشئون إرهابًا دمويًا ظل يمتص كبد هذا الوطن زمنًا، ثم توسع ليرتكب مجازره في بلدان العالم القوي، لنحمل نحن وجماهيرنا البسيطة البريئة نتائج الفكر الآثم ووزر الفعل الإجرامي.. ولأن الوقت لم يعد أبدًا في صالحنا على كل المستويات، فإني أعتقد بضرورة طرح كل الأمور على مائدة بحث واضحة شفافة مهما كانت حساسة، لأن أي أمر يهون عدا مستقبل هذا الوطن الذي أصبح محل نظر على طاولة السادة الكبار في العالم بعد جريمة القاعدة في أمريكا. ولنبدأ

على الأقل بتحاشي أي أسباب أو طوارئ قد تؤدي إلى محاولات تدخل في بلادنا، بوقاية أسلم وأوقى من العلاج.

وربما أول ما يجب أن نلتفت إليه في بلادنا على ضوء خريطة المبادئ العالمية الحقوقية المعلنة، هو أننا دولة متعددة الأديان والمذاهب والثقافات والعروق، ففينا العرق الحامي المصري الأصيل منذ فجر التاريخ يتوحد مع عروق شرق أوسطية وأوروبية عديدة فيها العرق اليافثي منذ زمن اليونان والرومان حتى الترك والألبان وفيها العرق السامي القادم من بلاد العرب، ولدينا أديان قديمة عريقة تركت عاداتها وتقاليدها في التدين الشعبي حتى اليوم، بعد أن أفسحت الديانات القديمة المجال لديانات أحدث كاليهودية والمسيحية والإسلام، ولدينا ثقافات أبرزها الثقافة المصرية القديمة ثم الثقافة القبطية التي امتدت ما يزيد على زهاء ألف عام والثقافة العربية السائدة إلى اليوم، هذا إضافة إلى تعدد مذهبي داخل الديانات القائمة، فالمسيحية بمذاهبها الإنجيلية والكاثوليكية والأرثوذكسية المصرية، والإسلام بقطبيه السني والشيعي، بل وبالمذاهب داخل الأقطاب كالحنبلي والحنفي والمالكي والشافعي داخل المذهب السني... إلخ.

وبلد يموج بهذه الثقافات وتمور فيه هذه التيارات الفكرية وتتلاقح فيه هذه العناصر البشرية، كان يفترض أن يكون هو الأغنى والأثرى فكرًا وسياسة واقتصادًا وعلمًا وحضارة، لأنه مصهر لروافد عديدة كل منها فيها يغنيه ويضيف كل منها إلى رصيده الحضاري. وقد كان كذلك حقًا وصدقًا، عندما كانت ساحة الفكر والضمير حرة حرية مطلقة دون قيود أو تحريمات، لأنهم أدركوا مبكرًا أنها الساحة الوحيدة التي لا يمكن رقابتها. لذلك كانت ساحة الفكر والضمير والدين في مصر القديمة ساحة مطلقة السراح، فللمواطن أن يعبد أي إله يريد من بين مئات الآلهة، أو لا يعبد إن شاء، أو أن يصرح بإلحاده بالآلهة في وجود سدنة الآلهة والكهنة وفي حضرة الفرعون ليلقي برأيه أو يقدمه غناء في احتفالية عظيمة كما في أغنية العازف على الهارب الإلحادية الشهيرة. لذلك تلاقحت الأفكار وأثمرت وأنتجت وأنجزت فنونًا ومعمارًا وعلمًا وهندسة ورقيًا أخلاقيًا وقانونيًا ندر مثيله في زمانه. وهو ذات الأمر الذي أنجزته شعوب أخرى في مواطن أخرى تركت مساحة الضمير والعقل مفتوحة للتعدد الحر المطلق فأنجزت حضارات ما كان يمكن

إنجازها لو سيطر فيها فكر واحد ورأي واحد وضمير واحد ودين واحد. وعندما بدأ هذا الواحد في الظهور وفرض نفسه وحده وقيمه وحده على العقل والضمير، مُنحيًا ما سواه مُكفرًا ما عداه، بدأ انهيار تلك الحضارات واحدة فأخرى. وتهاوت جميعًا لتطويها يد النسيان والإهمال. فغابت فلسفة اليونان وديمقراطيتها الأولى العظيمة وانتهت حضارة روما عندما أصبح لها دين رسمي هو المسيحية حقًا مُطلقًا وما عداه باطل الأباطيل، وهو الأمر الذي سبقت إليه مصر عندما قرر الفرعون إخناتون وهو يحكم إمبراطورية عظمى تركها له أجداده أن يستبعد كل رأي أو فكر أو دين عدا دينه وربه الأوحد (أتون) وأغلق كل المعابد وكفر كل الآراء المخالفة، لتتمزق إمبراطوريته أثناء حياته، وتعود مصر تتكمش داخل حدودها الإقليمية عند مماته بعد أن تسبب في انهيارها بتعصبه الأعمى لربه الأوحد ورأيه الأوحد.

أما الإمبراطورية العربية الإسلامية فقد سجلته عبر خطوها ذات الأسباب وما أدت إليه من ذات النتائج، فكان انفتاحها على التعددية الثقافية وعلى ثقافات العالم وحرية التفكير عامل إنجاز أبدعت به وأعطت الإنسانية علمًا

ومعرفة وتقدمًا. ثم تقرر قوانين الكون صدقها عندما يتم إغلاق باب الحريات بإنهاء زمن الاجتهاد بعد المتوكل العباسي، فيسيطر الدين الواحد، لا بل القطب الإسلامي السني دون بقية الأقطاب، لا بل الرأي الواحد في الفلسفات الكلامية ليصبح الله جسدًا والقرآن أزلاً غير مخلوق وفعل الإنسان جبرًا مسيرًا لا مخيرًا، ومن يقول بغير ذلك كافر يحل دمه، فتختفي كل المدارس لتبقى أجهلها وأبعدها عن العقل وأشدها تطرفًا ونصية، مما كان سببًا طبيعيًا لانهيار إمبراطورية العرب انهيارًا كارثيًا، ليتلقف بلدانها من بعد أفاقو الترك وشذاذ الآفاق من السلاجقة إلى الألبان إلى الديلم. وتستسلم الناس وتستتيم الشعوب لحكامها ما دام مسلمًا موحدًا واحدًا، ويغيب الاختلاف ولا يبقى سوى رأي واحد أوحد بينما الآخر إما داخل المعتقلات أو تم ذبح أصحابه في الشوارع علناً. وهكذا دخلنا نفق التخلف نحو العصور الوسطى المظلمة بالواحدية المصمتة القاهرة المتسلطة، بينما كانت بلاد الغرب تغادره من الناحية الأخرى نحو النور بالتعددية والحريات وحق الاختلاف المثمر المنتج.

ونصل إلى قاع مقلب نفايات الأمم نندب حظوظنا ناسبين ما آل إليه حالنا إلى الاستعمار الأوروبي ومؤامراته علينا، رغم أنه ما كان بالإمكان استعمارنا لولا ما وصلت إليه أحوالنا من تردد، وأن الاستعمار عندما جاء إلينا كان نعمة فتحت عيوننا على فارق تخلفنا المزري من تقدمه الهائل. ومع ذلك لم ندرك أن الاستعمار الحقيقي الذي دمرنا ونهشنا كان من داخلنا، كان هو الرأي الواحد والدين الواحد والسيد الواحد والفكر الواحد والسلطان الواحد كله في واحد.

ومع التطور العظيم على مستوى العلم والحضارة في دول العالم، حدث أيضًا تطور على مستوى القيم الإنسانية الحقوقية أرسى نهائيًا حقوق الرأي وحقوق حرية الاعتقاد. وهي الحريات التي أصبحت مطلبًا عالميًا بترسيخها عبر الأمم المتحدة في مواثيق دولية، وهي أيضًا التي أصبحت تقف وراء أي احتمالات لأي تدخل أجنبي في شئون الدول الداخلية ضمن خطة الحملة على الإرهاب الدولي. ولأن مصر كما قلنا بلد متعدد الثقافات والديانات والعناصر، فإن استمرار الأوضاع على ما هي عليه سيكون مدخلاً سهلاً لكل تدخل خارجي ممكن، لأن أوضاعنا تفرض دومًا رأيًا واحدًا

ودينًا واحدًا أو ثقافة واحدة على بقية أديان وآراء وثقافات المواطنين، وهو ما كان سببًا فيما نحن فيه من تخلف عظيم على كل المستويات، وسيكون سببًا لكل كوارث محتملة آتية إن لم نسرع بإصلاح بيتنا من الداخل.

وأعتقد أن أجلى صور الرأي الواحد ظهورًا وفداحة أمام العالم هي تلك المواد الصدر في دستورنا والتي تقول: إن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام وإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهو نص دستوري ليس هناك ما هو أجلي منه بيانًا وسطوعًا عندما تتطلب الظروف دليلاً لمحاكمتنا أمام الضمير العالمي الذي يبحث الآن بأساطيله وطائراته وأقماره الصناعية ومعاهد أبحاثه بين ذرات رمال الأرض عن كل ما يحتاج تصحيحًا أو ربما إزالة لارتباطه فكرًا أو رأيًا بما هو ضد حقوق الإنسان التي أصبحت الحجة الأولى للمعركة الدولية ضد الإرهاب.

وتعالوا نقف مع هذه المواد الدستورية نحاول أن نقرأها بعيون الآخرين، أو بالأحرى بعيون محايدة تمامًا.

والملحوظة الأولى بهذا الشأن أن الدولة ليست شخصًا ماديًا بقدر ما هي اعتبار معنوي، لذلك يصبح القول

إن للدولة دينًا قولاً غريبًا غير مفهوم في ظاهره، ويسد تتبع البحث عن أغراضه المكنية والمستبطنة، فهو وإن كان يشبه القول إن المشروب الغازي الفلاني هو الراعي الرسمي للمباراة الكروية الفلانية، فإن المباراة لا تتم فعلاً برعاية هذا المشروب والقصد تجاري بحت لا يحتاج بحثًا وراء معناه، أما القول إن للدولة دينًا رسميًا فهو ليس إعلانًا تجاريًا ولا ملعبًا كرويًا، لذلك سيقف الدارس مع مواد الدستور فاحصًا لا يفترض أبدًا حسن نية واضع هذه البنود فهذا أمر لا مجال له في دساتير الأمم التي يجب أن تكون لغتها واضحة قاطعة جامعة مانعة، ظاهرها هو باطنها لا تحتمل أكثر من تأويل أو فهم، ولن يكون هناك مجال للقول إن هناك بنودًا قد تم وضعها لأسباب وظروف صاحبت زمن وضعها، كانتشار التيار الإسلامي السياسي في الشارع المصري، وأن تلك النصوص قد وضعت ثم طورت (كما في نص الشريعة من "مصدر" إلى "المصدر") إرضاء لتيار شعبي غير رشيد منعًا للفتنة وللحفاظ على تماسك الوطن. لا مجال لهذا القول لأنه لو كانت تلك أسبابًا حقيقية وراءها فلماذا ظلت البنود قائمة حتى الآن نقدم لها حججا مضت وأسبابًا انتهت؟!

ولاشك أن الفاحص لهذه المواد الدستورية التي تقول إن للدولة دينًا بذاته وعينه هو دين الدولة الرسمي، سيفهم أن في هذا البلد أديانًا أخرى غير الإسلام يدين بها مواطنون غير مسلمين، ثم لابد أن يستنتج أن الدولة لا تعترف بأديان أخرى لأبنائها لأنها لا تعتبرها رسمية، فالدولة هنا تنفي جزءًا من مواطنيها ليس لتقصيرهم في المواطنة إنما بسبب عقيدتهم، وأنهم منبوذون بسبب ذلك من اعتراف الدولة بهم مواطنين رسميين!!

وهكذا سنجد أن دستور الوطن يعلن للناس داخل الوطن، وللعالم الذي يؤمن بحقوق متساوية لأفراده بغض النظر عن لون أو جنس أو عقيدة، أنه دستور يفرق ويميز رسميًا وعلنيًا بين أبناء بلاده ويصنفهم درجات في المواطنة حسب عقائدهم وليس حسب ولائهم وجذورهم الوطنية، عبر امتدادهم التاريخي في عمق هذا الوطن الطبوتاريخي.

ثم إنه دستور يعلن انحيازه السافر لبعض المواطنين دون البعض الآخر انحيازًا لعقيدة هؤلاء ضد أولئك، وهو ما يعني أن الدولة تعلن بوضوح حمايتها ورعايتها لدين قسم من رعاياها، وتخلع مظلتها عن دين القسم الآخر بانحياز طائفي

يترتب عليه بالضرورة عدم المساواة أو العدالة في ترك كل دين يعمل ويظهر أو لا يظهر بقواه الذاتية، كما لابد سيترتب عليه – وهنا الأخطر – عدم المساواة بين الرعية في الحقوق بعد أن تم سلبهم أول حقوقهم (حق الاعتقاد)، وما ترتب عليه من حرمانهم (حق المواطنة الرسمي). لأنه في البداية وفي النهاية لن تجد تفسيرًا آخر لهذه النصوص الدستورية العلنية سوى كونها قرارًا رسميًا من الدولة بنفي بعض مواطني الدولة من المواطنة لأنهم لا يدينون بدين الدولة الرسمي، وأن الدولة تخلع عنهم رعايتها حتى يفيئوا إلى دينها الرسمي ويدينوا به، فهو قهر رسمي علني لإجبار مواطنين على ترك عقيدتهم إلى عقيدة أخرى حتى يحوزوا المواطنة والرعاية الرسمية وضمان حقوقهم القانونية، وهو ما يشبه زمن الاحتلال الأموي وفرض العربية لغة رسمية بالدواوين، وهو ما انتهى باللغة القبطية وعاء ثقافة المصريين حينذاك إلى التلاشي والانقراض.

هذه قراءة أولية للبنود الدينية في دستورنا وما تحتمله من معان في زمن لم يعد يحتمل ذلك.. ومازالت لتلك

القراءة بقية، سنجد فيها تلك المـ واد لا تنفـ ي فقـ ط غيـ ر المسلمين، بل وكثيرًا من المسلمين أيضًا.

(2)

نتابع هنا تأمل المواد الدينية بالدستور المصري التي تقول: إن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام وإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، نحاول استقراء ما بين سطورها وحروفها من معان مكنية، وما تحتمله من معان وتفاسير، وما يستتبع ذلك من نتائج وآثار في واقع المجتمع المصري وأنظمته. والملحظ الهام هنا أنه ليس الدستور المصري وحده هو ما يتميز بتلك اللافتة الطائفية، بل إن جميع الدول العربية قد حذت حذونا ووسمت نفسها بذات الإعلان الطائفي في دساتيرها، عدا لبنان الذي وعى حرياته الديمقراطية مبكرًا ودفع ثمنها غاليًا ولم يزل، لوجوده في وسط ومحيط مباين، وأيضًا عدا السعودية فدستورها القرآن (لا تفهم كيف؟!)، كذلك ليبيا لأنها جماهيرية لا دستورية.

ورغم الدقة المتناهية المفترضة في الدساتير بحيث تكون لغتها وتعريفاتها حاسمة قاطعة محددة جامعة مانعة تامة، فإن المواد الدينية في الدستور المصري تفتقد بالتمام والكمال لهذه المواصفات، فهي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، دون تحديد أي إسلام بالضبط يقصدون؟.. وهو الأمر الذي يحيل إلى العقلية التي وقفت وراء وضع هذه المادة الدستورية، والتي يتضح من صياغتها أنها عقلية أحادية فاشية طائفية عنصرية لا ترى المختلف ولا تعترف بوجوده، كما لو كان هناك إسلام واحد معلوم للجميع، والأمر ليس كذلك، وهو ما يعني أن تلك العقلية لا ترى هناك إسلامًا غير إسلامها هي الذي لا يحتاج تعريفاً وهو الذي يجب أن يسود بسيادة طائفته المذهبية، وتكفي الإشارة إليه بالإسلام فقط لأن ما عداه لا يمكن أن يكون إسلامًا. هو الصحيح في حال ظهور أي اختلافات أو ألوان أخرى للإسلام. إسلام واحد، وحيد، أحد، هو الصح المطلق، وهو السيد المطلق، تكفي الإشارة إليه بكلمة الإسلام فقط دون أي ملحقات تحديدية.

وهو الأمر الذي يستبطن طائفية من لون شديد التطرف، طائفية داخلية تستبعد أي إسلام غير الإسلام المعلن دينًا رسميًا، طائفية أنكى وأمر من نفي غير المسلمين من المواطنة، طائفية تنفي كل من تمذهب بغير إسلام الدولة الرسمي. وهو ما نجد صداه في المطاردات الأمنية والمحاكمات لمن قال داخل الإسلام برأي مختلف، كما حدث معه كثير من المفكرين المسلمين، أو للمذاهب غير السنية كالشيعة الأثنى عشرية واعتقالهم في أكثر من مناسبة، ناهيك عن تجريم ألوان أخرى كالبهائية والقاديانية وإنكار إسلامها عليها رغم اعتقاد أصحابها أنهم على إسلام سليم، وجريمة أصحاب هذه الألوان العقدية أنهم خرجوا على الإسلام الرسمي للدولة.

ولا تقف خطورة المواد الدينية في الدستور عند هذه المعاني وهي كافية لإعادة النظر الفوري بشأنها، ولا في إعلانها للطائفية المميزة بين المواطنين بإعلان رسمي في عالم وفي زمن أصبح يعتبر ذلك اعتداء صارخًا على حقوق الناس الشخصية، وضغطًا على الضمير الإنساني، ولونًا شديد الفجاجة من التخلف في الميدان الحقوقي الذي تقاس به

حضارات الأمم، ووصاية بغيضة على أرواح الناس...لا تقف هذه المواد عند ذلك بل تتعداه إلى التطبيق العملي الفعلي لبنود الدستور، وتستخدم لسلب المواطن حقوقه بل وأحياناً تدميره بحجج قانونية وتحت لافتات تشريعية، وهو ما يحدث ويتكرر بتفعيل تلك المواد عند حدوث أي لون من ألوان الصراع الفكري أو الاختلاف في الرأي أو القول، أو عند أي لون من ألوان الحراك الاجتماعي، مما يعني أن هذه المواد تصادر مقدمًا حقوق الإنسان التأسيسية: حق الاعتقاد وحق الرأي والقول معًا ومقدمًا.

وأقرب مثال إلى الذاكرة ما حدث للكاتب الدكتور نصر حامد أبو زيد، الذي صدر بشأنه حكم يفرقه عن زوجته لغاية أسوأ من الوسيلة، وهي إثبات ردته عن الإسلام حيث تم تفريقه عن زوجته احتسابًا لإسلامها ووجوب تفريقها عن زوج غير مسلم، في التفاف قانوني دائري يأخذ مقدماته من نتائجه وبالعكس. للوصول إلى الغرض وهو إعلان ردة الرجل عن الإسلام بوثيقة مدموغة بخاتم الدولة الرسمي وبحكم قانوني قضائي!! ولا ننسى أبدًا أن القاضي قد أقام حيثيات الإدانة على بنود وأصول وثوابت من آيات قرآنية

وتفاسير وأحاديث نبوية وآراء فقهية، مع تفسيره الخاص لهذه الأصول والثوابت واختياره تفسيرًا دون تفسير وحديث دون حديث ورأي فقهي دون آراء، في وثيقة قانونية لا علاقة لها بالقانون المعمول به في محاكمنا المدنية، أو المفترض أنها كذلك. معلنًا أنه يملك كل الحق في المحاكمة ببنود الإسلام لا القانون، لأن الدستور قد أعطاه هذا الحق.

وقد كان لكاتب هذه السطور شرف الرد الفقهي العقدي الإسلامي من بطون تراثنا وأمهات مصادرنا على حيثيات إدانة الدكتور أبو زيد في دراسة مطولة موثقة بناء على طلب مكتب المحامية الأستاذة منى ذو الفقار. ورغم أنه قد تم إيقاف تنفيذ حكم التفريق بحكم جديد، فإن الحكم ذاته لم يلحقه الإلغاء وظل سابقة قانونية قائمة باقية بوجه أي خلاف في الرأي داخل الإسلام ذاته، وصالحة للاستخدام إزاء أي حالات مشابهة مستجدة. وهو ما يعني أنه في ميدان العقيدة يمكنك أن تجد الحجة ونقيضها، لأن الأمر في النهاية هو اختلاف في الرأي والفهم والتفسير، لأن نصوص الدين لا تنطق بذاتها، بل تحتاج لمن يفهمها ويطبقها من البشر، وهنا لابد أن يظهر الخلاف، وهو الأمر الطبيعي السهل البسيط

المفهوم. لكن عندما نحول الأمر إلى قاعدة دستورية، وهـ و شأن خلافي بالكامل، فإن أي خلاف سيصبح جريمة، وهو ما يعني تكميم الأفواه وإخراس الألسن وإسكات صوت العقـ ل وإخماد الرأي وبسط القهر على الضمير. هذا ناهيـ ك عـ ن الاحتمال الأكيد بفساد الأحكام التي تصدر على أساس دينـ ي مساحته الضمير واختلاف الفهم بين الناس. ولا يبقى لحسـ م رأي دون رأي آخر سوى لمن بيده سلطة القرار والتنفيـ ذ، فيتحول الأمر من منطق الحق إلى منطق القوة لتصبح هـ ي الحق مطلقًا لأنها القادرة على التقرير والفرض والتنفيذ. لأنه في ميدان الاعتقاد لا يمكن التيقن أن رأيًا أو فهمًا بعينه قـ د أصاب كبد الحقيقة، أو أنه حقق مراد الله من نصوصـ ه، أو أنه اطلع وحده دون الناس على المقصـ د الإلهـ ي الـ دقيق، وتوحد بالإرادة الإلهية العلية، وهو كله ليس سـ وى باطـ ل الأباطيل، ولا يدعيه إلا الأفـ اقون والفاسـ دون والمنتفعـ ون والمتاجرون بأرواح الناس وبالدين.

والأمثلة كثيرة على استخدام مواد الدستور الدينية في معارك انتهازية ضد العقل وضد الحرية، واستخدامها سلاحًا مرجعيًا بيد البعض، فقد كانت هذه المواد حجة في محاكمـ ة

كاتب هذه السطور أمام محاكم أمن الدولة ومحكمة شمال القاهرة في محاكمة مشهورة مشهودة على أحد كتبه. كذلك تفصح هذه المواد عن قدرتها على تفعيل نفسها لتؤدي إلى مظالم فادحة في محاكمات دون تمر أن يلتفت إليها أحد أو يهتم بها أحد رغم ما فيها من افتئات على العدل مع كثير من الظلم، خاصة في القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين مسلمًا سنيًا والآخر غير سني، أو يكون أحد الطرفين مسلمًا والآخر غير مسلم، وبالذات في قوانين الأحوال الشخصية، حيث تهدر هناك مواد القانون المدني لصالح الشريعة ومواد الدستور الدينية، ومعها تهدر حقوق المواطنين باسم الدين الرسمي والإسلام الأصلي.

انظر معي (مثلاً) الشيخ محمد حبش عضو لجنة الإفتاء في 1999/3/30 في صحيفة عقيدتي قائلاً: "إن الأولاد يتبعون خير الأبوين دينًا كما هو مقرر شرعًا، فإذا كانت الزوجة مسلمة ولا تعرف شيئًا عن زوجها وظهر أنه بهائي كان الأولاد تابعين لأمهم". الشيخ حبش هنا يقرر فورًا أن الإسلام هو خير الأديان إزاء قضية تختلف فيها الحالة المذهبية للأم السنية عن الأب البهائي، والإسلام عنده هو

السني أما البهائية فهي مذهب غير إسلامي رغم أن أصحابه يقولون إنهم مسلمون، ورغم أن الأطفال قد بلغوا مبلغ حضانة الأب فإن الفتوى حرمته منهم وأعطتهم للأم، لأنها صاحبة خير الدينين من وجهة نظر المفتي. هي وجهة نظر لكنها لا تقوم على عدل قدر ما تقوم على الفرض القهري والقسري بمنطق قوة المبدأ أو المذهب أو الدين السيد السائد الرسمي.

وفي أحكام مشابهة انتهى القاضي إلى أن المسلم هو الشخص الشريف وغير المسلم يفتقر إلى الشرف، وذلك في قضية إنهاء حضانة أم قبطية لابنها عندما أسلم زوجها. وفي حكم آخر تم إلغاء وصاية أب قبطي على ولديه عندما أسلمت الأم، وجاء في قول المحكمة: "يتعين أن يتبع الأولاد الدين الأصلح"، والغريب أن تقرر المحكمة نفسها ما هو الدين الأصلح في نظرها بقولها "والإسلام هو أصلح الأديان". أنظر نماذج تلك القضايا 2473/ 53 السيدة زينب، 17/ 61 استئناف إسكندرية، 462/ 58 محكمة إسكندرية الابتدائية. هذه فقط أمثلة.. ومجرد نماذج سريعة، توضح كيف وضعت مواد الدستور الدينية أسسًا تشريعية لمعاناة مواطنين بسبب

عقائدهم، ومحاكمة مفكرين، وسجن أصد حاب رأي، ونف ي كتاب من بلادهم، وتفريق آخرين ع ن زوج اتهم، بس بب اختلاف في فهم النص الديني أدى لاستبعادهم من حظيرت ه ومحاكمتهم بمروقهم عن دين الدول ة الرس مي وإس لامها الأصلي.

.. ومازال لنا مع مواد الدس تور الديني ة ح ديث وقول.. هو ضرورة لازمة، ومناقشة مطلوبة وض رورية، لصلاح أحوالنا بأيدينا قبل أن تصلحها لنا يدا العم سام.

(3)

إذا كان تعريف الفساد السياسي أو الإداري الاقتصادي بأنه عملية تحويل العام لصالح الخاص، فإن ذلك يعني أن الطائفية هي المؤسسة الأم للفساد وتشريعه. لذلك لا يحرص على تأكيد الطائفية في المجتمع ويصر عليها سوى المستفيدين من الفساد واستمراره ينخر في المجتمع والدولة. وإعمالاً لذلك تصبح إعادة النظر في المواد الدينية بالدستور المكرسة للطائفية بإعطاء الدولة ديناً رسميًا وشريعة دينية مصدرًا للتشريع القانوني، مطلبًا ضروريًا وأساسيًا للقضاء على مفرزة الفساد الأولى بالوطن... (الطائفية).

هذا إضافة إلى ملحظ بالغ الأهمية، وهو أن تلك المواد الصدر بالدستور تتناقض وتتعارض مع مواد أخرى بذات الدستور تؤكد المساواة بين المواطنين في الحقوق بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة، فالمواد الدينية تفرق وتصنف وتمايز بين المواطنين على أساس الدين

الرسمي المعترف به، وتستبعد أديانًا أخرى للمواطنين، مع أصحابها، بينما بقية المواد الحقوقية تؤكد المساواة التامة بينهم دون اعتبار لعقائدهم. ومثل ذلك التناقض في دستور دولة كبيرة مثل مصر، شأن معيب، فهو تناقض منكور مستنكر يهز القيمة العليا لدستور البلاد وينتقص منها. هذا إضافة إلى تناقض مواد الدستور الدينية مع ما تعهدت به مصر الدولة ووقعت الالتزام به في ميثاق شرف دولي أمام كل الدنيا، أقصد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي ينص في مادته الثانية على "أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العقد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. وتتعهد كل دولة طرف في هذا العقد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ طبقًا

لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد ما يكون ضروريًا لهذه الأعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية".

ثم هناك تناقض تأسيسي ثالث بين تلك المواد الطائفية التمييزية بالدستور وبين المعلن المفترض أن مصر دولة مؤسسات ديمقراطية، وأساس المبدأ الديمقراطي الأول هو المساواة التامة بين المواطنين، فما بالنا بحق المواطنة الذي ينفيه دستورنا عن بعضنا لأنهم من غير أتباع الدين الرسمي؟ والمضحك المبكي أن تحوز إسرائيل اعتراف الدولة المصرية بدولتها والتطبيع معها بينما ملايين المواطنين المصريين تحول مواد الدستور الطائفية دون الاعتراف بهم على سواء مع بقية المواطنين، مما يوضع حائلاً دون تطبيع عناصر المجتمع وبعضه بعضًا.

ثم هناك رابعة الأثافي (مزايدة على الأثافي الثلاث) عندما يحدث خلاف سياسي أو فكري داخل الوطن، فبدلاً من أن يحسمه لصالحه صاحب الحجة الأقوى والأكثر تعبيرًا عن مصالح الوطن والناس، فإن أصحاب الحجة الأضعف والأكثر تعبيرًا عن مصالحهم أو مصالح طائفتهم لا مصالح الناس، هم من يتمكنون من حسم الخلاف لصالحهم، برفع

مواد الدستور الطائفية في وجه الخصوم كحجة تشكك في ولائهم للوطن كنتيجة لعدم ولائهم للدستور. وللتوضيح والشرح أضرب هنا مثلاً تفسيريًا من كتاب الأستاذ فهمي هويدي (المفترون) الذي كرسه للرد على العلمانيين الذين هم في رأيه (المفترون)، سنجد الأستاذ هويدي قد استخدم مواد الدستور الطائفية كحجة في وجه من احتسبهم علمانيين حسب فهمه للعلمانية أكثر من ست مرات (صـ . 31، 272، 66، 71، 108، 115)، ونموذجًا لذلك قوله "إنهم يدافعون عن أحكام الدستور والقانون التي تنص على كفالة حرية الاعتقاد والتفكير وهو موقف نقدره ونحترمه. لكننا نذكرهم بأن هناك مقومات أساسية للمجتمع ونظامًا عامًا مقررًا في الدستور يثبت بجلاء أن للدولة دينًا رسميًا هو الإسلام، ومن ثم فإن كل ممارسة يجب أن تحترم دين الدولة احترامًا للنظام العام للمجتمع/ صـ .31".

وهكذا فإن السيد هويدي يدرك بوضوح مدى التناقض بين مواد الدستور، ثم يستثمر هذا التناقض فيضع في مواجهة المطالبين بتفعيل مواد الحريات مادة أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وهو ما يعني من وجهة نظره

المبطنة أن الإسلام دين لا يرضى بحرية الاعتق اد، لـ ذلك يجعل الدستور كله ونظام المجتمع كله ليس قائمًا على مبادئ تلك الحريات الدستورية كما هو مفترض في دساتير الـ دنيا ومعنى الدستور والقانون المدني ذاته، بل يجعل كل النظ ام العام قائمًا على المواد الطائفية الدينية بالدستور، وأنها وحدها كفيلة بإسكات أي نصوص أخرى بالدسـ تور بـ ل وإلغائه ا ومسحها مسحًا ليس لأن الإسلام ضد تلك الحريات مطلقًا بل حسب فهمه هو للإسلام. وهو الأمر الذي نكرر بشأنه ونزيد أن الدين قابل لتعدد أفهام البشر من حوله وأن تفعيلـ ـه فـ ي النهاية سيكون بفهم البشر ويد البشر ومصالح البشر، لـ ذلك فإن وضعه كمصدر دسـ توري أو قـ انوني سيسد مح دومً ا بسقوطه بأيدي أصحاب المصالح ضد مصالح الوطن والناس لأنه لا يفعل بذاته ولا بتدخل رباني بل بالنـ اس ومصـ الح الناس ومكان الناس في سلم السلطة ومواضع القرار.

وإعمالاً لفهم السيد (هويدي) للإسلام وهو في ذلـ ك ليس فريدًا فهو فرد في جوقة وبطانة تاريخية – فإنه يسحب الشرعية والمواطنة عن مواطنين يعتمدون حرية الاعتقاد حقًا للجميع أساسًا لكل الحريات، ويسمهم لهـ ذا السـ ببـ بـ أنهم

"علمانيون" مستثمرًا شائعات جماعته ضد العلمانية ليكررها كما لو كانت قد أصبحت حقائق للقول إن العلمانية خصيمة للدين.. أي دين.. أي هي الإلحاد صافيًا. ولا تفهم كيف تكون حرية الاعتقاد ضد أي دين أو أي اعتقاد؟ اللهم إلا بنظر الدين الديكتاتور الذي لا يقبل بغير ذاته دينًا للناس، أو الدين الضعيف الذي يخشى مبدأ حرية الاعتقاد العلماني خشية وضع حرية اختيار الدين بيد العباد ليختاروا بينه وبين غيره!! وبينما نحن نظن أن الإسلام ليس (كذلك) فإن كلام السيد هويدي يفصح عن يقينه أن الإسلام هو(ذلك) نفسه، وهو ما ينضح فصيحًا في قوله السالف مدعومًا باستطراده: "وإذا كان لكل نظام أساسه الذي ارتضته الأمة وأثبتته في دستورها، فمن حق النظام أن يمنع هدم ذلك الأساس.. إن كل تيار سياسي يحترم عقيدة الأمة ويلتزم بنصوص الدستور المعبرة عن ذلك، يصبح من حقه أن يكتسب الشرعية.. أما أهل التطرف العلماني المخاصمون للدين فلا مكان لهم في إطار الشرعية/ صـ 272".

إن هذا السيد يمتلك قدرًا من الاجتراء على سلامة المفاهيم، هو اجتراء معتاد عند فريقه، لكن أن يصل إلى

جعل ديانة قسم من المواطنين هي أساس النظام الذي ارتضته الأمة دستوريًا، رغم أنها عقيدة ودين وليس نظامًا صالحًا لجميع المواطنين، فهو ما كان ممكنًا له ولا تجمل الدستور بهذه المواد الطائفية إرضاء لتيار غير رشيد، وضد كل المصطلحات والمفاهيم السياسية. بل إنه يرفع تلك المواد في وجه أنصار الحريات الدستورية وضد الحريات الدستورية باسم الدستور، وهو يعلم حجم ما يرتكب من مغالطة واجتراء وذلك بفضل مواد الدستور الطائفية، ولنا أن نلاحظ أن السيد هويدي لا يجعل الأصل في الدستور هو تأسيس حريات المواطنين وضمانها بل يجعل الأصل هو عقيدة بعض المواطنين، ولا تفهم لماذا نضع إذن دستورًا بالأساس إذا كان الإسلام هو أساس النظام السياسي والتشريعي للدستور وأي مواد أخرى بالدستور لا تتفق وهذا الأساس هي مواد غير شرعية؟ ولماذا لا نقول بقول جماعة الإخوان: القرآن دستورنا وننهي الإشكال ووجع الدماغ؟

وحتى لا نقفز على كلام السيد هويدي لابد أن نوضح أنه ضمن الفريق المتأسلم الذي يعلن إيمانه بالمبدأ الديمقراطي بينما يرفض في الوقت ذاته أساس الديمقراطية

التحتي ودونه لا ديمقراطية ألا وهو العلمانية، فالديمقراطية ليست مجرد صندوق انتخابات يتحايلون للوصول عبرها إلى سدة السلطة وبعدها يكون لكل مقام مقال، إنما للديمقراطية أسسها وجذورها ودونها تصبح وسيلة لأبشع ألوان الديكتاتورية وممرًا للنازية والفاشية إلى سدة الحكم. وأبرز تلك الأسس هي أن البشر هم من يشرعون لأنفسهم حسب ظروف زمانهم ومصالحهم ولا يتلقون شرائع سماوية جاهزة لتطبيقها على واقع زمن مختلف عن زمانها ومباين لظروفهم بل مناقض لمصالحهم. وأن حرية الاعتقاد حق مقدس مطلق، سواء بالانتقال من دين إلى دين، أو بالانضواء إلى فكرة عقدية جديدة مبتدعة، أو حتى بعدم الاعتقاد في هذا أو ذاك، ودون هذا الحق لا يمكن الحديث عن حريات، لأن حق سلطان الإنسان على ضميره دون قهر خارجي أو قسر من أي لون كان فهو مساحة الحرية الشخصية المطلقة. كذلك حق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق بغض النظر عن اللون أو الاعتقاد أو الجنس، وهو ما يعني أهلية كاملة للمرأة مع الرجل سواء في الشهادة أو المواريث أو تولي الولايات العامة بألوانها أو كل ما يتعلق بتمامية الخلقه وعدم

النقص الذي يلاحقها في مأثورنا، كذلك لا يصبح هناك قبطي ذمي وسيد مسلم لأن الكل في المواطنة سواء. هذه الأسس هي أهم أعمدة العلمانية التي هي الأساس التحتي للديمقراطية، لذلك فإن المهمة الأولى للعلمانية هي فصل الدين، أي دين عن نظام المجتمع السياسي حتى يبقى هذا النظام ميدانًا بشريًا بحتًا، تتصارع فيه برامجهم الاجتماعية والاقتصادية دون أن يكون لطائفة منهم الحق في الزعم أنها تمثل وجهة نظر الإله. وبذلك فإن العلمانية تترفع بالإله وتتنزه به عن عملية تشغيله عند كل طائفة ليؤكد لها وجهة نظرها أمام جماهير المؤمنين من بسطاء الأتقياء المضحوك على ذقونهم دومًا والمستثمرين ضد أنفسهم بالدين وبالله دومًا. فالعلمنة تحرر الدين من الانتهازيين والمستثمرين وتحرر العباد من استثمارهم باسم الدين، وتحرر نصوص الدين من رجال الدين المحترفين والكتاب والمؤلفين باسمه الذين يتصورون أن كتاباتهم هي ما جعل عبادة الله في الأرض ممكنة، يرحلون من النقيض إلى النقيض ويركبون كل وعر ممكن حتى أصبحت بيوتهم من زجاج، بل تحولوا هم برصيد ما كتبوا إلى رجال من زجاج. ومع ذلك ولشديد

الغرابة يستمرون غير عابئين ما داموا يلتحفون عباءة الله والدين ويصبح كل قول عندهم جائزًا وممكنًا، فركبوا أعناق العباد ودمروا البلاد ونشروا فيها الفساد حتى تلطخت أيدي السفهاء منهم بدماء الشعوب الحرة المنتجة في سبتمبر 2001 فأزفت عليهم الآزفة ما لها من كاشفة.

ومن ثم فإن العلمانية تمكن النظام الديمقراطي من فضح أي أيديولوجيا تزعم القداسة وتدعي العصمة، حتى يستعيد الناس سلطانهم على أنفسهم الذي هو أساس الديمقراطية الأول. ومن هنا لا يمكننا أن نفهم عداء الكهنة وأصحاب الأقلام الكهانية للعلمنة إلا لأن تلك المعاني التأسيسية تهز عروشهم ومصالحهم... وما أشد افتضاحهم بلسانهم وهم يطلبون ديمقراطية منزوعة من جذورها العلمانية في فضيحة كاملة المواصفات، مع اتهام العلمانية بكل التهم الممكنة وأهمها العداء للدين، تلك التهمة التاريخية التي كانت دومًا سلاح الفاشية في استثمار تعصب جماهير البسطاء للدين ضد مصالحهم..

ومازال للحديث بقية..

(4)

مرة أخرى نعود لنسأل: أي إسلام تقصده مواد الدستور؟ وما هو الإسلام الواحد الأصلي الذي يتطابق مع الإسلام المعلن كدين رسمي؟ وهل هناك إسلام أصلي يجب علينا العودة إليه بعد طول بعاد بحسبانه الكمال التام المطلوب لخلاص الأمة والعباد؟

سيجيبنا هنا أحد البارزين في قيادات تنظيم القاعدة (أبو حفص الموريتاني) أنه الإسلام الذي طبقته طالبان في بلاد الأفغان، وأنه كان النظام الوحيد الذي يستحق اسم الإسلام (الجزيرة في 2001/11/30). ولا تفهم إذا كان ذلك حقًا فلماذا تخلى عنهم رب السماء؟ أو بمنطقهم لماذا سلط عليهم الأمريكان وهو ناصر دينه إن كان حقًا ما يزعمون؟ لذلك لا يرى الدكتور عبد الله التركي أمين عام رابطة العالم الإسلامي رأي أبو حفص الموريتاني، لأن الإسلام الحقيقي الأصلي إنما هو المطبق في العربية السعودية (الجزيرة في

2001/11/25). ورجال الأزهر يعلنون في كل مناسبة أنهم المعبرون عن الإسلام الحقيقي الأصلي، بل يصل الأمر ببعضهم لاحتساب الأزهر هو الإسلام نفسه وأن من انتقده فقد خرج على الإسلام، وهو ما عبر عنه الشيخ عبد الصبور شاهين في لقاء معي ببرنامج مواجهة بقناة (أبو ظبي) الفضائية. وجميع الدول العربية والإسلامية تعلن الأنظمة الحاكمة فيها بكل ثقة أن إسلامها الرسمي الدستوري الصحيح الأصلي المطبق فعلاً بعد قول، وينفي الإرهابيون الإسلام الأصلي عن الجميع وينسبونه لأنسفهم. ورغم ذلك فما أبعد المسافات بين الإسلامات في هذه الأنظمة والدول والتنظيمات وما أبعد القول المعلن عن الواقع السافر. مما يشير إلى خلل أصيل في حكاية الدين الرسمي والإسلام الأصلي، ويطرح السؤال نفسه: هل ثمة ما يمكن تسميته إسلامًا صحيحًا مطلقًا أصليًا؟ وإذا كان ذلك كذلك فلماذا إذن كل هذا الاختلاف والتناقض؟

يبدو لنا أن الحديث عن إسلام حقيقي أصلي إنما يندرج ضمن خطابنا المخادع المخاتل الكاذب حتى على الذات، لأنه لو كان هناك إسلام واحد تتطابق كل العقول في

فهمه، ما أفرز هذا الإسلام ذاته فرقًا وشيعًا ونحلاً وطوائف ترى كل منها نفسها على الإسلام الصحيح وتنبذ ما عداها من فرق، وتكفرها وترفضها بوصفها بدعة وضلالة، وتحتسب ذاتها الفرقة الوحيدة الناجية دون سواها، الناطقة بصحيح الإسلام الأصلي، الأمينة على الإسلام والحارسة له، ومن ثم تطالب الناس بإتباعها لأنها الضامنة لهم الخلاص الصادق، والنعيم عند أنهار الفراديس، والتلذذ بفض الأبكار على شطئان الأنهار في ضيافة الجبار (بتعبير الإمام النسفي).

حتى على مستوى المفكرين المنعوتين بالإسلاميين نجد ذات النغمة المخادعة فهذا الأستاذ (فهمي هويدي) في كتابه (المفترون)، يأتي بقول الأستاذ (محمود أمين العالم): "إن الأسلمة لا تعني أن يصبح النص الديني من قرآن وحديث مرجعًا وحيدًا بذاته للسلطة والمجتمع والعلم، إذ لا سبيل إلى ذلك. إنما يتحقق ذلك بالضرورة بقراءة النص وتفهمه وتفسيره وتطبيقه وفق هذه القراءة، وهكذا لا تصبح القراءة الخاصة لدعاة الحركة الإسلامية هي المرجع الذي يحتكر تطبيق الإسلام". وبدلاً من أن يتفق الأستاذ هويدي مع

هذا الكلام البسيط الواضح، فإنه يختلف معه لأنه لا يقبل أي اختلاف مع لوحته الخلفية عن الإسلام الحقيقي الأصلي، فيرد قائلاً: "أيهما أقـ ـرب إلـ ـى الصـ ـواب: أن نحـ ـاكم الإسـ ـلام بممارسات المنسوبين إليه فندمغه وندينه ثم نسـ ـتبعده، أو أن نحاسب هؤلاء بقيم الإسلام وتعاليمه؟". ورغم أنه ليس هناك دمغ ولا إدانة ولا استبعاد للإسلام فيما قال الأستاذ (العـ ـالم)، فإن هذا الخطاب المخاتل يضع ذلك بين سـ ـطوره مسـ ـتعديًا المسلمين على أي قراءة تخالف السائد الخامـ ـل. وإذا سـ ـألنا الأستاذ (هويدي) عن هذا الإسلام المعياري الذي سنحاسب به الفهم المغلوط كفهم المتطرفين المنسوبين للإسلام (بتعبيره)، فإنه يرد علينا من فـ ـوره: "إن الموقـ ـف الصـ ـحيح والفهـ ـم الصحيح للإسلام، والمصدر الأساسي الذي يرجع إليـ ـه فـ ـي تحديد موقف الإسلام هو القرآن والسنة الصحيحة/ صـ .91".

وهكذا لا تجد بين يديك شيئًا بعد أن سـ ـاق الأسـ ـتاذ هويدي اتهامات كبيرة ليحدد لنا الإسلام الصحيح المعيـ ـاري بأنه "القرآن والسنة الصحيحة".. ليفسر لنا الماء بعـ ـد كـ ـلام خداعي ولغة غليظة بالماء، لأنه لا أحد يختلف على مصادر الدين المدونة، لكن المصادر شيء، وتعدد الأفهـ ـام حولهـ ـا

شيء آخر لا يعترف به الأستاذ فهمي لأنه فيما يبدو الفاهم الوحيد الأصلي بدوره. مع الأخذ بالحسبان أن مسألة العثور على اتفاق بين المسلمين حول السنة النبوية الصحيحة مسألة دونها خرق القتاد، بل إن القرآن نفسه محل تفسيرات خلافية حادة تتراوح بين النقيض والنقيض بين فرق المسلمين. لأن النص لا يفعل بذاته إنما يخضع لقراءة عقول مختلفة ومفاهيم متباعدة بحسب الأوضاع الاجتماعية للقارئين، واختلاف البيئات والفروق الزمنية والمعرفية، فكل قارئ يفهم النص بإعادة تشكيله وفق الزمن الذي يعيش فيه وبحسب لغته وثقافته وانتمائه ومصالحه ورغباته ومطامعه والأيديولوجيا التي ينتمي إليها.

ويحدثنا تاريخنا عن اختلافات حادة حول القرآن ونصوصه تتعدد بعدد المدارس الكلامية من معتزلة إلى سنة إلى شيعة إلى ماتريدية إلى مجسمة إلى مشبهة إلى منزهة إلى معطلة إلى مرجئة إلى صفاتية. كذلك اختلفت المذاهب في القراءة والفهم والتفسير والتطبيق والتأويل باختلاف المذاهب الفقهية. وفي الفقه نجد مناهج تتباعد ما بين الرأي والاجتهاد والنص والسمع والإجماع والاستحسان

والاستصحاب، بل هناك إسلامات معلنة لها أتباع كثر تتباعد رؤيتها وفهمًا لدرجة التناقض إزاء النص الواحـ د، فهذ اك السني والاثنا عشري والإسـ ماعيلي والأباضـ ي والزيـ دي، وهناك إسلام الصوفية وإسلام العوام وإسلام الخواص وإسلام الفقيه وإسلام الفيلسوف. فأي إسلام بين كل هذا يقصد نصنا الدستوري بدين الدولة الرسمي؟ وألا يعذ ي ذلـ ك تعميمً ا فضفاضًا لا يليق بلغة الدساتير؟ وهل هذ اك إسـ لام واحـ د حقيقي أصلي يمكن الإشارة إليه وتحديده بين كل هذا الرتـ ل الهائل المتعدد المتنافر المتحارب المكفر بعضه بعضًا؟

بل إنك يمكن أن تجد عند الفرد الواحد أكثـ ر مـ ن إسلام حسب الظروف والمواقف التي ينتقل فيها من النقيض إلى النقيض، ليقوم بتشغيل الإسلام لصالحه لنكتشف أنه يؤمن بإسلامين أو أكثر حسب الأوضاع المطلوب فيها تخديم الدين انتهازيًا للمصالح والمنافع أو لحسم خلاف أو سجال. ويمثـ ل الأستاذ (هويدي) هذه الحالة بشـ كل نمـ وذجي فـ ي كتابـ ه المذكور، نختار من بين إسلاماته العديدة مثالاً واحدًا.

في موقف سجالي استدعى من الأسـ تاذ هويـ دي أن يبرز للناس لباس الاستنارة والاعتدال، قام يؤكد أن الإسـ لام

لا يعرف أكليروسا ولا مشايخ ولا أزاهرة ولا وساطة بين العبد والرب، بل رأى أن الإسلام الحقيقي هو في هدم سلطة رجال الدين وقلبها قلبًا، مستعيناً بموقف الإمام محمد عبده، وذلك في قوله: "لقد كان محمد عبده أصدق تعبيرًا عن حقيقة الإسلام حين اعتبر قلب السلطة الدينية هو أصلاً من أصول الإسلام.. ولم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه/ صد . 93".

لكن في موقف سجالي آخر كان الأستاذ (هويدي) يهاجم فيه العلمانيين، نسي ما سبق وقال بذات الكتاب ووقف يدافع عن سلطة رجال الدين ضد العلمانيين الذين يستهدفون "ألا يعلو للإسلام صوت ولا تبقى لرموزه ورجاله هيبة أو كرامة.. وأن مقام أهل العلم واجب التوقير لأن العلماء هم ورثة الأنبياء". وهكذا تجد إسلامين: إسلامًا لا يعترف بالسلطة الدينية بل يعتبر قلبها قلبًا أصلاً من أصول الدين، وإسلامًا لا يعترف فقط بهذه السلطة، بل يعتبر رجالها رموزًا للإسلام وأنهم ورثة الأنبياء (؟!!).

ولتأكيد موقفه يقوم الأستاذ هويدي بتخوين العلمانيين المصريين وطنيًا ودينيًا وعلى الطرف الآخر لا يبقى مخلصًا

للوطن والدين سوى الكت اب الإس لاميين ورج ال ال دين المحترفين، فيقول: "عندما يكون ال وطن جريحً ا والأم ة مهزومة فإن تشتت الجهد في الصراعات الداخلية الفكرية أو العرقية أو الطائفية لا يمكن أن يوصف إلا بأنه خيانة للأم ة وجناية على الوطن والأمة/ صـ . . 115". وهك ذا يعي دنا الأستاذ هويدي إلى زمن "لا ص وت يعل و ف وق ص وت المعركة"؟!

ورغم أن كاتب هذه السطور يعلن بالفم المليان وكله شرف أنه علماني حتى النخاع، فإنه لم يرتكب مرة تخ وين من خالفه الرأي لأن ذلك ليس من شرف العلمانية. وبحسبان علمانيته كان شديد الحذر في كل ما يتعلق بالوطن والن اس، فلم يشارك مرة في مؤتمر مشبوه ولا تعامل مع أي م وطن عليه علامات استفهام، ولم يلوث يديه يومً ا ب أجر مش بوه لمحاضرة أو ندوة بل صرف على أعماله العلمية من ق وت أولاده، فإننا نجد الأستاذ هويدي يعلن بعد انكش اف ال دور الأمريكي إبان تحالفها مع الحركات الإسلامية ورعاي ة م ا سمي الصحوة، ويقول لنا فيما يبدو معت ذرًا أو خج لاً: "إن وكالة المخابرات الأمريكية قد مولت في عام 1987 وح ده

أكثر من 120 ندوة علمية عن الصحوة الإسلامية.. وقد أثار لي ذلك مشكلة شخصية لأني شاركت في أكثر من 15 ندوة تحت ذلك العنوان، وكانت لي في بعضها أبحاث لا أعـ رف إلى أين تسربت ولأي هدف وظفت/ صد .10". ورغم هـ ذا التورط والاعتراف فإن الأستاذ هويدي أحد المتمسكين بشدة بالنص الدستوري لدين الدولة يرفعه إرهابًا فـ ي وجـ ه أي علماني متهمًا إياه بالخيانة والعمالة؟!!

وإضافة لكل ما سبق فإن حكايـ ـة الـ دين الرسـ مي والإسلام الأصلي تجرد الإسلام من ميزته الأساسـ ية التـ ي عبرت عن نفسها في جدل وتفاعل الوحي مع واقـ ع زمنـ ه والتي عبرت عنها ظاهرة النسخ في الوحي، وهو الأمر الذي يجرد الإسلام من الناس الذين أسهموا في صـ ناعته زمـ ن الدعوة بفهمهم وانتصاراتهم وانكساراتهم ورغباتهم وأسئلتهم وتفاعل الوحي معهم أخذًا وردًا. فكان الإسلام نسيجًا تاريخيًا يرتبط بحركة المجتمع والناس فلم يكن مصمتًا واحدًا بل كان مرنًا ديناميكيًا..

أما الأخطر في النهاية عندما يكون الدستور طائفيًـ ا والفكر مخادعًا، وعندما يتصور فريق أنه يمتلـ ك الحقيقـ ة

المطلقة مستندًا إلى مواد الدستور فـ ـي تفعيلهـ ـا رغـ ـم كـ ـل الأنوف، فإن ذلك يعني عنصـ ـرية طائفيـ ـة لا تـ ـرى بقيـ ـة المواطنين موجودين أو مواطنين، وأحياناً يؤدي ذلك إلى قتله جسديًا بعد قتله معنويًا كما تفعل فرق الإرهاب، وباختصـ ـار خاتم: إن حكاية الدين الرسمي والإسلام الأصلي هي البـ ـاب لتمزيق الوطن، ومفرزة لا شـ ـك فيهـ ـا للإرهـ ـاب، وحجـ ـة واضحة يمكن للعم سام إعلانها للعالم عندما يريد التدخل في بلادنا.

تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين؟!

ولكنه دين أردت صلاحه
أحاذر أن تقضي عليه العمائم

الشيخ محمد عبده

تأسيس (1): عقلية الاصطفاء:

الإسلام في نظر أصحابه ليس مجرد دين أو خطاب ديني، بل هو مشروع إلهي تم وضعه لتحقيقه عل ى الأرض وأوكل للمسلمين القيام بهذه المهمة العظمى، وأن بداية تحقيقه الناجحة كانت زمن النبوة وإقامة دولة الإسلام الذ واة ف ي يثرب، وأنه مشروع يتميز عن بقية المشاريع بقدسية مصدره التي وسمته بالصلاحية التامة والكاملة لكل مكان وكل زمان وكل شعب ولكل الكائنات حتى الخفي منها كالجن مثلاً. وأن أهم واجبات المسلم هي العمل على تحق ق ه ذا المش روع ونجاحه، أو ما لخصته دعوة سيد قطب المسلمين للتدخل في شئون الدول الأخرى لفرض الإسلام عليها بالحجة والبرهان أو بالسيف والسنان، لأن هدف المشروع الإسلامي النه ائي على الأرض هو إزالة الطواغيت منها حتى يعبد الله وح ده. وتحطيم أنظمة هذه الدول وقهرها حتى تدفع الجزية للمسلمين وهي ذليلة صاغرة مستسلمة.

ولابد أن يلاحظ المراقب المحايد أن الفكرة التأسيسية للمشروع الإسلامي تعاني من أكثر من خلل، يترتب عليه ا مجموعة تناقضات لا تلتئم داخل المشروع نفسه، ناهيك عن تناقضاته مع الواقع اليوم وتطور البشرية أربعة عشر قرنً ا منذ بدء الدعوة الإسلامية، حدثت فيها تحولات هائلة شـ كلاً وموضوعًا وكمًا وكيفًا عن تجربة الإسلام الأولى.

ولعل أبرز تناقض للمشروع الإسلامي مـ ع الواقـ ع يثور في شكل تساؤل يقارن بين أحـ وال المسـ لمين اليـ وم بأحوال الأمم المتقدمة والكبرى، وأيها أجدر بالإتبـ اع، تلـ ك الأمم التي حققت ما لم يسبق أن حققته البشرية عبر تاريخها الطويل، ومراكمتها كل عام من المعرفة والكشف ضعف ما حققته البشرية عبر تاريخ الإنسانية علـ ى الأرض. أم تلـ ك الأمم التي ترفع فقط سيفًا ومقدسًا، ولا تخترع ولا تكتشـ ف، ولا تبدع، ولا تنتج، وتتسول قوتها من الأمم الأعظم، وتريد أن تسود الدنيا لمجرد تصورات خاصة بالأفضلية على بقيـ ة الأمم. هنا لابد أن ينتهي المراقب إلى الدهشة وعـ دم الفهـ م إزاء أمر لا منطقي ولا معقول ولا يشير إلى بشـ ر أسـ وياء نفسيًا أو عقليًا.

وربما كان أهم تناقض منطقي في فكرة المشروع الإسلامي، هي أن الله لا يمكن أن يضع نصًا واحدًا ثابتًا لا يتغير صالحًا لكل زمان ومكان بمجموع شرائع وأحكام ومفاهيم تطبق على الواقع حيثما كان. ثم يضع في طبيعة الواقع قانونًا أساسيًا هو التغير، ودونه لا تستمر الحياة ولا يوجد واقع أصلاً، فالواقع موجود لأنه يتحرك ويتبدل ويتغير. وهو خلل لا يمكن حله إلا بأحد أمرين: تثبيت حركة الواقع وهو غير الممكن والمستحيل وإلا استحال عدمًا، أو تحريك النص والشرائع والأحكام والمفاهيم لتتغير وتتبدل وتقبل في بعض المواقف الضرورية الإلغاء، ليظل مرتبطًا بالواقع صالحًا للتعامل معه، وهو ما لا يقبل به أهل الإسلام خاصة منهم سدنة الدين ورجاله المحترفين. أو بصياغة أخرى: إما أن تعتبر الدين كلية ثابتة موضوع إيمان قلبي، وإما أن تعتبر الدين مشروعًا أرضيًا في السياسة والقانون والاقتصاد (وربما أيضًا في العلوم كما يفعل البعض). وفي هذه الحال يجب أن يخضع الدين لما تخضع له المشاريع من قبول للتعديل والتغيير. لأن المشروع يفترض الانفتاح على الزمن وعلى التغير، كما يفترض الحوار مع المشاريع

الأخرى لإثبات أفضليته وجدارته والتخلي عن موقعه للمشاريع الأكثر إثباتاً للنجاح، كما يفترض بالأساس الحوار مع الواقع نفسه. علمًا أن مبدأ الحوار يفترض نسبية الأفكار عند كل الأطراف المتحاورة، ولا يعترف بمطلقات ويرفض اليقين. لكن مشكلة المشروع الإسلامي أنه دين بالأساس، لهذا يشعر بكمال ذاته وعدم حاجته لأحد من العالمين، ولا يلجأ إلى الحوار إلا مضطرًا، ليس من أجل حوار منتج خلاق لكل الأطراف، إنما لإثبات أنه الطرف الأصدق مطلقاً والأرقى مطلقاً. لذلك لم يحاول المسلمون وضع حلول علمية لمشاكلهم لأنهم يرجعون دومًا إلى معيار تام الصحة في نصوص جاهزة فيها الإجابة على كل سؤال.

ومثل هذه الطريقة في التفكير سمة العقل الاصطفائي، الذي يرى أنه العقل الوحيد القادر على كل شيء، ولديه الحلول لكل المشكلات، والحق المطلق التمامي. لأن ما بيده من فلسفات ومناهج ونظر ليست من صنع العقل البشري الضعيف القاصر القابل دومًا للخطأ، إنما هو صنعة ربانية تتصف بكمال الصانع. أليس بالمنطق الرشدي أن الصنعة تدل على الصانع بكل ما فيها من سلبيات أو

إيجابيات يجب أن تلحق بصانعها، إنما بقلب منطق ابن رشد رأسًا على عقب، ليصبح الصانع دالاً عل ى الصد نعة، فـ لا يصيبه من نقصها انتقاص ولا من قصورها قصورًا، بقدر ما تصيب هي من كماله كل الكمال، وتصد بح أثم ن الأفك ار بالضرورة وأصحها بالمطلق، ويصبح الدين أرقى الأدي ان، وأصحابه أرقى البشر طرًا. وفي حال اكتشـ اف أي أخط اء فيجب البحث عنها خارج الفكرة وليس داخلها عنـ د أعـ داء مفترضين، أو في أخطاء التطبيق عند أصحاب الفكـ رة لأن النظرية صحيحة بلا جدال.

ومع مثل هذه الثقة بالكمال الذاتي ينمو شعور واهـ م بالسمو والاستعلاء والتميز عن بقية البشر، ليس لأننا أبدعنا واكتشفنا وأنتجنا وعم خيرنا الأمم الأخرى، ولا لأنـ ا أمـ م قوية منتصرة، إنما لأنه قد تم اصطفاءنا واختيارنا لنحمل هذا الحق التام للبشرية، بما لا يضطرنا لأي جهد أو إنجاز، فلدينا الإنجاز الإلهي التام الممنوح لنا في شكل هبة ربانية وعطية إلهية. فصاحب الدعوة فقد اصطفاه الله باختيار قدري من بين بقية البشر مصطفى لحمل رسالته للعالمين، ولـ م يضـ ع الله بحسبانه عند الاصطفاء قدراته المعرفية، بل عمد إلى اختياره

أميًا يجهل القراءة والكتابة، لتأكيد عدم وجود أي دور إنساني، ليصبح مجرد ناقل للمشروع الإلهي للناس ومبلغًا ونذيرًا. كذلك اصطفى أمته التي صدر بشأنها قرارًا إلهيًا يخاطبها بأنها "خير أمة أخرجت للناس 10/ آل عمران". ويضيف العربيون هنا مزيدًا من الاصطفاء العرقي للعرب باعتبار (النبي عربي) بشعار "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة". وأفكار كهذه "ويا للعجب!!) هي الحقيقة والكمال دون كل الأفكار على مر الأزمان.

ولأن الدين نصوص قدسية وحرم لا يجوز تبديل مواضعه ولا تغيير مفاهيمه حسب الرؤية الإسلامية لمعنى الدين، ولأن الواقع لا ينشغل بمثل هذه التصورات النظرية إنما يعمل وفق قواعده وقوانينه. فقد تحرك دون أن يستأذن المسلمين وتغير وتطور خلال سنوات قليلة بعد الدعوة، مما أدى إلى انقسام المسلمين الأوائل فرقًا وشيعًا في فهم تفاصيل حقيقتهم الواحدة، واضطرهم إلى إعادة النظر في النصوص بأساليب مختلفة حسب ضرورات الحركة والتغير في ظروف متنافرة متبدلة لا تقف عن التحرك. ومع اختلاف البيئات في الامبراطورية واختلاف المصالح بتباينها والظروف

المجتمعية والاقتصادية افترقت المفاهيم وتباعدت قراءة النص من النقيض إلى النقيض داخل الأمة الواحدة وحول حقيقتها الخالدة.

ولأنه كان لا مفر من الاعتراف بأثر الزمن والمكان واختلاف الظروف في فهم النص والتعامل معه وتفعيله، فقد تم هذا الاعتراف فعلاً لكن في صيغة مراوغة تصر على الحقيقة الواحدة ضمنيًا، لأننا لا نحتمل الخلاف والاختلاف خاصة حول نصوصنا القدسية. وذلك باختراع حديث نبوي يعبر بوضوح عن ظاهرة الانقسام الطبيعية والتعدد الضروري والتاريخي والواقعي، لكنه في الوقت ذاته ينفي الاختلاف ويدين الواقع المتحرك، بدمغ تعدد الأفهام بالزيغ عن العقيدة وعن الحق، وذلك في قوله: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة الناجية منها واحدة والباقون هلكى". ولأن الحديث لم يوضح أي فهم هو الصحيح وأي فرقة هي الناجية، فقد وجد صداه لدى جميع المختلفين، فكل فرقة تبحث عن مصالحها حسب ظروفها وواقعها، لكنها تريد في الوقت نفسه شهادة بالتزامها صحيح الدين، فقامت كل منها تعلن نفسها الفرقة الناجية وأن فهمها هو المتطابق مع المراد

الإلهي، ومفاهيم الآخرين زيغ ومروق لأنهـ م مـ ن الف رق الهالكة.

تأسيس (2): نفسية العار:

مع الاستعلاء الشديد بما يملكه المسلم مـ ن حق ائق كونية وبحلفه مع الله فإن حدوث الأخطاء يصيب بحرج شديد ويتحول إلى مصيبة وعار لأن مرجع كل فعل وشأن سيكون إلى الله ومشروعه الإسلامي الخالي من الأخطاء والمنزه عن الشوائب. لذلك اتسم المسلمون بسمة خاصة وهـ ي أنهـ م لا يلجأون إلى إصلاح الأخطاء أينما وجدت في التطبيق أو في النظرية، إنما يعمدون إلى أخفاء تلـ ك الأخط اء وعلاجهـ ا بالمساحيق والأدهنة لتغطية المعايب خوف العـ ار مـ ع مـ ا يزعمونه من اصطفاء. والعار في العقل البدوي هو أبشع ما يلحق بأمراء أو قبيلة لأنه يكشف المستور ويذيع الفضـ ائح. لذلك يتبعون طريقة فريدة تنحو باللوم دومًا على المسـ لمين البسطاء وتقريعهم بحسبانهم السبب في هذا العار وفي الهزائم والانكسارات التي تعرضت لها خير أمة، لسـ بب لا سـ بب غيره وهو تفريطهم في دينهم. دون تحديد واضح لمواضـ ع

هذا التفريط خاصة أنه ليس هناك مقاييس دقيقة لقياس كميـة الإيمان وحجمه. ويعيرونهم بحاضرهم المـزري وأنهـم لا يستحقون ماضيهم المجيد، دون أن يفسروا لهم لماذا ذهـب هذا الماضي إذا كان مجيدًا. وأنهم خرجوا على سنن الأولين الكرام البررة الذين أخلصوا لله الدين فصدق معهـم وعـده، رغم أن هؤلاء الأولين الراشدين بالذات وبالتحديد، هـم أول من غير وبدل وخالف النصوص مباشرة وبوضوح علنـي، لمصالح الناس أحيانًا، ولمصالح الخلفاء الشخصـية أحيانـًا أخرى. ومع ذلك كان ماضيهم مجيـدًا. ورغـم رفـض أي تحرك معاصر عما وجدنا عليه آباءنا فحاضرنا لا يسر عدوا ولا حبيبًا. ورغم أن المقارنة النزيهة لمسلمي اليوم وتمسكهم بدينهم وفضائله بزمن الصحابة الأوائل في مدينة رسـول الله بحضور رسول الله وتواصل السماء مع الأرض ليل نهـار، تعطي لنا الأفضلية عليهم بمقاييس الدين نفسـه، فمـع كـل الحضور القدسي في مدينة النبـي كـان هنـاك اللصـوص والكذابون والمنافقون والأفاقون والغـدارون ومـن كـانوا يغتصبون الصحابيات. (انظر ما ورد عن أسباط بن نصـر في السنن الصغرى للبيهقي) والزناة والذين كـانوا يركبـون

نساء المجاهدين عند خروجهم للغزو (وهي المعروفة بمشكلة المغيبات، انظر السير الكبير للشد يباني ج1 ص148، 149 والسيوطي في جميع الجوامع ج3 ص3103 و2114) ومنهم من كان يتخابر لصالح المشركين (انظر تخابر حاطب بـ ن أبي بلتعة: البخاري 74/ المغازي) وبعد زمن النبوة أثـ روا ثراء فاحشًا على حساب أرزاق أهالي البلاد المفتوحة وقتلوا بعضهم بعضًا بوحشية صراعًا على المال والسد لطان. وإن آثام بعضنا اليوم بعد طول بعاد عن ذلـ ك الـ زمن القدسـ ي يجعلها لا تقارن بالمرة مع آثام ذلك الرعيـ ل الأول. وهـ و الأمر الذي يعمق الشعور بالعار، فالمصلون اليوم في ديـ ار المسلمين والأتقيـ اء الركـ ع السـ جود الصـ ائمون، والأذان المرفوع في كل متر من الأرض لاشك أكثر عـ ددًا وأكثـ ر معرفة من زمن الصحابة أو زمن هارون الرشيد، ومع ذلك فإن الهزائم والتخلف الذي تعانيه أمة المسلمين يقاس بفـ ارق السنين الضوئية قياسًا على المتقدمين. دون تفسـ ير واضـ ح لعدم تدخل الله لصالح أمته التقية، رغم تدخله من قبـ ل فـ ي أمور أهون مثل دفاعه بالطير الأبابيل عن مكة فـ ي زمـ ن كانت فيه من أعتى المراكز الوثنيـ ة فـ ي العـ الم، وكـ ان

المهاجمون من أصحاب الفيل مسيحيين أي أصحاب أكثر الأديان شرعية حينذاك بمقاييس الإسلام وأفضلياته. ومع ذلك فإن الله لم يتدخل حتى تاريخه لحماية أولى القبلتين ومسرى النبي وثالث الحرمين. ولم يدافع عن عاصمة الرشيد أمام الأمريكان. ويبقى الحل الأسهل باتهام المسلمين الأتقياء المهزومين المنكسرين الطيبين بأنهم قد خسروا أرضهم وكرامتهم لأنهم لم يتمسكوا بدينهم كما تمسك الأوائل فنصرهم الله وهم أذلة.

ونفسية الشعور بالعار لا تعمد إلى التحليل والتدقيق والنقد الذاتي والبحث عن الأخطاء لإصلاحها أينما وجدت، لأن ذلك يذيع الأخطاء ويشيع العار. فهي نفسية لا يخجلها وجود المشكلات ولا يزعجها تراكم الأخطاء وتتالي النكسات والهزائم والنكبات، بل كل ما يؤلمها هو افتضاح أمرها أمام الآخرين الذين أصبحوا يعرفون كل شيء عنها بعلومهم المتطورة. لذلك فإن النقد أو كشف الأخطاء وتعريتها في المنهج أو في النصوص والأصول هو المصيبة التي تلحق بديننا من طابور خامس من المفكرين المسلمين الذين باعوا أنفسهم لأعداء الأمة وأخذوا يكيدون لها كيدًا. أما الالتباس في

القول وخداع الذات بالخطابات المشيخية التي ما أصلحت أمرًا والعنتريات التي ما قتلت ذبابة، فهو الأسلوب العربي الأمثل لدفن الرأس في الرمال خوف العار. وإيهام الذات بالتفوق باحتفالات نصر كثيرة دورية، مع منهج يثبت تفوقنا في عالم الوهم بما نملكه من معارف في نصوصنا المقدسة، دون أن يضيف شيئًا حقيقيًا في الواقع ولو مرة واحدة. ورغم يقيننا أن لعبة العلم والإيمان خداع للذات ومرض نفسي تتوحد فيه الذات بالله الذي سبقت معرفته كل معرفة ممكنة، ومع علمنا الأكيد أننا مدينون لمناهج الغرب المتفوق بكل أسباب عيشنا ومظاهر عمرائنا وما نتمتع به من سلع ضرورية وترفيهية وعلاج وآلات وآداب وفنون. رغم كل هذا تصر مناهجنا على إدانة أي محاولة لكشف الأخطاء ونقد الأمراض لأنها تصرفنا عن حربنا المقدسة ضد أعداء الإسلام. ويبدو أن هذا العدو قد ظل مكتوبًا علينا إن حقًا أو باطلاً طوال تاريخنا، وطوال ما بقي لنا من وجود في التاريخ في ملحمة دينية تجعل المسلم في حالة عداء أزلي أبدي للعالم كله حتى تؤب الأرض جميعًا لدين الإسلام. وتجعل الدنيا كلها عدوًا افتراضيًا يحوك لنا المؤامرات ليل

نهار كي لا نبغته في دياره عندما تحين لنا الفرصة، لذلك هو آثم لأنه لا يسمح لنا بامتلاك قدرات تمكننا من احتلال بلاده ونفل أمواله وسبي نسائله الجميلات ونشـ ر كلمـ ـة الله فـ ـي أرضه.

ومع منهج كهذا لابد أن يغيب النقد وهو مفتاح التقدم وباب الحرية ونافذة الإبداع، بل ويصبح أي خطاب نقدي هو نكأ لجراح الأمة وهي مهزومة ويصب في خانة التعاون غير المباشر مع أعداء الأمة فيما يرى الأستاذ فهمي هويدي، هذا رغم أنه لا يوجد في الدنيا شعب بلا أعـ ـداء، فلكـ ـل شـ ـعب ظروفه التي تخلق له عدوًا. ومع ذلك لا تتوقـ ـف الشـ ـعوب مثلنا عن نقد ذاتها وعن الإنجاز تكريسًا للمعركة، فالأعـ ـداء موجودن وسيظلون، وربما يتغيرون بتغير مـ ـوازين القـ ـوى والمصالح، بينما يظل عدونا الأكبر هو ذاتنا وخطنا النظري الذي يعادي كل الدنيا من أجل العقيدة، وغياب العقل النقدي، وسيادة الدين وحده وتغطيته كل مساحات حياتنا وتفاصـ ـيلها في كل كبيرة وصغيرة، مما أدى إلى عزلتنا عن حركة العالم وتخلفنا المهين. وهو التخلف الذي لم ينتج عن الابتعاد عـ ـن الدين، فهذا قول يطلقه سادتنا المشايخ وهم يرفلون في بلهنية

النعيم يتهمون به بسطاء المسلمين وجياعهم، قول باطل يراد به باطل، فلا توجد أمة في العالم أكثر تمسكًا بدينها من المسلمين، ولا يوجد اليوم في العالم كله شخص يفجر نفسه إيمانًا وتصديقًا بمصير عظيم موعود به بعد الموت سوى المسلم (؟!)، تعبيرًا عن يقين إيمانه الذي لا تشوبه شائبة: كل ما في الأمر هو نفسية العار التي تفضل إخفاء العار عن إظهاره والتطهر منه بعلاج أسبابه.

ومع تسارع عجلة التقدم والعلم في العالم بدأ المتخلفون يتخلفون أكثر مما أدى إلى هزائم عسكرية وحضارية كانت وراء مزيد من التمسك بالدين خشية على الهوية، فالمهزوم يميل إلى الانغلاق على نفسه والمحافظة والإنشداد للماضي. حتى فرش الدين ظله السحري على كل تفاصيل حياتنا مما أحدث شللاً عاجزًا عن طرح أي حلول علمية لمشاكلنا. ليس لأن الإسلام كدين يمنع ذلك، لكن لأننا نتعامل مع الدين ليس كعقيدة محل تصديق وإيمان، لكن بحسبانه وسيلة للمعرفة وأداة للفهم ومرجعية للسلوك ومعيارًا للسياسة وهو وحده الفاصل بين الحرام والحلال وهما المعيار وليس الصواب والخطأ. وعندما يكون مرجع الأمم في زمان

كزماننا كتابًا واحدًا أو كتابان فيهما كل علم ممكن سبق للبشر معرفته أو لم يعرفوه بعد، فإن من الطبيعي أن يؤول أمرهم إلى ما نحن فيه.. ولا فخر!!

ومع الإصرار على التعامل مع الإسلام كمشروع حياة شامل، فقد أدى هذا اليقين إلى الشعور بعار عظيم إزاء عجز المشروع ومعه النبي والقرآن والبخاري وجبريل والملائكة ورب الأكوان والمؤمنون في المشارق والمغرب. وكل ذلك ظهيرًا، عن إقامة دولته المنشودة عبر تجربة ألف وأربعمائة عام، بل والحفاظ.. مجرد الحفاظ على ما بقي من الأوطان.. أو حتى ما بقي من الكرامة المبعثرة المهدورة المهلهلة. بينما لو تعاملنا مع الدين كعقيدة محل إيمان واعتبار واحترام لها مساحتها ودنيا لها مساحتها المفارقة، ليعود الدين إلى داخل حدوده ومكانه الطبيعي، فإن عبء العار سينزاح عنا ليحمل سدنة الدين مسئوليتهم. وأعتقد أن ذلك سيكون أكثر احترامًا للدين بالصدق في معاملته، وألا يظل رمز العرض الرفيع الذي لابد كي يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم.

وبصلابة المؤمن يقفون وراء هاجس العار بحديث "إذا بليتم فاستتروا" بالتغطية والإخفاء والخطاب الخداعي الذي يرمم ليصبح كل شيء تمام. وقد يصل هذا الستر إلى البلادة المعممة مع عدم الاعتراف، ونقل هذا العار للآخرين واتهامهم بكل المعايب الممكنة، وربما يصل الستر وهو يستبعد ويقصي إلى قتل المخالف درءًا للشبهات.

تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين؟!

تثار الآن قضايا عديدة حول مسألة تجديد الخطاب الديني أم تحديثه دون أي أبحاث حقيقية تقترب من الدين نفسه تفكيكًا وفهمًا وتحليلاً وتركيبًا أو لمجرد تقديم قراءات نقدية بشأنه على غرار المدارس الأوروبية لنقد الكتاب المقدس في كل بلاد الدنيا. هذا رغم أن المشكلة في الخطاب الديني لا يمكن ألا تكون إلا بمشكلة أعظم في الدين نفسه، خاصة أن في تكوين الإسلام مفردات تكوينية يتفرد بها عن معظم الأديان الأخرى، كانت سببًا مباشرًا في احتواء الدين على كثير من التناقضات الداخلية سواء في المفاهيم أو في الأحكام.

وقد سمحت تناقضات النصوص بمحاولات مبكرة لرأب الصدع وإزالة التناقضات بربط النص بمتغيرات الواقع زمن الدعوة لتفسير هذه التناقضات بأسباب تؤكد سلطان الواقع والاعتراف بالتغير الذي حدث في النصوص استجابة لمتغيرات الواقع، لكنها من جانب آخر سمحت بمهمة أخرى كانت هي الأكثر ضررًا بالدين وبالناس، وهي التي قام بها المشتغلون بأمور الدين من محترفي الكسب وعقد التحالفات وفضها وفق مصالح خاصة لم تنشغل لا بالدين ولا بمصالح الناس قدر ما كانت انتهازية استخدمت أبعد خطاب ممكن عن أخلاقيات الدين. فاتسم خطابهم بالخداع والانتهازية والمخاتلة والتبرير المتناقض ليظل التناقض قائمًا، حتى يكون استثمار أحد طرفي التناقض في أحوال والطرف الآخر عند تغير هذه الأحوال.

ولأنه ما كان ممكنًا تحديد الفرقة الناجية التي هي على صحيح الإسلام، فإن من أمكنه التحالف مع السلطان هو من تمكن من إقصاء الآخرين بالقوة والقهر ليفرض نفسه فرقة ناجية، لذلك كان حلفاء السلطان هم الفرقة الناجية التي تعرف ما هو صحيح الإسلام.

وهكذا وبحسابات مصالح دنيوية بل وبـ أكثر هـ ذه المصالح فسادًا، تحالفت العمائم مع السلطة لتثبت وجهة نظر واحدة دون وجهات نظر أخرى مطروحة يفرضـ ها تكـ وين النصوص وظروف هذا التكوين وتطورهـ ا خـ لال ثـ لاث وعشرين سنة هي عمر تفاعل الوحي مع الواقع وجدله مـ ع متغيرات حقل الأحداث حينذاك. وكـ ان ممكنـ ًا أن تؤسـ س متغيرات الوحي وتبدل الأحكام لتعددية فكرية ناضـ جة فـ ي ظل الإسلام وتحت رايته، لكن الحلف المبكر الانتهازي الذي قرر جر الناس من أعناقهم بالدين بوجهة نظر واحـ دة هـ ي الصادقة المطابقة لمراد الله من دينه وعداها باطل كافر، قـ د أصدر فرمانه المبكر أنه وحده الفرقة الناجيـ ة والآخـ رون هلكى. وساد تصور مفاده أن هذه الرؤية هي الإسلام ذاتـ ه وأن أي انتقاص منها أو نقد لها أو طرح يخالفها هـ و كفـ ر وخروج على جماعة المسلمين يستحق القتل القدسي.

التناقضات الداخلية:

حتى أوضح المقصود بالتناقضات الداخلية سأضرب هنا مثلاً واحدًا، هو أكثرها حساسية لدى المؤمن المخـ دوع

بخطاب الحلف التاريخي الانتهازي، وهو أيضًا أبعدها أثرًا في حياة المسلمين. أقصد تلك التناقضات الناشئة عن طريقة جمع المصحف العثماني، ولنفرق مبدئيًا بين أمرين: الأول هو القرآن الذي تلاه النبي على الناس في مناسبات متفرقة لها أسبابها، وجاء بالإجابات وحل المشكلات في حينه، والثاني هو الكتلة الموجودة في كتاب يجمعها هو المصحف العثماني.

والتناقضات المقصودة هي تلك التي نشأت عن طريقة جمع المصحف العثماني، وعدم مراعاتها أي قواعد في عملية التصنيف والتبويب للآيات والسور وترتيبها. وكان أبسط هذه القواعد المعمول بها منذ فجر الكتابة جمع الآيات التعبدية معها والحكمية معًا والوعظية الإرشادية معًا وما فيها من ترغيب وترهيب معًا والقصصية معًا والأخلاقية معًا والتشريعية معًا والتاريخية معًا.. إلخ. بل إنها لم ترع خاصية القرآن التاريخية وارتباطه بحركة الزمن في الواقع وانفعاله بها وفعلها فيه وتأثرها به وتأثيرها فيه وتغيرها وتبدلها حسب هذه المتغيرات. وهي سمة فارقة تميز النص القرآني عن جميع النصوص المقدسة في الأديان الأخرى.

الحكمة الوحيدة (إذا كانت هناك حكمة) هي السير في ترتيب السور من أطولها إلى أقصرها دون أي رابـ ط زمنـ ي ولا موضوعي، هذا بينما كانت السور الأقصر هي الأولى زمنًا، بحيث لو أنك أردت قراءة القرآن قراءة شبه مرتبة فعليك أن تبدأ بآخر المصحف العثماني رجوعًا إلى أوله.

وقد ترتب على هذه الطريقة في الجمع ارتباك فـ ي تفاصيل الجمع وكوارث في نتيجته، فعلى مستوى التفاصـ يل تجاورت الآيات الناسخة مع الآيـ ات المنسـ وخة، وسـ بقت أحكام، أحكام أخرى تالية لها في الترتيب الزمني، واختلطت أي السلم بأي الحرب، وآيات حرية الاعتقاد بآيـ ات فـ رض الإسلام دينًا صحيحًا نهائيًا ومن يعتقد بغيره فلن يقبل منه.

ولا عبرة هنا بقول من يصرون علـ ى أن ترتيـ ب المصحف العثماني كان في الأصل توقيفيًا، أي كان وقفًا على النبي وأخيه جبريل وأنهما من رتباه على هيئته التي جـ اءت من بعد في المجمع العثماني. لأنه لو كان الأمر كـ ذلك مـ ا ظلت مصاحف الصحابة على اختلافها بعد موت نبيهم وحتى زمن خلافة ابن عفان، ولأنه حتى لو كان الأمر كذلك فإنـ ه يظل بحاجة لإعادة نظر.

وبتجاور المتشابه والمحكم، والناسخ والمنسوخ، مع عدم ترتيب زمني يوضح ما رفع وما بدل وما ثبت وما أنسى وما فقد (مثلاً: آيات رضاع الكبير والرجم، وسور مثل: الحفد والخلع)، أصبح المسلم في حيرة من أمر دينه والتبست عليه أحكامه وتناقضت مواقفه. وهو ما أدى إلى بروز دور رجال دين محترفين في دين لا يعترف أصلاً بوجود رجال الدين، وقد أصبح لهم مبرر وجود ضروري كمتخصصين، تكون مهمتهم التوسط بين الله وبين الناس لشرح كلمته لهم وإيصالها إليهم، ليحل المتوسط الشارح بفهمه وشرحه محل النص القرآني ويتحول كلامه إلى نص جديد مقدس، بل وتلتبس القدسية بأصحاب الشروح مع سدنة الدين عبر التاريخ. رغم أن هذا التوسط مرفوض ومدان إسلاميًا. ومع ذلك لم يستح هؤلاء من استثمار وضع المصحف العثماني لصالح أنفسهم بالعمل رجال دين محترفين، وصنعوا لكل مذهب يونيفورم يميزه كالزي الشيعي للملالي والأزهري للمشايخ السنية.. لإثبات تميزهم عن بقية المسلمين، وإثبات أنهم طبقة من نوع خاص.

وعمد هؤلاء – وهم الأسوأ بين المسلمين – إلى إيهام المسلمين أنهم رعاة الدين وحماته، وإشاعة قدسية الأحبار والأحرف والورق وترتيبها بالمصحف العثماني. وبسبيل هذه القدسية وجد رجال الدين فرصًا ونهزًا عظيمة لتبرير هذا الوضع بعلوم اخترعوها ومفاهيم وضعوها وقواعد استنتوها لا تسمح للمسلم العادي بمعرفتها والتعاطي معها، فأصبحت هي طلاسم المشايخ الخاصة لفك سحر الألفاظ، وأصبح كلام الله لعباده هو لغز الألغاز وسر الأسرار المستغلق على الأفهام، بدلاً من أن يكون واضحًا بسيطًا سهلاً ساطعًا للمؤمنين به.

وضمن تلك العلوم جاءت علوم القرآن لتضع لنا الحكم البواهر في استمرار وجود آيات تحمل أحكامًا بطل العمل بها في حياة النبي نفسه، وعن الأسرار الربانية في وجود أكثر من حكم إزاء فعل واحد، ولماذا نأخذ بحكم من بينها ولا نأخذ بآخر رغم وجوده في آيات تتلى يتعبد بها المسلم. أو لماذا الإصرار على تفعيل أحكام ضاعت آياتها من المصحف العثماني كحكم رجم الزاني المحصن. ولأن الله قال: "إنا نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، فإنهم يأخذون

دور الله هنا كنواب له فلا يعترفون بهذا الضياع الذي حدث، وأيضًا لا يضيفون الآية للمصحف وهي معلومة بعلوم القرآن ومتكررة حرصًا على قدسية الأحبار والورق، وبدلاً من هذا وذاك يأخذون حكم الرجم من السنة، ويصرون على تفعيله دون وجود الآية في المصحف المجموع (؟!!).

وحتى يتم تبرير تفعيل حكم دون نص، أو وجود نص مع تعطيل العمل بحكمه، أو لوجود الحالين معًا، فإنهم يضعون حكمتهم البالغة في تقسيم النسخ أنواعًا ثلاثة لكل منها ضروبه وأشكاله، وينتقلون من المتشابه إلى المحكم وبالعكس، ويرصون على أرفف المكتبة العربية قواعد ومفاهيم وقوانين جعلت من مكتبة الإسلام أكبر مكتبة في العالم لدين من الأديان. كلها صياغات بشرية شابتها شواغل المصالح الخاصة وعقد التحالفات أو فضها وأفاعيل السياسة لتشغيل النص الديني حسب المطلوب. ولبست ثوب القدسية دون مبرر واضح. وكمثال لإثارة الدهشة يضع لنا الفخر الرازي تفسيره لسورة الفاتحة وهي بضعة أسطر في مجلد من ثلاثمائة صفحة. رغم علمه بوجود إشارات في علوم

القرآن لا تعتبر الفاتحة قرآنًا بقدر ما هي لون من التسبيح والحمد والتقديس الافتتاحي قبل تلاوة القرآن.

هذا بينما تقديم النصوص للمسلم مرتبطة بواقعها وزمنها مرتبة زمنيًا كفيل بحل كثير من التعقيدات التي تجعل المسلم بحاجة دائمة لمفسر ومفتي معًا. وهي في اعتقادي مهمة يسيرة يمكن القيام بها لو اجتمع لها أهل الهمة (إلى جوار المصحف العثماني بالطبع). خاصة مع ثراء المكتبة الإسلامية بمصادر كافية ومفصلة تساعد على إتمام هذه المهمة، من كتب تاريخ إلى كتب أخبار إلى سير إلى حديث، في شكل يسير سهل التناول يصل بين المسلم ومقدسه ولا يفصل بينهما ليضع المشايخ في الفراغ بينهما.

التناقض مع الواقع:

مع إصرارنا على تغطية الإسلام لكل صغيرة وكبيرة في حياتنا ولكل شأن تافه أو عظيم، في زمن تحققت فيه قفزات هائلة في حياة البشرية بفضل المنهج العلمي في التفكير، وأصبح المسلمون يدينون بكل معاشهم وعمارتهم وعلاجهم وترفهم لهذا المنهج وأصحابه في بلاد الغرب،

تراكمت التناقضات بين الإسلام وبين واقع الحياة اليوم بمسافات فارقة هائلة، وهو ما دعم الشعور بالعار مع اليقين الأكيد بالتخلف إزاء المتفوقين، وكيف أصبحت خير أمة أخرجت للناس في قاع تراتب سلم الأمم.

وبطرقنا المعهودة في علاج العار ورفض المنهج العلمي في التفكير إزاء المنهج الإلهي، قام جهابذتنا يشمرون عن همهم لتأكيد سبقنا للغرب في كل المعارف، وأنها كانت مكنونة مصونة طي ألفاظ مقدسنا ودهاليزه وكتاباته السرية ونحن لم نكن نعلم؟! دون أن تقدم تلك الجهود شيئًا حقيقيًا ملموسًا في واقع حياتنا سوى المزيد من التخلف مع كل زيادة لمساحة التقديس في حياتنا.

ومع التطور العلمي الإنساني حدث تطور مرافق على المستوى الأخلاقي نحو مزيد من ضمان الحريات الفردانية وحقوق الإنسان كلما ارتقت الأمم علميًا. وانتهت كبرى وصمات العار في التاريخ البشري عندما كان الإنسان يسترق أخيه الإنسان، وأصبحت ذكرى أليمة قبيحة مُدانة في الضمير الإنساني. ومع ذلك يصر حماة الإسلام وسدنة

العقيدة على أحكام أبواب فقه كامل للعبيد، وأحكام ثلاث وعشرين آية تشرع الرق ووطء السبايا وملك اليمين.

ورغم أننا قد تقدمنا بهذا الشأن بدراسات تبيح إلغاء أحكام تلك الآيات بمستندات شرعية ومصلحية وفقهية (انظر في ذلك كتابنا: الفاشيون والوطن). فإن سادتنا المشايخ الأزاهرة حملوا علينا حملة رجل واحد، ودارت معركة ضارية ضروس أصر فيها السدنة على تفعيل الرق وأحكامه وردوا علينا بالتكفير الديني والتخوين الوطني، بجمود يقصى الجديد وينفيه ويستبعده، ويصرون في الوقت نفسه على أن الإسلام أول من وضع حقوقًا كاملة تامة غير منقوصة للإنسان!!! بينما حق الاعتقاد وهو أس ولب وجوهر تلك الحقوق مرفوض إسلاميًا ودونك ودونه حد الردة.

ولست أجد في تأكيد سدنة العقيدة على تأسيس الإسلام لحقوق الإنسان سوى مزيد من الشعور بالعار، وأن لديهم يقين كامل برقي تلك المبادئ الحقوقية الحديثة، ويريدون للإسلام التحلي بها فيعلنون سبق الإسلام الحقوقي دون أي محاولة لإعادة النظر فيما بأيديهم من نصوص هي على النقيض من تلك الحقوق، لتخليص الإسلام من سلاسل

الماضي ليلحق بحاضرنا وقيمه الراقية الفارقة عـ ن زمـ ن النبوة. لأن الرقي تطور طبيعي مفهوم بتطور العلوم والفنون وتبدل أشكال الحضارة عبر القرون. لكنهم يـ رون الرقـ ي قاصرًا فقط على زمن النبوة، وأن البشرية قد اكتمل نضجها علمًا ومعرفة وخلقًا ورقيًا وتحضرًا زمن النبوة، وأن ما بعده انحطاط دائم وتردي وتخلف (؟!). بل ربما يكون قولنا هذ ا برقي البشرية بعد زمن الدعوة لونًا من الكفر يضيفونه إلـ ى لائحة اتهاماتهم لشخصي الضعيف، اعتمادًا على حديث نبوي يقول: "خير العصور عصري فالذي يليه فالذي يليه"..

لكن رقي إنسانيتنا المعاصر عن تلك الأزمان البدائية حقيقة ساطعة باهرة كالشمس لا ينكرهـ ا إلا فاقـ د الرشـ د والتمييز بالمرة، وما أكثر فاقدو الرشد بينهم.

ومادمنا بصدد الميـ دان الحقـ وقي فلـ دينا مشـ كلة مستعصية فيما يتعلق بوضع المرأة في الإسـ لام ووضـ عها الحقوقي اليوم. ففي الإسلام هي ناقصة ديـ ن فـ ي العبـ ادة وناقصة عقل في الولاية وهي ربع بين الزوجات الأربـ ع أو صفر إذا أضفنا ملك اليمين وليس لها من الطلاق شيء وهي نصف الذكر في الميراث وفي الشهادة أيضًا وهـ ي رفيـ ق

الشيطان منذ فجر الخليقة وهي فتنة تسير على قدمين لذلك يجب تغطيتها حجبًا لشرها عن المجتمع وذكوره المنتعظين المغتلمين أبدًا. ومع ذلك مطلوب منها أن تعطي المجتمع حقوقه كاملة غير منقوصة وإلا وقع عليها عقاب هو في بعض الحالات أشد من العقوبة التي تقع على الرجل إزاء نفس الفعل.

ولأن حقوق المرأة في إنسانية كاملة غير منقوصة وأهلية تامة لا تقل عن أي ذكر ذكور قد فرضت نفسها على الدنيا وأثبتت المرأة حضورها في كافة مناشط العمل ووجودها بجدارة في كل إبداع مما لا يشير إلى نقص يعتريها. فقد قام سادتنا المشايخ يكتشفون سبق الإسلام إلى معرفة هذه الحقوق، وأنه أول من أعطى المرأة حقوقها غير منقوصة. فالنساء شقائق الرجال لهن ما لهم وعليهن ما عليهم، وهن سكن لنا ونحن سكن لهن، في خطاب مخادع لا يخجل من نفسه أبدًا رغم عاره الدفين، لا ينظر في المسألة الحقوقية للمرأة في الإسلام ويرفض أي إعادة نظر بشأنها. وهم بذلك يتوقفون عن خدمة الناس والوطن والدين، وبذلك أيضًا يستقبلون من وظائفهم التي يتقاضون عليها رواتب من

جيوبنا وعرقنا ليعيشوا نعيم البلهنية، ومع هذه الاستقالة العلنية عليهم أن يغادروا مواقعهم التي قعدوا فيها أطول مدة في التاريخ ليتركوا المهمة لغيرهم.

الغريب أنهم أكدوا شفويًا حقوق المرأة الكاملة المتكاملة في الإسلام دون أي نظر في الشأن القانوني الحقوقي، وعندما قدمنا هذا النظر مشفوعًا بدراسات مطولة تعطي المرأة حقها وتحفظ للدين قدره، قامت سيدات الأزهر الدكاترة تكفرنا ضمن جوقة المكفراتية لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لهن بحقوق مماثلة لحقوق الذكور. ولا تعرف كيف يلتئم الموقفان: الموقف الذي يؤكد حقوق المرأة في الإسلام، والموقف الذي يكفر من يطلب لها تلك الحقوق من على أرض الإسلام؟ إنه الشعور بالعار الذي يصيب صاحبه بعدم الاتزان والتناقص وسوء التقدير، فيهرع أهل العار إلى تجميل الإسلام بأوسمة الحداثة درءًا للعار، دون أي فعل حقيقي حيال ما يستتبع حمل هذه الأوسمة من متغيرات حقوقية لأزمة، مع متغيرات في الفهم والمنهج أولاً.

ومع تطور قيم الإنسان المعاصر برزت مفاهيم جديدة وأخلاق جديدة فيما يربط الإنسان بوطنه وبمفهوم

المواطنة، ترتبت عليها مشاعر ومواقف إزاء استقواء دولة على أخرى، مع مفاهيم ومعان لاستقلال التراب الوطني واستقلال إرادة الشعوب. وضمن هذه المعاني الجديدة أعادت الشعوب قراءة تاريخها وإصلاح شئونه والاعتراف بالأخطاء أينما وجدت، مع صيغ تصالحية مع شعوب كوكب واحد تتم فيها الاعتذار عن أخطاء وجرائم تم ارتكابها في الأزمنة الخوالي في حق شعوب أخرى.

بينما تصر الدول التي غزاها المسلمون الأوائل واحتلوها احتلالاً استيطانيًا، وارتكبوا في حق أهلها من المظالم فوادحها، ومن التنكيل أفظعة ونزحوا خيراتها إلى عاصمة الخلافة. وقضوا على لغاتها الأصلية التي هي وعاء حضارتها وماضيها كله، فانقطعت عن هذا الماضي الذي تم تكفيره واستبعاده بحسبانه تراثًا وثنيًا كافرًا ليبدا تاريخها مع تاريخ الاحتلال العربي المقدس لبلادها. وتمت أسلمة شعوبها، ولم يعط هذا الإسلام لمن أسلم درجة بل ظلوا موالي في بلادهم للسادة العرب الفاتحين أي مواطنين درجة ثانية أو عاشرة في وطنهم بينما أصبح المحتل الغازي هو المواطن السيد المتميز الأول، أما من ظل على ولائه لدينه

بدفع الجزية عن يد وهو صاغر فقد خرج من يومها من المواطنة.

وبخطاب مخادع رديء الصنعة قميء الهدف عديم القيم تصر الرموز الإسلامية في هذه الدول رسمية وشعبية على الاحتفال السنوي بذكرى الفتح العربي لبلادها الذي أخرج أهلها من الظلمات إلى النور، وهي الحالة الوحيدة في تاريخ الدنيا التي يحتفل فيها وطن بذكرى احتلاله بكل تكريم وتبجيل. انطلاقًا من تقديس كل شأن إسلامي حتى لو كان احتلالاً للبلاد وهتكًا للأعراض ونهبًا للثروات بخلط بين الدين والغزاة وإسباغ القدسية على الغزاة والتماهي بهم.

هذه الأمثلة طل من غيث، وغيض من فيض، ضربناها إيجازًا لإيضاح أن لدينا دين بحاجة إلى الكثير ليتصالح مع زمننا ومفاهيمه وقيمه، وإلى خطاب جديد مختلف يستخدم أدوات جديدة لإجراء جراحات لكثير من العلل الكامنة التي اكتسبت قدسية ليست من الدين في شيء، خطاب لا يخفي العورات بل يكشفها، لا يخشى العار قدر ما لابد أن يخشى خروجنا من الوجود ذاته، بعد أن خرجنا من التاريخ.

الإسلام وحقوق المرأة

إن المرأة كالأسير العاجز بيد الرجل

"**الإمام الرازي**"

يفصح البحث عن حقوق المرأة في المأثور الإسلامي عن موقفين متباعدين يقفان على طرفي النقيض، أحدهما يشير إلى لون من المساواة بين الرجل والمرأة، والثاني يشير إلى نظرة شديدة الدونية للمرأة تكاد تكون فيها مجرد شيء وأداة لا غاية من وجودها سوى إمتاع سيدها الذكر وإنجاب الولد.

والملحظ الواضح أن الموقف الأول هو الغائب في حياة المسلمين وسلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وتشريعاتهم غيابًا شبه كامل، بينما الموقف الثاني هو الحاضر دومًا، وعادة ما لا تبرز فكرة المساواة إلا عندما يكون المسلم في موقف سجالي يريد فيه إثبات سبق الإسلام إلى تأسيس حقوق المرأة قبلما عرفها العالم المعاصر. في خطاب خداعي دفاعي يأخذ على عاتقه تجميل الإسلام بأوسمة الحداثة في كل شأن، خطاب مُختال مراوغ يرسل الكلام في الهواء الطلق لإرضاء الذات المهزومة بألوان عديدة مستمدة من

التفوق الغربي، كلون من تفوق مركزي قديم، لكن دون أي محاولة لإعادة النظر فيما بيده من نصوص وتشريعات وممارسات هي على النقيض من تلك الحقوق المزعومة.

وعندما تبحث عن عناصر الموقف الأول في التراث الإسلامي ستجد نفسك بإزاء بضعة أسطر هنا وبضع صفحات هناك، تائهًا بين رتل هائل من مؤيدات الموقف الثاني.

ومما يمثل الموقف الأول بضع آيات أهمها: "إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى (195) آل عمران"، ومثلها الآية "من عمل صالحًا من ذكر أو أنثى (97) النحل"، كذلك الآية "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض (71) التوبة"، ولمزيد من التأكيد التكراري نسمع الآيات تردد "إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فزوجهم والحافظات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا. عظيمًا (35) الأحزاب"، هذا مع وضوح المساواة في

العقوبات كما في الآيات "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا (38) المائدة".

ورغم أن المساواة في العقوبات والجزاءات لابد أن تفترض أولاً مساواة في الحقوق، فإن الوجه الأبرز في حياة المسلمين وتشريعاتهم لا يفترض مساواة في الحقوق، بل ولا حتى في درجة الإنسانية، ويأتي بدوره محمولاً على آيات وأحاديث وتفاسير دينية.

لإيضاح ذلك سنقرأ ما تيسر من مأثورنا في ضوء المساحة المتاحة لهذا البحث.

على النقيض من الآيات السوالف تأتي آيات تقول: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم، قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله، واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع وأضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليًا كبيرًا (34) النساء".

ومن ثم لا يكون هنا انعدام مساواة فقط، بل إن أحد الطرفين هو السيد المطاع، وإن الطرف الآخر ملزم بهذه الطاعة بعقوبات بدنية، لأن الله هو من قدر هذا التفضيل "بما

فضل الله" إضافة إلى فضل الرجل بما ينفقه على المرأة مـ ن ماله.

وللتدقيق ندقق في التفاسير العُمد لنسـ مع الشـ وكاني شارحًا: "الرجال قوامون على النساء يعني أمراء علـ يهن.. وقانتات أي مطيعات" [1]. ويفصل لنا ابن كثير معنى القوامة قائلاً: "أي أن الرجل قيم على المرأة، أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجت"، وهو الأمر الـ ذي قـ د تعترض عليه المرأة بقولها: لماذا لا تؤدبه بدورها إذا اعوج مادام التأديب فلتًا موضوعًا بين الأفراد لا في قوانين الـ دول ودساتيرها؟ لكن ابن كثير يستبق هذا الاعتراض بأن الرجل وحده هو من يملك حق التأديب "لأن الرجل أفضل من النساء والرجل خير من المرأة، لهذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم لقوله صلى الله عليه وسلم: لن يفلح قوم ولوا أمرهم أمرأة. رواه البخاري.. وكذا منصـ ب القضـ اء وغير ذلك". أي أن ابن كثير يستدل على وجوب خضـ وعها للرجل لأنه هو الولي وهي لا يمكن أن توضع فـ ي محـ ل الولاية أو الرئاسة أو الإدارة.. ليس لنقص فيها يمنعها عـ ن ذلك، إنما لانتقاص تم بقرار قدسي في حديث نبوي يحرمهـ ا

من هذه الولاية، والولي هو من يجوز له تأديب مواليه وليس العكس.

فهل من ميزة أخرى للرجل تبيح له ذلك؟ نعم، يجيب ابن كثير شارحًا "بما أنفقوا من أموالهم: أي المهور والنفقات والكلف التي أوجبها الله عليهم لهن في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالرجل أفضل من المرأة في نفسه وله الفضل عليها والإفضال فناسب أن يكون قيمًا عليها. كما قال الله تعالى: "وللرجال عليهن درجة..". جاءت امرأة للنبي تشكو أن زوجها لطمها فقال رسول الله: القصاص، فأنزل الله: الرجال قوامون على النساء، فرجعت بغير قصاص" [2].

ونستوضح البيضاوي المزيد من أسرار تميز الرجل وقوامته فيقول: "بسبب تفضيله الرجال عن النساء بكمال العقل وحسن التدبير ومزيد من القوة في الأعمال والطاعات، لذلك خصوا بالنبوة والإمامة والولاية وإقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضايا ووجوب الجهاد والجمعية ونحوها والتعصيب وزيادة السهم في الميراث والاستبداد بالفراق" [3].

وهكذا يكرر البيضاوي موقف ابن كثير المبخس للمرأة بقرارات دينية، فهي الأدنى لأنها محرومة من أي عمل إداري أو قيادي (ولاية)، ولأن آية المداينة جعلت شهادتها نصف شهادة الرجل، ولأن الرجل هو من يجاهد وليس لها ذلك، ولأنه قد تقرر لها نصف نصيب الذكر في الميراث، ولأن الطلاق والرجعة بيده وليس لها من ذلك شيء، وكلها قرارات فرضت عليها فرضًا ليس لها فيها اختيار إلا باختيارها الإسلام دينًا (حتى إذا كان لها في ذلك نفسه اختيار). وهي القرارات التي حجمت دورها في المجتمع وقللت من نصيبها فيه، ثم قاموا يرمون بها في وجهها لتأكيد دونيتها إزاء أفضلية الرجال!! وهو ما جعل نساء عصر النبوة يحتججن على مثل تلك القرارات، فقام الفخر الرازي يفلسف سبب تميز الرجل في أنصبة المواريث بقوله: "أعلم أنه تعالى لما قال: ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض.. أن سبب نزول هذه الآية أن النساء تكلمن في تفضيل الرجال عليهن في الميراث، فذكر الله تعالى في هذه الآية أنه إنما فضل الرجال على النساء في الميراث لأن الرجال قوامون على النساء، فإنهما وإن اشتركا

في استمتاع كل واحد منهما بـ ـالآخر، أمـ ـر الله الرجـ ـال أن يدفعوا إليهن المهر ويدروا عليهن النفقة، فصارت الزيادة في أحد الجانبين مقابلة بالزيادة في الجانب الآخر، فكأنه لا فضل البتة، فهذا هو بيان كيفية النظم" [4].

وهكذا لا يصلح للمرأة حتى أن تتمنى لو أن الله قـ ـد فضلها كما فضل الرجل، لأن الرازي قـ ـد اكتشـ ـف ميـ ـزان النظم، فكلاهما يستمتع بالآخر لكن الرجل يدفع وهي لا تدفع، إذن هو الأفضل. والغريب أنه لا يمكن إزالة هـ ـذا الفضـ ـل الذكوري بقبول المرأة الزواج دون مهر، فقد اتفـ ـق الفقهـ ـاء على ذكر المهر في الزواج وإلا بطل العقـ ـد (؟!) علـ ـى أن مسألة النفقة اليوم أصبحت غير ذات شأن بعد أن أصـ ـبحت المرأة مشاركًا في النفقة، وتزيد عليها تفضلها بأداء الأعبـ ـاء المنزلية وتربية الأطفال وما إليه مكرمة منها.

ثم يزيدنا الرازي علمًا بأفضال الرجال وما يميـ ـزهم عن النساء في الدرجة بقوله "واعلم أن أفضل الرجال علـ ـى النساء حاصل من وجوه كثيرة، بعضـ ـها صـ ـفات حقيقيـ ـة، وبعضها أحكام شرعية. أما الصـ ـفات الحقيقيـ ـة فـ ـاعلم أن الفضائل الحقيقية يرجع حاصلها إلى أمرين: إلى العلم وإلـ ـى

القدرة، ولاشك أن عقول الرجال وعلومهم أكثر، ولاشك أن قدرتهم على الأعمال الشاقة أكمل. فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء، وفيهم العقل والحزم والقوة والكتابة في الغالب والفروسية والرمي.. وأن منهم الأنبياء والعلماء وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى والجهاد والأذان والخطبة والاعتكاف والشهادة في الحدود والتعصيب في الميراث وفي تحمل الدية في القتل الخطأ، وفي القسامة والولاية، وفي النكاح والطلاق والرجعة وعدد الأزواج وإليهم الانتساب. فكل ذلك يدل على فضل الرجال على النساء، والرجل أفضل من المرأة لأنه يعطيها المهر وينفق عليها" [5]. ومن ثم يتميز الرجل بصفات ليست في النساء: "أحدها في العقل والثاني في الدية والثالث في المواريث والرابع في صلاحيته للإمامة والقضاء والشهادة، والخامس له أن يتزوج عليها ويتسرى عليها وليس لها أن تفعل ذلك، والسادس أن نصيب الزوج من الميراث منها أكثر من نصيبها من الميراث منه، والسابع أن الزوج قادر على تطليقها وإذا طلقها فهو قادر على مراجعتها شاءت المرأة أم أبت. أما المرأة فلا تقدر على تطليق الزوج، وبعد التطليق لا

تقدر على مراجعة الزوج، ولا تقدر أيضًا على أن تمنع الزوج من المراجعة، والثامن من نصيب الرجل أن سهم الغنيمة أكثر من نصيب المرأة" [6].

ومن جانبه يعدد الزمخشري كل تلك الميزات للرجل على المرأة، ثم يضيف إليها ميزة مدهشة حقًا هي "أنهم أصحاب اللحى والعمائم" [7]؟!

ولكن تغير الزمن قلب كثيرًا من عناصر هذه المعادلة، وإحصاءات اليوم تسقط كثيرًا من أفضال الرجل في الكتابة والعلم والعقل، كذلك سهم الغنيمة، فلم تعد هناك غنائم، ولا يبقى سوى التفضيلات الممنوحة للرجل سماويًا، والتي لا تشير إلى فضل حقيقي فيه ولا إلى نقص حقيقي في المرأة، قدر ما هي لون فادح من الظلم الحقيقي لحق بالمرأة ولا يريد سادتنا سدنة الدين له تبديلا ولا تعديلا، كنصيبها النصف في الميراث، أو كونها نصف في الشهادة (آية 282/ البقرة)، أو أنها لا تصلح للقضاء أو الولاية بإطلاق، أو أنه مفروض عليها أن تكون واحدة ضمن حريم السيد الذكر ما شاء له التعداد من الإماء بعد الزوجات الأربع، ولا تملك من ذلك خلاصًا، حتى أن الفخر الرازي عقب على مجامع

الحسن والتفضيل التي منحها الإسلام للرجل بقوله الفخـ ـور بذكورته: "وإذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الأمور ظهر أن المرأة كالأسير العاجز في يد الرجل" [8].

ولمزيد من تأكيد دونية المرأة وإثبات عـ ـدم أهليتهـ ـا للولاية يتم ترديد الحديث الصحيح الذي ذكره البخاري عـ ـن أبي بكرة الثقفي: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، مع تقـ ـديم الأدلة التي تثبت قصورها عن شئون الولاية بالنصوص كما في الحديث الصحيح الذي اتفـ ـق عليـ ـه البخـ ـاري ومسـ ـلم والترمذي وأبو داود والنسائي: "ما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثـ ـل نصـ ـف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها.. أليس إذا حاضت لم تصم ولم تصل؟ قلن: بلى، قال: فـ ـذلك مـ ـن نقصان دينها" [9].

والمأساة أنها ليست فقط غير صالحة لإدارة أي شأن من شئون المجتمع، بل إنها غير صالحة للولاية بإطلاق حتى ولايتها على نفسها، وفي أخص شئونها كالزواج مثلاً. فهـ ـي كالمخبول المحجور عليه، فلابد لها من ولـ ـي ذكـ ـر يقـ ـوم

بتزويجها، وبدون هذا التزويج بولاية رجل يكون زواجها باطل، بل لو اجترأت على ذلك تصبح من الزواني. قال النبي: "لا نكاح إلا بولي"، وروت عائشة عنه: "أيما امرأة لم ينكحها الولي فنكاحها باطل" (10). وروى ابن ماجة "لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها" (11). وهو ما يعني أن الأم لا تملك صلاحية تزويج ابنتها في حال وفاة الأب، وعليها أن تبحث عن قريب ذكر من العصائب ليأخذ الولاية (!!) ومن الطبيعي أن من لا يملك الولاية على نفسه فهو بالأولى لا يملكها على غيره.

ولعل قمة التبخيس على المذاهب الأربعة تعاملها مع المرأة بحسبانها مجرد شيء يضمه الرجل لأملاكه تختص وظيفته بالإمتاع واللذة، لذلك أصر الفقهاء على دفع المهر للمرأة عوضًا عن هذه المتعة وسماه الإسلام "الأجر". فعقد الزواج ليس عقد شراكة تفاهمية تضامنية تكافلية لكل شريك فيها دوره وحقوقه وواجباته المشروطة برضى الطرفين واتفاقهما، إنما عقد بيع، أو كما يسمونه عقد "معاوضة" ينتفع فيه الرجل بالمرأة، وتنتفع هي بالأجر عوضًا عن استحلاله لفرجها، لذلك كان الإصرار على ذكر المهر أو الأجر وإلا

بطل الزواج، ليس للزوج عليها من سبيل إلا بعد تسديد المتفق عليه من الأجر أولاً، حتى يمكنه أن يستلم البضاعة ثانيًا.

وتبدو كلمة نكاح معبرة عن الفعل الجنسي وفعل اللذة دون غيره، كما لو كانت هي مقصود الزواج. فالكلمة نكح هي الفعل الجنسي بذاته، وبعض قبائل العرب كانت تسقط الحاء بالتخفيف وتستخدم الكلمة المعتابة اليوم للفعل الجنسي (ناك)، وإذا بحثنا عن تعريف الزواج عند الفقهاء الأربعة سنجده محدودًا داخل هذا الفعل، فقالت الأحناف: "النكاح عقد يفيد ملك المتعة قصدًا وهو معقود للرجل دون المرأة" وقال المالكية: "النكاح عقد لمجرد التلذذ بآدمية"، وقال الحنابلة: "النكاح عقد بلفظ النكاح على منفعة الاستمتاع"، وقالت الشافعية: "النكاح عقد يتضمن ملك الوطء".

ولأن النكاح شراء بأجر فهو بحاجة إلى دعاء يبارك البضاعة، فنقرأ في سنن ابن ماجة قول النبي: "إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادمًا (عبدًا) فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه، وإذا اشترى بعيرًا فليأخذ بذروة سنامه وليقل

مثل ذلك"، وأورد أبو داود مثله وزاد: "وليدع بالبرك ـة ف ي المرأة والخادم" [12].

ولأن الرجل قد دفع الأجر أو الثمن فله الحـ ق ف ي اللذة في أي وقت تشب فيه رغبته: "ولو سألها نفسها وه ي على قتب لم تمنعه"، و"إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت عليه، لعنتها الملائكة حتى تصبح". كذلك له عليها أن تساعده في إتمام مهمته بإيقاظ أعضائه وتسخين مشاعره بما دفعـ ـه فيها، وهو ما يسمى "حُسن التبعل". فعليها أن تشعله طـ وال الوقت فتئن وتشتكي وتلح وترتجي وتتلوى وتفح ليتمكن بعلها من الحصول على كامل لذته، بل إن هـ ذا الأداء التحفيـ زي المشتعل يعادل بالنسبة لها فضيلة الجهاد التـ ي يتميـ ز بهـ ا الرجل "فجهاد المرأة حسن التبعل لزوجهـ ا" [13]. لكنهـ ا لا يجوز أن تطلب اللذة لذاتها وشخصها، بل يجوز لزوجها أن يهجرها أو يأتيها وقتما شاء، لأن القاعدة هي "أن الـ زوج لا يُجبر على الوطء".

ويبقى ما هو أشد "وطأ" من كل ما سلف.. مصـ ير المرأة إذا لم يعد الزوج يجد فيها متعته وقضاء لذته.

تقول الآيات: "وإن امرأة خافت من بعلها نشد وزًا أو إعراضًا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحًا والصد لح خير، وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتق وا ف إن الله كان بما تعملون خبيرا (128 و129) النساء".

ويشرح ابن كثير مفسرًا بقوله: "إذا ما خافت المد رأة من زوجها أن ينفر عنها أو يعرض عنها، فلها أن تسقط عنه حقها أو بعضه من نفقة أو كسوة أو مبيت (؟!!) أو غير ذلك من حقوقها عليه، وله أن يقبل ذلك منها فلا حرج عليها فد ي بذل ذلك له. لما كبرت سودة بنت زمعة عد زم رسد ول الله صلى الله عليه وسلم على فراقها فصالحته على أن يمسد كها وتترك يومها لعائشة، فقبل منها ذلك وأبقاه ا عل ى ذل ك، وتوفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان" [14].

ومن هنا رأى الشوكاني أنه إذا كبرت المرأة وأسنت فإن بقاءها خير من طلاقها بالتصالح "يجوز التصد الح بد أي نوع من أنواعه إما بإسقاط النوبة "(أي دوره ا بد ين دوري النساء) أو بعضها أو بعض النفقة أو بعض المهر (المد ؤخر منه)، لأن الصلح الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف، خير من الطلاق".

أما معنى الشح بالآيات فهو "أن الرجل قد يشح بمـ ـا يلزمه للمرأة من حسن العشرة وحسن النفقة ونحوها، والمرأة تشح على الرجل بحقوقها اللازمة للزوج فلا تترك له شـ ـيئًا منها" [15]. أي أنه عليها ألا تكون شحيحة في التنازل لزوجها عما يرضيه من حقوقها الأصلية مقابل ألا يطلقها.

واعتمادًا على موقف النبـ ـي مـ ـن زوجتـ ـه سـ ـودة ورجوعه عن تطليقها مقابل صلح تنازلت فيه عـ ـن بعـ ـض حقوقها، قال عمر بن الخطاب: "هذه المرأة تكون عند الرجل قد خلا سنها فيتزوج المرأة الشابة يلتمس ولدها فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز". وقال عليّ بن أبي طالب: "يكـ ـون الرجل عنده المرأة فتنبو عيناه عنها من دمامتها أو كبرها أو سوء خلقها أو قذذها فتكره فراقه، فإن وضعت له من مهرها شيئًا حل له وإن جعلت له من أيامهما فلا حرج" [16].

ويشرح البيضاوي: "وإن امرأة خافـ ـت مـ ـن بعلهـ ـا نشوزًا: توقعت منه لما ظهر لها من المخايل.. نشوزًا: تجافيًا عنها وترفعًا عن صحبتها كراهة لها.. بأن يقلل من مجالستها ومحادثتها.. فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صـ ـلحًا: أن

يتصالحا بأن تحط له بعض المهر أو القسم أو تهب له شد يئًا تستميله له" [17].

ويزيدنا الفخر الرازي توضيحًا في كيفية الصلح الذي هو خير من الطلاق: "الصلح إنما يحصل في شيء يكون له حقًا، وحق المرأة على الزواج إما المهر أو النفقة أو القسد م، فهذه الثلاثة هي التي تقدر المرأة على طلبها من الزوج شاء أم أبى. أما الوطء فليس كذلك لأن الد زوج لا يجبد ر علد ى الوطء.. هذا الصلح عبارة عما بذلت المرأة كل الصد داق أو بعضه للزوج أو أسقطت عنه مؤنة النفقة أو أسد قطت عند ه القسم وكان غرضها من ذلك ألا يطلقها زوجها، فإذا وقعد ت المصالحة على ذلك كان جائزًا". أما تفسيره للأنفس الشح في الآية فهو: "يحتمل أن يكون المراد منه أن المرأة تشح ببد ذل نصيبها وحقها، ويحتمل أن يكون المراد أن الزوج يشح بأن يقضي عمره معها على دمامة وجهها وكبد ر سد نها وعد دم حصول اللذة بمجانستها" [18].

ويوضح الألوسي معنى "أن يصلحا بينهمد ا صد لحًا" بقوله: "أن يصلحا بينهما بأن تترك المرأة له يومها كما فعلت سودة مع رسول الله أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة

أو كسوة أو تهبه المهر أو شيئًا منه أو تعطيه ما لا تستعطفه بذلك وتستديم المقام في حباله وصدر ذلك بنفي الجناح لنفي ما يتوهم من أن ما يؤخذ كالرشوة فلا يحل" [19].

وهو ذات ما يخلص إليه ابن كثير من هذا الدرس لأمة المسلمين في شرحه "الصلح خير" بقوله: "يعني التخيير أن يخير لها الزوج بين الإقامة والفراق، خير من تمادي الزوج على إثرة غيرها عليها. والظاهرة من الآية أن صلحهما على ترك بعض حقها للزوج وقبول الزوج ذلك خير من المفارقة بالكلية، كما أمسك النبي سودة بن زمعة بعد أن تركت يومها لعائشة، ولم يفارقها بل تركها في جملة نسائه، وفعله ذلك لتتأسى به أمته في مشروعية ذلك وجوازه" [20].

وهكذا ذهب المفسرون إلى وجوب تنازل المرأة عن بعض حقوقها مقابل أن تظل تحظى ببيت الزوجية اتقاء الطلاق، وهو ما يعني أن أكبر سنها قد أفقدها بعض حقوقها التي سبق الاتفاق عليها، وهو أيضًا ما يعني أنها بعد أن شقيت وتعبت وأعطت عمرها لزوجها وبيتها في شبابها قد أصبحت بعد ذلك مقصرة في حقه لكبر سنها، بعد أن أنهكها

عطاؤها عن الاستمرار في هذا العطاء، ومقابل هذا التقصير حق عليها العقاب بفقد بعض حقوقها، رغم أن العدل يقـ ول بعكس ذلك تمامًا، لأن المسئولية تقع على الـ زوج حيـ ث إن الإعراض جاء منه وليس من زوجته، العدل يقتضي مكافـ أة هذه الزوجة بزيادة نفقتها تكريمًا لها وتعويضًا عن شـ قائها، ورعاية لها في كبرها عرفانًا بجميلها، ومن الجور أن تقـ يم امرأة مخلصة لبعلها وعندما تشيخ يأخذون نصيبها ليعطونـ ه لزوجة صبية قوية قادرة على منح اللذة والولد، وليس مـ ن العدل أن يكون البديل هو تخليها عـ ن حقهـ ا الجسـ دي لأن زوجها لم يعد يجد فيه المتعة.

ومن ثم لا تجد في تأكيد سـ دنة العقيـ دة ورجالهـ ا المحترفين على سبق الإسلام إلى تأسيس حقـ وق الإنسـ ان وضمنها حقوق المرأة كما يعرفها عالمنا اليوم، سوى شعور عميق بالعار ناجم عن يقين داخلي برقي المبادئ الحقوقية في عالمنا المعاصر، ويطلبون تلك القيم للإسلام للتحلي بهـ ا... مجرد التحلي، بعد أن فرض حق المرأة نفسه على الدنيا في إنسانية تامة وأهلية كاملة غير منقوصة، بعد أن أثبتت المرأة حضورها في كافة مناشط العمل، ووجودها بكل جدارة فـ ي

مختلف ألوان الإبداع، مما لا يشير إلى نقص أصيل في خلقتها، ولا أنها كائن مجبول على الخبل. لهذا قام سادتنا المشايخ يكتشفون سبق الإسلام بخطابات إنشائية لا تصلح في الواقع شيئًا، فالنساء شقائق الرجل وهن سكن لنا ونحن سكن لهن بخطاب مخادع لا يخجل من نفسه رغم عاره الدفين، ولا ينظر في المسألة الحقوقية ويرفض أي إعادة نظر بشأنها، وعندما قدمنا هذا النظر مشفوعًا بدراسات مطولة تثبت إمكان تحريك النصوص وإعادة النظر والتفسير من داخل الدين مع حفظ الدين وقدره (انظر مثالاً لذلك كتابنا الفاشيون والوطن)، قامت سيدات الأزهر الدكاترة تكفرنا ضمن جوقة المكفراتية لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لهن بحقوق مماثلة لحقوق الذكور، ولا تعرف كيف يلتئم الموقفان: الموقف الذي يؤكد سبق الإسلام للمساواة الحقوقية بين الجنسين، والموقف الذي يكفر من يطلب هذه الحقوق.

ويبدو لنا أن المشكلة الأساسية المشتركة في مثل هذا التناقض المتكرر هي عدم القدرة أو عدم الرغبة في الاعتراف بفارق الزمن وحركة الواقع، بما يكبلنا عن اللحوق بحاضرنا وقيمه الفارقة رقيًا عن زمن النبوة، ورفض

الاعتراف أن الرقي شأن تطوري طبيعـ ـي مفهـ ـوم بتطـ ـور الحضارات والعلوم عبر القرون، لأنهم يرون الرقـ ـي كلـ ـه قاصر على زمن النبوة، وأن البشرية قد استكملت نضـ ـجها علمًا ومعرفة وتحضرًا ورقيًا زمن النبوة، وأن ما بعد هـ ـذا الزمن هو انحطاط دائم وترد وتخلف اعتمادًا علـ ـى حـ ـديث نبوي يقول: "خير العصور عصري ثم الذي يليه فالذي يليه"، رغم أن رقي حاضرنا علمًا وخلقًا وإنسانية وتحضرًا عن تلك الأزمان البدائية حقيقة ساطعة كالشمس لا ينكرها إلا العميان أو فاقدوا الرشد والتمييز بالمرة.

الهوامش

1- الشوكاني: فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير – دار ابن كثير – بيروت ودمشق – ط2 – 1998 – جـ 1 – ص 533.

2- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم – دار يوسف – بيروت – 1983 – ط 1 – جـ 1 – مج 5 – ص 435.

3- البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل – دار صادر – بيروت – ط 1 – 2001 – مج 1 – ص 217.

4- الفخر الرازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب – دار الفكر – بيروت – 1995 – جـ 10 – ص 91.

5- نفسه: جـ 10 – ص 91 و92.

6- نفسه: جـ 5 – ص 103.

7- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – الرياض – السعودية – مكتبة العبيكان – ط 1 – 1998 – جـ 2 – ص 67.

8- الرازي: سبق ذكره – جـ 5 – ص 103.

9- البخاري: الصحيح – كتاب الحيض – الحديث رقم 298.

10- ابن ماجة: السنن - الحديث رقم 1879.

11- نفسه: كتاب النكاح - الحديث رقم 1882.

12- أبو داود: السنن - كتاب الطلاق - الحديث رقم 2160.

13- السيوطي: شقائق الأترج في رقائق الغ نج - دار الكت اب العربي - تحقيق محمد سيد الرفاعي - د. ت. القاهرة - ص 89، والحديث عن النبي برواية الإمام عليّ أخرجه البيهق ي في شعب الإيمان تحت رقم 1152.

14- ابن كثير: سبق ذكره - مج 1 - ج . 1 - ص 600، انظر أيضا الذهبي: سير أعلام النبلاء. المكتبة التوفيقية - القاهرة - د. ت. ج . 3 - ص 510. وانظر أيضًا الرازي - سـ بق ذكره - ج . 6 - ص 67 و 68. وانظر أيضًا الشد وكاني - سبق ذكره - ج . 1 - ص 601 و602.

15- الشوكاني: سبق ذكره - ج . 1 - ص 601.

16- ابن كثير: سبق ذكره - مج 1 - ج . 1 - ص 501.

17- البيضاوي: سبق ذكره - مج 1 - ص 244.

18- الرازي: سبق ذكره - ج . 6 - ص 67 و68.

19- الألوسي: روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 - 2001 - مج 3 - ص 155 و156.

20- ابن كثير: سبق ذكره - مج 1 - ج . 5 - ص 501.

شرعية العنف وخطابنا المراوغ

خرجت النعامة تطلب قرنين

فعادت بلا أذنين

"مثل عربي"

بعد أحداث سبتمبر 2001 خرجت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قوة واقتدارًا من أي وقـ ـت مضـ ـى وأكثـ ـر اهتمامًا بما يحدث في العالم. بينما لم نجن إلا المزيـ ـد مـ ـن الضعف والتراجع، من الكثير من الأعداء الأقويـ ـاء شـ ـعوبًا وحكومات. خاصة مع أعراس فرحنـ ـا الشـ ـامت وأهـ ـازيج الليالي الملاح لرأينا العام السعيد بنصر الله والفتح، الذي أخذ يعي – وإن ببطء له أسبابه الموضوعية – جنايـ ـة مغـ ـامرة جماعات الإسلام المسلح علينا. إذ لم تـ ـؤد الضـ ـربات إلـ ـى سقوط أمريكا والغرب حسب أحلامنا الطفولية الساذجة، ولـ ـم تنتقل من أحد غيرنا، وأن التوابع لهذا الزلزال العنيف لم نـ ـر بعد من هولها، إلا مطلع المقطع الأول من المعزوفة.

هذا بالطبع مع عدم غض الطرف عن الخداع اللفظي وخداع الذات الذي يصر عليه بعض مثقفينا السعداء الشامتين الفخورين بالإنجاز التاريخي، واستماتتهم حتى تاريخـ ـه فـ ـي تأكيد عدم مسئولية جماعة القاعدة عما حدث. ولا تفهم كيف

يحتسبون بن لادن بطلاً مجاهدًا وغير مسئول عما جرى في ذات الآن، ويجمعون بين الموقفين وبين موقف ثالث تراجعوا فيه إلى منطقة الدفاع عن دين الإسلام ضد الهول الآتي، بعد تتالي اعترافات بن لادن ورجاله بما قدمت أيـ ديهم، لتبرئـ ـة الإسلام والمسلمين وعدم مسئوليتهم لو كان هو الفاعـ ـل (؟؟) كل هذا داخل عقل واحد (!!).. رغم ما بيد هؤلاء السادة من معلومات توفرها لهم مواقعهم فـ ـي سـ ـلم ثقافـ ـة السـ ـلطة، ومعرفتهم بمناخنا السائد الذي أفرز شارعًا طالبانيًا ووطنـ ـًا صوماليًا كامل المواصفات في بلادنا، لأنهم هم من قام على صياغة هذا المناخ ووضع الخطط لصنعه، هذا المناخ الـ ـذي يحكمه الدين في كل كبيرة وصغيرة، بفضل وسائل التثقيـ ـف المملوكة للدولة من إعلام وتعليم، أو المملوكة للحكومة.. لا فرق، ففي بلادنا الحكومة هي الدولة والدولة هي الحكومـ ـة كما هو معلوم. وأيضًا رغم علمهم أن الحركات الإسـ ـلامية بطبيعة تكوينها تولد العنف لأن أصوليتها تعني أنها محكومة بنماذج الماضي التي تنفي مشروعية الحاضر وتراه فاسـ ـدًا بالمقارنة مع ذلك الماضي، ولذلك تهدف إلى تغيير الحاضر ليصبح ماضيًا، هذا مع خاصية الأصولي الذي يـ ـرى نفسـ ـه

الحق كله ويسلك بحسبانه منوبًا عن الله في أرضـ ـه لتنفيـ ـذ شريعته لذلك يزدري الجميع ولا تعنيه حقوق البشر بل حقوق الله، فيصنف الناس بين مؤمن وكافر.. وساعتها لابد أن يبدأ العنف.

والمريب في عقول مثقفينا أنهم لم يجرموا بـ ـن لادن قدر ما جرموا أمريكا التي دفعت جماعاتـ ـا المسـ ـلحة لمـ ـا فعلت، وازداد احتجاجهم وتحريمهم لها عندما تسببت حملتها على الإرهاب في قتل بعضنا، أما قتلاهم على أيدي بعضـ ـنا فلا تتضح فيها الرؤية، مع انصرافنا لشرح الأسباب وتوضيح الدوافع وتبرير الحدث، وهو كله ما يعني ببسـ ـاطة تسـ ـويغ القتل.

لكن ما لا يفوت قارئ للأحداث أن أمريكا لم تكـ ـن يومًا غافلة عن هذا المناخ بحكـ ـم مـ ـا لـ ـديها مـ ـن وسـ ـائل معلوماتية، وبحكم أنها كانت شريكًا ضليعًا في صنعه وتعرف دقائقه وتفاصيله، وتفهم أن هذا هو ما أفرز لهـ ـا الإرهـ ـاب العالمي وأنها مسئولة عنه ولو جزئيًا. لذلك بات مـ ـن مهـ ـام الحملة الدولية على الإرهاب العالمي إعادة صياغة الثقافـ ـات

في بلادنا، أو بوضوح التدخل في إعادة المفاهيم الإسلامية وتعديلها كذلك مناهج التعليم والإعلام في بلادنا.

ورغم أنه قد سرت علينا قوانين الحراك التاريخي بشكل نموذجي، تلك القوانين التي قررت أن يدفع الضعيف ثمن ضعفه، فإننا حتى اللحظة الراهنة – وهي حاسمة في تاريخ البشرية وجغرافيتها – لم نزل نفكر بذات المناهج ونسلك بذات الطرق التي أدت إلى ضعفنا، ونتكلم ذات اللغة والمنطق الذي كان وراء انحطاطنا، ونعيش مرحلة بدائية فكرية تجاوزتها الدنيا، كل ما يشغلنا فيها هو نسبة الفضائل كلها إلى أنفسنا حتى لو لم نكن كذلك، ونسبة الرذائل جميعًا إلى غيرنا حتى لو لم يكن كذلك. وعندما لا يكون هناك بد من الاعتراف بأي فضائل للغير، فإننا ننسب فضائله إلى خطنا النظري، كما جاء في قول الشيخ (محمد عبده) إنه رأى في أوروبا مسلمين بلا إسلام ورأى في بلادنا إسلامًا بلا مسلمين.. فالحق لا ينبع إلا من عندنا ولا يمكن لغيرنا أن ينجز علمًا دوننا، والأخلاق الفواضل طبعنا (ولو نظريًا) وليست في الآخرين تميزًا (حتى لو كانت فعلاً وسلوكًا وعملاً).

ولا يتركز جهد مثقفينا في معالجة الخلل، بل في تبرير ما نرتكب من أخطاء في حق الغير أو في حق أنفسنا، وهي حالة مزمنة يعاني منها العقل العربي رافضًا الاعتراف بما هو أدنى من كوننا "خير أمة أخرجت للناس"، وما يستتبعه هذا الموقف من رفض مبدأي لأي تفهم للمتغيرات.. وهو ما أدى إلى عدم تفهمنا للغة التفاهم بين الأمم والشعوب في عالم اليوم، أو العثور على لغة يفهمنا بها العالم. وظل خطابنا مراوغًا مضللاً سواء توجه للداخل أم للخارج، في تناغم ورضى مدهشين بين الشارع وحكومته ومثقفيه على سواء، وهو غير غريب إن تذكرنا أن الذي يجمع هذا الشتات (واقعيًا) خط واحد (نظريًا)، كان على مر التاريخ مادة التناغم... كان يسعد به البعض ويطمئن نفسيًا طلبًا لتعويض مناسب في الآخرة عن اختلاف العدل في دنيانا الفانية، ويرتقي به البعض درجات الوجاهة الاجتماعية والنعمة المادية باحتراف العمل بالدين، ويستمد منه البعض مشروعيته السياسية.

ومع التناقض الحاد الذي أخذ في الظهور والتنامي بين خطنا النظري الثابت وبين متغيرات الحياة اجتماعيًا

وسياسيًا واقتصاديًا وعلميًا بتطور حركة الزمن، بدأ خطابنا يوغل في الخداع والمخاتلة. بل أصبح خططنا مجرد مسكنات وترقيع فجوات وخروق وأزمات تتفاقم حتى لم تعد تفلح معها المسكنات. وكان الرد على اتهام الغرب للإسلام بالإرهاب يمتد في مساحة شاسعة من المختلفات، لكن ألطف تلك الردود العملية وأكثرها ظرفًا هو زفة حوار الأديان، ردًا على مقولة صراع الحضارات، كعادتنا في مثل تلك الملمات. عندما كان المشايخ والقسوس يلتقون بالأحضان ويقبلون لحي بعضهم بعضًا في دراما مؤثرة، دون أن تفرز تلك القبل والأحضان شيئًا على أرض الواقع، بل تزيد في أسن المياه الرواكد، ويدب فيها العفن مع الزمن.

أما الردود البواحث فقد جاءت في دفاعات حارة عن سلامية دين الإسلام وسماحته وبراءته مما فعل بعض المارقين من الفئة الضالة الذين لا يفهمونه فهمًا صحيحًا، من قبل (المنشق) السعودي بن لادن، أو رفاقه (المطلوبين جنائيًا لقيامهم بأعمال إرهابية في بلادهم).. وكفى بذلك ردًا سديدًا على اتهامنا أو اتهام ديننا بالإرهاب.

ويستند البحاثة إلى آيات القرآن الكريم ويردون بكلام نظري، ويستشهدون بآيات تجلي وجه الإسـلام المضـيء، وقارئ القرآن يعلم تلك الآيات السمحة (كما السماحة في كل الأديان).. ولضرورة يفرضها الموقف لابد من أمثلة للتذكير ومنها ما يشير إلى أمر إلهي واضح بألا نقاتل إلا من يبـدأ بقتال وألا نبدأ أحدًا بعدوان "وقاتلوا فـي سـبيل الله الـذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين/ 190/ البقرة". بل تجد بين دفتي القرآن ما هو أنصع برهانًا، فالله لا ينهـي المسلم أن يبر غير المسلم مادام مسالمًا كما فـي الآيـة "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم مـن دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين/ 8/ الممتحنة".

هذا إضافة إلى الجم من الآيات التي تحبذ التسـامح وتقرر حرية الاعتقاد ومثال لها "لا إكراه في الـدين/ 256/ البقرة" و"لكم دينكم ولي دين/ 6/ الكافرون" لـذلك "علـيكم بأنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم/ 105/ المائدة" ومن ثم "فاصفح الصفح الجميل/ 85/ الحجر" و"ادفع بـالتي هـي أحسن/ 34/ فصلت" و"خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن

الجاهلين/ 199/ الأعراف". بل وأبعد من هذا، ففي ميـ دان حرية الاعتقاد يسائل الله نبيه حول يهود جـ اءوا يحكمونـ ه كيـ ـف يحكمونـ ـك وعنـ ـدهم التـ ـوراة فيهـ ـا حكـ ـم الله/ 43/ المائدة. لهذا "ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل فيه/ 47/ المائدة".. وإعمالاً لهذه الأسس ينصح الله المسلمين قائلاً: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن/ 46/ العنكبـ ـوت".. ويصبح البرهان الأفصح "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر/ 29/ الكهف".

نعم هذه كلها آيات بينـ ـات أوردناهـ ـا لبيـ ـان مـ ـدى السهولة لمن أراد الاستسهال في الرد على ما حدث، للتنصل من فعل هائل قام به (المنشق والمارقون) واعترفوا به، بـ ـل وقدموا له براهينهم الشرعية ليؤكدوا أن ما فعلوه هو إسـ ـلام في إسلام.. وهذا هو عيب التبسيط المخـ ـل والمسـ ـطح فـ ـي مواجهة مسائل كبرى لا نهدف منها سـ ـوى التنصـ ـل مـ ـن المسئولية بانتقاء ما يجلي سماحة الإسلام، ويحمل في الوقت نفسه الكثير من الخداع والمراوغة والتضليل.

وفي واحد من خطاباته المسجلة للعالم، عير بن لادن مُنتقديه من علماء المسلمين بأنهم لا يفهمون صحيح الإسلام

بل خون بعضهم وكفر آخرين، واستشد هد عل ى السد لامة الشرعية لما فعل بآيات منها "إن الله اشترى م ن الم ؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتل ون ويقتلون../ 111/ التوبة"، وبالآية المعروف ة بآي ة الس يف "فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون، فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، وخ ذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد../ 5/ التوب ة". وه ي الآية التي قالت بشأنها أبواب النسخ في علوم الق رآن أنه ا نسخت جميع آي السلم والتسامح وحرية الاعتق اد، بع د أن أصبح "الدين عند الله الإسلام/ 19/ آل عمران" و"من يبت غ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه../ 85/ آل عم ران" وعلي ه "أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في الس ماوات والأرض طوعا وكرها/ 83/ آل عم ران"، ل ذلك "اقتل وهم حي ث ثقفتموهم/ 91/ النس اء". و"ق اتلوهم يع ذبهم الله بأي ديكم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين/ 14/ التوب ة"، لذلك كانت أوامر الرب لنبيه "يا أيها النبي حرض الم ؤمنين على القتال/ 64/ الأنفال" و"يا أيه ا النب ي جاه د الكف ار والمنافقين وأغلظ عليهم/ 72/ التوبة".. وبناء علي ه "ق اتلوا

الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة/ 122/ التوبة".
والهدف توضحه الآيات القائلة "قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله/ 38/ الأنفال". وهي الآية التي فسرها ابن تيمية في السياسة الشرعية بقوله: "إن الله أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق.. وكل من بلغته الدعوة ولم يستجب لها فإنه يجب قتاله". ومن المحدثين يشرح لنا مؤسس حركة الإخوان (حسن البنا) بشديد الوضوح قائلاً: "إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة وصاياه النبيلة.. وقد أمر المسلمين أن يعمموا الدعوة بين الناس بالحجة والبرهان، فإن أبوا وتمردوا فبالسيف والسنان/ مجموعة الرسائل/ صـ 35".

لهذا، وبوضوح، ودون تمحل، قرر بن لادن بصدق المؤمنين الحرب على الأمريكان، ليس أبدًا لحقوق وطنية مسلوبة ساهمت أمريكا في سلبها، وهو ما يذكره عرضًا من باب كسب الجماهير إلى صفه، إنما لأن الحرب ضد أهل الأديان الأخرى أمر إلهي وأوامر لا مفر للمسلم المطيع من طاعتها.. وحتى لا يبدو الكلام تجنيًا تعالوا نستمع إليه يقول:

"إن الذين يحاولون أن يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة.. فهي مثبتة في كتاب الله سبحانه وتعالى: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، فالمسألة مسألة ملة.. وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى/ قناة الجزيرة في 2001/11/30". لذلك وصف ما قامت به جماعته بأنه إرهاب محمود، أما أن ترد أمريكا بضرب قواعده في أفغانستان فهذا هو الإرهاب المذموم/ قناة الجزيرة في 2001/12/27. وهو ما يفصح جليًا أن ضرب أمريكا لم يكن كما يروج لتحقيق مصالح لأمتنا المهزومة، بل كان طاعة لأمر الله مرتين، الأولى لأنها من أئمة الكفر والثانية لأنها ظلت عاصية ولم تفهم الرسالة ولم تستسلم لقدرها، لذلك فإرهابها مذموم (؟!).

ولا يقتصر هذا الفهم على بساطة محارب فطري كـ"بن لادن"، بل يتجاوزه إلى الأساتذة الدكاترة حملة الأسفار، فهذا رجل المناصب في السعودية الدكتور (أحمد التويجري) يحتج على ما تطرحه صحف الغرب أو ما يطرحه بعض المثقفين العرب الليبراليين حول ضرورة

تحديث مناهجنا قائلاً: "إن مناهج التعليم عندنا ليس فيها ذرة واحدة تعلم التطرف أو تعلم الإرهاب كما يدعي هؤلاء.. وكل ما يشيرون إليه آيات قرآنية وأحاديث وعلوم شرعية في الإسلام، فإذا كانوا يريدون منا أن نغير القرآن أو نغير الحديث فهذه مشكلة أخرى، وإذا كانوا يريدون أن يغيروا الآية: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، فهذا شأن آخر فليقولوه صراحة/ الجزيرة/ 2001/12/3".

وقد أوضح أحد أعضاء تنظيم القاعدة البارزين هو (أبو حفص الموريتاني) ما فهمه من علوم شرعية وآيات قرآنية وأحاديث نبوية في قوله فض فوه: "إن هذا الإرهاب فريضة ربانية.. والمسلم في هذه القضية بين أمرين: إما أن يؤمن بهذه الآيات وبما تضمنته من معان صريحة واضحة، وإما أن ينكر هذه الآيات فيكفر.. وإن هذا العمل مادام قد صدر عن مسلمين مجاهدين فهو عمل جهادي لا غبار عليه.. وهل من أذنهم الله بحرب منه وبحرب من رسوله يعتبر ضربًا للأبرياء؟/ الجزيرة في 2001/11/30"..!!؟

إن أبا حفص لا يرى من ماتوا في الطائرات المخطوفة أو في الأبراج أبرياء، لا لسبب إلا لأن العمل الجهادي مكتمل الأركان شرعًا، فقد صدر عن مسلمين مجاهدين وللموتى في الطائرات أو الأبراج كل الشرف، ولأن الله قد أذن الكفار بحرب منه ومن رسوله وإذا كان هذا قرارًا إلهيًا فمن المحال أن يكون هؤلاء الموتى أبرياء (!!)، وهم كفار لأنهم ليسوا مسلمين، ومعظمهم نصارى وقد كفرت الآيات النصارى بقولها الواضح: "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة/ 72/ المائدة" و"لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم/ 16/ المائدة" لذلك "قاتلوا.. الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون/ 28/ التوبة". وهي الآيات التي استمتع بشرحها المرحوم شعراوي وتلذذ على شاشات تلفاز الدولة لشهور طويلة، رحمه الله وتجاوز عن سيئاته، لكن.. تُرى.. هل ثمة فرق بين قاعدتهم وقاعدتنا.. سؤال بريء لا يقصد شيئًا. فالقبطي المصري أو أي مواطن عربي غير مسلم وفق هذا المنطق، قد خضع بالفتح العربي لبلاده لاحتلال مبروك بعكس أي احتلال آخر مذموم. وأيام فتوح البلدان كان العنف فريضة على كل مسلم،

ووفق هذه الرؤية التي تليق بزمانها ما كان المسلم يحتسب قاتلاً بل مجاهد تعلو مكانته كل الرؤوس، ولا ينظر إليه بوصفه معتديًا حتى لو هاجم وقتل وسبى واستعبد شعوبًا آمنة، بينما يصبح المدافع عن نفسه وبلده وعرضه من الاغتصاب بالسبي الشرعي هو المعتدي، لأنه يمنع المجاهد من نشر الدعوة وتأييد الدين.

وعادة ما يطربنا مشايخنا الأزاهرة بمدائحهم السنوية في احتفالات ذكرى الغزو العربي، وكيف كان احتلالهم البلاد خيرًا وبركة أخرجنا من الظلمات إلى النور، بخطاب كاذب وملفق يكيل بعدة مكاييل، ويزيف أحداث التاريخ وحكايات الفتح والمفتوحين، ونموذجًا لذلك ما قام يؤكده أستاذ التاريخ بجامعة دبي الدكتور (عماد الدين خليل) الذي اهتم بالكشف عن جمال الاحتلال العربي وحلاوته بالقول: "إن القوات الإسلامية عندما كانت تغادر جزيرة العرب لفتح العالم (؟!).. كانت تزود بالتعليمات الآتية: لا تقتل شيخًا ولا امرأة ولا طفلاً ولا تعقر ناقة ولا زرعًا ولا نخلاً، وذلك حماية للمظاهر الحضارية العمرانية والجيوش الإسلامية تنساح في العالم لتغيير خرائطه.. أما أمريكا فتحسم الموقف

بقنبلتين ذريتين.. فالفرق بيننا وبينهم أننا اعتمدنا القوة المنضبطة بالقيم الدينية والخلقية الإنسانية/ الجزيرة في 2001/12/16". وعندما اعترض سيادة الدكتور معترض ليذكره بأحداث تخالف ما يقول في تاريخ السيرة، ومنها تحريق زرع بني النضير وإتلافه عند حصارهم بقيادة النبي وهدم مساكنهم وقطع نخيلهم، وهو ما يستحسن استخراجه من مصادره، حيث نجد بني النضير ينادون النبي من على أسوارهم: "يا محمد قد كنت تنهي عن الفساد وتعيبه على من صنعه، فما بال تقطيع النخل وتحريقه؟ ما ذنب شجرة وأنتم تزعمون أنكم مصلحون؟.. وهل وجدت فيما زعمت أنه أنزل عليك الفساد في الأرض؟/ انظر دلائل البيهقي ج3 صـ . . 182 والسيرة الحلبية ج2 صـ . 564 وسائر السير على اتفاق). هنا أجابه الدكتور بحر العلوم بالقول: "إنه لم يصدر عن الرسول تحريم لقطع النخل وإن هذا جزء أساسي من الحرب وتدمير اقتصاديات الخصم"، دون أن يشعر سيادته بأي خلل فيما قال من قبل ومن بعد، لأن الخلل في العمق، وكان أولى به أن يرد برد القرآن الواضح" وما قطعتم من

لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخـ ـزي الله الفاسقين/ 5/ الحشر".

كل هذا الخطاب المخادع في جانب، ومـ ـا سـ ـطره المؤرخون المسلمون الأوائل من وقائع أحداث الفتوحات في جانب آخر تتم التغطية عليه (لأن فيه الكثير من الفظائع التي لاقاها أهل البلاد المفتوحة من ظلم واستبداد ونهب للممتلكات وهتك للأعراض) في سبيل تأكيد أنه فتح مبـ ـروك، وينسـ ـى مثقفونا ومؤرخونا الكذبة وهم يقومون بجراحـ ـات التجميـ ـل لتاريخ الفتوحات أن الفاتحين كانوا بشرًا جاءوا من بلاد قحط إلى بلاد وفرة، بكل ما للبشر من خير وما عليهم مـ ـن شـ ـر وجشع وطمع هو من طبيعة الإنسان، فلم يكونوا ملائكة ولا أنبياء مطهرين. لكنها الرغبة في توسيع مسـ ـاحة التقـ ـديس لتشمل كل من عاش الزمن الأول.

ويلاحظ (علي حرب) أنه بحسابات المصالح ودفـ ـع الأذى يسقط الفيلسوف فـ ـي شـ ـراك الخـ ـداع، وبحسـ ـابات المواطنة والصدق مع الذات بغض النظر عما يلقاه الصـ ـدق في بلادنا يعلو الشيخ ويتسنم مكان الرفعة، وللفهم نقرأ ما قال فيلسوف يشتري نفسه ملاطفاً الرأي العام المزيف الـ ـوعي،

فيقول الدكتور (حسن حنفي) ليمن علينا باحتلال عرب الجزيرة لبلادنا: "كانت الدولة العربية إمبراطورية تحريرية وليست استعمارية، حررت المنطقة من ربقة الاستعمار الروماني والفارسي المترامي الأطراف من الاضطهاد الوثني وابتزازه المادي. قامت ضد الدولة العنصرية مفتوحة الألوان في وسط حضاري متجانس للجميع دون نواة منروبوليتية كما هو الحال مع الاستعمار الأوروبي/ مجلة القاهرة/ 1993"، وهو ما يعني أن الفيلسوف العربي يطبع الاحتلال العربي بالتحريرية رغم أنه كان احتلالاً استيطانيًا قطع شعوب بلاد الحضارات عن ماضيها بمحو ذاكراتها التاريخية بالقضاء على لغاتها الأصلية وهي وعاء ماضيها، وتحويل أهلها إلى الدين القادم مع الغزاة، مع تكفير كل لحظة سابقة للاحتلال المبروك بكل مراحلها، فلا يعود مبتدأ التاريخ المصري مع الملك المصري مينا موحد القطرين، لكن مع شيخ العرب عمرو بن العاص محتل القطرين. وفي الوقت ذاته ينكر الفيلسوف الطابع التحريري على التوسع الغربي، ولا تفهم هنا كيف تقوم إمبراطورية بتحرير البلاد عن طريق احتلالها واستيطانها؟!

أما الشيخ الرائد (علي عبد الرازق) فيبسط عبارتـ ـه دون تمنيق ولا تزويق قائلاً: "مع أبي بكر قامت دولة عربية على أسـ ـاس دعـ ـوة دينيـ ـة مكنـ ـت للعـ ـرب فـ ـي الأرض فاستعمروها استعمارًا واستغلوها استغلالاً، شأن الأمم القوية التي تتمكن من الفتح والاستعمار/ الإسلام وأصول الحكـ ـم/ صـ .184". وهي المواقف التي توضح أن الأزهري عنـ ـدما يتحدث خطابًا غير مخادع منطلقًا من حقـ ـائق الواقـ ـع يـ ـتم تكفيره، وأن الفيلسوف عندما يتحدث خطابًا مخاتلاً منطلقً ـا من الأيديولوجيا ومراعاة التوازنات لملاطفة الـ ـرأي العـ ـام وسياسة الدولة بتقديم الرشوة والتنازلات، لا ينـ ـال الرضـ ـى بدوره وهو ما حدث في تكفير الدكتور حسـ ـن حنفـ ـي فـ ـي مواقف أخرى، فالتكفير سيف مسلول فوق الرقاب حتى لـ ـو داهنت (مسرور) ونافقته.

المشكلة أن الخطاب المراوغ أصبح ديدان إعلامنـ ـا وتعليمنا بعيدًا عن موضوعية الحقائق التي تجعل مصطلحاتنا كاذبة وأبنيتنا الفكرية ساذجة واهية، بينما لـ ـو تعاملنـ ـا مـ ـع الأحداث كما كانت بحلوها ومرها وخيرها وشـ ـرها لعودنـ ـا الذات العربية على الخروج من نفق النفـ ـاق الـ ـدائم لـ ـذاتها،

واحترام الحق والحقيقة. ولن تكون هناك مصيبة ولا كارثة ولن تتفكك الدول العربية المفككة أصلاً بل ربما تلتئم، فقد أصبحنا رغم كل شيء عربًا لهم مصالح مشتركة وأوجاع وأهداف مشتركة، ربما يلتم شتاتها لو تعاملنا بقواعد غير ما درجنا عليه عبر السنين.

هذا ما كان عن خطابنا المراوغ في أحداث الماضي لنعود لأحداث الحاضر مع المتلحفين بآي السلم والرافعين لآى الحرب على الرماح، حيث يقف المسلم في حيرة بين الخطابين النقيضين ليتساءل معنا: إذا كان هذا حال خطابنا مع أنفسنا فهل نتصور أن يفهمنا غيرنا، في عالم لا يتحدث مثلنا لغة الدين في كل شأن، بل يتحدث لغة الواقع الحادث والحقوق الإنسانية والمصالح ومبادئ توافق عليها البشر بغض النظر عن الملل والعناصر في مجتمعات مدنية؟ لا شك أننا عندما نحادث هذه الدنيا برطانة ديننا وحده وبتميزنا به عن الشعوب دون مبررات واضحة في الواقع لهذا التمييز، فلن يفهمنا أحد بل سنكون – كما هو حادث بالفعل – محل سخرية العالمين.

فكيف يفهمنا العالم المدني وهو من كشف لنا ما يحدث من مجازر وتطهير عرقي في البوسنة، وعندما أفقنا نحن على ما يحدث لم نقرأ واقع الحدث، إنما أصبحت كل مشكلتنا أنهم مسلمون يتعرضون للقتل ومسلمات يتعرضن للاغتصاب (خاصة أنهن جميلات)، وهو ما نوه به بن لادن ضمن مبرراته لضرب أمريكا، رغم أن الليبرالية الغربية هي من كشف ما يحدث هناك وليس نحن، وهي من انتصر لمسلمي البوسنة وليس نحن، وهي من أوقف المجازر بحقهم وليس نحن، وهي من يحاكم مجرمي الحرب حتى لو كانوا رؤساء جمهوريات وهو ما لا نستطيعه نحن. ومتناسين أننا من شرع ووضع قاعدة وطء سبايا المهزوم وطبقة منذ زمن الدعوة حتى آخر حروبنا ضد غير المسلمين أو ضد بعضنا بعضًا. وللدكتور (رفعت السعيد) هنا تعقيب هام يقول: "في حديث تليفزيوني للشيخ الشعراوي أكد وجوب استرقاق الأسرى من الكفار، وقال: إن الاسترقاق هو معاملة إنسانية لأنها أفضل من قتلهم، وأن سبي نساء العدو الكافر ومضاجعتهن هو تكريم لهن.. وماذا لو أن الصرب المتوحشين حاول أحد محاكمتهم على تنكيلهم البشع بالمدنيين

والأسرى من مسلمي البوسنة.. واغتصابهم لآلاف الفتيـات من البوسنيات المسلمات، فأتوا إلى الناقـدين أو العـابثين أو القضاة الدوليين بكلمات فضيلة الشيخ مؤكدين التزامهم مبـدأ المعاملة بالمثل وهو مبدأ مقبول عالميًا/ ضد التأسلم صـ . . 74، 75" ومع د. السعيد نحمد الله أن القضاة الآن في لاهاي لا يعرفون المرحوم شعراوي وهم يحاكمون ميلوسـوفيتش. فالمكيال المتسع في عقولنا يسمح بقبولنا كـل المتناقضـات، فبينما نحتج كل الاحتجاج على الاستعمار نقيم مناحات الحزن السنوي على الأندلس التي تحررت من الاحـتلال العربـي، وبينما يقاتل أبناء فلسطين تحريرًا لبلادهم يلطخهـا الوعـاظ على المنابر بدعائهم رب السماء أن يمكننا من غير المسلمين لنقتل وننهب ونحتل ونسبي ونطأ وننكح، فرغم كل ما نحـن فيه من هوان وتخلف عظيم مازلنا عند شرعتنا فـي التهـام الغير، لكننا ننزعج ونحتج إذا حاول أحـد التهامنـا، ونقـيم احتجاجنا على أساس القيم والمبادئ المحترمة التي هي ضد احتلال أراضي الغير بالقوة.

والمعلوم أن وجهة النظر الإسلامية فـي العلاقـات الدولية تقسم العالم إلى قسمين هما (دار الإسلام) وهي ديـار

السلام والأمان وتضم بلاد المسلمين، و(دار الحرب) وهي كل ديار العالم التي تقع نظريًا تحت احتمالات شن الحرب الإسلامية عليها في أي وقت حسب الظروف المتاحة، ليس لأن تلك الديار تطلب حربًا – كما يروج أصحاب الخطاب المخادع – لكن لأن فريضة الجهاد تلزم المسلمين بغزو أي دار من ديار الحرب واحتلالها واستيطانها متى أمكن لهم ذلك، مع الأخذ بالحسبان أن الهدف النهائي للإسلام هو سيادته على الدنيا وسيادة شريعته وأتباعه على الكون، وهو تكليف وفريضة على كل مسلم إلى آخر الأزمان.

وهكذا لا يعود منطق بن لادن غريبًا وهو يفرق بين فسطاط الخير وفسطاط الشر، وبين الإرهاب المحمود والإرهاب المذموم، فلدينا قاعدة فريدة بين الأمم، فالقتل الذي هو جريمة في الظروف الاعتيادية، يصبح فضيلة ممدوحة وقيمة مطلوبة إذا حدث بغرض تأييد الدين. وتاريخنا يقول لنا إنه بعد هجرة المسلمين من مكة إلى يثرب/ المدينة، حيث حلفاء النبي وبني هاشم من أشداء مقاتلي العرب أوسًا وخزرج، وحيث مصانع السلاح اليهودية، وحيث الموقع الجغرافي الممتاز على عصب الطريق التجاري لمكة نحو

الشام، كان المسلمون هم البادئين بشن الحرب على المكيين ثم بقية العرب، في شكل غارات منتظمة سرايا وغزوات لقطع الطريق التجاري وحصار مكة اقتصاديًا، بدءًا بأول سرية مقاتلة قادها عبد الله بن جحش لمهاجمة قافلة لقريش كسر فيها قواعد تحريم الأشهر الحرم فقتل وانتهب وأسر، إلى آخر السرايا والغزوات ثم حملات الفتوحات، ولم يكن المسلمون معتدى عليهم سوى في وقعتين: الأولى (أحد) ردًا على بدر الكبرى، والثانية (غزوة) الأحزاب التي تحالف فيها المتضررون ابتغاء كسر شوكة المسلمين بما يسمى اليوم حملات دفاعية رغم أنها هجومية.

ولو قلنا إن ما فعلته جماعة القاعدة هو انتحار مقصود والانتحار فعل يجرمه الإسلام لتقدم الصفوف الشيخ قرضاوي (في الجزيرة 2001/12/9) بفتواه قائلا: "إن الحرب خدعة.. تستعمل كل ما تستطيع فيها، وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم.. فهو يجود بنفسه من أجل دينه ومن أجل وطنه.. والقدماء استعملوا أشياء قريبة من هذا هي الانغماس في العدو.. ففكرة أن الإنسان يُقتل ويفتح للمسلمين هذه فكرة

قديمة عند المسلمين. حتى قال الإمام محمد بن حسن الشيباني صاحب أبي حنيفة.. لو أن رجلاً حمل على ألف رجل وكان سيقتل، قال: لا مانع من ذلك إن كان يطمع في نجاة أو ف ي نكاية للعدو أو إرهاب للعدو أو تجرئ المسلمين عليه.. ول و كان النكاية أن يرهبهم ويرعبهم.. واعتبر كل هذا يج وز.. ولو حدث أن مسلمًا مات بين القتلى يكون من القتل الخط أ ويكون من الشهداء في سبيل الله" (أي شهيد رغم أنفه)!!

نعم كان قرضاوي يؤدي فت واه لصـ الح العملي ات الفدائية في فلسطين ضد الاحتلال، لك ن بحس بانها فت وى، وبحسبان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذي يصر عليها قرضاوي وأضرابه، فإنه يكون قد وضع قاعدة عام ة تصلح في فلسطين كما تصلح لمقاتلي القاعدة أو لأي مس لم في أي موقف مشابه.

ولو قلنا لجماعة القاعدة إن ما فعلتموه هو اغتي الات لا حرب، لرد علينا إخباريون من مؤرخين ليذكرونا بأحداث من زمن الدعوة حيث جرت اغتيالات منظمة بأمر من النبي، منها كأمثلة: اغتيال محمد بن مسلمة لكعب بن الأشرف لأنه شبب بنساء مسلمات، وبعثة عبد الله بن أنيس التي اغتال فيها

سلام بن أبي الحقيق، واغتيال سالم بن عمير للعجوز الذي تجاوز من العمر قرنا أبي عفك لقوله شعرًا يغمز فيه من النبي، وسرية عبد الله بن أنيس لاغتيال خالد بن سفيان الهذلي، بل وصل الاغتيال إلى عواجيز النساء كما في اغتيال عجوز قومها عصماء بنت مروان. وإذا احتججنا على بشاعة الوسيلة التي أدت إلى تحريق البشر الأحياء بالنار في أبراج مركز التجارة العالمي لردوا علينا بوصية النبي لأسامة بن زيد وهو يشرع بتجهيز جيش للإغارة على بلقاء الروم بأن يدهمهم في عماية الصبح وأن يمضي فيهم تقتيلاً وأن يحرقهم بالنار فيغزهم ويعود بالغنيمة. (انظر: ابن حبيب في المحبر صد . 117 وابن كثير البداية والنهاية ج4 صد . . 139: 142 وابن سيد الناس في عيون الأثر ج2 صد . 145 والسهيلي في الروض الأنف ومعه ابن هشام ج4 صد . 244 و245، والطبري في تاريخ الرسل والملوك ج3 صد . 156 وهيكل في حياة محمد صد . 494 وسائر كتب التاريخ الإسلامي).

وعليه فلا يحتجن محتج بأن ضرب أمريكا دون تحقيق أهداف (كاحتلالها وفتحها مثلاً!!) غير مشروع

بسوابق، فهذه حملة أسامة بن زيد لم يكن لها من غرض سوى القتل والتحريق والعودة بالغنائم الممكنة وإرهابًا للروم، لأن الإرهاب كان أحد أعمدة الدعوة ووسائلها إلى النصر. وقد فطن إلى ذلك (أبو حفص الموريتاني) عندما استشهد بحديث النبي الصحيح "نصرت بالرعب مسيرة شهرين". خاصة بعد وقعة قريظة في يثرب التي قتل فيها المسلمون رجال قريظة وكل من أنبت من صبيانهم وأخذوا الأموال وسبوا النساء، بحكم سعد بن معاذ الذي عقب عليه استحسان النبي القائل: "حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة" رغم أنهم كانوا أسرى استسلموا طلبًا للحياة (انظر الطبري/ التاريخ/ ج2 صـ . 588). أما آي القرآن فكان يتضفر مع الأحداث ليقول معقبًا "وقذف في قلوبهم الرعب فريقًا تقتلون وتأسرون فريقًا/ 26/ الأحزاب" معلنًا القرار الإلهي "سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله/ 151/ آل عمران". مع تفصيل الجزاء في الآيات: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى في الدنيا وفي الآخرة عذاب عظيم/

33/ المائدة". لهذا قال النبي: "بُعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يُعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحـ ت ظ ل رمحي، وجعل الذل والهوان على من خ الف أم ري/ رواه أحمد في مسنده عن ابن عمر". وكان تأكيـ د النبـ ي الـ دائم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمد رسول الله/ البخاري ومسلم وأحمد".

ورغم أن تفعيل مثل هذه الآيات والأحاديث اليـ وم، بعد متغيرات هائلة تبادلنا فيها المواقع مع الآخرين في معادلة القوة والضعف، لم يؤد إلى حصولنا على أيـ ة غنـ ائم بـ ل أصبحنا نحن الغنائم، فإن بعضنا لم يـ زل يعتقـ د بوجـ وب إرهاب المعادي حتى لو كان في مركز القوة وكنا في غايـ ة الضعف والوهن. بعد أن أثبت هذا الإرهاب صلاحيته زمـ ن الدعوة بإلقاء الرعب في أفئدة العربان فدخلوا فـ ي ديـ ن الله أفواجًا، وأدى إلى نصر المسلمين وقيام دولة مركزية لعرب الجزيرة. ويعتقد بن لادن وجماعاته عن يقين أن الأمريكـ ان بعد قذف الرعب في قلوبهم يـ دخلون اليـ وم فـ ي ديـ ن الله أفواجًا (؟!). والأمر لا يقتصر على هذا المحارب الفطـ ري البدائي بن لادن، إنما يتجاوزه إلى الأساتذة الـ دكاترة حملـ ة

الأسفار والدرجات العلمية المسئولين عن تعليم أبنائنا، فهذا الدكتور عماد الدين خليل يقول بكل دكترة وعلى الملأ: "هناك إحصائية تقول إن الذين انتموا إلى الإسلام في أعقاب واقعة 11 سبتمبر الماضي أكثر في مدى زمني من أولئك الذين انتموا للإسلام فيما قبل/ الجزيرة في 2001/12/16" وبفرض صدق بعض ما يقول وهو ما غير حقيقي بالمرة، فإن سيادته لم يتطرق إلى التساؤل: ماذا لو قرر أحد المسلمين في بلادنا الانتماء لغير الإسلام؟ وماذا سيكون موقفنا بشأنه؟ ومن سيكون المحترم: نحن.. أم هم؟

هكذا سيقف المسلم قبل غير المسلم في حيرة بين الخطابين: خطاب السلم والسماحة، وخطاب الإرهاب والرعب والقتل.. ولاشك أنه سيتساءل: هل من يتحدثون عن سماحة الإسلام وسلاميته يعنون باختيارهم هذا أنهم يستبعدون آيات الحرب، أم أنهم يغطون عليها مؤقتًا إزاء موقف عصيب بخطاب مخادع وبطريقة الثلاث ورقات التي تعمد إلى تضليل الإظهار والإخفاء؟ وعلى الجانب الآخر لاشك أن معتمدي أي الحرب يعلمون بأي السلم والسماحة، فهل يتغافل كل من الطرفين عما بيد الآخر، وهل هكذا يكون

الأداء المخلص للدين أم أنه توظيف للدين حسب موقع كل منهم وما يريد منه، وأن كلا من الطرفين يقوم بتشغيل الله لحساب أهدافه؟!

إن ما يبدو واضحًا أن المتفيقهين من أهل شئون التقديس، المستفيدين من الدين في مواقعهم الاجتماعية، لا يريدون لهذا الأمر حلاً، لأن مصلحتهم كانت المحافظة على سكونية هذه المشاكل دون حل، ويرفعون لها القاعدة التليدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، لتشغيل القرآن ورب القرآن حسب الحال المرغوب ينتهزون به النهز، ويستنبطون منه حسب الطلب شهادات الشرعية للمواقف السياسية المتقلبة من النقيض إلى النقيض، حتى يظلوا في مواقعهم ناعمين ومترفين ومقربين من السلاطين. فإن شاء السلطان حربًا شرعوها له من عند الله، وإن اضطر لها سلامًا أنطقوا القرآن بسلامة موقفه وإخلاصه للسنن والشرائع، وإن أراد الاقتصاد اشتراكيًا اكتشفوا أن الآي الحكيم قد سبق ماركس ولينين، وإن أرادها سوقًا حرة جزموا آن آدم سميث كان مجرد عالة على القرآن الكريم وشرعه الذي أسس السوق والمنافسة الطبقية.

لكن ما يتفق عليه المختلفون، هو الانشغال بمهمة غريب هي تجميل الإسلام، وتغطية ما يرونه ثغرات ومعايب بمساحيق الزينة المبهرجة، غير ملتفتين إلى كون الإسلام دين حياة وبراح مفتوح، تفاعل مع واقع الحياة في زمنه دون انفصام، بحيث تصبح قراءة نصوصه منزوعة من سببها مع تعميم لفظها مجرد انتهازية رديئة لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالدين ولا تبغي وجه الله، مما انتهى بنا إلى حيث نحن الآن بين شعوب الأرض. لقد تفاعل القرآن مع عالم الزمن النبوي فأثر فيه وتأثر به وغير فيه وتغير به، فأقر حدودًا ثم عاد عنها، وشرع قواعد ثم استبدلها بأخرى، لأنه دين زمني تاريخي كان يتجدد زمن الدعوة ويتغير كلما جد جديد يوجب التغيير والتجديد، وكان هذا هو درس الإسلام الأساسي قبل أن يخطفه المتفيقهون ويحنطوه، فالقرآن لم يأت قط كتلة واحدة ودفعة واحدة كما هي الحال مع ألواح موسى، إنما جاء مفرقًا ومنجمًا حسب متطلبات المتغير الواقعي الدائم الحركة، وضد الثبات، فتشكل عبر ثلاثة وعشرين عامًا فنسخ آيات وبدل أخرى ورفع ثالثة وأنسى رابعة وألغى خامسة.

وقد أعطى رجال الدين هذه الفرص والنهز طريقة جمع المصحف التي اتبعتها اللجنة التي شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت، فلم تراع الترتيب الزمني للآيات والأحداث، ولا جمعت الآيات –مثلاً– حسب نوع الموضوع كجمع الآيات القانونية معًا، والعبادية معًا، والتسبيحية معًا، والإرشادية معًا، إنما اتبعت أسلوبًا يبدأ بأطول السور ويتدرج حتى ينتهي بأقصرها، علمًا أن قصار السور كانت هي الأولى زمنًا. فتجد سورة مدنية تعقبها مكية تعقبها مدنية، وتتضمن السورة الواحدة خلطًا بين ما هو مكي وما هو مدني، وإذا المنسوخ يتلو الناسخ، وآيات تبحث في مواضيع لا رابط بينها، مما كان سببًا للخبط وسوء الفهم عند المسلم العادي، ووسيلة للانتهازية بسوء النية عند القائمين على شئون التقديس في بلادنا، الذين يعلمون يقينا أن ترتيب السور والآيات كان من عمل البشر ولا يتمتع بأية قدسية ولم تذكر كتب السر أن الوحي نزل على زيد بن ثابت ولجنته ليرتبوها على شكلها الحالي. وهكذا ظل الحال دون أي محاولة لإعادة النظر وإتباع طريقة علمية في ترتيب المصحف (عن قصد مبيت)، وتم إكساب الشكل قدسية

المضمون، مع إغلاقه بالضبة ووضع المفت اح بيـ د فقه اء السلطان.

ولا عبرة هنا للقول بأن ترتيب القرآن كان توفيقيً ا أي وقفًا على النبي الذي رتبه للمسلمين في حياته بمس اعدة الملاك جبريل، لأن المؤاخ ذات الكثي رة عل ى الترتي ب واختلاف الكتابة للكلمة الواحدة بين آية وأخ رى، وذه اب بعض الآيات بل وبعض السور مثل س ور الحف د والخل ع والرجم ورضاع الكبير لا يتفق مع نسبة الأمر إلى النب ي أو إلى الله والأهون نسبته للخطأ الإنساني من جُم اع الق رآن، خاصة أنه بعد وفاة النبي نجد اختلافًا في ترتيب مص احف الصحابة مما يعني أنه لم يكن قد تم ترتيبه حتى وفاة النب ي وإلا أخذ الصحابة بترتيبه، وقال الإمام السيوطي: "إن القرآن كتب في عهد رسول الله ص لكن غير مجموع في موض ع واحد ولا مرتب السور (الإتقان 1/ 57) وأورد عن نافع بن عمر قوله: "لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدري ه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر/ الإتقان 2/ 25". وتكف ي ه ذه الإش ارة، لأن ال رد

المفصل على مسألة التوقيف هذه سيكون تكرارًا لجهود بهذا الشأن نعتقد بكفايتها.

وهكذا كان في القرآن آي السلم وقت الضعف وآي القتال زمن القوة، وراعى الوحي معادلة الضعف والقوة بكل دقة. ولو أخذناه بكليته كتلة واحدة لنختار حسب الهوى، انتهى بنا إلى ما حدث وما يحدث، ليترك المؤمن في شبهة التناقض ويترك بيد الكهنة أساليب الكسب غير المشروع بالدين، وهو ما أوضحه الإمام علي بقوله الفصيح: "إن القرآن حمال أوجه لا ينطق بلسان لكن ينطبق به الرجال".

لهذا فإن الإسلام ليس بحاجة إلى مساحيق تجميل، بقدر ما هو بحاجة لرفع رجال الأكليروس الإسلامي يدهم عنه، والتوقف عن التحريم والتفكير، حتى يمكن إعادة النظر والترتيب والتصويب دون خوف اتهامات المروق والتخوين، وعلى المسلم المؤمن قبوله كما كان في تاريخيته، تلك التاريخية التي يرفضها الأكليروس ليظل دينًا خارج الزمان والمكان، وخشية الاعتراف بتطوره مع المتغيرات، لأنهم لا يعدون المقدس مقدسًا إلا إذا تعالى عن واقع الحياة، ليأتي بغتة فجأة مبهرًا، نسخة تامة بالتطابق مع المحفوظ في عالم

السماء، ليكسب رهبة هذا المكان الجليل. ولأنهم يتخوفون الاعتراف بجدل الآيات مع الحياة وتفاعلها مع واقع زمن الدعوة المتحرك مما قد يؤدي إلى إنكار المصدر الإلهي للقرآن كما لو كانوا أحفظ عليه من الله (!) إضافة إلى الحرص التقليدي العجيب على مبدأ صلاحيته لكل زمان ومكان، وهي التي تعني عندهم تثبيته وتحنيطه، وإجبار الواقع المتغير على الاتفاق معه وهو ثابت، أو الهروب من هذا الواقع بكليته ورميه بكل النقائص لنظل ثابتين عند زمن الدعوة. لذلك يبين لكل ذي عقل أن الواقع يجهر بانتهاء هذه الصلاحية بهذا المفهوم على يد رجال الدين لعدم تحركها مع الزمن، وحين يبدأ تشغيل تلك الصلاحية على وقائع زمن مباين عظيم الاختلاف فإنها لا تفرز إلا ثباتًا ماضويًا أو إرهابًا وتكفيرًا وتنفيرًا أو خطابًا مخادعًا أو إسلام سلاطين أو عمليات تجميل يشغلها الدين أكثر مما يشغلها العباد، ولا تجمل في النهاية شيئًا قدر ما تعلم الناس الكذب بالدين وللدين وهو أجل ما يخصهم. لأن الصلاحية الحقة تكون بفك لفائف التحنيط عن المقدس ليتكيف مع الواقع وهو درس الإسلام الأول للأوائل، وليس العكس، فقانون الحياة والكون هو

التغير الدائب الذي لا يمكن لأحد إيقافه عند نقطة زمنية لا يريد أن يريم عنها حراكًا. ولا سبيل سوى أن نتحرك نحن لنرتب ما بأيدينا وفهمه وفق ظرفنا الآني مع ضبط حركتنا وأهدافها بين الممكن والمستحيل.

هذه حقائق لا تزعج مسلمًا عارفًا، اللهم إلا من يستخدم الإسلام وسيلة للكسب والمناصب والوجاهة والقرب من السلطان أو اقتناص هذا السلطان، وهو ما لا علاقة له بالدين في ذاته ولا بمصالح البلاد أو العباد، أو من يظنون – عن طيب نية – أنهم أولى بالإسلام ممن أسسوه في واقعهم وزمنهم وراعوا ظروف زمانهم والتزموا شروطه، أو من يتصورون أنهم أصحاب مهام رسولية بعد انتهاء زمن الأنبياء والرسل، أو من يفاجئهم ما قلنا وهو من بسائط المعارف الإسلامية، وهؤلاء تحديدًا هم من يكون رد فعلهم هو الأكثر غضبًا، وعادة ما يكونون أدوات في يد العارفين الذين يوجهون الأدنى معرفة نحو الهلاك، لذلك يشتهر القول الحكيم: إن أشد الناس جهلاً بدينهم هم أشد الناس تعصبًا له.

وتظل المشكلة المؤرقة للمؤمن حول المساحات والحدود الممكنة للتحرك بالدين وإعادة النظر فيه وفي فهمه،

إزاء نصوص يزعم الكهنوت الإسلامي أنها الثوابت الأعلام المحاطة بلافتات التحذير الحمراء، وقواعد المتفيقهين الت ي يتحصنون وراءها ليرم وا أي محاول ة لف تح أبوابه ا أو الاقتراب منها بأنها إنكار لمعلوم م ن ال دين بالض رورة، يستوجب الحكم بالخروج على الملة وما يترتب علي ه م ن جزاءات معلومة، وهي المناطق الت ي يتحاش اها مثقفون ا ويحذرونها كل الحذر، وهي بموجبات العصر أولى المناطق التي تحتاج إلى الفك والتحليل والفه م، لنتأك د م ن م دى المصداقية فيما يعلنه حراس العقيدة وحملة سيوفها. ولنعرف كيف عالج السلف الذي يرجعون إليه ويطلبون العودة بنا إلى زمانه وبحسبانه المصدر والمرجع التام المعرف ة لمعايش ته الزمن النبوي ومعاينته تطبيقات وحي السماء، وم ا اس تتبع ذلك من حسن فهم وسلامة تطبيق، عندما واجهوا متغي رات حركة الزمن بعد رحيل صاحب الدعوة إلى رفيق ه الأعل ى وانقطاع الوحي، لنتيقن من سلامة خطون ا إزاء متغي رات هائلة تجاوزت زمنهم بأكثر من ألف وأربعمائة عام.. وم اذا يمكن أن نفعل نحن بموجب معطيات زماننا؟..

وهو ما يحتاج إلى قول آخر نطرح فيه نموذجًا للحلول المقترحة لنكون قد أكملنا عملية الهدم بالبناء، بما لا يضر ديننا وبما يحفظ لنا دنيانا قبل أن نخرج من ساحة الوجود غير مأسوف علينا.

حد الردة

والتجديد في الفقه الإسلامي

الكارثة في تصوري تقع عندما يتصور بعض الناس
أنهم يتحدثون باسم الإسلام، وأنهم في السياسة
يحكمون بتفويض ديني، وأن رأيهم واجتهادهم
في المسائل السياسية له عصمة أو وزن
إضافي لأن به سلعة إسلامية..
والذين يفعلون ذلك يمكن أن نصفهم بأنهم
يتميزون بسوء الإسلام على وزن سوء الأدب

"**أحمد كمال أبو المجد**"

(1)

في العدد 3871 من مجلة روز اليوسف تم نشر تحقيق حول المسلم المرتد المفارق للجماعة، والتجديد المقصود هو ما وصل إليه بعض مشاهير الأزاهرة الأفاضل، في اجتماع طارئ لهم حول هذا الشأن بريادة الدكتور (عبد المعطي البيومي)، وتشكل أعضاؤها في لجنة باسم لجنة العقيدة والفلسفة التابعة لمجمع البحوث الإسلامية الأزهري، وانتهت إلى إصدار توصية تحت عنوان (حد الردة في ضوء العقيدة الإسلامية)، ووصفتها الأستاذة (إقبال السباعي) صاحبة التحقيق بأنها "التوصية القنبلة".

والجديد في التوصية حول حكم المرتد أنه "إذا ارتد وفارق الجماعة فإن أمره متروك لولي الأمر.. فإن كانت ردته لا تمثل خطرًا على المجتمع.. له أن يستتبه مدى الحياة دون أن يكون جزاؤه القتل، أما إذا كانت ردته خطرًا على الأمن العام وأصول المجتمع يحق لولي الأمر قتله".

وموضع الجدة هما هو مد زمن الاستتابة من ثلاثة أيام يقتل بعدها المرتد. إن لم يرجع إلى الإسلام، إلى استتابته مدى الحياة، ومستند هذا التحول الجديد تجده في أسس أربعة بالتوصية لعل أهمها هو أن الفقهاء القدامى اختلفوا حول مدة الاستتابة، ومن هنا تم الأخذ برأي الإمام النخعي في أن المرتد يستتاب أبدًا. وخشية أي شبهة أو ظن أن أعضاء اللجنة يضعون فقهًا جديدًا، أو يشرعون تشريعًا لم يقل به الأولون السابقون من فقهاء القرون الخوالي وموتى التاريخ، فإن مقرر اللجنة الدكتور (محمد إبراهيم الفيومي) دفع هذه الشبهة الفظيعة بقوله: "إننا وجدنا ضمن الآراء المطروحة (يعني القديمة) الاستتابة مدى الحياة، فقلت: إذن نحن لسنا مشرعين جددًا، إنما نحن رجحنا بين الآراء.. كما أننا لم ننكر نصًا معلومًا من الدين بالضرورة".

إذن هو تجديد من بطن القديم بترجيح رأي متنح على رأي سائد مشهور، ورغم كل هذا الحذر فإن التوصية لقت معارضة حادة تزعمها الدكتور (رأفت عثمان) وذلك "لأن تقسيم المرتد إلى مرتد يضر ومرتد لا يضر ليس واردًا في اعتبار العلماء القدامى أصلاً".... إذن هنا مناط الاحتجاج

أن هذه القسمة قسمة ضيزي لأنها لم ترد عند القدامى، ثم "إن استتابة المرتد طوال حياته رأي غريب.. ينقد العقوبة ويلغيها من الأصل، حتى تصبح الردة بلا عقوبة، ولقد اتفق العلماء على أن عقوبة المرتد هي القتل".

أما لماذا اجتمعت اللجنة أصلاً وتشكلت وبحثت ونقبت وفتشت لتصل إلى ما وصلت إليه؟ فهو السبب الذي جاء واضحًا في توصية اللجنة "أنها راعت في توصيتها الظروف الدولية التي تحيط بالإسلام، والاتهامات الموجهة إليه بالتحريض على العنف والإرهاب.. وأن هناك قوى معادية تتربص بالإسلام وتريد النيل منه، فتصفه تارة بأنه عدو للحضارة، وتارة بأنه عدو للحرية". أو فيما أصر على إيضاحه منعًا لأي التباس الدكتور (الفيومي) أن ما تم ليس عن رغبة وإرادة، إنما "مراعاة للظروف الصعبة والشديدة التي يمر بها العالم الإسلامي، وحركات التشويه المنظمة ضد الإسلام واتهامه بأنه يحرض على الإرهاب ومصادرة الحريات".

المسألة إذن لا تجديد ولا تحديث ولا هم يحزنون، إنما هي في استطراد (الفيومي) مراعاة "للظروف الخارجية

وهي بلا شك تؤخذ في الاعتبار"، ويجـ ب أن ننتبـ ـه جيـ دًا لمسألة "الخارجية تلك، ويضيف "حتـ ى لا يشـ وش أعـ داء الإسلام عليه".

المعنى هو موقف الولايات المتحدة الأمريكيـ ـة مـ ـن الإسلام ومن ورائها كل العالم المتحضر، ومعها العالم كلـ ـه طوعًا أو كرهًا، بعد ضربة الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقبل هذا الحدث الهائل الفارق في تاريخ الكوكب الأرضـ ـي وجغرافيته، ما كان الإسلام ولا المسلمون يشغلون الأمريكان في قليل ولا كثير، إلا بالقدر الذي يحافظ على مصالحهم في المناطق الإسلامية. فبالنسبة لهم ما كنا في العيـ ـر ولا فـ ـي النفير، مجرد شعوب مقطوعة عن الحداثة تعـ ـيش عصـ ـورًا وأزمنة غادرتها الدنيا إلى أزمنة أخرى، شعوب تعيش أوهامًا ماضية، تغني أمجادها السوالف منكفئة على ذاتها وماضـ ـيها وهلاوسها، وما كنا يومًا بالحجم الذي رسمناه لأنفسنا كأمـ ـة تشغل العالم القوي ليجلس القرفصاء متفكرًا متآمرًا عليها آناء الليل وأطراف النهار... ولكن بعد ارتكاب جريمة سـ ـبتمبر العظمى تحولنا إلى مركز اهتمام العالم القوي، الذي يعلم أن الإرهاب هو سلاح الضعيف، وأن هذا الإرهاب لـ ـه أسـ ـبابه

وجذوره التي يجب أن تجتث شئنا أم أبينا، وأن المعركة مع الإرهاب ليست معركة تقليدية تضرب فيها القنابل وتطلق فيها الصواريخ أينما أمكن تحديد مواضعه المفرخة، ولكن أيضا بالتدخل العلني السافر وبضغط القوة الصريح الواضح في ثقافات المسلمين ومناهجهم في التفكير والسلوك التي كانت المفرزة لهذا الإرهاب.. وربما التدخل في دين الإسلام ذاته، وذلك في خطابات الرؤساء والمسئولين الكبار العلنية مصحوبة بزخم إعلامي ودراسات دقيقة ليصبح الإسلام والمسلمون على خريطة الاهتمام لأول مرة في هذا العصر.

وخلال عامي 1998 – 1999 كتب صاحب هذا القلم لمجلة روز اليوسف مجموعة من الدراسات العلمية منبهًا محذرًا مطالبًا بإعادة النظر في مناهجنا في التفكير في شئون الدنيا والدين والإعلام والتعليم لتجاوز التخلف وعوائق التقدم لنجد لنا مكاناً بين الأمم، وترتيبًا لبيتنا من الداخل توقيًا لأي تدخل خارجي بحجج حقوق الإنسان أو الأقليات أو ما أشبه، إضافة إلى تركيز أعماله المنشورة في كتب حول ذات الأغراض، فلم يلق سوى سيل من التكفير الديني والتخوين الوطني بحسبان تلك الكتابات تدخل في إطار المؤامرة

الكونية على الدين وعلى البلاد وأنه بما يكتب عميل لأعـ داء الأمة... فماذا الآن بعد أن أزفت الأزفة؟؟؟ وبعد أن صدقت التوقعات حول المنهج والإرهاب والنتائج التي قلنا فيها قولاً طويلاً؟! وماذا عن كل من قاموا قومة رجل واحد في حملـ ـة تشهير وتجريس واسعة شارك فيها العروبيون أو (العربجية) والإسلاميون وكتاب السلطة ضد صاحب هذا القلـ ـم، الـ ـذي انزوى بعد أن مزقه أوراقه وكسر أقلامه يأسًا وقنوطًا لأكثر من سنتين أو يزيد؟!

ورغم الأخطار الهائلة المرتقبة الواضحة لكـ ـل ذي عينين، فإن الأفهام عند مواقفها التليدة لا تريم عنها حراكًـ ـا، فمع اتهام الإسلام بالعداء للحضارة والحرية والتحريض على العنف، في عالم تبدلت فيه معادلة الضـ ـعف والقـ ـوة لغيـ ـر صالحنا، فكل ما أرتأته اللجنة حول "حرية الاعتقـ ـاد" التـ ـي أصبحت في العالم حقًا مقدسًا، والتي سبق وكتبـ ـت بشـ ـأنها لروز اليوسف فلم ير الـ ـدكتور (عبـ ـد المعطـ ـي البيـ ـومي) فيلسوف الدولة الإسلامي فيما كتبت سوى أنني (أهذي)، كل ما رأته اللجنة إزاء اتهامات ترافقها احتمـ ـالات مـ ـن قـ ـوى عظمى تملك السيطرة على السماء والبر والبحر وما تحـ ـت

الأرض، هو تمديد استتابة المرتد مدى الحياة مما يستدعي بالطبع حبسه (مؤبد) حتى يمكن استتابته كل فترة للتأكد من رجوعه إلى الدين المطلوب إثبات أنه ليس ضد الحرية أو حقوق الإنسان، وأنه ليس دين إرهاب كما يزعم أهل الغرب الذين يكيدون له كيدًا.

هذا رغم أن مسألة الإيمان والتعبد شأن بشري خالص، يفترض أنه يقوم على اختيار الإنسان الإرادي الحر بالكامل، حيث لا يمكن فرض الرقابة على الضمير لمعرفة صدق الإيمان أو كميته أو مساحته أو وزنه بمعايير دقيقة، هي منطقة شديدة الخصوصية لا يصلح معها القسر إلا على اللسان وحده، لذلك فإن أي عقل غربي أو شرقي (شرط أن يكون عقلاً) لابد أن يصاب بالهلع أمام مسألة الاستتابة قبل تطبيق حد القتل، الذي هو لون صارخ من العسف والقهر والإرهاب على مجرد اللسان وليس على قلب الإنسان. فهل حقًا يطلب الرب العظيم ذو الجلال إيمان العبد والسيف على رقبته، أو السجن المؤبد في أحدث الاجتهادات البيومية؟ وهل هذا الأمر الشائع برمته أصل صحيح من أصول الإسلام؟ لأنه لو كان كذلك حقًا فإن التهم الموجهة إليه الآن ستكون

صحيحة ويكون كل ما فعلته اللجنة الموقرة هو تأكيد التهم مع خطاب مخادع إن خدع المسلمين البسطاء الطيبين فلن يخدع المهتمين في العالم بحقوق الإنسان، بل سيكون مدعاة دهشة ساخرة مُرة من العالمين.

والغريب أن تسمع من سادتنا المتفيقهين أن حقوق الإنسان المعلومة في عالم الغرب الحر قد جاءت كاملة غير منقوصة في ثقافتنا العربية الإسلامية، وهو ما يشي باقتناع دواخل أنفسهم برقي القيم الحقوقية العالمية اليوم وسموها، لكن مثل هذه الإعلانات حول حقوق الإنسان في الإسلام تسقط جميعها وتتهاوى أمام الإصرار على حد الردة وحكاية الاستتابة.

لنقف إذن مع الأسس التي استند إليها سادتنا المشايخ عافاهم الله في مسألة الردة والاستتابة.. نحاول أن نفهم.

أبرز المستندات بأيديهم وأهمها حديث وحيد أحد يقول: "من بدل دينه فاقتلوه"، وعليه يرى الدكتور (رأفت عثمان) أن عقوبة المرتد هي القتل، لأن الحديث سنة والسنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن، وأن هذا الحديث ليس بضعيف.. لماذا؟ لأنه مروي في صحيح البخاري،

وصحيح البخاري أصح كتاب على الأرض بعد القرآن الكريم (؟!!).

أما المستند الثاني فحكاية جاءت في الحوار مع (البيومي) وهي أن الصحابة قتلوا شخصًا ارتد (من هو؟ كيف ارتد؟ من القاتل؟ كلها أسئلة بلا جواب)، فاحتج عمر بن الخطاب وقال: "هل أطعمتموه ثلاثة أيام؟ هل استتبتموه؟" ومن يومها كما يقول (البيومي) استنادًا إلى عمر لا إلى قرآن ولا إلى حديث صار الإجماع ألا يقتل المرتد حتى يستتاب.

ثم يأتي المستند الثالث وهو الأقوى بيد (رأفت عثمان) متمثلاً في إصرار أبي بكر على محاربة المرتدين عند خلافته لأن الردة مفارقة للجماعة، وبالطبع لا يمكن أن يكون الصديق مخطئًا.. وهو من هو!!

إن المسلم البسيط غير الأزهري المتفيقه لا شك سيسأل نفسه هنا: هل تُجب السنة القرآن الكريم وتلغي آياته الفصيحة الواضحة وهي تقول: "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" أو وهي تؤكد أنه "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغى/ 2/ 256". فهل على هذا المؤمن البسيط الذي هو مادة الإسلام الحقيقية وهو من يشكل جمهور المسلمين أن

يصدق الحديث الواحد الأوحد، أم يصدق القرآن الكـ ـريم، أم عليه أن يصدق كليهما فيصاب بالحول في الرؤية في أخص ما يعتقد، خاصة عندما يروي له الدكتور (البيومي) روايـ ـة أخرى هي على النقيض من منطوق الحديث، وهي عن النبي (ص) أيضًا إبان صلح الحديبية بين النبي ومشـ ـركي مكـ ـة، عندما قال له ممثل مكة في الصلح (سهيل بن عمرو) شرطًا: "من يسلم من عندنا ويأت إليك ترده إلينا، ومن يرتـ ـد عنـ ـك ويأت إلينا لا نرده إليك" فقال له النبي (ص): "من يرتـ ـد لا رده الله"؟!

هنا لا أرى المؤمن الطيب الـ ـذي لا يجيـ ـد ألـ ـوان الخطاب الخداعي المعتمد لدى سدنة الفقه إلا مصابًا بالبلبلـ ـة التامة، فالنبي في البخاري يأمر بقتل من بـ ـدل ديذ ـه وفـ ـي الحديبية لا يهتم بالمرتد بل يدعو الله بعدم عودتـ ـه والآيـ ـات تؤكد أنه لا إكراه في الدين، والصديق يحارب المرتـ ـدين... فأين يجب على المسلم الصالح أن يقف؟.. وماذا يصدق فيما يلقي إليه: إن صدق بعضه وترك بعضـ ـه فـ ـإن الأزاهـ ـرة الأشاوس سيتهمونه فورًا بأنه قد "أنكر معلومًـ ـا مـ ـن الـ ـدين بالضرورة"، ويكون بهذا المعنى مرتـ ـدًا وعليـ ـه أن يسـ ـتعد

للاستتابة المؤبدة أو القتل؟ ولا يبقى عليه إلا أن يلغي عقله نعمة الله عليه ويقبل كل هذه المتناقضات معًا وهو صامت قانع بالسلامة، أو أن يتابع معنا محاولة الفهم... فللحديث بقية.

(2)

كلا لن نقف مع حديث (الأوزاعي) بشأن حد الردة الذي دونه بعده (مسلم) بحوالي قرنين من الزمان في صحيحه، دون أن يشير إلى (الأوزاعي) نفسه كأحد رجال إسناد الحديث (5/ 106)، نظرًا لأن لجنة العقيدة والفلسفة التي اجتمعت ورفعت توصية بمجمع البحوث الأزهري، لتمديد مهلة استتابة المرتد مدى الحياة بدلاً من ثلاثة أيام، لإثبات أن الإسلام ليس ضد الحريات وأنه ليس دين إرهاب كما يزعم الممترون، لم تشر إلى حديث (الأوزاعي) ربما لما لحق بالأوزاعي نفسه من منكرات معلومة مشهورة، واختار المجتمعون الوقوف عند حديث واحد بهذا الشأن ورد بصحيح البخاري ونصه "من بدل دينه فاقتلوه"، وذلك حسبما ورد في تحقيق روز اليوسف بالعدد (3871). رغم ما يعتور هذا الحديث بدوره من مآخذ واضحة بعد هربهم إليه فرارًا من (الأوزاعي) ومناكيره.

والملحظ الأول الذي لابد أن يلفت نظر أبسط العقول سذاجة هو صياغة حديثهم الحجة الذي اعتمدوه واعتمده من عارض اجتهادهم أيضًا، فصياغة الحديث لا تنم عن دقة نص قانوني وفقه تشريعي، فمن غير المقبول ولا المتصور أن يلقي نبي الأمة كلامه هكذا على عواهنه في أمر يتعلق بحياة العباد، لأن معنى الحديث سينطبق على كل من بدل دينه أيا كان هذا الدين ولا يخص الإسلام وحده وهو ما ينقض دعوة الإسلام إلى الإسلام من أساسها. إضافة إلى كونه من أحاديث الآحاد الواجب التزام الحذر في قبولها إذا تعلقت بحقوق العباد فما بالك بسفك دمائهم.

والأكثر إفصاحًا بهذا الشأن أن الخليفة (أبو بكر الصديق) عندما قرر شن حربه المعروفة بحروب الردة، وعارضه (عمر بن الخطاب) وفريق من الصحابة، لم يحتج عليهم بحديث من هذا النوع، كان وحده كفيلاً بحسم أي خلاف، ولو كان هذا الحديث معلومًا لدى معارضي الخليفة ما عارضوه أصلاً، وهو ما يشير إلى أن هذا الحديث – حتى ذلك الوقت – لم يكن قد تم اختراعه بعد.

وما لا يفوت مدقق هو الأسس الفقهية التي أسست عليها لجنة العقيدة والفلسفة الأزهرية توصيتها بتمديد مدة الاستتابة، فقد بنت اجتهادها على أسس تجب الحكاية برمتها من جذورها، من هذه الأسس أنه ليس هناك حكم قاطع قام عليه الإجماع بالنسبة للمرتد، ومنها أيضًا أن النصوص التي جاءت بشأن الارتداد قابلة للتأويل والترجيح. فإذا كان الأمر كذلك فلا تدري السر العجيب في تاريخية هذا النص الأعجب، ولا السر في هذه الرغبة الحميمة في سفك الدماء بموجبه عبر التاريخ.

هذا ناهيك عن كون الدكتور (رأفت عثمان) وهو يقف وراء حد قتل المرتد منافحًا رافضا أي تأجيل لمشهد الدماء الجميل، يدعم موقفه الشديد القسوة دعمًا شديد العي والتهافت، بقوله: إن هذا حديث غير ضعيف، ويكفينا أنه قد ورد في صحيح البخاري أصح كتاب بعد القرآن...

هكذا (؟!). متصورًا أنه قد ألقم الجميع حجرًا ليخرسوا ولا ينبسوا ببنت شفة، وأنهم مما قال سيرتجفون فرقًا وهلعًا!!

أليس غريب أن تسمع كل هذا الضجيج الأزهري والطنين المشيخي بين مؤجل للقتل وبين متشوق يتلهف لمرأى الأرض مفروشة أمامه بالدم سرورًا وحبورًا، مع المآخذ الجسام على السنة القولية/ الحديث سواء وردت في صحيح البخاري أو صحيح غيره، وما جرى حولها جرحًا وتعديلاً وإسنادًا منعًا لها من السقوط. ومدى تنازع الفقهاء والدارسين عبر التاريخ حولها على اختلاف فرقهم من سنة إلى شيعة وفروعها إلى علماء كلام وفلاسفة، وكيف تنوعت درجاتها بين حسن وضعيف وغريب. ومع المعرفة المؤكدة أن كتب الإسناد قد اعتمدت على بشر غير معصومين بأخطائهم وسهوهم ونزواتهم وأطماعهم وأهوائهم ومنافعهم، انتقلت الرواية عبرهم وجرت عبر زمن متغير تغيرت فيه سياسات أصحاب السلطان ومطالبهم من الرواة، في سلسلة من العنعنات عبرت سنين طوالاً انقضت بين زمن الرواية المفترض وزمن جمعها في الصحاح.

وثقة في علم سادتنا المشايخ نعجب أن يصروا مع كل هذا على إقامة بعضها حجة لتشريعات قاتلة مرعبة مرهبة، ونعجب للدكتور (رأفت عثمان) الذي يبلغ به كمال

الحجة في كون الحديث قد ورد في حديث البخاري (؟!)، وهو العارف أن البخاري قد جمع 600.000 حديث ألقى منها في غياهب التاريخ بـ . 59600 حديث واصطفى فقط أربعة آلاف، واعتمد في اختياره لما أبقاه على ما كان ينشرح له صدره بعد الصلاة والاستخارة فيما رد به علينا يومًا الدكتور (المطعني)، وهو الأمر الذي لا يمكن وصفه بالعلمية، كما لم يكن للبخاري علاقة بالسماء ولم يكن يتلقى وحيًا حتى نعتمد استخارته واختياره وحده دون عقل الأمة كلها، لنذبح الناس ونرهبهم بموجب هذه الانشراحات المزاجية ولمجرد مأثور جرى مجرى الحقائق الربانية، هو "أن صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله"، حتى كاد البخاري (الشخص) يقف بين مقدسات المسلمين العليا تصديقًا لما دونه وفق حالاته الانشراحية.

وقد سبق وأفضنا في مناقشة حجية السنة القولية على صفحات روز اليوسف (الأعداد من 3695: 3700)، تكفي هنا الإشارة للرجوع إليها منعًا للإطالة والتكرار، مع إشارة واجبة (لها سببها)، إلى تأثر الدكتور (مصطفى محمود) بشدة بما كتبنا، حتى تبنى المسألة ونقل عنا بالنص ما نشرناه حتى

بأخطائه المطبعية وما سقط منه دون أن يراجعه على أصوله، وبالطبع دون أن يشير إلينا فمن سيلتفت والمسافة فارقة بين النجوم والباحثين في بلادنا. وربط ما قلناه بما أثرناه حول مسألة الشفاعة وذلك بدءًا من موضوعه "ليس إنكارًا للسنة 1999/6/12 الأهرام"، فأثار زوبعة لم تهدأ حتى الآن. أما سبب هذه الإشارة فهو أن زوبعة الدكتور مصطفى أدت إلى ظهور تهمة جديدة في قاموس الإرهاب الديني، وهي أننا ومن هو مثلنا من (القرآنيين)، أي من يعتمدون القرآن وينكرون السنة. ولوجه الحق فإن صاحب هذا القلم لا يتعامل مع المأثور من منطق الإنكار أو عكسه لأن السنة القولية أو التاريخ الإسلامي أو كتب السير والأخبار هي بالنسبة لنا مادة للمعرفة والبحث نطلع من خلالها على أحوال ذلك الزمان وأساليب التفكير فيه وأحواله المجتمعية والسياسية وتفاصيل ومنمنمات كل ما يتعلق بالبحث العلمي، فهي مادة للمعرفة وليست وسيلة للمعرفة يمكن التشاجر حول أحقية من يملكها أو ينكرها أو يصدقها.

والمقصود هو بيان الألوان المختلفة الممكن اختراعها دومًا لتلفيق التهم التي تتبع حد الردة، لأن (القرآني) بإنكاره

السنة ستطاله فورًا تهمة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة"، وهو ما يفصح عن كون حد الردة وحكاية إنكار المعلوم بالضرورة، قد أصبحت سلاحًا بأيدي أصحاب المعالي من مشايخنا عند أي مخالفة لما استقر عليه السلف منذ ألف عام مضت، لأنهم حراس هذا المستقر الذي حوله يستقرون وينافحون، ليس لوجه الله ولا الدين ولا الحق ولا الناس ولا الوطن، ولكن لإسكات أي صوت مخالف ينتقص من وحدانية حقهم في امتلاك الدين.

وهكذا لم يعد معنى الردة قاصرًا على إعلان المسلم خلع نفسه عن الإسلام والدخول في دين غيره (رغم أني لا أرى أن هناك دينًا يستحق أن تترك دينًا آخر لأجله)، بل أصبحت الردة أن تطرح من داخل الإسلام جديدًا مخالفًا لما جمدت عنده عقول اكتفت بوظيفة الحراسة دون وظيفة العقل، مع احتمال مرجح أن يكون هذا الجديد عن نية خالصة تقصد وجه الوطن والناس والدين، رغبة في اللحاق بحداثة الزمن لتلحق أمتنا بأمم تجاوزنا وبزمن أبعد من زماننا القروسطي. وأصبحت أي طروحات جديدة تعني التعدي على مساحة التقديس التي استولى عليها مشايخنا وتصوروها مناطق

محرمة حلال عليهم حرام على غيرهم، كما أصبحت تعذ ي التعدي على ما تصوروه مناطق نفوذ سلطوية يستمدون منها وظائفهم وتحقيق ذواتهم ووج اهتهم الاجتماعي ة، وأحياناً ا السيادية، أو تصوروه ممتلكات خاصة ممنوع الاقتراب منها أو التصوير لأنهم وحدهم من بيدهم الإسلام، أو هم الإس لام ذاته.

ومن ثم تجاوزت مسألة الردة تجريم حرية الاعتق اد وعقابها بالدم، إلى تجريم وتحريم أن تفك ر، (ث م يتس اءل البعض مندهشاً عن سر تخلفنا بين الأمم؟!!). تحريم أن تعمل عقلك فيما يخص روحك وقلبك وهو أخص الخصوص يات، وعلينا أن نقبل كل ما يلقى إلينا ونحن كالخشب المسندة حتى لو احتوى كل المتناقضات، وحتى ل و كان ت تق ف وراءه حسابات مصالح لا حسابات إسلام، وأن تلغي تفكيرك لأن ك إن أعملته استلوا عليك إنكار المعلوم من الدين بالض رورة ويتلوه الاتهام بالردة.. أو ليس هذا هو الإرهاب بعينه وبذاته؟ هذا رغم ما يتم التعتيم عليه في اجته ادات فقه اء عظ ام، أدركوا معنى حركة الزمن وضرورة تح ديث م ا بأي ديهم فقالوا: "لا يكفر المسلم بقول يحتمل الكفر من تسعة وتس عين

وجهًا، ويحتمل الإيمان من وجهة واحدة/ ابن عابدين/ رد المحتار/ 292".

وللتأكد من الاستثمار الانتهازي لهذا الحد من جانب فقهاء الدم لإسكات صوت العقل في الأمة، أضرب هذا الأمثلة الثلاثة الآتية:

المثال الأول: وهو الأفدح في نتائجه، والذي انتهى فيه أصحاب شهوة الدم إلى قتل مسلم فاضل أحب وطنه فقام يقدم ما باستطاعته لتحديث الدين ودفع الأذى عن الوطن، هو طيب الذكر الدكتور (فرج فودة)، بفتوى من جماعة مشايخ التكفير المعروفة بجبهة علماء الأزهر، ويكفينا هنا قول واحد للدكتور (محمود مزروعة) بشأن الدكتور (فرج فودة)، وأشك أنه فهم من كلام فرج شيئًا: "إن الذي يدعو إلى تعطيل العمل بشرع الله ويطالب بتطبيق القانون الوضعي مرتد.. ويجوز لآحاد الأمة أن ينتخبوا من بينهم من يقوم بتطبيق الحد عليه".. وحتى تاريخه لم تتم محاسبة هذه الجماعة بتهمة التحريض على القتل وتشريعه والشراكة فيه في قضية واضحة هزت وجدان الوطن.. ومن يومها لم يتحرك أحد في الوطن!... يا وطن!!

المثال الثاني: ويخص صاحب هذا القلم المتواضع بعد ما نشره في روز اليوسف في 98/ 1999 فشنت عليه حملة تشويه واغتيال معنوي واسعة نقتطع منها بإيجاز شديد ما يلتقي وموضوعنا، بعض ما كتبه رئيس تحرير صحيفة الحقيقة الإسلامية في أعمدة طويلة بالصفحة الأولى بتاريخ 1999/5/8 "دأب الدكتور سيد القمني على إثارة الشكوك في الأحكام الشرعية.. فيما يسمى المعلوم من الدين بالضرورة التي لا يشك فيها مؤمن وإلا صار مرتدًا.. فقد أنكر السنة المحمدية ومنكرها كافر بإجماع الآراء".. وفي مناخ كمناخنا يكفي أن يصدر هذا القول لتتطوع إلى تنفيذه آلاف الأيدي متوضئة أو نجسة أو قذرة بعد الإفتاء لآحاد الأمة بمشروعية تنفيذ حد الردة... الحد الذي لم يقض فقط على مبدأ حرية الاعتقاد المقدس، بل أيضًا على حرية التفكير أو حق المواطن في قول ما يراه في صالح وطنه.

المثال الثالث: ويتعلق بشيخ أزهري مجتهد يسري عشق الإسلام في عروقه هو الدكتور (أحمد صبحي منصور)، وقد اجتهد بشروطهم وهو رجل منهم وتنطبق عليه كل الشروط التعجيزية الواجب توافرها في المجتهد، وهو

رجل نختلف معه كثيرًا بل لا نقف معه على أرضه بالمرة، لكن لا يمكننا أن ننكر جهده وما بذله في سبيل ما اهتدى إليه عقله وبحثه، وحقه في أن يقول ما اهتدى إليه ويعلنه لأبناء وطنه لمن شاء التصديق ولمن شاء الرفض. فكانت مكافأته على البحث وسهر الليالي في سبيل ما رآه في صالح الدين والبلاد أن هبط عليه رجال الأمن يقبضون عليه ويأخذون أوراقه وأقلامه باعتبارها أسلحة فتاكة تهدد أمن البلاد، بعد أن اتهمه الأزهر بتهمة إنكار السنة. وبعد حملة تجريس خرج من محبسه ليجد نفسه مطرودًا من الأزهر المبارك ليبدأ سعيًا موجعًا للحصول على قوت عياله، بينما يعيش أصحاب القرارات الأزهرية العالية في نعيم البلهنية.. فما أقسى قلبك على أبنائك المخلصين يا وطن!!

وقد قصدنا مثال الدكتور منصور عن عمد لما قدمه من اجتهاد بشأن حد الردة في الحديث "من بدل دينه فاقتلوه"، وهو ما يفضح أسانيد الكبار وجمودهم عند نصوص منكورة تطال رقاب العباد، ليأكلوا طعامهم الهنيء مغمسًا بالدم البريء كما هو ديدن سدنة الدين عبر التاريخ. ذلك الحديث الذي لم يستخدم مرة إلا وكانت وراءه أغراض دنيوية

ونزعات ثأرية منذ فجر الإسلام مرورًا بالطبري والسهرودي حتى فرج فودة. ومنعًا للإطالة سأسمح لنفسي بإيجاز ما كتب منصور على طريقتي في تفنيده لسلامة الحديث المذكور.

في سند هذا الحديث سنجد الراوي الأول الذي تعود إليه عنعنات الحديث هو (عكرمة) وكان عبدًا عند (عبد الله بن عباس) وعنه روى الحديث المذكور فماذا عن (عكرمة) هذا؟... "إنه كذاب" هكذا بالفصيح الواضح وصفه (ابن سيرين).. ومع ابن سيرين شهود عيان معاصرون لعكرمة نستمع لشهادة الأول (ابن أبي ذئب) وهو يقول: "رأيت عكرمة وكان غير ذي ثقة"، أما الثاني فهو (سعيد بن جبير) فكان يعبر عن شديد انزعاجه مما يروي (عكرمة) للناس قائلاً: "إنكم لتحدثون عن عكرمة بأحاديث لو كنت عنده ما حدث بها" لذلك كان رأي الثالث (سعيد بن المسيب) لإيقاف (عكرمة) عن كذبه "أن يلقي في عنقه بحبل ويُطاف به"، وكان ينذر عبده (برد) ويتوعده بقوله: "لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس"، حتى انتهى الأمر بعكرمة مقيدًا بالأصفاد ملقي على باب كنيف (عليّ بن عبد الله بن عباس). فإذا سأله أحد عن قسوته على عبده رد قائلاً: "إن

هذا الخبيث يكذب على أبي". أما الراوي الأخير الذي أخذ البخاري من فمه وعليه كل المصداقية (أبو النعمان محمد بن الفضل)، فقد اعترف البخاري عليه بأنه "قد تغير عقله" أي أنه أصيب بالخرف، وهو ما شهد به (أبو حاتم) في قوله عنه: "اختلط عقله في آخر عمره"، وأجمع على ذلك معهم أسماء لامعة كأبي داود والدارقطني وابن حبان الذي قال عنه: "اختلط عقله في آخر عمره وتغير حتى لا يدري ما يُحدث فوقع في حديثه من المناكير الكثير".

وهكذا أنت مع مشايخنا بين أمرين: إما أن تقبل أحاديث القتل على علاتها حتى لو كانت معورة بالكامل وفاسدة الأصول (وهو أمر لا شك يعلمونه ومع ذلك يقيمونه سيفاً بأيديهم مما يشير إلى أن الأمر رغبة خاصة لا مسألة دينية حقاً وصدقاً) وإما أن تقول للناس ما قد علمت من المخفي في سراديبهم المغلقة فيخرجونك من الملة ويتهمونك بالردة بذات الحديث المنكور الذي قمت تثبت لهم ما يعلمونه في خفاياه سلفاً.. هذا إذا كانوا حقاً يعلمون.. فإن كانوا لا يعلمون فتلك مصيبة، وإن كانوا يعلمون ويقتلون به العباد منذ فجر تاريخنا غير الجميل... فالمصيبة والجريمة أعظم!!

(3)

ونأتي الآن إلى الحجة الأعظم المشهرة بيد الـ دكتور (رأفت عثمان) طالبًا بها دم المرتد فورًا حتى تهـ دأ نفسـ ـه وتستريح، ألا وهي حروب الردة التي أصر عليهـ ـا وقادهـ ـا (أبو بكر بن أبي قحافة).. وهو من هو (؟!).. هو الصـ ديق، خل النبي الوفي، أبرز المبشرين بالجنة.. ثاني اثنين إذ همـ ـا في الغار.. وصهر النبي عن طريق ابنته عائشة أم المؤمنين الحميراء التي عنها نأخذ نصف ديننا، وخليفـ ـة رسـ ـول الله الأول، والمعروف في التاريخ الإسـ ـلامي برقتـ ـه ودماثتـ ـه وهدوئه ورجاحة عقله وحسن مشورته.

والمعلوم أن أحداث السقيفة العاصفة قد انتهت بوضع الأمر بيد (أبي بكر)، وأنها في رأي كثير من البـ ـاحثين مـ ـا استقرت له إلا لغياب (علي بن أبي طالب) وبنى هاشم حول جثمان النبي، ولخلاف قديم بين الأنصار عادوا واستعر وتم استثماره مع حسد بعضهم بعضًا على تولي الإمارة، عنـ دما

ترك المصطرعون على كرسي الإمارة جثمان نبيهم مسجي في بيته لأقاربه وذهبوا إلى السقيفة يتبارون حول المنصب المأمول، تنابذوا فيها بعضهم مع بعض واستخدموا العنف الكلامي والجسدي ضد بعضهم البعض، وانشغلوا عن نبيهم يومين وهم في أمرهم لاهون، حتى إن أبا بكر وعمر لم يشهدا لا غسله ولا تكفينه ولا حتى دفنه الذي قام به أهله في جوف الليل.. لقد ذهب صاحب الدين.. وبدأت الدنيا!! (انظر ابن هشام 4/ 336 والمقدسي في البدء والتاريخ 5/ 65 وشرح النهج 2/ 2 واليعقوبي 2/ 103 وكنز العمال 3/ 140 وتاريخ الخميس 1/ 189 وأبو الفدا 10/ 152 وتاريخ الذهبي 1/ 321).

ومعلوم أيضًا أن بعض الأنصار وجميع بني أمية وجميع بني هاشم قد رفضوا هذه البيعة وامتنعوا عنها، وتصل بعض المصادر بهذا الامتناع إلى ستة أشهر كاملة ظلت فيها شرعية أبي بكر تتأرجح، حتى حصرهم (عمر بن الخطاب) وهم في اجتماع ببيت (علي بن أبي طالب) ومعه ورجاله مشاعل النار والحطب مناديًا المجتمعين: "والله لأحرقن عليكم البيت أو لتخرجن إلى البيعة/ الطبري/ التاريخ

3/ 202". أما زعيم الخزرج الصحابي الجليل (سعد بن عبادة) أحد النقباء الأثنى عشر المؤسسين للدولة اليثربية الطالعة، فقد رفض الاعتراف بإمارة أبي بكر ورفض أن يبايع بل أعلنها حربًا على الخليفة لولا مرضه الذي أقعده (الطبري/ 3/ 323)، ومن بعده لم يعترف بخلافه (عمر بن الخطاب) حتى تم اغتياله ونسب مؤرخونا هذا الاغتيال إلى الجن، دون أن يذكروا لنا أي توضيح بشأن الخلاف الثأري بين (ابن عبادة) وبين الجن (!!) ولا سببه.

ومثل هذه المعلومات البسيطة في التاريخ الإسلامي ذكرناها على عجالة، لأنها ترتبط أشد الارتباط بالأحداث التي ترتبت عليها وأدت إلى نبض موضوعنا (حروب الردة) التي جرت مع بداية حكم (أبي بكر). وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعارضة المهزومة عادة ما لا تجد من ينصفها من كتاب يكتبون من على مقعد سيطرة الغالب، وأن ما وصلنا من مدونات تاريخية قد كتب معظمها من وجهة نظر المتغلبين، لذلك تحتاج إلى جهد وبحث وتدقيق للخروج بمعلومات منصفة للمعارضة، وهو أمر متكرر في التاريخ ولدى مختلف الشعوب ظلم فيه كُتاب المنتصر الفائز من حاقت به

الهزيمة، حتى امتهنوهم أحياناً وجعلوا منهم علامات سوداء في التاريخ، رغم أن الأوضاع ربما لم تكن هكذا حقاً. ومن ثم يلزمنا هنا وبعد مضي ما ينوف على ألف وأربعمائة عام أن نتحرى الدقة والحياد فيما وصلنا حتى لا نظلم الأبرياء مع الظالمين عبر التاريخ.

ثم علينا أن نتوجه بالتذكرة إلى أهل المذهب السني وهم يأخذون على أهل المذهب الشيعي إسرافه في التقديس حتى وصل إلى الأئمة الاثنى عشر وإلى كبار الملالي والسادة المزعوم انحدارهم من نسل النبي (ص)، لأن أصحاب المذهب السني بدورهم قد أسرفوا في التقديس لعباد صالحين حقاً وكبار الفعال صدقاً، لكنهم نفعوا أنفسهم وزمنهم بصلاحهم وفعالهم ولا يعني ذلك رفعهم إلى رتبة القداسة، كما فعلوا مع كبار الصحابة وأحياناً مع بعض الفقهاء أو جامعي التراث كالبخاري مثلاً، وهو ما يؤدي إلى السقوط في شبهة الشرك الذي نعيبه على أصحاب المذاهب الأخرى والأديان الأخرى كما يقولون بشأن المسيحية مثلاً، وهو ما لا تقول به الملة بل تنهي عنه بقرارات قرآنية واضحة، حيث يفتقر الجميع بعد النبي إلى النبوة ومن ثم إلى أي لون من

القدسية، ولا يبقى لهم سوى أعمالهم أو أنهم من المبشرين بالجنان الفردوسية أو صلاحهم وتقواهم، وهي كلها أمور لهم وليست على الناس في شيء، ولا ترفعهم عن رتبة البشرية. فإذا كانت آفة الإفراط في التقديس مأخذًا سنيًا على الآخرين، فلا شك والحال كذلك، أن النهي عن أمر وإتيان مثله سيكون عارًا على من يفعله عظيمًا.

وإذا كان (عمر بن الخطاب) قد وصف خلافة (أبي بكر) بأنها "فلتة، وقى الله المسلمين شرها"، فإن البحث الأمين سينتهي إلى أن هذه "الفلتة" تركت بين المسلمين شرًا مستطيرًا فيما وقع بسببها من أحداث، وأدت إلى إسالة الدماء أنهارًا حتى أنتتت منها السبل والطرق. فلم يتم الإجماع على هذه البيعة (الفلتة) بتخلف الهاشميين والأمويين وبعض الأنصار عنها، مع عدم إشراك بقية المسلمين في بقاع الجزيرة وأخذ رأيهم، مع حق أعطاه الله لهم واضحًا فصيحًا في الآية الكريمة "وأمرهم شورى بينهم"، و(الأمر) حينذاك يعني (الحكم) بلغة زماننا، وهو ما أدى بكثير من العرب إلى عدم الاعتراف بشرعية حكم (أبي بكر)، وعبروا عن ذلك بوضوح مع تمسكهم بإسلامهم وحقهم الشرعي في المشاركة

في اختيار الحاكم، وبأسلوب ذلك الزمان ما كان بيدهم من وسيلة علنية لإعلان هذا الرأي إلا منع الزكاة عن الوصول إلى الخليفة، وأطلقوا شعرهم وسيلة زمانهم للانتشار يعبر عن موقفهم كما في الأبيات:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا فواعجبًا ما بال (مُلك) أبي بكر

أيورثها بكرًا إذا مات بعده؟ وتلك لعمرالله قاصمة الظهر!!

(ابن كثير/ التاريخ/ 6/ 311، 313)، وهكذا عبر العرب عن تمسكهم بحق شرعي أعطاه الله لهم في اختيار حاكمهم، وقد رأوا أن ما تم في تأمير (أبي بكر) هو لون من ألوان (الملك)، وإذا كانت هذه هي البداية، فربما يورثها (أبو بكر) من بعده في مجاز ساخر لولده (بكر) كناية عن نسله. وهو صيغة الحكم التي خوفهم منها القرآن واستنكرها بـ."إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها". وأفصح الرأي السياسي المعارض عن موقفه بسخرية قبائل أسد وفزارة: "والله لا نبايع أبا الفصيل"، تهوينا لشأن (أبي بكر) وتصغيرًا، لأن البكر هو ولد الناقة أما وليدها الصغير الحدث فهو الفصيل (الطبري 2/ 48).

وهكذا عبر عرب الجزيرة عن رأيهم في تلك البيعة (الفلتة) وعن عدم خضوعهم لها، فمنعوا الزكاة عن

العاصمة، وإن ظلوا على إسلامهم يرفعون الأذان في مساجدهم ويقيمون الصلاة ويقرأون القرآن ويلتزمون أوامر الإسلام ونواهيه. وهنا لا يمكن وضع أي اعتبار لروايات (سيف بن عمر) التي أخذ عنها كثير من الإخباريين عن كون مانعي الزكاة كانوا يتجهزون لغزو المدينة، لما هو معلوم من كذب (سيف) واختراعاته، وأن جميع كتاباته ما كانت إلا لتبرير المنتصر وتبخيس المعارض المهزوم والطعن عليه في دينه.

واتخذ الخليفة قراره بقتال مانعي الزكاة، وفيما يروي ابن كثير ".. وقد روى الجماعة في كتبهم سوى ابن ماجة أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: علام تقاتل الناس وقد قال رسول الله (ص): أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها/ 6/ 311". ومن (الماوردي) في الأحكام السلطانية نسمع رد (أبي بكر) على حجة (عمر) وهو يقول: "والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله (ص) لأقاتلنهم على منعه، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة".

ووجه الكارثة التاريخية في هذه الأحداث الجسام، أن مؤرخينا غفر الله لهم قد أطلقوا على جميع الحـ روف التـ ي خاضتها جيوش أبي بكر ضد العرب اسم (حروب الـ ردة)، وأطلقوا على كل من خالفه (خارج المدينة ومعارضيه مـ ن الكبار من هاشميين وأمويين) لقب المرتدين، خـ الطين بـ ين أتباع سجاح، ومسيلمة وطليحـ ـة والعنسـ ي مـ ن متنبئـ ين انفصاليين، وبين مسلمين محتجين بمنع الزكاة. ومن جـ انبهم يرى الشيعة أن تلك الحرب كانت سياسة لا دينًا، وأن (أبـ ا بكر) كان يبغي بها إخضاع الجزيرة لسـ لطانه والاعتـ راف ببيعته ولو بالقوة، كما فعل مـ ع الممتنعـ ين عـ ن مبايعتـ ه بالعاصمة، لكن القوة التي استخدمت خارج المدينـ ـة انفلـ ـت عقالها، وارتكبت فيها مجازر بشعة كان فيها التنكـ يس فـ ي الآبار والإلقاء من شواهق الجبال والحرق بالنـ ار، وأن مـ ا نعلمه عن رقة أبي بكر ولطفه وحلمه أمر لم يكن واضحًا في مسألة البيعة والإمارة، وهو ما وضح في رسائله "ومن أبـ ى أمرت أن يقاتله على ذلك ثم لا يبقى على أحد مـ نهم قـ در عليه، وأن يحرقهم بالنار ويقتلهم كل قتلة وأن يسبي النسـ اء والذراري". وهي الفلتة الثانية التي استخدمها قواد أبي بكـ ر

أسوأ استخدام، ولأغراض شخصية وانتهازية لا علاقة لها بدين ولم تبغ وجه الله، كما سنرى الآن مع أفعال سيف الله المسلول ضد العرب المسلمين في الجزيرة.

كانت وجهة نظر الشيعة إذن هي أن حرب مانعي الزكاة كانت لإخضاع القبائل لسلطانه وتثبيتاً لإمارته، لكن هناك وجهة نظر أخرى تقوم على رؤية خاصة بنا ومؤسسة على قراءة لعوامل قيام الدولة الإسلامية في جزيرة العرب في أعمال كبرى منشورة، يمكنها أن تقدم تفسيرًا وليس تبريرًا لحروب أبي بكر خاصة ضد المتنبئين وليس مانعي الزكاة، نؤجلها الآن منعًا لقطع القراءة الحالية لمسألة الردة، وكيف تم استثمارها انتهازيًا منذ فجر التاريخ الإسلامي لأغراض أبعد ما تكون عن الدين، وكيف طالت مسلمين أبرياء ولطخت تاريخنا الماضي ولم تزل تلطخ حاضرنا.

نقف هنا مع ما فعله (مالك بن نويرة) الشاعر الفارس المسلم كبير بني يربوع وشريفهم المقدم، الذي استعمله النبي على صدقات قومه، ولما مات النبي جمع صدقات قومه وفرقها في موضعها بين قومه وهو الأمر الجائز شرعًا، وقال في ذلك شعره:

فقلت خذوا أموالكم غير خائف ولا ناظر في ما يجيء به الغد
فإن قام بالدين المحوق قائم أطعنا، وقلنا الدين دين محمد

وهو شعر واضح المعاني يشير إلى إيمان بالإسلام ليس فيه شك، لكن بينما كان يرسل رسائله تجوب الفيافي شعرًا، كان (خالد بن الوليد) بجيشه يحط على مقربة من البطاح اليربوعية عند ديار أسد بن خزيمة، ويرسل العيون لتعرف موقف اليرابعة من الإسلام في سرية فيها (ضرار بن الأزور) يحمل أوامر خالد، وفيها أيضًا الصحابي الجليل (أبو قتادة)، وتسللوا إلى ديار القوم وهم نيام فشعروا بهم وفزعوا ونهضوا يحملون سلاحهم، وهنا نستمع إلى شهادة (أبي قتادة) وهو يروي بداية الأحداث المؤلمة قائلاً: "أنهم لما غشوا القوم ليلاً راعوهم تحت الليل فأخذ القوم السلاح. قال: فقلنا إنا المسلمون، فقالوا: ونحن المسلمون. قلنا: فما بال السلاح معكم؟ فقالوا لنا: فما بال السلاح معكم؟ قلنا: فإن كنتم كما تقولون فضعوا السلاح. قال: فوضعوها ثم صلينا وصلوا". لكن كانت مع (ابن الأزور) أوامر أخرى من (خالد بن الوليد) وهي أن يأتي بهم مستسلمين أسرى مع نسائهم

وذراريهم ففعلوا "فلما وضعوا السلاح ربطوا أسرى فجـ يء بهم إلى خالد".

وبدأ (أبو قتـ ادة) يشـ عر بالانزعـ اج ممـ ا يـ رى، والمسلمون مع سيدهم يقادون أسرى بعـ د الصـ لاة، ليتـ ابع الموقف ويسمع (خالد) يتهم (مالك) بأنه مـ ن المرتـ دين وأن هناك من أبلغه بذلك، لكن مالكًا ينكر مدللاً بصلاته وقومـ ه وباستسلامهم وإلقائهم السلاح عندما عرفوا أن القادمين مـ ن مسلمي العاصمة، مطمئنًا إلى براءتهم أمـ ام إخـ وانهم فـ ي الإيمان، ويقول لخالد: "أنا على الإسلام ما غيرت ولا بدلت"، ووقف دونه (أبو قتادة) و(عبد الله بن عمر) يشهدون له وعنه ينافحون (كنز العمال 3/ 132 واليعقوبي فـ ي تاريخـ ه 2/ 110).

ونطل من بعيد عبر سجف الـ زمن علـ ى المشـ هد التاريخي العجيب، على (مالك) مقيدًا ومن ورائه امرأتـ ه (أم تميم بنت المنهال)، يؤكد لخالد ومعه الشهود مـ ن مسـ لمي المدينة الذين فاجأوه في بلاده وصلوا معه، ولم تـ زل آثـ ار الوضوء بادية عليه، يؤكد أنه مسلم لا غير ولا بدل، ولكـ ن ليأمر (خالد) رجله (ضرار بن الأزور) بضرب عنقه (!!؟)..

ويأتينا السر فصيحًا في روايات أبي الف دا (التـ اريخ/ 158، وابن خلكان في الوفيات 5/ 66، واليعقوبي 2/ 110".. السر زوجة مالك (؟!) الموصوفة في المصادر بالجمـ ال العظـ يم وأنه قبل هذه الحملة كان عنده خبرها ووصفها "وكان له فيها هوى"، وأنه "لما رآها خالد أعجبته وقال: والله ما نلت ما في مثابتك حتى أقتلك". وشعر (مالك) بالغدر بعـ د أن استسـ لم لأسر إخوة الدين مطمئنًا، ومن ثم التفت إلى خالد قائلاً: "يـ ا خالد ابعثنا إلى أبي بكر فيكون هو الذي يحكم فينـ ا، فإنـ ك بعثت إليه غيرنا ممن جرمه أكبر من جرمنا، فقال خالـ د: لا أقالني الله إن لم أقتلك.. فالتفت مالك إلى زوجته وقال لخالد: هذه التي قتلتني، وكانت في غاية الجمال، فقال خالد: بل الله قتلك برجوعك عن الإسلام، فقال مالك، أنا علـ ى الإسـ لام، فقال خالد: يا ضرار اضرب عنقه، فضرب عنقه".

وفي الإصابة 3/ 337 أن ثابت بن قاسم روى فـ ي الدلائل "أن خالد رأى امرأة مالك وكانت فائقة الجمال فقـ ال مالك لامرأته: قتلتني، يعني سأقتل من أجلك". ومن الطبيعي كي تثبت ردة الرجل أن يقتل معه من كان معه من قوم الذين نهضوا عن الصلاة منذ هنيهات، وقبلوا الاستسلام لإخـ وانهم

في الإسلام حتى يستوثقوا من أمرهم "فضرب عنقه وأعن اق أصحابه" كما روى الطبري. ويؤكد (اليعقوبي) أن (خالد) لم يستمهل الأرملة الفاتنة (أم تميم بنت المنهال) حتى يسد تبرئ رحمها وتكمل عدتها، بل إنه امتطاها ودم زوجها لم يج ف بعد (2/ 110)، واهتزت مشاعر المسلمين من الحدث البشع حتى قام (أبو نمير السعدي) ينعي مالكًا يحكي ما حدث شعرًا برواية (أبي الفدا/ 158):

ألا قل لحي أوطأوا بالسـ نابك	**تطاول هـ ذا الليـ ل بعـ د مالـ ك**
قضى خالد بغيًا عليه لعرسـ ـه	**وكان له فيها هوى قبـ ل ذلـ ك**
فأمضى هواه خالد غير عاطف	**عنان الهوى عنها ولا متمالـ ك**
فأصبح ذا أهل وأصبح مالـ ك	**إلى غير أهل هالك في الهوالـ ك**

وبينما خالد يأمر بالتمثيل بالجثث كان (أبـ و قتـ ادة) يحث الخطى يدفعه الغضب والألم إلى المدينة "فلحق أبو قتادة بأبي بكر فأخبره الخبر، وحلف ألا يسير تحت لواء خالد لأنه قتل مالكًا مسلمًا".

وأمر خالد برؤوس بعض القتلى لتنصب أثافي ومنها رأس (مالك)، والأثافي هي صخر (الزلط) كانت ترص ثلاثًا متجاورة وتوقد النار بداخلها لتسمح بمرور الهواء فتشتـ تعل النار، ولتحمل قدور الطعام فوقها. ونضج طعام (خالد) ليأكله

مع (أم تميم) ولم ينضج رأس زوجها بعـ ـد، والسـ ـبب فيمـ ـا يروي الزبير بن بكار عن شهاب في الإصابة "أن مالك بـ ـن نويرة كان كثير شعر الرأس فلما قُتل أمر خالد برأسه فنصب أثقيه فنضج ما فيهما قبل أن تخلص النار إلى شئون رأسـ ـه/ الإصابة ث/ 337 وابن كثير 6/ 322 وأبو الفدا/ 158".

هذا ما كان يحدث في مضارب بني يربـ ـوع، بينمـ ـا كان يحدث في العاصمة حديث آخر، فقد علـ ـم (عمـ ـر بـ ـن الخطاب) بالحدث العظيم فذهب ينتفض غضبًا إلـ ـى الخليفـ ـة يهتف به "إن خالدًا قد زنى فارجمه، قال: ما كنت أقتله فإنـ ـه تأول فأخطأ!!، قال: فاعزله قال: ما كنت أغمد سيفًا سله الله عليهم/ تاريخ أبي الفدا".. هذا بينما كان متمم بن نويرة شقيق مالك قد تمكن من الهرب واللحوق بالمدينة فصلى وراء أبي بكر صلاة الصبح فلما فرغ أبو بكر قام (متمم) وسط مسجد رسول الله (ص) يرسل نواحه شعرًا يمـ ـزق نيـ ـاط الأكبـ ـاد والقلوب، مقارنًا بين شرف (مالك) وفروسيته وبـ ـين غـ ـدر (خالد) قائلاً:

نعم القتيل إذا الرياح تناوحـ ـت — خلف البيوت قتلت يا بن الأزور
أدعوته بالله ثـ ـم غدرتـ ـه (؟!) — لو هو دعاك بذمـ ـة لـ ـم يغـ ـدر!

وهنا تبدو المقارنة بين (ذمـ ـة العـ ـرب) المرعيـ ـة المعتبرة التي تلزم أصحابها من فرسان الأشراف إذا دعوتهم بها فلا يغدروا، وبين دعوة أعلى هي دعوة الله لكن أصحابها رغم دعواهم بها فإنهم قد غدروا، وهو الأمر المفهـ ـوم مـ ـع غضب (متمم بن نويرة) وهو يرى الخليفة يصر على عـ ـدم محاسبة خالد ولا عزله، وناسبًا ما حدث إلى قرار قدسي جاء على لسان نبيه أن خالدًا هو سيفه المسلول، ومقـ ـدمًا حجـ ـة ليست بحجم الحدث وجسامته بأنه قد تأول فأخطأ.

وبينما يحيل الخليفة استمرار سيف الله إلى الله فـ ـإن عمرًا قط لم يقتنع بل وأعلن يقينه أن الله من ذلك براء ناعتًا خالدًا بعدو الله قائلاً: "عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزا على امرأته/ الطبري".

وعاد (خالد) إلى المدينة مزهوًا بفعالة يلـ ـبس دروع الحديد وعلى رأسه عمامة غرس فيهـ ـا أسـ ـهم المحـ ـاربين الأشراف، متجهًا إلى مسجد الرسول للقاء الخليفة، لكن ليلقاه (عمر) على الباب فينزع الأسهم عن عمامته ويكسرها قائلاً له: "أرثاء؟" أي فخر كاذب بأسهم الفرسان الأشـ ـراف؟ ثـ ـم استمر يقول له: "قتلت امرأ مسلمًا ثم نزوت علـ ـى امرأتـ ـه،

والله لأرجمنك بأحجارك". ولم يهتم (خالد) بعمر بل اس تمر في سيره ودخل المسجد على الخليفة واعتذر له فقبل الخليفة أعذاره، فخرج (خالد) مزهوًا أكثر مما دخ ل ليم ر عل ى (عمر) ليناجزه القول مستنفرًا له مستفزًا قائلاً: "هلم إلى ي ا بن أم شملة"، فعلم (عمر) أن الخليف ة ق د عف ا عن ه وأن إصراره على إنزال العقاب به قد ذهب أدراج الري اح، فل م يرد على استفزاز خالد الشتام وانصرف إلى بيت ه وأغلق ه عليه.

هذا حدث من أحداث، وجسيم من جسام، وطلّ م ن غيث، وغيض من فيض، ومثل من نماذج عديدة وعدة، لم ا حدث باسم الله والإسلام في حق عباد الله من أهل الإس لام تحت عنوان (الردة)، والإسلام بعد في فجره، بحق مس لمين كان لهم رأي سياسي عارضوا فيه عدم مشورتهم في اختيار خليفتهم، خالفوا السلطان ولم يخالفوا الديان، لكنهم بسيف الله ذبحوا وهم أسرى مستسلمين له، فماذا اليوم عمن ه م مث ل خالد على رأس العباد، وإن كانوا في الشرف أقل وفي القيمة أدنى؟ هل تأولوا في شأن فرج فودة فأخطأوا فقتل وا؟ وه ل سيظل اسم الله بيد التجار سيفًا مسلولاً ف وق رؤوس العب اد

تحت بند الردة وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة؟ وما هو رأيك يا ولي الأمر؟ هل سيكون كرأي الخليفة مُطلقًا علينا به خوالدك وأزاورتك؟

مرة أخرى لا عبرة هنا مطلقًا بأكاذيب (سيف بن عمر) التي يلجأ لها سادتنا من السدنة لتقديس الصحابة، وتبرئتهم من الحدث الهائل ومثله كثير من الأحداث الفواجع، وهي حجج أو هي من بيت العنكبوت، فسيف يبرئ خالد بغلطة تاريخية لغوية حيث كانت ليلة الأسر في ديار اليرابعة باردة قارسة، فقام بحنين قلبه على أسراه الذين صلوا وصاموا وأعلنوا إسلامهم أمامه ينادي رجال جيشه "أدفئوا أسراكم"، وكانت في لغة كنانة "اقتلوا أسراكم فقتلوهم... هكذا.. (؟!) وأن خالدًا لما عرف الخطأ العظيم قال: "إذا أراد الله أمرًا إصابة".. كل مصيبة تنسب إلى الله وكل تزوير ينسب إلى الحق تعالى وكل غرض خبيث يتدرعون وراءه بالله وكلماته، ويخالف الراوي غير المحترم ولا المخلص للناس ولا الدين، الجميع ويقول إن خالدًا لم يطأ الأرملة الجميلة إلا بعد أن استبرأ رحمها.. ورحماك يا الله عندما

نعلم أن الخطأ قد تم علاجه بأن أرسل الخليفة أبو بكر لأهل القتلى ديات قتلاهم!! وانتهت المشكلة البسيطة الهينة (؟!).

فإذا كانوا غير مسلمين فلماذا الديات؟ وإذا كانت خطأ لسانيًا فلماذا اعتبرها الخليفة تأولاً خاطئًا؟ ولماذا أصر عمر على القصاص؟ وإذا كان الخطأ لنطقه بلغة كنانة فكيف جاز ذلك و(خالدًا) مخزومي من قريش؟ وكيف فهمها (ابن الأزور) كنانية وهو ثعلبي أسدي؟ وكيف تآمرت أسماع وأفهام الجيش كله مع تلك اللغة الكنانية النشاز على الجميع وكلهم إما مهاجر أو أنصاري مدني؟ وإذا كان الأمر خطأ في اللغة وأن الزمن قد تآمر فأصيب الجميع بغتة بلغة كنانة في الألسن وفي الأفهام، فلماذا تم وضع رؤوس القتلى أثافي لقدور طعام اللذة ومتعة الجسد بنار رأس القتيل ونار جسد أرملته؟

هذه نتائج ما سمي حرب الردة التي أصر عليها الدكتور (رأفت عثمان) كحجة بيده يطلب بها دم أي مختلف اليوم أو أي خارج، وهي الحروب التي يتم تزويرها على أبنائنا في المدارس وعلى المسلمين في التمثيليات التلفازية وأحاديثه المشيخية اعتمادًا على كذب (سيف بن عمر) أمام

منطق واضح وأحداث أوضح، فيعلمون المسلم الكذب والخداع أو هم يخدعونه من حيث لا يدري أم يخدعون الله، وما يخدعون إلا أنفسهم!! دون أن يقدموا مرة على فضيلة الصدق مع الذات ومع الناس ومع التاريخ ومع الدين ومع الله الذي هو تواب وهو أيضًا أعلم العالمين، ودون أن يتراجعوا أنملة عما هم فيه من غواية التقديس لأشخاص غير مقدسين، بخطاب ملفق يغطي على حقائق واضحة لكل من يملك ضميرًا صادق اليقين بدينه لا بالسلطان على العباد. وهو ما يشكك في هذا الضمير المراوغ ولغته المخاتلة حتى لو أخطأ السيف مئات المرات بحق عباقرة الأمة منذ هذا التاريخ الأول مرورًا بالحسين بن الحلاج والسهرودي المقتول حتى يومنا هذا، وحتى لو أخطأها السيف مئات المرات في حروب مذهبية طاحنة علت كل منها رايات الله تتهم الآخر بالردة والخروج عن المعلوم من الضرورة.. كان منها هذا الموجز المكثف الذي رويناه لحدث عن مسلمين عبروا عن رأيهم السياسي بمنع الزكاة وظلوا مسلمين، ووصموا في تاريخنا زورًا وبهتانًا بالارتداد عن الدين كله، ولازالت الوصمة تلاحقهم عبر التاريخ حتى اليوم دون أن يقوم من مشايخنا

رجل رشيد يسجل موقفًا يحسبه له الناس والتـاريخ لـم يعلن اعتذارًا واضحًا عما حدث لهم ولغيرهم عبر تاريخنا لتنظيف هذا التاريخ من عاره ووصماته.

ولا يبقى إلا أن نقول رأينا الذي أجلناه لتفسـير مـا أقدم عليه الخليفة وليس لتبريره بعيدًا عن الخطاب الخـداعي المراوغ.

(4)

مرة أخرى ندقق فيما نشر عن توصية لجنة العقيدة والفلسفة لتمديد مهلة استتابة المرتد من أيام ثلاثة إلى مدى العمر، نحاول مع القارئ أن نفهم ما نشر في قولهم "إذا ارتد وفارق الجماعة فإن أمره متروك لولي الأمر.. له أن يستتيبه مدى الحياة.. أما إذا كانت ردته خطرًا على الأمن العام وأصول الدين وأصول المجتمع فيحق لولي الأمر قتله"، هذا مع تأكيدهم أنهم بذلك ليسوا مشرعين جددًا بل مرجحين بين الآراء وأنهم لم ينكروا بترجيحهم هذا نصًا معلومًا من الدين بالضرورة. ونذكر أن الدكتور (رأفت عثمان) قد عارض ذلك مطالبًا بالدم الفوري وذلك "لأن تقسيم المرتد إلى مرتد يضر ومرتد لا يضر ليس واردًا في اعتبار العلماء القدامى أصلاً.. إنما تكلموا عن المرتد المحارب الذي يلحقه بالدولة المعادية وهذا يقتل ولا يستتاب".

وهنا ملحوظات لابد أن يطرحها أي مسلم على نفسه: ما المقصود هنا بقولهم "فارق الجماعة"؟ وما هي الجماعة المقصودة؟ هل هي الجماعة الوطنية التي تضم مواطني الوطن، وهي المعول عليه اليوم في مفهوم الجماعة المعاصرة، والتي تشمل مسلمين وغير مسلمين يجمعهم وطن واحد ومصير واحد وتاريخ واحد ولغة واحدة وجيش واحد ويموت في سبيل هذا الوطن الواحد المسلم وغير المسلم وتختلط دماؤهم على ثراه الطاهر، أم المقصود هنا لغة طائفية تشق الوطن شقًا فتتحدث فقط عن طائفة المسلمين وتصبح هي الجماعة الواجب الولاء لها وليس الوطن، وهي طائفة متناثرة في مختلف بلدان العالم تشكل في بعضها أكثرية كما في باكستان مثلاً وفي بعضها أقلية كما في البوسنة أو بلاد تركب الأفيال؟

أليست تلك بلغة طائفية ممجوجة إزاء وطن مأزوم بفضل تلك الأفكار الآتية بريحها من أكفان موتى التاريخ؟ وازدادت أزمته بما فعله السفهاء منا في جريمة سبتمبر 2001 دونما ذنب واضح لبقية المواطنين البسطاء الذين ما عادوا حتى يفهمون لغة هذا الماضي!!

ويا ليتها لغة طائفية استطاعت التطور والتكيف مع العصر ومبادئه وقيمه، فالفاتيكان مثلاً مؤسسة دينية طائفية بالكامل، لكنه تمكن من تطوير مفاهيمه ليصبح المدافع الأول عن حقوق الإنسان مطلقًا بغض النظر عن دينه أو عنصره، في إعلانات فصيحة ومواقف عديدة، أخرها احتجاجه على عزم أمريكا حيث مجلس الأمن للسماح بضرب العراق لأنه خالف ستة عشر قرارًا للأمم المتحدة بينما إسرائيل خالفت ثلاث وستين قرار دون أن يضربها أحد أو حتى يلومها. هذا رغم أن مواطني العراق ليسوا من أتباع دين الفاتيكان ولا ملته. أما نحن فلغتنا الطائفية تجعلنا لا نرى سوى طائفتنا فنكيل أمام الدنيا بأكثر من مكيال رديء لا يقل في ردها علينا بمكاييلها رداءة، فنحن نستنكر تدخل أي دولة في شئوننا الداخلية، لكننا بالطائفية كنا نتدخل في شئون البوسنة وأفغانستان، ونحن نستنكر الاستعمار، وفي الوقت ذاته نتحدث عن فتوحات آتية نغزو فيها البلاد ونأخذ الأموال ونقتل الرجال ونسبي الذراري ونركب النساء، ونبكي سنويًا بحرقة على الأندلس التي تحررت من استعمارنا، ونقوم بالدعوة لديننا في مختلف البلدان ونقيم مدارسنا ومساجدنا

فيها بحكم قوانينها الديمقراطية، ونقبض على من يبشر بدينه بيننا، ونحن ضد أي تقسيم أو استقلال لأي جزء من الـ وطن لأي حجج طائفية أو عنصرية، لكننا مع استقلال كشمير عن هندها ومع حرب الشيشان الاستقلالية عن بلادها.

والمأساة في صياغة طائفية إنما صياغة زمن لم تعد صالحة للاستخدام في زماننا، فالجماعـ ـة المقصـ ـودة تتفـ ـق وظرفها التاريخي إبان تكون الدولة الإسلامية الأولـ ـى فـ ـي جزيرة العرب، والتي كان الإسلام هو أيديولوجيتها التوحيدية لقبائلها المستشرذمة، فكان الإسلام هو عقدتها الجامعة، زمنها كان يجوز القول بالجماعة ومن يفارقها، لأن الجماعة كلها قد أصبحت على دين واحد وطائفة واحدة، ودولة تقوم وحـ ـدتها على دين بعينه لا تقبل بالطبع أي أديان أخرى لأن ذلك كفيل بتمزيق وحدتها، وهو أمر يبدو في ظاهره أمر دين رغم أنه بهذا المنطق شأن سياسة.

ومما يؤكد أن تلك الصياغة للتوصية الجديدة مكتوبة في كهوف الأسلاف وسراديب الماضي هو أنها تفرق بـ ـين نوعين من المرتدين حتى يمكنها أن تقيم اجتهادهـ ـا الجديـ ـد، فتقول بمرتد لا تمثل ردته خطرًا على المجتمع، وهـ ـذا هـ ـو

الذي يستتاب مدى الحياة بالسجن المؤبد حتى يعود إلى الدين، ومرتد من نوع آخر يستوجب القتل فورًا وهو ممن تشكل ردته خطرًا على الأمن العام وأصول الدين وأصول المجتمع.

والمعلوم أن الخطر على المجتمع والأمن العام اليوم لا يأتي من انتماء مواطن لدين بعينه بالذات من عدمه، إنما يكون ذلك بالخروج على قوانين هذا المجتمع، ولو أخذنا مصر نموذجًا بحساب الاحتمالات مع اعتبار فارق النسبة العددية بين المسلمين والمسيحيين، فإن النتيجة المترتبة على ذلك أن يكون عدد من يشكلون خطرًا على المجتمع والأمن العام من المسلمين أكثر بكثير من المسيحيين أو المرتدين (إن وجدوا أصلاً).

ولا أظن هذه التفرقة إلا مقصودة قصدًا لإعمال النص القانوني الغريب المتعلق بازدراء الأديان، والذي يحاكم بموجبه بعض المفكرين المجتهدين وينسب إليهم هذا الازدراء، ويكونون بذلك المعنى مرتدين يشكلون خطرًا على المجتمع وعلى الأمن العام. وهو ما يفسره استطرادهم حول هذا المرتد الذي يجب قتله إذا شكل خطرًا على أصول الدين

وقواعده، وهو أمر لا يمكن فهمه إلا في ضوء تفسيرنا هذا، لأن قواعد الدين ليست منشآت عسكرية قابلة للقصف بالقنابل، إنما هي أمور منشورة معلنة معلومة ليس بها أسرار يمكن أن يشي بها من يوصم بالردة للأعداء. المقصود بالضبط هو أي محاولة فكرية خارج كهوفهم بشأن أي أمر في هذا الدين، ليظل فهمهم وحدهم هو الأوحد الصحيح المنتشر والذي تحول مع مرور الوقت ليصبح هو صحيح الإسلام، كما لو كان هناك إسلام واحد هو ما يقولونه في تفاسيرهم وفتاواهم وقراراتهم السيادية على الناس وكما لو كانوا وحدهم مع أسلافهم من علماء قدامى من أطلعوا وحدهم على المقصد الإلهي من نصوصه المقدسة في خطاب مخادع مخاتل لأنه لو كانت هذه النصوص تنطق بذاتها والمراد منها ما انقسم المسلمون فرقًا وشيعًا وطوائف حول فهم هذه النصوص وتطبيقها، لأن قراء النصوص المقدسة لهم عقول مختلفة ومفاهيم متباعدة بحسب الأوضاع الاجتماعية للقارئين، واختلاف البيئات والفروق الزمنية والمعرفية، ولأن كل قارئ يفهم النص بإعادة تشكيله وفق زمنه وبحسب لغته ومستوى ثقافته. وتاريخ المسلمين يحدثنا عن الاختلافات

الحادة حول النصوص المقدسة بعدد المدارس الكلامية من معتزلة إلى أشاعرة إلى ماتريدية إلى مجسمة إلى منزهة إلى معطلة إلى مرجئة إلى صفاتية، كما اختلفت المذاهب في القراءة والفهم والتفسير والتطبيق والتأويل باختلاف المذاهب الفقهية، بل هناك إسلامات معلنة لها أتباع كثر تتباعد رؤيتها وفهمها لدرجة النقيض إزاء النص الواحد، فهناك السني والإثنا عشري والإسماعيلي والأباضي والزيدي، مما يعني أنه من حق أي مسلم أن يفهم النص أو أن يطور هذا الفهم بلغة العصر ومطالبيه، ولكنه إن فعل يصبح ممن يزدرون الدين أو من المنكرين على المعلوم من الدين بالضرورة، وحسب هذا الاجتهاد الجديد يجب قتله. ولا يبقى سوى أن المقصود بوصف المرتد الخطر على أصول الدين هو صاحب أي رأي مخالف لسدنة شئون التقديس. بينما سيكون تجريم هذا الرأي المخالف واتهامه بالردة بمقاييس هذا الزمان وقياسًا على اختلاف المذاهب والمدارس عبر التاريخ هو الجريمة عينها، لأن فعله لا يتعدى القول وإبداء الرأي الذي يجب أن يقابل بالقول والرأي وليس بالإعدام.

أما رفض الدكتور (رأفت عثمان) تقسيم المرتد إلى ضار وغير ضار لعدم وجود هذا الرأي في أكفان الماضي وأن كل ما ورد في ذلك الماضي هو تقسيم المرتد إلى مقيم يستتاب، ومحارب يلحق بالدولة المعادية فيقتل ولا يستتاب، فهو القول الذي يندرج بدوره تحت قاعدة معاملة الحاضر بقوانين الماضي، لأن الدولة المعادية قد تكون مسلمة أيضًا، واللحوق بدولة معادية محاربة اليوم هو خيانة عظمى بغض النظر عن الردة الدينية من عدمها، وبغض النظر عن الأديان في الدولتين.

وتفسر لنا تلك اللغة المحنطة التي لا تلتئم والعصر، قراءة واقع زمن الدعوة الإسلامية في جزيرة العرب، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سر عدم التئام ما يقولون مع أحوال حاضرنا الذي تباعد بالكلية عن ذلك الماضي البعيد، فمع بداية الدعوة الإسلامية في جزيرة العرب، سنكتشف أن مشروعها الدنيوي الأعظم كان هو إقامة دولة مركزية واحدة تجمع شتات القبائل المتناثرة لأول مرة في تاريخها. ذلك الشتات الذي كان ناتجًا ضروريًا عن تعدد الأرباب وتعدد الأسلاف لكل قبيلة، واعتزاز كل قبيلة بنسبها وسلفها، مع

أنفة البدوي وكبريائه أن يرضخ لحكم فرد من خارج نسـ به، فجاء الإسلام يدعوهم إلى نسب واحد وأب واحد يعودون إليه جميعًا هو إسماعيل بن إبراهيم، وإلى ملة ذلك الجد والسلف البعيد وهي الحنفية أو الإسلام، فلا يكون لقبيلة قدم أعلى في النسب على الأخرى فكلهم أبناء سلف واحد، ثم دعاهم إلـ ى دولة واحدة لا يرأسها ملك من قبيلة يتملك على بقية القبائل، وإنما جاءهم الأمر في صيغة النبوة التي لا تنتمـ ي لقبيلـ ة، وبدين لا بأعراف قبيلة أو تقاليد، أصبح هو عقيدتهم الجامعة لوحدتهم، ومن ثم قامت دولة العرب الأولى على أساس ديني بالكامل، على الإسلام وحده.

ومع مثل هذه الدولة يتمازج الدين بالدولة وتتمـ اهى الدولة بالدين ليصبحا أمرًا واقعيًا واحدًا هو جماعة المسلمين، ومن ثم كانت الدولة هي جماعة المسـ لمين، وكـ ان معنـ ى خروج فرد على هذه الجماعة ومفارقتها يتضـ من أيضـً ا الخروج على الدين والعكس أيضـً ا صـ حيح. ومثـ ل هـ ذا الخروج على دولة في طور التأسيس وفي مجتمع لـ م تـ زل قبليته طازجة بعد، إنما كان يعني تمزيق هذه الدولة الناشئة، فخروج الفرد غالبًا ما كان يستتبعه خروج قبيلته معـ ه، لأن

النظام القبلي كان يقوم على تماسك تام وانصهار كامل لكل أفرادها فيها، وكانت القبيلة على استعداد للفناء عن بكرة أبيها ثأرًا لدم أو كرامة فرد منها أو تضامناً مع موقف له. كذلك كانت كرامة الفرد ترتبط بالقبيلة وبنسبه فيضحي في سبيلها بحياته وما يملك. ومن هنا كان الخروج على الجماعة الإسلامية النواة الأولى في دولتها الناشئة أو على دينها أو قواعدها الجامعة هو بمثابة الخيانة العظمى اليوم. لهذا السبب ومنعًا لتشظي الجماعة إلى قبائلها الأولية جاء الإسلام ضد أي تعددية في السماء أو في الأرض.

وقد حدثت نماذج انشقاقية كبرى في أيام النبي الأخيرة نتيجة متابعة قبائل بكاملها لأفراد فيها، كما في حركات المتنبئين المشهورة مسيلمة وسجاح والأسود العنسي وطليحة الأسدي، وحرصًا على تماسك الجماعة/ الدين أكد القرآن بشدة على وحدة الجماعة المسلمة وانصهارها، خشية التشكيلة القبلية التي تشكل أرضًا خصبة للانفصال، مع ظروف الجغرافيا التي كانت عاملاً مساعدًا طوال الوقت على التفكك نتيجة التباعد المكاني بين القبائل وبعضها، وبينها في الأطراف وبين المركز في يثرب. لذلك كان الإخلال بهذا

التوحد يساوي اليوم الخيانة الوطنية، فالموقف برمته كان ابن زمانه وفرز بيئته وناتج شكله المجتمعي وكان بالإمكان وصف الدولة كلها بالجماعة حقًا وصدقًا. أما اليوم بعد دوران الأزمان، وتنوع البيئات والتشكيلات الاجتماعية في الدول التي يسكنها مسلمون وغير مسلمين، يصبح استخدام الاصطلاح القديم غير مطابق لا مبنى ولا معنى لأحوال زماننا. لكن الملحظ الواضح هنا رغم الأهمية القصوى لتماسك الجماعة الأولى أن القرآن الكريم لم يضع أبدًا حدًا يسمى حد الردة حيث كان ذلك ظرفًا موضوعيًا مؤقتًا بظرف زمانه ومكانه، لذلك تُرك المسلمون يعالجونه بمقتضيات تلك الظروف. وقد حدثت في حياة الرسول أن ارتد بعض المسلمين من داخل العاصمة ذاتها، مثل (عبد الله بن أبي سرح) ابن خالة (عثمان بن عفان) وأخيه في الرضاعة، والذي كان صاحب مقام كبير في المدينة، فقد كان كاتب الوحي للنبي، ثم ارتد مشركًا وعاد إلى قريش وكانت في حالة حرب مع دولة الإسلام البازغة، وهو ما يطابقه قول الدكتور (رأفت عثمان) عن المرتد المحارب الذي يلحق بالدولة المعادية المحاربة والذي يستوجب القتل بحسبان فعله

خيانة وطنية. وعندما عاد (عبد الله بن أبي سرح) إلى قريش جعل يقول لهم: "إني كنت أصرف محمدًا حيث أريد، كان يُملى عليّ، عزيز حكيم، فأقول: أو عليم حكيم، فيقول: نعم كل صواب. فلما كان يوم الفتح أهدر الرسول دمه وأمر بقتله ولو وجد متعلقًا بأستار الكعبة، ولكن (عثمان بن عفان) تشفع له عند النبي فتشفع له (ابن كثير/ التاريخ/ 4/ 296، وابن عبد البر في الاستيعاب 2/ 367 و370 وابن حجر في الإصابة 2/ 309، 310).

ومع مرور السنين وفتوح البلدان وتغير الأوضاع وتبدل الأحوال، وبقاء بعض شعوب البلاد المفتوحة على دياناتها القديمة مع خضوعها للحكم الإسلامي مع أداء الجزية، ثم انزياح القبائل العربية في موجات كبرى مهاجرة عن قحط جزيرتها إلى وفرة البلاد المفتوحة لتستقر فيها وتذوب في أهلها ويصبحوا مواطنين في أمصارها، فقد ظل رعب الفرقة القبلية ملازمًا للفقهاء رغم أفول شمس الزمن القبلي، وذعر الانفصال عن الإمبراطورية قائمًا، نتيجة الإصرار العربي على عدم مشاركة أهل البلاد المفتوحة في أنظمة الحكم التي ظلت عربية خالصة فيما أطلق على أهل

تلك البلاد ممن أسلموا (الموالي) لتمييز العرب الحكام ع نهم بالسيادة. ومن ثم جرى استثمار الأوضاع القديمة بانتهازي ة للدين لخلق قمع نفسي داخلي لدى الم والي، ف ي أحادي ث منسوبة للنبي تطلب خضوع المسلم للحاكم حت ى ل و ك ان جائرًا مستبدًا ظالمًا، فطال أمد مزج الدين بالدولة وبالسياسة ولكن في استخدام نفعي دنيوي لا علاق ة ل ه بم ا س مي (الجماعة) الأولى المسلمة بالكامل، من قبيل الحديث القائ ل: "من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإن ه ل يس أح د يفارق الجماعة فيموت إلا ميتة جاهلية" أو ما كان يصر على ترديده (ابن تيمية)، في شكل قاعدة قانونية تقف عند لحظ ة تكون الدولة الأولى: "إن ستين عامًا من حكم سلطان غش وم خير من فتنة تدوم"، وهو ما أدى إلى عكس المراد م ن رب العباد، وأعطى الحكام سيفًا مسلولاً باسم الدين سجلوا به في تاريخنا أكبر عناوين القمع والاستبداد. وقبع رهاب الخ وف من الفتنة الذي انتهت أسبابه. والفزع من انفراط العقد وراء هاجس المسلم بأن تظهر أمته بمظهر التوحد والإجماع ول و بالإكراه، مما أدى لقبول أنظمة قاهرة في تاريخ المس لمين، غابت معها حقوق الفرد وحرياته، وأفل مبدأ الشورى تمامً ا

مذ خالفه صحابة النبي الكبار عندما تعلق الأمر بكرسي الإمارة، ومنذ شن أبو بكر حروبه على مانعي الزكاة أو المعارضة. أما حروبه ضد المتنبئين وأتباعهم فلا شك أنها كانت في زمنه ومكانه ضرورة سياسية حتمية لاستمرار تماسك الدولة الطالعة، وفي ظرف كان محتمًا أن يقوم به أي حاكم آخر في أي مكان وبنفس الإجراءات، وإن ربما ليس بنفس الأداء وفداحة الأحداث.

وإعمالاً لكل هذا يكون مفهومًا ما جاء في توصية لجنة العقيدة والفلسفة الأزهرية الموقرة، أو ما جاء في اعتراضات الدكتور (رأفت عثمان) عليها، لا فرق، لو كنا نعيش تلك الأزمان وفي ذات المكان وبنفس الظروف الاجتماعية الأرضية التاريخية، لكن المختلفين (ولا تفهم علام يختلفان؟!!) يصبح أمرهم جميعًا غير مفهوم بالمرة في هذا الزمان، لأنهم يتحدثون لغة لا يفهمها لا الزمان ولا المكان ولا طبيعة المجتمع ولا فهم الإنسان، في ظرف لم يعد له وجود ولا معنى. ولم يعد بالإمكان اليوم القول بمسلم يرتد عن الجماعة ليحمل أسرارها إلى بلد آخر محارب وبغرض اللحوق بدين المحاربين، فالدنيا لم تعد كذلك، وإن اللحوق

بدولة محاربة هو خيانة عظمى وطنية لا تشترط الردة من عدمها.

ولا مشاحة هنا أن لغة سادتنا المشايخ وهي تتحدث من كهوف الماضي، تصبح اليوم لغة طائفية لا لغة وطنية، لغة موتى التاريخ لا لغة أحياء الحاضر، لغة تفصل بين المواطنين، ولا تتحدث عن الجماعة الوطنية بمسلميها ومسيحييها الذين هم على ذات الدرجة من المواطنة وليس في أحدهما محارب للآخر أو للوطن، إنما يتحدثون عن جماعة المسلمين الأولى وبظروفها التي أصبحت ماضيًا مضى، لغة هي الأكثر ضررًا بحاضرنا وببلادنا وبمواطنينا.

وإذا كان الخليفة الأول له مبرراته في شن الحروب على المتنبئين الانفصاليين وأتباعهم للحفاظ على دولة في طور التكوين، فإن اتخاذ مثل ذلك اليوم كحجة بيد أنصار حد الردة يصبح مدعاة لسوء الظن بأصحابه إزاء الوطن ويشكك في مدى الإخلاص لهذا الوطن وتماسكه في ظرف دولي خطير واستثنائي. لأن دولة مصر قائمة قبل دولة عرب الجزيرة بألوف السنين، وكانت الآلهة فيها بالمئات، والملل كذلك، ولم تتفكك يومًا لهذا السبب، بل كانت رمز تماسك

الدولة المركزية الكبرى الدائم في العالم القديم. ولم تزل دولة موحدة قائمة منذ تلك الأزمان مع التعدد الديني فيها والمذهبي حتى اليوم، ولا يوجد سبب يمكن أن يعرضها للتمزق الطائفي أو فتنة الانقسام إلا مثل تلك المفاهيم وتلك اللغة، وبما فعله السفهاء منا إزاء دول عظمى، ونحن بفضل مفاهيم هؤلاء في المستوى الأدنى للهوان، وهذا وحده هو ما يمكن أن يكون حجة ومدخلا للتدخل في شئون البلاد، وهو ما حذرنا منه طويلاً ومازلنا، ولو حاول سادتنا المشايخ بذل ربع الجهد الذي يبذلونه لإصلاح الصورة وتجميلها في إصلاح ذات حقيقي بفقه جديد تمامًا لا يلتفت للوراء بل للحاضر والأمام، لكان هو الفعل الأجدى الجدير بالاحترام والتوقير، لكن ما يحدث ويا للأسف لا يشير أبدًا إلى توجه من هذا اللون، بدليل ذعرهم العجيب وهم يجتهدون في مد زمن الاستتابة مدى الحياة (ويا له من اجتهاد!!) وتأكيدهم أنهم ليسوا مشرعين جددًا ولم ينكروا معلومًا من الدين بالضرورة، رغم أن كبار السلف الذين يرجعون إليهم مثل (أبو بكر وعمر وعثمان) كانوا أول من أنكر وأول من بدل وأول من عطل حدودًا وأحكامًا وفرائض، بحسابات مصالح

تغير الزمن، وما مضى على رحيل نبيهم سنوات!! فما بال سادتنا المشايخ لا يريمون حراكًا بعد مضي أكثر من ألف وأربعمائة عام، وفي ظرف تغيرت فيه معادلة القوة والضعف لغير صالحنا بالتمام والكمال؟!

(5)

"نحن لسنا مشرعين جددًا"، هذه العبارة كانت خ تم التبرير للاجتهاد الطريف الذي أوصت ب ه لجن ة العقي دة والفلسفة الأزهرية بتمديد مهلة استتابة المرتد مدى الحياة، مع عبارة تأكيدية بصك براءة يقول فيها الدكتور **(الفيومي):** "إننا لم ننكر معلومًا من الدين بالضرورة". أي أنه لا جدي د ولا تجديد في ديار الإسلام المحروسة الخالية م ن أي تح ديث، وفي صياغة تجعل صك البراءة يبدو قانوناً إسلاميًا. وهذ ا أزعم أنهم ما قصدوا بذلك تبرير ما قالوا، قدر م ا قص دوا إرهاب أي جديد محتمل. فإذا كان الكبار من س دنة ش ئون التقديس يعلنون هذا القدر من رهاب الخوف م ن التجدي د، فكيف بمن ليس عضوًا في مثل تلك اللج ان الرفيع ة، ولا يحوز شهرة تلك الأسماء اللامعة، ولا يتمتع في نظر بسطاء المسلمين بوجاهة المشيخية وسلطانها؟

ويبدو أن عبارة "نحن لسنا مشرعين جـ ددًا" تلـ زم نفسها بقانون خمول يخمد صوت العقل فـ ي شد كل تعمـ يم لجماهير المؤمنين، وربما إعمال للحديث "كل محدثة بدعـ ة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار". وحتى لـ و أخـ ذنا معهم بالحديث واعتمدناه قاعدة، فـ إن قراءتـ ه الفاحصـ ة لا تفضي بالضرورة إلى إنكار المحدثات علـ ى إطلاقهـ ا، لأن كثيرًا من الفقهاء قد اجتمعوا على تعريف البدعة المقصـ ودة هنا، بأنها "الأمر الذي يستحدث في الدين بقصد التعبد". فهي فقط ما يضيف جديدًا إلى منظومة التعبد الإسلامية، وذلك من قبيل فرض النقاب على المرأة المسلمة فهـ و بهـ ذا المعنـ ى بدعة، أو تعميم خصوصيات النبي (ص) على بقية المسلمين، فيصبح الأمر الخاص بنساء النبي "وقرن في بيوتكن" شـ املاً لكل المسلمات، أو كالتبرك بالأضرحة وبمن يسمونهم أولياء، أو إرسال اللحية زيادة في السـ نة، أو ذكـ ر الله بـ الرقص والهذيان.

غير أن هذا الحديث قد تمطط بمرور الزمن خاصـ ة إبان المعارك السياسية بين الفرق الإسلامية التـ ي ارتـ دت أثوابًا دينية، وأصبحت كل فرقة تتهم الأخرى بالابتداع والشر

بالمحدثات. هذا علمًا أن الابتداع في شئون الدين خارج العبادات هو من السنن المحمودة مادام فيها نفع للمسلمين أو دفع للأذى عنهم أو ارتقاء بشئون مناهجهم في التفكير أو في العمل حتى سماها الفقهاء البدع الحسنة، كما أثنى النبي (ص) على كل من سن سنة حسنة للمسلمين. ودلالة على اقتصار البدعة الضلالة على الزيادة في العبادات، أن المسلمين قبل التوقف عن الاجتهاد لم يتحرجوا عن التأويل والتجديد في التشريع بحسابات المصالح والمضار التي تمس حياة الناس. واكتسى الاجتهاد أيام كان هناك اجتهاد بطابع علماني أي دنيوي أخذ بحسبانه متغيرات الحياة مع حركة الزمن، لتأويل النصوص اعتمادًا على العقل البشري في الفهم بقوانين هذا العقل من قياس واستدلال، احترامًا لهذا العقل وثقة في ممكناته لا قصوره. وكان الاجتهاد يهدف إلى التحرر من سطوة سلطان الفهم الظاهري للنصوص مع مرور الزمن وتغير الأحوال، هذا مع العلم أن أي اجتهاد كان دومًا ظنيًا، ويؤكد ذلك وجود اجتهادات تختلف عن بعضها البعض اختلافات واسعة.

والمعنى المقصود فيما يكشف (علي حرب) أن كل مذهب وكل اجتهاد وكل فرقة فيما ذهبت إليه كانت محدثة مبتدعة مجددة، فالشريعة وإن كانت إلهية، إلا أنها عند الفهم والتفسير والتطبيق تصبح إنسانية، فلماذا سادتنا الكرام يروجون اليوم تعميمهم على الناس "نحن لسنا مشرعين جددًا"؟ ألا يقصدون بهذا التعميم إرهاب غيرهم عن أي محاولة للتحديث أو التجديد؟ أما الإرهاب الحقيقي فهو في قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة" التي لم نسمع بها زمن الرسول (ص) ولا أيام الخلفاء الراشدين. والعجيب رغم هذا أنها أصبحت أكثر السيوف مضاء بيد الكهنة ضد كل محاولة لإعمال العقل في النصوص، والتي تُتهم بهذه التهمة التي تعني الارتداد ومن ثم الاستتابة أو القتل.

ويبدو أن سادتنا فقهاء لجنة العقيدة والفلسفة قد أعلنوا التزامهم بها فيما قدموه من لطافات، تحذيرًا لأي غر أو مفتون قد تدفعه هواجسه الوطنية وأحوال بلاده إلى أي اجتراء على الفهم وإعمال العقل مع الدين، وحجبًا لأي تفكير يأتي مخالفًا لما استقر عليه تاريخنا الخامل النائم دومًا، الذي لا يفيق إلا ليكرر ويعيد إنتاج ما سبق أن عرفنا في نوبات

تثاؤبية لا أكثر، لتأكيد أنهم ساهرون على الحراسة، وإثباتًا لكونهم السلطة الوحيدة المخولة بالدين وشئونه، لأنهم هيئة الإسلام الوظيفية التي تخرج بتكوينها وأغراضها ورموزها عن روح الإسلام الذي لا يعرف رجال دين موظفين، يتقاضون رواتبهم ضرائب من جيوبنا ليحرسوا لله دينه نيابة عنه، دون أن يحللوا هذه الرواتب بعمل حقيقي جديد؛ ورغم كل هذا، فإنهم يرفعون سيوف التكفير والتخوين ضد كل من يحاول أن يسد فراغًا تركوه وجلسوا يستنسخون الماضي كلما مضى.

وإذا كان إرهابهم يخيف الناس قبل هذه الأيام، وعشنا أزمانًا طوالاً بمناهجهم بين موتى التاريخ في تخلف وهوان يتندر بهما الركبان، فإن مناخ اليوم لم يعد يسمح بما كان، لأنه يختلف بالتمام عن كل ما سلف يتحدد فيه التاريخ بما قبل 11 سبتمبر 2001 وما بعده، ستتغير معه جغرافية بلدان وتضيع أوطان وتتخلق أوطان وتتغير ثقافات وتزول ثقافات، لهذا؛ ولأن مصائر العالمين تتحدد الآن ويتم رسمها، لم يعد ممكنًا ترك الساحة لسادتنا الرواد على طريق الماضي، الذين يؤكدون أنهم "ليسوا مشرعين جددًا"، لأن

معنى ذلك خسارتنا الكرامة الوطنية بعد خسارتنا اللحاق بقطار الحداثة. لهذا؛ ليس أقل من نقد الطرق التقليدية في مفاهيمنا ومناهجنا لقبول المتغيرات، أولاً: لصالح الوطن حتى يعيش عصره، وثانيًا: لدرء الخسائر المفترضة، من أجل مواطن عزيز يعيش في وطن كريم يشارك الإنسانية إنجازاتها وإبداعاتها، ولا يظل عالة عليها ثم يتفاخر عليها يسالفه الذي انقضى. وتحاشيًا لحلول خارجية تعلن عن إقلاعها آتية تحمل قسرًا لا ترضاه كرامة الوطن.

وضمن تلك المفاهيم التي هي بحاجة للنقد، بل للنقض، مسألة الحكم بردة من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، ناهيك عن مفهوم الردة برمته الذي يخالف أبسط ما استوت عليه إنسانية الإنسان من حقوق، حق الاعتقاد الحر المطلق المقدس، ويشين الإسلام نفسه والمسلمين.

وإذا كان إنكار معلوم من الدين بالضرورة قاعدة قانونية تستلزم عقابها القاسي بالقتل، فلابد أن تستلزم العدل أولاً، ومن العدل ألا تستثنى القاعدة أحدًا، ولا تقبل واسطة ولا محسوبية. وللتأكد من ذلك تعالوا نعد للسلف الصالح الذي يطالبون منا العودة إليه والاقتداء به نقرأ فعاله على

ضوء هذه القاعدة، وإيجازًا نقف سريعًا مع الكبيرين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب نستوضح لنفهم.

لا أحد بالطبع يمكن أن يشك أن الخليفة أبا بكر كان يقرأ وكان يعلم وكان يحفظ الآية "واعلموا أنما غنم تم م ن شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى/ 41/ الأنف ال". ومع ذلك، ورغم ه ذا ال نص الواضـ ح الق اطع المعل وم بالضرورة والمؤكد بالكلمة (واعلموا..)، فإنه عندما ذهب ت فاطمة الزهراء بنت محمد نبي الأمة ومؤسسها إلى أبي بكر تطالب بحصتها الموروثة عن أبيها من أرض خيبر، وبأرض فدك التي كانت خالصة لأبيها وأعلمت الخليفة أن أباها منحها إياها، طالبها الخليفة بالبرهان (؟!!).. فشهد لها زوجها اب ن عم النبي وربيبه (علي بن أبي طالب) وشهدت لها حاض نة النبي (أم أيمن)... لكن الخليفة لم يقبل بشهادة ونصف، فلابد من شهادتين كاملتين شرعًا؟

ولا تفهم وأنت تطالع كيف طلب الخليفة شهادة على مطلب الزهراء، مع ما أردفه عما سمعه حديثا م ن النب ي (ص) يقول: "الأنبياء لا يورثون فما تركوه صدقة/ البخاري/ 3/ 37"، لأن ما سيتبادل إلى الذهن أن ه إذا ك ان الح ديث

معلومًا لديه وصحيحًا فلماذا طلب الشد هادات وبيد ده حكد م شرعي يمنع الجدل حول الأمر ويحسمه مد ن البد دء؟ لكد ن الزهراء ردت على ما ساقه حديثًا بآية قرآنية مما جاء علد ى لسان النبي زكريا عن ابنه يحيي "ويرثني وير رث مد ن آل يعقوب/ 6/ مريم". ومع ذلك لم يقبل الخليفة، ووقد ف ابد ن الخطاب إلى جواره معضدًا مؤازرًا، فقامت الزهراء تعلد ن سخطها تذكرهم بقول أبيها: "رضا فاطمة من رضاي وسخط فاطمة من سخطي"، لتتبعه بوعيدها "إني أشهد الله وملائكتد ه أنكما اسخطتماني ومد ا أرضد يتماني ولد ئن لقيد ت النبد ي لأشكونكما إليه/ الرازي/ التفسير/ 29/ 284، والسد مهودي/ وفاء الوفا/ 3/ 999، وابن قتيبة/ الإمامة والسياسد ة/ 31"..
وظلت بنت النبي مخاصمة للخليفة حتى ماتت ولم يؤذن بها.

هذا حدث عظيم لا يتحدث سادتنا المشايخ بشأنه ولا يذكرونه ولا يحددون منه موقفًا علنيًا واضحًا قدر السد كوت الذي هو كما يقال علامة الرضا. لأنه ليس له سوى معند ى واحد هو أن الخليفة ووزيره قد د خالفد ا الأوامد ر الإلهيد ة المنصوص عليها في قرآن المسلمين وهما يعلمان ما يفعلان عن يقين، لأن أي معنى آخد ر سد وف يحتمد ل احتمد الات

منكورة، فقد يعني أن فاطمة بنت محمد ومعها زوجها علي بن أبي طالب وحاضنة النبي أم أيمن كانوا يكذبون على الخليفة تحايلاً على أموال المسلمين، وهو ما لا يستقيم مع قيمة هذه الشخوص ومكانها وقدرها وكرامتها. وقد يعني أن الحديث الذي عارض به الخليفة مطلب فاطمة "الأنبياء لا يورثون.." قد نسخ آيتين قرآنيتين. الأولى: التي تنص على خمس الغنائم للنبي وقرباه، والثانية: التي تصرح بتوريث الأنبياء كما في توريث زكريا ليحيي، وهو الأمر الذي لا يتسق منطقاً مع مطلبه منها الشهادات على صدقها. كما قد يعني أن الكذب والافتراء كان جائزًا من بنت النبي بدليل طلبه الشهادة على صدقها، وهو بدوره ما لا يتفق وكرامتها ونسبها ونشأتها في بيت النبوة، كما قد يعني أن الخليفة، وهو يتخذ قراره مخالفاً النصوص، كان فاهمًا وعالمًا أن ذلك يسيء إلى البيت النبوي، وهو الاحتمال الوحيد المرجح، وأن الخليفة اتخذ قراره معتمدًا على كرامة هذا البيت في نفوس المسلمين وأنه أربى من أن تلحقه شائبة تشوبه.

وهنا لا شك سيقف القلب الواجف من الحدث مع العقل المأخوذ بالأمر يتساءل: لماذا كانت هذه المخالفة وهي

بهذا الحجم من الخطورة؟ يذهب الشيعة هنا إلى أن الشأن في هذا الحدث كان شأن دنيا وإمارة، وكراهة في عليّ بن أبي طالب المنافس الأعلى كعبًا على السلطان، وإن كانا التفسير الأقرب للقبول وتدعمه أحداث تلك الأيام، هو نعم.. كان الأمر شأنًا سياسيًا دنيويًا يتعلق بصحة بيعة أبي بكر حيث كان علي بن أبي طالب والهاشميون حتى وقت هذا الحدث، يرفضون الاعتراف بصحة بيعة أبي بكر وإمارته، لأنهم كانوا يرون ذلك حقًا لهم تم اغتصابه، وأن هذا الحق يقوم على قرابتهم من الرسول. لكن كان معنى أن يعترف الخليفة بطلب فاطمة هو فتح باب صراع وفتنة على الدولة وإمارتها من جديد بحجة القرابة ووراثة الإمارة لعلي زوج فاطمة ابن عم الرسول (ص)، في وقت شديد الحساسية والخطورة والحرج، كانت جيوش المسلمين تخوض فيه حربًا ضروسًا ضد مانعي الزكاة، وحربًا أخرى هي حرب وجود ضد الانفصاليين من المتنبئين طليحة الأسدي ومسيلمة وسجاح والأسود العنسي. هذا برغم الضرر الذي لحق بآل البيت الكريم، ففي المواقف التاريخية الحاسمة تحدث تضحيات قد تصل إلى هذا الحد، أما آل البيت النبوي فهم أكرم أن تلحقهم

تهم بنظر المسلمين، وعلى هذا كان معتمد الموقف كله، وإن كان قد لحقهم بعض الظلم، لكنه أيضًا كان درءًا لتمزق دولة المسلمين، وهو ما يعني أن حسابات المصد الح ودرء الف تن والمفاسد كانت أكثر تفضيلاً على إعمال ن ص والإصد رار عليه في وضع خطير وحرج.

وهو الأمر الذي يستدعي همومنا الي وم، ويعط ي فقهاءنا مبررات مشروعة للتخلي عن أحكام أو تعطيل حدود، وأنه ليس في ذلك جريمة في حق الله، لأن عكسه جريمة في حق العباد الذين جاء هذا الدين من أجلهم وليس من أجل الله القادر على حماية دينه (وبدليل سكوت فقهاء السنة عن تل ك الأحداث الجسام) خاصة بعد مرور أكثر من أربع ة عش ر قرنًا تغير فيها وجه الدنيا ووجهة العالم ومع الم الإنس انية، وأن ذلك سيكون اقتداء بالسلف الصد الح زم ن الأزم ات، لصالح البلاد والعباد، خاصة أن النماذج المتكررة للخ روج على النصوص بحسابات المصد الح كان ت أم رًا متك ررًا ومعلومًا، تمثله نموذجيًا مواقف وقرارات الخليفة عمر ب ن الخطاب خلال سنوات عشر فقط هي مدة حكمه تغير فيه ا الزمان (من 634 إلى 644م)، نضرب منها أمثل ة فق ط لا

حصر لها، منها تعطيله حد السرقة عام الرمادة في حادثة مشهورة، وإلغاؤه فرضًا من فروض الله المقررة بنصوص قاطعة هو سهم المؤلفة قلوبهم في نص الآية الكريمة: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم/ 60/ التوبة".

ولا مطلب من وراء هذه الأمثلة السريعة التي سردنا إلا كشف بطلان قاعدة حد الردة بإنكار معلوم من الدين بالضرورة، وإلا ما خالف الشيخان. وإن إصرار الفقهاء على إعمال تلك القاعدة في رقاب الناس يعني أنهم يرون في دين المسلمين وساطة ومحسوبية، وهو الدين الذي جاء يلغي من البشرية أي وساطات وأي محسوبيات وأي تمييز بين المؤمنين، وليس لأبي بكر أو عمر فضل على أي مسلم إلا بالتقوى، أو على السادة الفقهاء المصريين على القاعدة الدموية أن يعلنوا لنا موقف الشيخين في ضوء هذه القاعدة بوضوح تام ودون مخاتلة أو خداع.

(6)

مهما حاولت البحث عن تعريفات محددة ومسميات واضحة للمقصود من قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة" فلن تجد بين الفقهاء اتفاقًا منذ اختراع هذه الحكاية حتى اليوم. وحيث إن القاعدة التشريعية يجب أن تتسم بالتحديد القاطع والدقة الواضحة الجامعة المانعة التي تمنع أي التباس، فمع ذلك لن تجد وأنت تحاول جمع وتحديد هذه المعلومات الضرورية من الدين سوى انعدام الدقة وكثير من التناقضات مع كل التباس ممكن. وستجد لكل فقيه عددًا يزيد أو ينقص عن عدد حدده آخر، وستكتشف أن لكل فقيه تحديداته حسب رأيه وزمنه وأحيانًا مزاجه. لكن ما سيبهرك وضوحه هو ارتباط بعض هذه التحديدات بأحوال زمن الفقيه السياسية وحسب طلبات السلطان من الرعية بمعلوم من الدين بالضرورة يقمعهم به قمعًا دينيًا كأوامر ربانية.

ولنأخذ منهم مثالاً حديثًا حشد فيه السيد سـابق في الجزء الثاني من كتابه (فقه السنة) ما رآه إنكارًا لمعلوم من الدين بالضرورة نأخذه في شكل نقاط كالآتي "استحلال الحرام وتحريم الحلال، الكفر والإلحاد وادعاء الوحي، سب النبي أو الدين، الطعن في الكتاب أو السنة، رمى كتب الحديث أو الفقه في القاذورات أو البصق عليها، إنكار رؤية الله يوم القيامة، إنكار عذاب القبر وسؤال منكر ونكير (لم يذكر معهما الثعبان الأقرع رغم أنه من لزوم ما يلزم)، إنكار الصراط والحساب، إعلان عدم الثقة برواة الحديث، إعلان الثقة برواة الحديث مع الشك في نص الحديث، إتيان المسلم بتأويل لم يُسمع به من قبل، ترك أحكام الكتاب والسنة وتفضيل القوانين الوضعية عليهما. ومن ارتكب أيا من المرصود بتلك القائمة فهو مرتد أو زنديق خالف معلومًا من الدين بالضرورة ويستوجب توقيع الحد عليه.

لنحاول إذن إجراء مناقشة لقائمة السيد سابق بادئين باستهلالها "استحلال الحرام وتحريم الحلال"، لنقرأ معها تفسير الفخر الرازي للآيات "فمن استمتع بالعمرة إلى الحج/ 196/ البقرة، و"فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن/ 24/

النساء". يقول الفخر الرازي: "روى محمد بن جرير الطبري في تفسيره عن علي بن أبي طالب عنه قال: لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة ما زنى إلا شقي... وروى عن عمر أنه قال في خطبته، متعتان كانتا على عهد رسول الله (ص) أنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما"، (الجزء الخامس 52، 53) والنص هنا واضح بشأن "متعة النساء ومتعة الحج"، ولو كانتا محرمتين قبل عمر أو منسوختين كما ذهبت التفاسير تتلكأ وتتمحل لعمر، ما قال ولا نهي ولا ميز بين كونهما كانتا على عهد الرسول تمييزًا عن عهده وأنه هو من ينهي عنهما ويعاقب عليهما. وهنا تحريم واضح لحلال كان معمولاً به زمن النبي.

فماذا عن الكفر والإلحاد وادعاء الوحي؟ إن مسألة الكفر والإلحاد مقضي في أمرها بالتخيير القرآني "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر/ 29/ الكهف"، وتأجل الحكم بشأنها إلى يوم القيامة موضوعًا بيد الله لأنه هو من يعلم السرائر وما تخفي الصدور، أما ادعاء الوحي فما أكثره بين سدنة الدين والمشتغلين باللاهوت المأخوذين بلمعة النبوة، لكنك أبدًا لن تجده بين دعاة المجتمع المدني فما لهم

فيه من شهوة ولا رغبة، ولم نسمع أن سادتنا قـ ـد جرمـ ـوا (الأوزاعي) صاحب حديث الردة أو حكموا عليـ ـه بمنطـ ـوق حديثه لأنه كان ممن يدعون الوحي في رواياته عن رؤيا الله وحديثه معه وتزكيته عن بقية الناس في رؤياه، ولم يقف لـ ـه من يقول: أنكرت يا أوزاعي معلومًا من الدين بالضرورة، أو قلت ما يضعك تحت طائلة حديثك، إنمـ ـا دونـ ـوا عنـ ـه "إن الأوزاعي خير من يمشي على الأرض"!

أما عن "سب النبي أو الدين" فقد تم بموجبـ ـه إعـ ـدام مسلم باكستاني منذ ست سنوات أو يزيد واسـ ـتنادًا لحـ ـديث يقول: من سب نبيًا فاقتلوه، بينما لا يخلو مصدر في التاريخ الإسلامي أو كتب الحديث الصحاح أو الأخبار أو سـ ـجلات الفتن، من ذكر موقف ابن الخطاب من النبي وهو على فراش الموت مهمومًا بأمته يطلب صحيفة ودواة من صحابته ليكتب لهم كتابًا لا يضلوا بعده أبدًا (برواية ابن سعد في طبقاته 2/ 243) أو برواية أفصح "قال قبل موته إيتوني بدواة وبيـ ـاض لأزيل عنكم إشكال الأمر وأذكر لكم المستحق لها بعدي، فقال عمر: دعوا الرجل إنه يهجر وقيل يهذي/ سر العالمين للإمام الغزالي 21 وسبط ابن الجـ ـوزي فـ ـي تـ ـذكرة الخـ ـواص

ص 82). وهكذا، وعند تحديد أمر السلطة من بعده، والاحتمال الأرجح كان لابن أبي طالب زوج الزهراء، وعلى فراش الموت بين صحابته ونسائه وآل بيته، تحول نبي الأمة إلى مجرد (الرجل)!! وعليهم إهمال ما يقول لأنه (يهجر) أي (يهذي)... فماذا يا سادتنا حاملي السيوف عن (يهذي) العمرية؟! ثم ماذا عن مسلم في زماننا صادق اليقين بدينه يحني رأسه إجلالاً لنبيه، لا يطلب إلا تجاوز الثبات والسير مع المتغيرات وفتح أبواب الحرية للناس، إيماناً منه أن في ذلك صلاح البلاد والعباد.. هل يكفر؟! أم اقتلوه؟

أما الطعن في الكتاب والسنة فهو التهمة المطاطة التي تسع أي شيء ويمكن تأويل أي قول أو اجتهاد بموجبها، وكم ذهب في تاريخنا بموجب هذه التهمة من أبرياء تحت ضربات السيوف، وكم من فتن قامت وفرق بكاملها اتهمت بعضها بعضًا بهذا الاتهام المراوغ. وهذه التهمة تحديدًا هي الباب الواسع لمحاكمة أي رأي مخالف للرأي السائد.

وبالطبع لا يصح الوقوف مع مسألة "رمي كتب الحديث أو الفقه في القاذورات أو البصق عليها"، فهي لا شك من المضحكات، لكن اللافت للنظر فيها أن الشيخ (سيد

سابق) يضع هنا كتب الفقه على ذات المستوى مع القرآن والسنة، وهو ما يعني أن كتب الفقه قد أصبحت بدورها من مقدسات المسلمين، وضمنها يقع كتاب السيد سابق نفسه (فقه السنة) الذي سيصبح كتابًا مقدسًا، ولاشك أن هذا التقديس سيلحق أصحاب هذه الكتب، فتتلألأ سماء المسلمين بالمقدسين الكُثر وتزدان أرضهم بدماء المرتدين. أما "إنكار رؤية الله يوم القيامة" فهو ما يلحق فرقًا إسلامية بكاملها تنزه الله عن أن يكون له جسد كالأجساد المخلوقة يمكن رؤيته، إجلالاً لذات الله وارتفاعًا به عن المحسوسات المادية.

وعن "إنكار عذاب القبر وسؤال منكر ونكير والصراط" فكلها أمور جاءت في أحاديث لا قرآن، وتختلف حولها الأقوال والمواقف عبر تاريخ المسلمين، وهو ما يلحق به تكفير من يعلن عدم الثقة برواة الحديث أو من يثق فيهم لكنه يشك في صياغة الحديث ذاته، كما لو كان علينا أن نصدق أن الحديث بنص لفظة ظل يتنافل عبر الرواة حتى وصلنا بنصه حروفًا وكلمات ومعاني، وهو ما لا يقول به عارف، فالرواية ذاتها داخل المرجع ذاته تختلف بين راو وآخر ناهيك عن اختلافها بين كتب الحديث بعضها وبعض.

ويبقى الأنكى والأشد افتضاحًا والذي يدين مدى الإصرار على الجمود والتجمد في تجريمه "لمن أتى بتأويل لم يسمع به من قبل". فلو كان هذا المعلوم معلومًا من فجر الإسلام ما أثرت فرق المسلمين التاريخ باجتهاداتها، ولما كتبت سجلات الفقه أصلاً، ولكفر كل مجتهد أو صاحب مذهب على اختلاف مذاهبهم وفرقهم فكلهم جاءوا بتأويلات لم يسمع بها من قبل بمن فيهم أصحاب المذاهب السنية الأربعة. هذه يا حضرات ليست لغة زمن الانفتاح والاجتهاد، لكنها لغة الأيام عندما تعتم والدول عندما تضمحل والعقل عندما يتخلف ورجال الدين عندما يصبحون (أكليروس)، والروح عندما تصاب بالهزال والفكر عندما يتعفن.

وآخر معلومات الشيخ سابق من الدين بالضرورة، والتي يوافقه عليها كل المشتغلين بأمور الدين في أيامنا المتطرف منهم والمعتدل، الفقيه الأجرة والفقيه الملاكي، هي من ينكر أو يتنكر لأحكام الكتاب والسنة ويفضل عليها القوانين الوضعية. وهو الأمر الذي يؤكد مدى تمطط حكاية المعلوم بالضرورة حسب الأزمان، لأن القوانين الوضعية أمر حديث لم يكن معلومًا عند الفقهاء القدماء، وأدخله الشيخ

سيد من عندياته رفضًا لقوانين المجتمع الحـ ـالي ودسـ ـتوره وتكفيرًا للدولة والمجتمع. وبهذه التهمة تم تكفير الدكتور فرج فودة وقتله كما تعلمون.

ولأن الشيء بالشيء يـ ـذكر فـ ـإن كتـ ـاب التربيـ ـة الإسلامية المقرر على الصف الأول الإعدادي (ولا أعلم إن كان قد تم تغييره من عدمه) يكرر كلام السيد سابق التكفيري ويتهم الدولة والقانون والدستور بالكفر ويقول صـ . . 40 "إن الناس الذين يعيشون في مجتمعات يتولى البشر التشريع فيها ويعيشون بمناهج غير منهج الله، يقعون في عبوديـ ـة العبـ ـاد وهذا منتهى الذل والإذلال". ومع ذلك يكفـ ـرون (الخـ ـوارج) دون أن تدري لماذا؟ وأين الفرق بينهما؟ وهل ثمة فرق بين الخوارج ومناهج التربية الإسـ ـلامية فـ ـي بلادنـ ـا؟! وهـ ـل الإرهابيون قلة منحرفة موجهة من الخارج حقًا؟!

المودودي يقول حول القـ ـوانين الوضـ ـعية والحيـ ـاة الديمقراطية "فإذا جاء أحدًا لمجتمعات علـ ـى بصـ ـيرة منـ ـه وبإرادته الحرة يقرر أن الشريعة لم تعد منهاجًا لحياته وأنـ ـه سوف يضع المنهاج لحياته بنفسه أو يقتبسه من مصدر غير مصدرها فليس ثمة سبب لنطلق عليه كلمة المجتمع الإسلامي

أبدًا". ويعقب عليه الدكتور محمد عمارة شارحًا أن رأي المودودي في الوطنية والديمقراطية وسلطة الجماهير عدوان على الحاكمية الإلهية وشرك يرتد بالمجتمع إلى الجاهلية، وكلها في مجملها شرك صريح (36/ الإسلام وضرورة التغيير/ سلسلة اقرأ).

ومن الخوارج إلى السيد سابق يا قلبي لا تحزن، لأن أساس موقفهم منكور يقوم على رأي فاسد، فمن حق مجتمعاتنا وجماهيرنا أن تضع لنفسها القواعد القانونية والدستورية والسياسية التي تناسب زمنها، لأن الباحث المحايد الصادق لن يجد في الأصول الإسلامية قواعد محدودة واضحة دقيقة لحرية الأفراد السياسية أو كيفية مشاركتهم في الحكم، أو اختيارهم لقوانين تناسب مصالح الزمن، كما لا تعرف تلك الأصول حكم القانون للجميع بدرجات متساوية دستورية مقننة، ولا تعرف المؤسسات السياسية ولا كيفية انتقال السلطة ولا حدود صلاحيات الحاكم ولا ضوابط الطغيان إلا في كتابات خطابية في شوارد نوادر لم تصلح شيئًا في زمانها ولم تجد طريقها إلى التطبيق ولو مرة واحدة.

وفي النهاية لا أحد أبلغ من قول الدكتور أحمد صبحي منصور المغضوب عليه والمتهم في دينه من كهنة الإكليروس بشأن حد الردة (ص. 24، 25) وأوجزه بأن تكفير الناس بحد الردة اعتداء على خصوصية تفرد بها الله وحده في الحكم على العقيدة لأنه العالم بالسرائر، وأن رجال الدين قد اغتصبوا حقًا ربانيًا هو حق الاستتابة الذي لا يكون إلا من العبد للرب، حتى إنه لم يكن حقًا للنبي ذاته "ليس لك من الأمر شيء/ 138/ آل عمران".

وتأسيسًا على كل ما قلنا عبر هذه السلسلة من الحلقات، وإعمالاً لنتائجها تبدو قاعدة الحكم بالردة بسبب إنكار معلوم من الدين بالضرورة ليست أكثر من قاعدة إرهابية بيد إرهابيين يستخدمها إرهابيون ويطبقها إرهابيون، ولم يحقق وضعها سوى امتصاص أرواح الناس لنصل إلى ما نحن فيه الآن على كل المستويات، فمع الخوف رهبة والسكوت خناعة، وعدم المخالفة أو النقد أو إبداء الرأي لابد أن يخرس صوت العقل وتتعدم الحريات التي هي الأساس التحتي لأي إبداع إنساني أو رقي حضاري هما قوة الأمم وكرامتها، ولا يبقى على السطح إلا الأفاقون والمنتفعون

والفاسدون في تحالف تاريخي يبهر الناظرين بجلائه وسطوعه وبيانه، بعد أن تشكلت طبقة أكليروس إسلامي تحرم وتعاقب أو تمنع الغفران بالاستتابة، الحق عندها والباطل على من خالفها، لكن تاريخها المسطور قد أوضح أنهم لا يريدون الدين حقًا، ولا يبغون وجه الله صدقًا، إنما هو التكالب على الدنيا والوجاهة الاجتماعية والسيطرة والسلطنة على حساب الناس وباسم الله... لذلك تركتنا الدنيا هاهنا قاعدون... حسبنا الله فيهم ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(7)

عابوا علينا في مناقشتنا حد الردة أمورًا ثلاثة: أولها: أن فيها استهانة برموز الإسلام من كبار الصحابة والطعن عليهم، وهم من قال النبي بشأنهم "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ/ مسند أحمد 4/ 126، 127/ 10/ 144". وثانيها: ما تعلق برفض الخليفة أبي بكر إعطاء فاطمة الزهراء ميراث أبيها رسول الله (ص) وسهمها في خمس الغنائم، لأن الحديث الذي احتج به أبو بكر في عدم توريثها "نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة/ البخاري 3/ 37" هو من الأحاديث عالية الصحة. وثالثها: أن حرب أبي بكر على مانعي الزكاة ليس لمعارضتهم بيعته وإنما لقتلهم سفراءه إليهم كما فعلت قبيلة كندة.

ولنأخذ واحدة... واحدة..

المأخذ الأول: الطعن في رموز الإسلام، وهو قول غريب مع صريح العقيدة الإسلامية التي جاءت لتلغي من تاريخ البشرية كل التمائم والتعاويذ والرموز، وتسلخ كل الشفاعات إلى الله عدا العمل الصالح، كذلك الوساطة والمحسوبيات، فالإسلام لا قدسية فيه إلا لله وحده وما دون ذلك الكل سواء في نقائص المخلوقات، اللهم إلا عصمته لنبيه في مدارس إسلامية دون مدارس. ولم يخبرنا الله عن وجوب تقديس أشخاص بعينهم وأسمائهم واتخاذهم رموزًا، والحديث "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين" ظاهر الوضع والاختلاق، فلم يوصف الخلفاء الأربعة الأوائل بالراشدين إلا بعد قيام الملك العضود في الزمن الأموي ثم العباسي تمييزًا لهؤلاء عن أولئك. والمعلوم أن هناك خلافات حادة حول أمور أساسية تتعلق بشرائع وفروض اختلف حولها هؤلاء الراشدون، ولا تدري بأيهم يجب أن تقتدي، مما يسقط عن هذا الحديث لبوس الصحة والسلامة.

وغنى عن التذكير أننا لم نقصد إلى تلك الأحداث التاريخية الجسام في موضوعنا المطول السالف حول الردة

قصدًا، بغرض الاستهانة بمن يرونهم رموزًا أو بهدف الطعن عليهم فمالنا في ذلك من رغبة ولا انشغال، فهي حقائق مرصودة تملأ أرفف المكتبة الإسلامية لمن أراد المعرفة.
إنما أردنا من إيراد تلك الأحداث بيان بطلان ما يسمى حد الردة وما يرتبط به من إرهاب قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة"، وإلا طالت الاتهامات والحدود صحابة كبارًا أجلاء، وأنهم خالفوا وأنفذوا رأيهم بسبب متغيرات أو شئون سياسية أو درءًا للفتن، وأن ذلك يعطينا ضوءًا أخضر إذا اقتضت مصالح البلاد والعباد رأيًا جديدًا حتى لو خالف معلومًا من الدين بالضرورة، ويفتح أمامنا أبواب الاجتهاد اقتداء بالسلف الصالح.

وما أوردناه من أحداث لم يكن اختراعًا من جانبنا ولا تأليفًا، ولا حشونا في نصوصه حرفًا، واستقينا مادتنا من أمهات المصادر، ولم نسقط منها ما يمكن أن يدور بالمعنى عن مراده إلا اختصارًا بما يتناسب مع مساحة الدراسة، ولا فسرنا حدثًا على المزاج والهوى والعصبية المذهبية والمصالح النفعية كما يفعل بعض سادتنا المشايخ، إنما جعلنا الحدث ينطق بلسانه، ويشهد الحدث على الحدث ويفسره

ويؤكده، والنص يوضح النص ويدعمه بأكثر مـ ن مصـ در يتناول الحدث الواحد بل والعبارة الواحدة. فإذا كانت هنـ اك ملامة فليتم توجيهها إلى تلك المصادر، وهي عمـ دة تـ اريخ إسلامنا، ودونها لا يمكن فهم هذا التاريخ بل ولا آيات القرآن ذاته. كما أنها سجل زمن الدعوة ودونهـ ا لا يكـ ون لـ زمن الدعوة تاريخ فهي من لزوم ما يلزم لفهم القرآن والعبـ ادات والعقيدة والشريعة. أو عليهم أن يتوجهوا بالملامة إلى الذات التي اعتادت الإسراف في تقديس البشر، فيسؤوها ويصدمها أي تنبيه إلى المسكوت عنه المغطى عليه، وهو الأمر الجدير بالكشف حتى لو كان صادمًا لأنه الباب إلى الذات والتـ اريخ وتصحيح المواقف والمفاهيم والقيم المتداولة، لتحرير العقـ ل من أوهام وتحريمات ما أنزل الله بها من سلطان.

المأخذ الثاني: وهو المتعلق بمنع الخليفة أبـ ي بكـ ر ميراث الزهراء عنها، بحديث "نحـ ن معاشـ ر الأنبيـ اء لا نورث..". والملحظ الأول هنا أن هذا الحديث لم يروه سوى أبي بكر وحده (ابن أبي الحديد/ 4/ 82). أما سياق الأحداث المعلوم فيؤكد أنه كان للنبي أملاكه الخاصة ومنهـ ا حـ وائط مخيريق وأرض العوالي في يثرب وأرض النضـ ير وأرض

وادي القرى، وأن أبا بكر وضع يده على هذه الأملاك أو صادرها دون ورثته استنادًا للحديث المذكور، مع حديث آخر يقول إن النبي قال: "إن الله إذا أطعم نبيًا طعمة جعله للذي يقوم من بعده"، والذي قام من بعد النبي هو أبو بكر. أو في رواية أخرى قال الرسول: "هي طعمة أطعمني الله في حياتي فإذا مُت فهي بين المسلمين/ كنز العمال 5/ 365". وهي الأملاك التي قامت الزهراء تطالب بها ميراثًا، إضافة إلى سهمها من سهم ذوي القربى حسب نصوص الآيات "واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن خمسه لله وللرسول ولذي القربى". وفي هذا أيضًا قال أبو بكر: "سمعت رسول الله يقول: سهم ذوي القربى في حياتي وليس لهم بعد موتي/ كنز العمال 5/ 367"، ومن ثم تجد لدى الخليفة لكل مطلب حديثًا ينقضه وينفيه ويلغيه.

ويلفت (جبران شامية) نظرنا إلى أن الزهراء لم تنل حظها من ميراث أبيها كبقية الناس ولا سهمها من المغانم فقط، بل كان حظها من الذكر في مؤلفات المسلمين من سير وأخبار وحديث هو أدنى الحظوظ، رغم مكانتها في بيت النبوة، وأنها كانت زوجة الإمام علي كرم الله وجهه

المعروف بورعه وتدينه وتقواه وجلال فعاله. بينما نجد لبنت الخليفة أبي بكر السيدة عائشة من الذكر ما يغطي مساحات واسعة في تراثنا، تليها حفصة بنت عمر بنت الخطاب. وبينما لم يرو البخاري لفاطمة سوى حديث واحد فقد روى لعائشة 442 حديثًا. ويذهب بعض الباحثين إلى اتفاق معلوم بين عائشة وحفصة للعمل على ما في مصلحة والديهما، مما أقصى الزهراء عن بؤرة الأحداث فلا نجدها تلعب دورها الهام اللائق بها في حياة أبيها، ولم تذكرها كتبنا إلا لمامًا.

ولكن هل كانت بنت النبي ضئيلة الشأن حقًا إلى هذا الحد؟ سؤال نتركها تجيب عنه بنفسها على ندرة أخبارها، ولنستمع إليها تحاور الخليفة حول حقوقها، ونقرأ مدى علمها بدينها وشرائعه، ونقدر حجم بلاغتها وحسن منطقها وقوة حجتها إذ تقول للخليفة: من يرثك إذا مت؟ فيقول: ولدي وأهلي، فتقول: فما بالك ورثت رسول الله دوننا؟ فيقول: يا بنت رسول الله ما ورثت أباك ذهبًا ولا فضة. وهي الإجابة المداورة التي أجابتها فاطمة بالمباشرة: "وسهمنا في خيبر وصافيتنا بفدك؟.. إنك عمدت إلى فدك وكانت صافية لأبي فأخذتها، وعمدت إلى ما أنزل الله من السماء فرفعته عنا/

طبقات ابن سعد/ 2/ 314، 315". فيرد أبو بكـر بحـديث الأنبياء لا يورثون، فتسوق منطقها يقول: "افعلي عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم إذ يقول تبـارك وتعـالى: وورث سليمان داود، وقال تعالى فيما قص من خبر يحيي بن زكريا: رب هب لي من لدنك وليًا يرثنـي ويـرث مـن آل يعقوب. وقال عز ذكره: وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله... وزعمتم مع هذا أن لا حق ولا إرث لي من أبي وألا رحم بيننا، أفخصكم الله بآية أخرج نبيـه منهـا، أم تقولون أهل ملتين ولا يتوارثون؟ أو لست أنا وأبي من أهـل ملة واحدة؟.. أفحكم الجاهلية يبغون؟"

ولما رأت الزهراء إصرار الخليفـة علـى منعهـا ميراثها وسهمها قررت أن تطلبه علـى علـن ومـلأ مـن المسلمين، فجمعت نسوة من بني هاشم أهلها ودخلت المسجد على الخليفة ورعيته تنادي "أنا فاطمة بنـت محمـد.. فـإن تعزوه تجدوه أبي دون آبائكم، وهـو أخ ابـن عمـي دون رجالكم.. ثم تزعمون ألا إرث لنا؟ أفحكم الجاهليـة يبغـون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون. يا ابن أبـي قحافـة أترث أباك ولا أرث أبي؟ لقد جئت شـيئًا فريـا، فـدونكما

مخطوطة مرحولة تلقاك يوم حشر فنعم حكـ م الله والموعـ د القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون".

ثم تخص الأنصار بخطاب آخر أشد قسوة، فيه مـ ن الوصف لهم وللخليفة مالا يجرؤ على قوله إلا بنت النبـ ي إذ تقول: ".. ما هذه الفترة عن نصرتي والونية عن معونتي؟.. سرعان ما أحدثتم وعجلان ما أتيتم!! ألأن رسول الله مـ ات أمتم دينه؟ أضيع بعده الحريم وهُتكت الحرمة.. أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم؟". وتشدد الزهراء النكير وتحـ رض الأنصار على الخليفة تتهمهم حيناً وتستنصـ رهم حينـً ا مـ ع نعوت للخليفة عظيمة، فتقول: "يا بني قيلة، اهتضم تراث أبي وأنتم بمرأى ومسمع.. وفيكم العدد والعدة.. وأنتم نخبـ ة الله التي انتخب.. أفتأخرتم بعد الأقدام؟ ونكصـ تم بعـ د الشـ دة؟ وجبنتهم بعد الشجاعة عن قوم نكصوا إيمانهم بعـ د عهـ دهم وطعنوا في دينكم. فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون. ألا وقد أرى أن قد أخلدتم إلى الخفض وركنتم إلـ ى الدعة.. وإن تكفروا ومن في الأرض جميعًا فـ إن الله غنـ ي حميد.. وسيعلم الذين ظلموا أي منقلـ ب ينقلبـ ون/ بلاغـ ات النساء من صـ . 12: 17".

هكذا تحدثت الزهراء بنت نبي الأمة (ص)، تركناها تقول بلسانها وتتحدث مع المسلمين والخليفة دوننا، دون تدخل من جانبنا في موقف تاريخي يشهد بذاته وينطق فصيحًا بأحداثه.. فهل من منزعج؟.. ومازال في الجعبة الكثير وقد أوجزنا.. فهل من مُذكر؟

المأخذ الثالث: أننا زعمنا كتبنا أن مانعي الزكاة منعوها معارضة لتولية أبي بكر، ولم نذكر أنه أرسل إليهم فقتلوا رسله وسفراءه، وهو ما كان إعلان حرب على الدولة استحقوا نتائجها المفزعة... إذن تعالوا نقرأ الحدث مع قبيلة كندة التي قتلت الرسل ونفهم مجرى الوقائع بعيدًا عن تزوير التاريخ وما لحق مسلمين بسببه من عار وسبة وتكفير.

إن قبيلة كندة بالذات وبالخصوص لم تمنع العاصمة صدقاتها ولم يمتنعوا رغم اعتراضاتهم الكلامية على تأمير أبي بكر، وعندما وصل رئيس الوفد زياد بن لبيد إلى ديارهم أعطوه ما عليهم من ضريبة. لكن الأحداث المؤلمة بدأت عندما أخذ زياد ناقة عزيزة على صبي كندي أثيرة لديه، فرجاه أن يتركها ويأخذ غيرها فرفض زياد. فاستنجد الصبي بحارثه ابن سراقة أحد أشراف كندة فذهب إلى زياد يتوسط

له قائلاً: "إن رأيت أن ترد ناقة هذا الفتى عليه وتأخذ غيرها فعلت منعما"، لكن زياد يصر على رفضه بحجة أنه قد ختمها بخاتم الدولة.

ويحتدم الخلاف والجدل ويتحول إلى شحناء فيق ول الشريف الكندي للصبي: "اذهب خذ ناقتك فإن كلم ك أح د سأحطم أنفه بالسيف". ثم تفصح النفوس عم ا فيه ا رغ م الطاعة، ويستمر حارثة قائلاً: "إنما أطعنا رس ول الله (ص) إذا كان حيًا.. أما ابن أبي قحافة فما له في رقابنا طاع ة ولا بيعة"، ليتبعه شريف آخر من أشراف كندة هو الحارث ب ن معاوية يقول لعامل الخليفة: "إنك لتدعو إلى طاعة رجل ل م يعهد إلينا ولا إليكم في عهد.. وما يستقر في قلبي أن رسول الله خرج من الدنيا ولم ينصب للناس علمًا يتبعونه، ف ارحلوا عنا فإنكم تدعوننا إلى غير رضا".

وتتداعى الأحداث مع غضب أبي بكر بع دما ع اد سفيره زياد وأخبره ما سمع من أشراف كن دة ف ي بيعت ه وإمارته، فأرسل زياد مع جيش عظيم إلى ديار كن دة ف ي طريقه إلى حضرموت فقتل منهم من قت ل وس بي النس اء

والأطفال والمال، حتى تصدت جموع كندة بقيادة الأشعث بن قيس واسترجعت أهلها ومالها وهرب رجال الخليفة.

ومع تصريح كندة بالحرب أرسل الخليفة للأشعث رسالة مصالحة، لكن بعد قتل الرجال وسبي نساء المسلمين عارًا، وهو ما ترك جروحًا غائرة بين الكنديين، فقال الأشعث لرسول الخليفة: "إن صاحبك أبا بكر يلزمنا الكفر بمخالفته ولا يلزم زياد بن لبيد الكفر بقتله قومي وبني عمي"، فيرد رسوله الخليفة "نعم يلزمك الكفر لأنك خالفت جماعة المسلمين"، فيقوم إليه كندي ويقتله لتكفيرهم وهم مسلمون.

هذا هو السفير المقتول وسر قتله، بعد أن قتل جيش الخليفة من كندة التي كانت مملكة عزيزة في زمن الجاهلية مئات الشهداء لأنهم أعلنوا أن اتهامهم بالكفر ليس لكفر بالدين ولكن لأنهم خالفوا الخليفة "يلزمنا الكفر بمخالفتهم" ولم يخالفوا الرحمن.

ورغم هذا كان عقابهم شديدًا، فقد عاد الخليفة وأرسل لهم جيشًا بقيادة رأس من رؤوس الطلقاء هو عكرمة بن أبي جهل فحاصرهم وطلبوا منه الصلح فرفض وأعمل السيف فيهم قتلاً وذبحًا بعد أن استسلموا له أسرى، وأخذ من بقي

من الأحياء مع الأطفال والنساء والأموال إلى الخليفة، الذي أصر على توزيع النساء سبايا بين مسلمي العاصمة والأطفال عبيدًا لولا تدخل عمر بن الخطاب يذكره: "يا خليفة رسول الله إن القوم على دين الإسلام يحلفون بالله ما رجعوا عنه" فحبسهم أبو بكر في حبسه حتى أطلقهم عمر في خلافته (انظر فتوح البلدان للبلاذري من 139: 145).

فهلا راجع اللائمون أرفف المكتبة الإسلامية المزدحمة قبل أن يلوموا؟ ليعلموا أن في هذه الشئون خطوبًا جليلة كثيرة لا يسعها المقام هنا ولا يشغلنا أمرها إلا بما تؤديه من غرض لحاضرنا، وبكشفها عن كون الصحابة إنما هم من بني الإنسان، وأن العلة هي الإسراف في التقديس لبشر لم يكونوا قط كذلك. وأن الشأن كان شأن سياسة ودنيا وإمارة، فيها الصراع والنوازع البشرية، رغم أن كل طرف لبس رداء الإسلام ليمارس به سياسة الدنيا، وهو ما كان ظلمًا دائمًا عبر التاريخ لدين المسلمين، الذي آن أوان توقيره والكف عن استخدامه انتهازيًا لأنه يجب أن يكون أكرم علينا من ذلك. ولله الأمر من قبل ومن بعد، وهو الأعلم بالصواب.

(8)

وصلتني رسالة هامة غير موقع ـة عل ـى صد ندوق بريدي الالكتروني، وأهميتها تكمن في تعبيرها الصارخ عن قرارات بشرية بحسابات مصالح أرضية تكاد تكون شخصية تحقق مصلحة فرد لا جماعة وإن لبست رداء الجماعة، ومع ذلك تحولت إلى تشريعات قدسية ويتم طرحها والإعلان عنها كما لو كانت ذات مصدر سماوي، واكتسبت رسوخًا عجيبً ـا حتى أصبحت قواعد إيمانية لا يخالفها إلا كافر، واسد تمدت مصداقيتها من تقادمها عبر السنين وليس من قدسية حقيقي ـة ولا حتى من منطق سليم، وآمن بها العامة وصدقها الخاصة وأمسك بها مشايخ الدين سيوفًا مسلولة فوق رؤوس العب ـاد. والرسالة المشار إليها تعبر عن ذلك أصدق تعبير، فهي تعقب على ما سبق ونشرناه في (روز اليوسف) حول بطلان قاعدة حد الردة وقاعدة المعلوم من الدين بالضرورة، ومـ ـا أشد ـرنا إليه تأييدًا لوجهة نظرنا حول الحرب التي قادها الخليفة أبـ ـو

بكر ضد المعارضين لولايته بمنع أداء حق المال للدولة، وقوله: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة وبين الزكاة"، وما ترتب على ذلك لدى مؤرخينا من وضع مانعي الزكاة مع المرتدين في سلة واحدة حتى أ"لقوا عليها جميعًا اسم (حروب الردة). فالرسالة تؤكد لنا ارتداد مانعي الزكاة حتى لو كانوا مسلمين، ثم تحكم بالردة على من لا يقول مع الخليفة بردتهم. ولنقرأ معًا نص الرسالة إذ تقول:

"قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: ومن أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال، إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة واعتبارهم مرتدين يجوز سبيهم، وهو أول قتال في الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين وهو ليس منهم. وقال الإمام النووي: إن الزنديق هو الذي يعترف بالدين ظاهرًا وباطنًا، لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين بالضرورة، بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة. ويقول ابن كثير: إن من ظن بالصحابة الانحراف بعد وفاة الرسول (ص) فقد نسبهم جميعًا إلى الفجور. ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع الإسلام من عنقه، وكفر بإجماع الأئمة، وكانت إراقة دمه

أحل من إراقة المداد". وعلى هذه الرسالة/ الوثيقة/ ملحوظات:

الملحوظة الأولى:

أنها رسالة تكفير واضحة لا يشغلنا ما تستبطنه من تهديد، فأصحابها اليوم أهون من الاعتبار وأوهن من الانشغال بتهديداتهم، والمهم أن هذا التكفير لم يعتمد على قرآن ولا حتى حديث يمكن مناقشته أخذًا أو ردًا، إنما اعتمد على رجال من ابن أبي قحافة إلى ابن عبد الوهاب مرورًا بالنووي وابن كثير، مع التلقيبات الباهرة التي تلقى المهابة في صدور العوام، من قبيل: شيخ الإسلام، الإمام... ولا تفهم من الذي مشيخهم علينا وجعلهم أئمة لنا دون اختيار أو قبول ورضا منا (!!). فالمرجع لتكفير المسلمين حسب أقوال هؤلاء الرجال هو هؤلاء الرجال (؟)، وهم بشر بما للبشر وما عليهم من أهواء وما يريدون تحقيقه من وراء مواقفهم أو فهمهم للدين من منافع سياسية أو شخصية.

الملحوظة الثانية:

إن هذا التكفير يبدأ من مقدمات باطلة تمضي عبر قياس باطل لينتهي إلى نتائج أشد بطلانًا. فالمقدمات تبدأ

بتحويل قرار بشري لرجل من بني الإنسان هو أبو بكر الخليفة الأول بقتال معارضيه، الذين منعوا ضريبة المال، إلى قرار تشريعي دائم غير مرتبط بأسباب زمانه وظروفه، والارتفاع به إلى فضاء المطلقات القدسية، ويحكم بموجبه على كل من عارض الخليفة بالارتداد حتى إنه يجوز سبي نساء المعارضين واستعباد ذراريهم وسلب أموالهم. وهو ما يستتبع بالضرورة نكاح نساء مسلمات كسبايا وبيع أطفال المسلمين في أسواق النخاسة. ويكتسب القرار قدرته التشريعية لصدوره عن صحابة حتى لو خالف القرآن وصحيح السنة النبوية، وحتى لو أدى إلى سفك دماء مسلمين شهدوا لله بالوحدانية ولنبيه بصدق البلاغ، وأدوا للدين فروضه وأركانه، وحجبوا ضريبة المال تعبيرًا عن الاحتجاج السياسي. وحتى لو كانت دوافع القرار شخصية ودنيوية.

ولأن ابن عبد الوهاب في حلفه السعودي كان يريد تبريرًا لذبح من خالف آل سعود، فقد اعتمد موقف ابن أبي قحافة كمصدر تشريعي يحل له مشكلة تكفير وقتل المخالف من المسلمين، ومن ثم أكد أن موقف الخليفة الأول هو "أعظم ما يحل الإشكال في مسألة التكفير والقتال.. وهو أول قتال

في الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين وهو ليس منهم".
وأن تفعيل أبو بكر للمبدأ جعله قانوناً صالحًا للتطبيق في أي مكان وزمان على من ادعى أنه من المسلمين وهـ و لـ يس منهم. ولا تعرف كيف يمكن معرفة أو كيفية التأكد "أنه ليس منهم" تلك؟

ولأنه لا يمكن الشق عن قلب مسلم لمعرفة صدق ما أعلن بلسانه، فإن النووي يعطينا الطريق القويمة للكشف عن كونه "ليس منهم"، وهو أن هذا الذي "ليس منهم" يفسر بعض المعلوم من الدين بالضرورة تفسيرًا يخالف تفسير الصـ حابة والتابعين وهو ما أجمعت عليه الأمـ ـة (؟!)، ومـ ـن يخـ ـالف تفسيرهم هو(الزنديق). والزنديق حسب تعريف النووي هـ ـو مسلم يعلن أنه مسلم بلسانه، ويؤمن بالإسلام عن قناعة بقلبه وضميره، لكنه يعترض على ابن أبـ ـي قحافـ ـة أو أي مـ ـن الصحابة في ظلم مسلمين آخرين (!؟) وهـ ـو الظلـ ـم الـ ـذي أجمعت على وجوبه الأمة (؟!)، لأنهم مع إسلامهم قد خالفوا الخليفة!!!

ومع هذا المعنى تتحول مواقف الصحابة حتـ ـى لـ ـو قامت على أسباب دنيوية إلـ ـى تفسـ ـيرات قدسـ ـية لا تقبـ ـل

المخالفة، وهو ما قد يعني أنهم قد أطلعوا على المقصد الإلهي الرفيع، أو قد يعني أنهم كانوا يتلقون بذلك وحيًا من السماء، وهو كله ما لا يجوز. علمًا أن الموقف المحترم الذي يحترم الدين ويحفظ على المسلمين حياتهم وأعراضهم وأمنهم وإيمانهم، هو النظر إلى موقف الخليفة من المعارضين باعتباره اجتهادًا بشريًا مدنيًا يصيب ويخطئ، إزاء اجتهاد صحابة آخرين منعوا الزكاة باجتهاد بشري مدني آخر مختلف، وأنه لا علاقة للموقفين بصلب العقيدة. وأن تعميم قدسية الرأي والقرار على الصحابة جميعًا ليس من الدين في شيء، خاصة مع تعريف المذهب السني للصحابي بأنه من لقي النبي ولو ساعة (أي لحظة). وبعض هؤلاء الصحابة لقوا النبي في أكثر من موقف وبخاصة عام الوفود، وبعضهم كان في فريق المعارضين لولاية الخليفة وأمر الخليفة بقتالهم، والمعنى أن صحابة قاتلوا صحابة، لكن من فاز بقدسية القرار هو من فاز بالسلطان، ومن على مقعده تمت كتابة التاريخ وشنت التشاريع القدسية. وبذلك يكون (شيخ الإسلام) و(الإمام) قد فسرا المعلوم من الدين بالضرورة لصالح صحابة دون صحابة، وبمنطق شيوخ الإسلام وأئمتهم

هؤلاء يكونون هم أنفسهم قد تزندقوا لمخالفتهم الصحابة المعارضين فهم صحابة في النهاية. وهو ما يوضح أن المسألة لم تكن تفسيرًا مخالفًا لتفسير الصحابة إنما بالأحرى والأدق تفسير يخالف السلطان والمذهب المنتصر.

هذا مع العلم أن مسألة المعلوم أو الثابت من الدين بالضرورة لم تكن قاعدة معلومة زمن الخلافة الراشدة، ومع العلم أيضًا أن الصحابة الكبار وعلى رأسهم الراشدون كانوا أول من خالف أعمدة كبرى من هذا المعلوم من على منبر مسجد الرسول علنًا، بل وجعلوا مخالفاتهم قرارات نعمل بها حتى اليوم نحن السنة مع مخالفتها للنصوص القاطعة، وسجلتها لنا بأحداثها ونصوصها الدواوين الأصلية الأمهات في تراثنا (انظر أمثلة لذلك فيما نشرنا بالأعداد السابقة بروز اليوسف).

وهكذا إن أنت بحثت فعرفت وعلمت ثم أعلنت الناس بما علمت، ستكون أنت من خالف المعلوم بالضرورة (؟!)... هم خالفوا نصوص الديان وأنت من خالف الإنسان فيتم حسابك لمخالفتك الإنسان (؟!)، فيا له من منطق يليق بأصحاب شهوة الدم والتكفير.. فاكتشافك أن القاعدة التكفيرية

التي شرعت قتل مسلمين يفترض أنهم قد عصموا دمـ ـاءهم بإسلامهم لا تصلح تشريعًا، فإنك تكون قد خالفـ ـت الخليفـ ـة وإجماع الصحابة وتصبح زنديقًا تدعي الإسلام ولست بمسلم لظنك الانحراف بالصحابة. هذا رغم أننا فيما بحثنا ونشـ ـرنا في الحلقات الماضية لم نحتسب ما فعل الخليفة انحرافًا بـ ـل رأيًا ودنيا وإمارة، ثم رأينا له ولعمر بن الخطاب اجتهـ ـادات كانت محمود حافظت على الدولة الإسلامية من التمزق، وأن بين تلك الاجتهادات ما كان بسبب تغير الأحـ ـوال وحلـ ـول جديد استدعى المخالفة للنصوص من أجل التجديد. وأنهمـ ـا كانا في ذلك نموذجًا يحتذي يشجع مسلمي اليوم على الإقدام بتعطيل حدود ومخالفة نصوص اقتداء بالكبيرين إذا ما احتاج الواقع المتغير لذلك من أجل صالح البلاد والعباد.

وعليه يصبح اكتشاف بطلان القاعدة الدموية وفسادها وعدم صلاحيتها للتشريع العام الثابت، مدعاة لمعاقبتك بذات القاعدة الباطلة بحسبانك مرتدًا مثـ ـل مـ ـن خـ ـالفوا الخليفـ ـة فحاربهم فحق عليك القتال والقتل وانتهاك العرض.. فأي قوة اكتسبتها تلك التشريعات الفوالت البواطـ ـل الفواسـ ـد عبـ ـر تاريخنا السلطاني (؟!).

الملحوظة الثالثة:

إن تشريع قاعدة القتل التكفيرية هنا تشريع دائـري يلتف كالثعبان حول بعضه بعضًا وتتناسخ مقدماته وتتناسـل مع نتائجه لتصبح النتائج مقدمات وتعود المقـدمات نتـائج.. وهكذا، فقرار أبي بكر قتال المعارضين لإمارته تحول إلـى تشريع مرهب مرعب ينال من إيمان الناس ليصل إلى رقابهم ويفضح أعراضهم ويهتكهـا ويسـتعبد ذراريهـم وينهـب أملاكهم.. يعني موت وخراب ديار. ويكفرون به العباد حتى اليوم. علمًا أن الصحابة الكبار قد عارضوا قرار الخليفة قتال المسلمين المعارضين وعلى رأسهم عمرو بن الخطاب، لكن المعلوم أيضًا أن عمر قد تراجع عن هذه المعارضة بإعلانه فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبـي بكـر للقتـال فعرفت أنه الحق/ ابن كثير/ التاريخ 6/ 311". وتحول ابـن الخطاب من المعارضة إلى المؤازرة لا يعني أنه أو الخليفـة قد اطلعا على القصد الإلهي، فلم يكن أحدهما على اتصـال بالسماء، كما أن عمر لم يكن يعلم باليقين أن انشراح أبي بكر يعود إلى مصدر إلهي، إنما هو تعبير مجازي غاية القصـد منه هو أن الخليفة كان مصرًا على قراره رافضًا أي تراجع

عنه. وأن انشراح أبي بكر يعني ميله التام لفكرة القتال واستراحة مزاجه النفسي إليها، وأنه بهذا الانشراح المزاجي قرر ثم نفذ وقاتل المسلمين المعارضين وعاملهم معاملة الكافرين بالأسر والسبي. واستنادًا إلى هذا الانشراح تمت موافقة كبار الصحابة على تلك الحرب فحدث ما يسمونه الإجماع "ما أجمعت عليه الأمة" بتعبير النووي، وهو ما يدفع إلى التشكك في مسألة الإجماع كمصدر للتشريع خاصة مع تلك البداية التي لم تبشر قط بخير، بل تركت في جسد الأمة جروحًا غائرة وفتنا نازفة وانقسامات كبرى لم تزل ممتدة وقائمة حتى اليوم، وأن هذا الإجماع كان لصالح فئات دون فئات، ومسلمين دون مسلمين، ومصالح دون مصالح، وما قصد به وجه الله، مما أحاطه بكثير من الشكوك والارتياب بل يصبح الشك هنا واجبًا والارتياب حتمًا.

وعلينا أن نلحظ أن كثيرًا من القرارات التي لبست ثوب القدسية وسلوها سيوفًا فوق أعناق العباد كانت بسبب انشراحات مزاجية، مثلها ما دونه البخاري في صحيحه من أحاديث واستبعد غيرها بموجب مثل تلك الانشراحات فأصبح الرجل مقدسًا صاحب كتاب مقدس أجمعوا على أنه أصح

كتاب على الأرض بعد كتاب الله. كذلك أبو بكر الذي انشرح قلبه لقتل المسلمين وهتك أعراضهم، وعلينا أن ننشرح بانشراحاتهم ونقبل طائعين قتلنا وسبي نسائنا، أو أن نرفض هذه الانشراحات فنكون مرتدين أيضًا وفي كلتا الحالين مقتول مقتول يا مسلم!!.. لأن الأئمة الثلاثة ابن عبد الوهاب والنووي وابن كثير يؤكدون أن رأي السادة السلطان قدس أقداس لا تصح مخالفته حتى في شئون دنيا وصراع ومصالح وسياسة، بل إن مجرد البحث للفهم والإنصاف يعني عندهم الظن بانحراف الصحابة بعد وفاة النبي "ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع الإسلام من عنقه وكفر بإجماع الأئمة وكانت إراقة دمه أحل من إراقة المداد".

وهذا كله إنما يعني تجريم البحث وتحريم الفكر ويصبح إعمال العقل حرامًا، وإن بحثت وكشفت فساد الأصول لتشريع قاعدة الدم تصبح مرتدًا مهدر الدم، لأنك كشفت فساد القانون وفساد القضاء والقاضي، وهو كله ما لا يتلقى أبدًا مع القرارات الربانية القدسية لأن ربك ليس بظلام للعبيد، تعالى سبحانه عما يقولون علوًا كبيرًا، وترفع بعدله عن تزوير الظلم عدلاً، وتنزه في قدسه عن تقديس قرارات البشر.

معنى الاجتهاد

هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر
أحدًا عليه, ولا نقول يجب على أحد
قبوله بكراهية، فمن كان عنده
شيء أحسن منه فليأت به
"**أبو حنيفة النعمان**"

(1)

لم تمض شهور على وفاة نبي الأمة (ص) حتى كان كبار صحابته يواجهون مستجدات وإشكالات لـ م يسـ بق أن حدث لها نظير مما تدخل فيه الوحي وقال رأيـ ـه. وجـ ـاءت الحملات العسكرية لاحتلال المحيط الجغرافي لجزيرة العرب بمستجدات أكثر، بعد تهاوي قوى الروم والفـ ـرس ونشـ ـوء فراغ القوى الذي ملأته القـ ـوة العربيـ ـة الطالعـ ـة. وازدادت المتغيرات فالمستحدثات وتتابعت مع انتقال عاصمة الحكـ ـم من يثرب الحجاز إلى دمشق الشام، فـ ـي ظـ ـروف مسـ ـاحة جغرافية شاسعة تتسع يومًا بعد يوم، وشئون أكثر تعقيدًا مما ألفه البدوي في بدائية بداوته وبساطتها. ومع نزوح البدو من شظف جزيرتهم بعد عهد عمر بن الخطـ ـاب إلـ ـى خصـ ـب أراضي الأنهار ووفرتها وضعهم وسـ ـط شـ ـعوب عريقـ ـة بحضاراتها ولغاتها وأنظمتها الاجتماعية والإدارية وطـ ـرق معاشها الأرقى مما ألفه البدوي. مما أنشأ الحاجة إلى الـ ـرأي

في تفصيل شئون حياة لم يتطرق الوحي إلى تفاصيلها ودقائق منمنماتها اليومية.

وقد سبق إلى الرأي الإنساني وتفعيله صحابة النبي الأوائل وخلفاؤه الراشدون، للتوافق مع المستجدات وللتوفيق بين ما بيدهم من نصوص وبين الواقع المتغير، وتم إطلاق اصطلاح "التأويل" على هذا الرأي الإنساني المستجد المخالف للنصوص المقدسة ثم أصبح التأويل "اجتهادًا" في العصر الذهبي للفكر الإسلامي تحرجًا من الاعتراف بأن الواقع المتغير احتاج رأيًا يوافقه غير موجود في النصوص الربانية بحسبان هذه النصوص صالحة كما هي دون إعمال للعقل أو الرأي لكل زمان ومكان، وهو القول الذي أثبتت السنوات الأوائل بعد موت صاحب الدعوة خطله ومجافاته لواقع الأمور، عندما تغير الواقع تغيرًا أدى بكبار الصحابة إلى إيقاف العمل بحدود في مواقف وتحريم حلال في مواقف أخرى وإلغاء فرائض في ثالثة، وقد بدأ الجميع بعصيان النبي (ص) وهو على فراش الموت يصر على إنفاذ بعث أسامة بن زيد إلى بلاد الروم، وكان قد أمر بتجهيز الجيش تحت قيادة أسامة وفيه أبو بكر وعمر للإغارة على حدود بلقاء

الروم. عندما أدركوا ضرورة وجودهم في يثرب لحسم مسألة الإمارة في حال وفاة النبي، فلم يتحرك الجيش عن حدود يثرب رغم نداء النبي لهم ما بين إفاقة وأخرى "أنفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه". ورغم إصرار سادتنا الفقهاء على قدسية كلام النبي وأوامره وتوجيهاته ونواهيه بحسبانها وحيًا يوحي فيما يزعمون، فإنهم في هذا الموقف، وبدلاً من احتساب موقف الصحابة بالعصيان موقفًا لتحاشي فتنة الصراع على الإمارة بين المكيين ممثلين في علي بن أبي طالب الذي لم يكن ضمن جيش أسامة، وبين الأنصار أصحاب المدينة، وأن العصيان كان جائزًا هنا للمصلحة حتى لو كان عصيانا كرأي قدسي، فإنهم مع إصرارهم على تقديس الحديث النبوي قد قرروا تبرئة الصحابة الكبار من العصيان واللعنة، وحتى لا يذهب الظن بأحد أن بقاءهم كان بغرض غصبت الإمارة من كلا الطرفين: علي وبيته الهاشمي في جانب والأنصار في جانب آخر، فقد قرروا هذه المرة احتساب كلام النبي اجتهادًا يصيب ويخطئ مثل بني البشر، فقالوا: إن كلام النبي وقراراته بشأن الغزوات هو اجتهاد شخصي إنسان يخطئ ويصيب، ويقابله اجتهاد

الصحابة أبو بكر وعمر وغيرهما والذين قرروا العصيان والبقاء بيثرب في تلك اللحظات التاريخية الحاسمة. مع ملاحظة أن النبي هنا وإن كان مخطئًا في قراره فقد حاز ثواب أجر واحد على اجتهاده، وإذا كان أبو بكر أو عمر مصيبان في قرار العصيان فقد حازا ثواب الأجرين على اجتهادهما بعصيان النبي في موقف لا يحتمل العواطف الدينية إزاء واقع يحتاج العزم والقرار حتى لو خالف سيد العباد.

المهم أنه مع تكاثر الآراء متابعة للمستحدثات والمستجدات تحول اصطلاح "تأويل" إلى اصطلاح "اجتهاد" للدلالة على الرأي الإنساني مقابل النص الإلهي، ومع استقواء المملكة العربية في الزمن الأموي ثم استقرارها وإفرازها علمًا وحضارة في الزمن العباسي ظهرت المذاهب السنية الأربعة: الحنبلي والحنفي والشافعي والمالكي الذين تعاصروا تقريبًا، وذهب كل منهم مذهبًا يخالف زملاءه دون غضاضة، وكان بالإمكان أن تصبح المذاهب ستة أو ستمائة أو بلا حدود لولا تدخل الساسة في شئون الفكر والثقافة، وتعصب السلطان لرأي ثقافي ينتمي إليه مع امتلاكه القوة

لفرضه على جميع العباد فرضًا، وهو ما حدث في محنة خلق القرآن وقرار المتوكل إغلاق نوافذ حرية الفكر بإيقاف أي عمل اجتهادي جديد بعد الأربعة التي انتهى إليها الاجتهاد السني، وأغلق هذا الباب العظيم للحريات بالضبة والمفتاح، ليسود بعده أشد المذاهب السنية سلفية وتشددا معظم الوقت أقصد المذهب الحنبلي الذي أغلق كل السبل على الرأي والعقل، ولم يعد معه شيء يفعله الأبناء سوى الأتباع، لأنه ليس هناك شيء يمكن إنجازه بعد ما أنجزه الآباء.

ومن يومها الأسود صار مبدأ الفكر العربي هو مبدأ الفكر الجاهلي عندما كانوا يردون النبي بقولهم: "هذا ما وجدنا عليه آباءنا"، فكان ما آل إليه حالنا اليوم بين الأمم.. هذا إن جازت مقارنة أحوالنا بالأمم دون أن تشعر تلك الأمم بالمهانة.

ومع توقف العمل العقلي بالرأي الإنساني، وتكفير المعتزلة الذين أصروا على الأخذ بحكم العقل إذا تعارض معه المشرع في مسألة من المسائل التي تعرض للمسلمين، اعتبارًا لحسابات مصلحة الناس دون مصلحة الدين، فمصلحة الدين والديان في مصلحة العباد. مع توقف العقل ودوره قام

الفقهاء يكشفون بأثر رجعي عن قواعد كانت مستنبطة في الرأي أو التأويل أو الاجتهاد الإنساني، ولم تعد مهمة الفقيه المحترفة هي الإدلاء بالرأي العقلي الجديد، بل أصبحت هي اكتشاف القواعد التي عمل بموجبها السابقون الأولون، صحابة النبي والتابعون وحتى الفقه على المذاهب الأربعة. رغم أن هؤلاء القدامى من صحابة وتابعين ما كانوا يعلمون شيئًا عن تلك القواعد وما عرفوها ولا سمعوا بها. بل وقام فقهاء الزمن المظلم يضعون شروطًا للاجتهاد وطرائق ووسائل وأبوابًا وأسماء في علم الأصول، لا يصح تجاوزها.

وبدلاً من أن يستحق الاجتهاد اسمه كرأي بشري جديد بالمرة يراعى المستجدات مع مراعاة طبائع البلدان واختلافاتها، كما كان يحدث مع الشافعي فيُحدث في الكوفة برأي يعود عنه إلى رأي مخالف بالمرة في مصر، ويراعى فروق العوائد والتقليد بين موطن وموطن وزمن وزمن أصبح الاجتهاد هو استخراج الأحكام من القديم بموجب القواعد التي كان السابقون يسيرون عليها وهم لا يعلمون(!!).

وفي علم الأصول تحولت هذه القواعد إلى مقدسات لا يصح الاجتهاد بدونها، فتحول الرأي الذي سبق وقال به أو عمل به الصحابي أو التابعي إلى فعل مقدس رغم أنه ربما كان لمصلحة شخصية بحت كما كان رأي أبي بكر في خالد بن الوليد وقتله لمالك بن نويرة مسلمًا وسائر المسلمين في قبيلته والزواج من حليلته من ليلة مقتل زوجها كاسرًا كل القواعد. ورأي أبو بكر في ذلك تأولاً خاطئًا أي أنه اجتهد وأخطأ، أي أنه قتل مسلمين وهم أسرى وامتطى زوجة أحدهم دون أن يستبرئ رحمها فحاز أجرًا واحدًا لاجتهاده، بينما لم يحز بنو يربوع الشهداء أي أجر على موتهم مأسورين مسلمين مصلين، بل وضعهم المؤرخون المسلمون ضمن المرتدين زيادة في أجر ابن الوليد وابن أبي قحافة على حساب بقية المسلمين. وطبقًا للمذهب الحنبلي المنتصر والسني بعامة، فإنه ممنوع الطعن في خلافة أحد الراشدين أو في قرار من قراراتهم لأن كل خير في أتباع كل من سلف وكل شر في ابتداع من خلف، وفي هذا الشأن يقول (السفاريني): "والذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم والكف عن

الطعن فيهم مع الثناء عليهم ووجوب الاعتقاد بنزاهتهم وأنهم أفضل جميع الأمة بعد نبيهم". والصحابة جميعًا عدول فيما يؤكد (ابن الأثير) لا يتطرق إليهم الجرح لأن الله هو من زكاهم وعدلهم، لذلك هم خير القرون عند (ابن عبد البر).

ومن هنا فإن المذهب السني المنتصر بهؤلاء الصحابة الخلفاء المناصر لهم المشرع عنهم يأمرنا فيما يقول (ابن قدامة المقدسي) في (المغني) أن نكف عن مساوئهم وما شجر بينهم والاعتقاد بفضلهم والعرفان لسابقتهم في الدين، لذلك ينصحنا (أحمد بن حنبل) قائلاً: "تحدثوا بفضلهم وأمسكوا عما شجر بينهم.. ولا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساويهم ولا يطعن عليهم". وبموجب هذه التحريمات أصبح رأي أبو بكر وخالد حائزًا إجماع الأمة، وهو الإجماع المقدس بدوره للحديث القائل: "لا تجتمع أمتي على باطل".

وأيضًا حتى لو خالف الاجتهاد نصوصًا قدسية ربما لأن الصحابي أو التابعي قد قالها رأيًا وأنفذها عملاً لصالح تغير الزمان كما فعل ابن الخطاب في إيقاف العمل بحد السرقة عام الرمادة، ثم حرم زواج المتعة ومتعة الحج وكانتا حلالاً، ثم ألغي فريضة على المسلمين في أموالهم للمؤلفة

قلوبهم، وتحول فعل عمر برأيه الإنساني إلى مقدس دائم، رغم أنه قال به وفعله لمتغيرات حدثت كما في عام الرمادة وفي مسألة المؤلفة قلوبهم أو برأيه الخاص دون مبرر واضح في إلغائه متعة الحج أو متعة النساء. ومع هذا التقديس وتجهيل أصوله على المؤمنين خاصة البسطاء، وتقعيد القواعد التي تمنع أن نفعل اليوم فعل عمر بعد متغيرات أكثر من ألف وأربعمائة عام، تحول الاجتهاد من باب للحرية نخرج منه إلى مساحات أوسع وأرحب إلى باب ندخل منه إلى سجن الروح وحبس العقل.

(2)

"قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله، ليس بآثم إذا كان تأويله سائغًا في لسان العرب، وكان له وجه من العلم / فتح الباري 333/15". والتأويل المقصود هنا هو الرأي الإنساني فيما يعرض له من متغيرات الواقع، مقابل الرأي الإلهي في النصوص المقدسة، وبخاصة في الشئون التي لم يقل فيها الوحي كلمته لأنها حدثت بعد انقطاعه بوفاة النبي. وهو ما سمي بعد ذلك اصطلاح الاجتهاد، وكان بابًا عظيمًا للحريات ونعمة على المسلمين في فجرهم، عندما وجدوا أن الحاجة تدعوهم لاتخاذ قرارات قد تخالف النصوص المقدسة، وأن التزام تلك النصوص حرفيًا في واقع متغير لا يطابقه قد يؤدي إلى ضرر بالبلاد أو العباد أو كليهما.

في البداية إذن كان الرأي إنسانيًا، وكان صاحبه معذورًا فيه بتغير الأحوال وأطلقوا عليه اصطلاح "التأويل" واعتبروه غير آثم، لكن باب الحريات هذا تم إغلاقه في القرن الرابع الهجري بعد اعتناق المتوكل للرأي السني النقلي

ضد الرأي المعتزلي العقلي. ثم صدر قرار رسمي باعتماد المذاهب السنية الأربعة وحدها دون أي تجديد أو إضافة وذلك بأمر الخليفة المعتصم العباسي زمن اضمحلال الدولة وضمورها. وإن كان الفحص الدقيق سيكتشف أنه قد تم هذا الإغلاق فعلاً على يد الإمام الشافعي بما وضعه من شروط للاجتهاد تجعله شبه مستحيل.

وحتى لا تصبح آراء السلف المخالفة للنصوص دافعًا للمسلمين للاقتداء بهم في المستجدات، فقد تم تحويل تلك الآراء من آراء بشرية إلى مقدس لا يصح تجاوزه أضيف لمقدسات المسلمين، اكتشفت له القواعد والشروط. وهو ما أدى إلى ثبات الفكر الإسلامي مع تحرك الواقع بمرور الزمن، حتى انتهى بنا الأمر إلى القبوع عند أعتاب الأسلاف لأكثر من أربعة عشر قرنًا مضت، بينما تحركت الدنيا كلها إلى زمان آخر نجهله ولا نعرف حتى كيف نعيشه وهو حولنا. بل كان جلوسنا عند أقدام السلف غير ذي فائدة، فلم نقتد بهم أو نفعل مثلهم، لأنه ضمن عملية إغلاق أبواب الحريات على العقل، تم إكساب الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين قدسية الشخص مع قدسية الفعل، وهو ما حرم الأمة

من الرأي مثلما رأوا، والتأول مثلما تأولوا فأين نحن منهم؟!
ولمزيد من تأكيد الأقفال على النوافذ المغلقة أضاف سادتنا الفقهاء مبدأ آخر للتشريع هو بُعد آخر للقدسية أطلقوا عليه اصطلاح الإجماع، وهو ما يفيد اتفاق الأمة كلها على رأي بعينه. ووضعوا له حديثًا نبويًا يقول: "لا تجتمع أمتي على باطل"، رغم أن هذا الإجماع ذاته هو الباطل نفسه فصيحًا سافرًا علينا. لأنك ستجد – في ظل هذا المبدأ – أن الآراء المعارضة جميعًا قد توارت واختفت بل وتم تكفيرها أو وصفها بالرافضية الكافرة، رغم أنها كانت آراء لمسلمين أجلاء وصحابة كبار عارضت سلطان الخلفاء ولم تعارض رب الخلفاء، وتوارت في الظل آراء بيت النبي الهاشمي ومواقفه ونهبت حقوقه عن ملأ، بحجة الإجماع. وظهرت الأمة بمظهر الإجماع المطلوب أو المفروض، لأنك مهما بحثت وراء هذا الإجماع فلن تجد سوى القهر وحده للناس لموافقة الرأي أو الاجتهاد السلطاني وحده، ومذهبه الذي يؤيده وانتصر بحلفه السلطاني على بقية المذاهب.

ولا يتصورن أحد من ذوي النوايا الطيبة أن ذلك الإجماع قد تم عبر استفتاء شعبي أو تمثيل نيابي أو قبلي،

إنما كان رأي الجماعة دون مناقشة هـ ـو رأي السـ ـلطان أو الخليفة ومصالحه. وأن ذلك كان واضحًا منذ البداي ـة، مذ ذ فجر الدولة الإسلامية مع الخلفاء الراشدين عندما تولوا الحكم بغير شورى ولا استفتاء ولا اختيار شعبي، عدا الإمام عل ـي وحده الذي اختارته الأمة بعد مقتل عثمان بـ ـن عف ـان بيـ ـد الثوار. وكل من تلاهم على أكتاف الأمة دورًا فدورًا جـ ـاءوا وأقسرا وإرغامًا وغلابًا وأعلنوا أن الجماعـ ـة معهـ ـم ومـ ـن خالفهم خالف الإجماع وخرج على الأمة. ومن على مقعدهم تم تحديد رأي الأمة أو الجماعة راضية أم غير راضية، لأن الجماعة لم تعط يومًا رأيها في شأن من شـ ـئون الدولـ ـة أو الدين أو حتى شئون الناس. وإن جازف البعض برأيه كـ ـان خارجًا على الإجماع مُدانا.

وهكذا أمكن لتراثنا أن يسجل أن "الجمعة مـ ـع مـ ـن غلب/ الفراء/ الأحكام السلطانية صـ 22". استنادًا لمواقـ ـف عديدة كموقف (ابن عمر) حبر الأمة بعـ ـد غـ ـزو الجـ ـيش الأموي للمدينة واستباحتها ثلاثة أيام وافتضـ ـاض عـ ـذاريها ونكح نساء المسلمين الصحابة فيها، وذلك عندما صلى بأهل المدينة بجراح شرفهم وهزيمتهم وقهرهم مع الجيش الغازي

تعبيرًا عن تآلف الأمة وإجماعها، وقوله: "نحن مع من غلب/ الفراء/ 23: وهكذا كان نموذج الإجماع!! وكان عقاب مـ ن يخالف ما رآه الخليفة هو أقسى ألوان العقوبة وأشدها فظاعة، فقد أفتى الفقهاء غفر الله لهم (أو قاتلهم الله بما فعلـ وا) بأنـ ـه يجب إقامة حد الحرابة على المخالف لأنه بذلك يكـ ون قـ د خرج على الأمة وإجماعها، فحق عليه تقطيع أوصاله أيـ دي وأرجلاً مع سمل عيونه ووضعه في الشمس حيًا ممزقًا حتى يموت. وقد استند سادتنا هؤلاء فيما قرروا إلى أحاديث نبوية وآيات قرآنية ومواقف صحابية، سنأتي على نمـ اذج منهـ ا عندما نعود إلى سلفنا الصالح نستطلع فعاله اقتداء بـ ـه فـ ي مسائل الاجتهاد. هذا بينما كانت المعارضة تقـ ول بأحاديـ ث أخرى مثل القول: أصدق الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وهي الكلمة التي كانت عادة ما تؤدي بصاحبها إلى المـ وت الزؤام، ووصفه بالمارق أو الخارج على الإجماع. أما جماع فقهاء الأمة فقد لجأوا إلى نصح الرعيـ ـة بالصـ بر وطاعـ ـة الأمير حتى لا يتعرضوا لحد الحرابة، ووضعوا الأحاديـ ث التي طالب فيها النبي أمته بالطاعة المطلقـ ـة للأميـ ر عـ دا معصية الله. ومن نماذجها رواية حذيفة بن اليمان "سـ يكون

بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جسمان إنسان. فقلت كيـ ف أصنع إن أدركني ذلك؟ قال: تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك/ المستدرك/ كتاب الفتن/ حديث 8533".

وفي ضوء ما حـ دث لابـ د أن نعتـ رف أن أفعـ ال الصحابة والتابعين لم تكن كلها لصالح البلاد والعباد فعملـ وا بالرأي والتأويل، إنما لجأوا للرأي أو التأويل أيضًا لأغراض شخصية ومنافع دنيوية أوقعـ وا بسـ ببها المظـ الم الفادحـ ة بصحابة آخرين بل وبحق شعوب بكاملها. لذلك فإن وضـ ع أفعال الصحابة جميعًا في ملف واحد مقدس هو خلط معيـ ب مشين، وعيب في عدل الله لتعديله حسبما أراد منـ ه البشـ ر المسيطرون. فمنذ القرن الثاني الهجري جعل المذهب السني من تصرفات جميع الصحابة اجتهادًا يثابون عليه أجرين إذا أصابوا وأجرًا إذا أخطأوا، فركبوا على موازين العدل الإلهي وغشوها لتعمل وفق رغباتهم ومصالحهم وأهوائهم، فيثيـ ب الله الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة على ما قاموا بـ ه مـ ن صراعات وفتق دموية وظلم لمسـ لمين خـ الفوهم فشـ وهوا سمعتهم وأدخلوهم في زمرة الكفار فلحقهم عار تاريخي حتى

اليوم، وأخذوا على هذا الاجتهاد أجرًا واحدًا ولم يأخذ المظلومين لأي أجر لا دنيا ولا آخرة لأنهم ببساطة كانوا المهزومين، أما السادة المنتصرون فجازاهم على سيئاتهم الواضحة حسنات.

وبينما في زماننا هذا لم يرتكب أحدنا مثل تلك الفظاعة القاسية فيجازينا الله على سيئاتنا سيئات!! أليس ذلك لعبًا بموازين العدل الإلهي في فقهنا وبيد فقهائنا؟؟ ولا يكتفي المشتغلون بشئون الدين بذلك، بل تخرج علينا منهم جماعات تكفير وتطرف لتديننا وتدين زماننا وتجعلنا أكثر خطايا من خطاياهم، وهو أمر غير صحيح بالمرة بكل المقاييس لمن له معرفة متواضعة بالتاريخ الإسلامي، ومن شاء الاعتراض على هذا القول فأهلا بقوله فلدينا من الردود ما نحفظ القول فيه الآن لشدته على المؤمن الطيب البسيط، الذي لا يحتاج هذا القول رفقًا بما لما فيه من هول وبشاعات.

هذا ناهيك عن كون هذا الخلط لأفعال الصحابة بعضها ببعض وتقديسها، قد أعطى مبررًا في زماننا لصبية التطرف وجهلاء الدين لاحتساب جرائمهم بحق الوطن

والناس والعالم اجتهادًا يصيب ويخطئ وهو مأجور في الحالين بعد قتل العباد وخراب البلاد.

وعلينا ألا ننسى أن الصحابة بشر كان فيهم الصالح والطالح، الصادق والكاذب، صادق الإيمان والمنافق، الأمين واللص النهاب، وكان فيهم سارق بيت المال وهو أمين عليه، ومنهم من تآمر على الآخرين ومنهم من اغتالوا بعضهم وحاربوا بعضهم على أموال الدنيا وجاهها ووجاهتها. واكتنزوا الذهب والفضة وأثروا ثراءً فاحشًا بنهب أموال الناس.

وإذا كان أئمة الفقه فيهم الرجال العظام صادقو الإيمان، فإنهم كانوا محدودين بأفق زمنهم ومطالبه وظروف مجتمعهم وهي كلها تختلف بالمرة عن زماننا. وأنه مهما كانت نزاهتهم فقد كانوا محدودين بمناهج زمانهم ومعارفه ودرجة العلم فيه، ومقارنتها باليوم وما وصل إليه العلم ومناهجه، تجعل مستوى قمة زمانهم المعرفي أدنى من المراحل التعليمية الابتدائية في زماننا. أما صفة العدالة فيهم فهي لا تقتصر عليهم، ففينا اليوم المسلم الصالح الذي يجمع إلى صفة العدالة في الاجتهاد معارف زمننا الهائلة كمًا

ونوعًا ووسائل، لذلك نحن اليوم أقدر وأفقه بـ الرأي الـ ذي تحتاجه الأمة ومصالح الناس عن رأي مضى عليه ألف عام، قيل في نجد أو الكوفة في زمن غير الزمان.

كما أن إغلاق باب الاجتهاد على هؤلاء وحدهم يعني أنهم قد أحاطوا علمًا بكل العلم الإلهي والبشري معًا، وهو ما لا يقول به من له حظ بسيط من العقل، لأنه ما لا يسد تطيعه إنسان، كما أنهم هم بذاتهم قد نفوا ذلك عن أنفسهم، فكان أبو حنيفة يقول: "هذا أحسن ما رأيت فمن جاءنا بأحسن ن منـ ـه قبلناه"، وكان مالك يقول: "إنما أنا بشـ ـر أخطـ ـئ وأصـ ـيب فانظروا في رأيي"، وكان الشافعي يقول: "إذا صـ ـح الكـ ـلام بغير قولي فاضربوا بقولي الحائط"، وكان ابن حزم يقول: "لا يحل لأحد أن يقلد أحدًا حيًا ولا ميتًا، وكل له حق الاجتهـ ـاد حسب طاقته"، ووضع العلامة جلال الدين السيوطي مؤلفًـ ـا عنوانه "الرد على من خلد في الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض".

وعليه يجب أن نفهم أنهم قد حاولوا حل مشاكل تليق بمطالب زمانهم فقط وليس لكل الأزمان، لأن معنى الاجتهاد يربط المجتهد بزمنه ليوظف النص لصالح الـ ـزمن ولـ ـيس

العكس لأن العكس هو المستحيل. لذلك كان الإصرار على التزام أحكام زمن ماض في زمن حاضر مؤديًا إلى مواقف كان فيها المضحكات كتكفير شرب القهوة وهدم المقاهي وجلد شاربها في أنحاء السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر، ثم عاد هؤلاء وأباحوا شربها. ومنها المبكيات مثل مقاومة آل الشيخ بالسعودية رغبة الملك عبد العزيز إدخال البرق والهاتف والمذياع وأفتوا بحرمة ذلك كل بحسبانهم بدعًا تستوجب التكفير، وكان المؤسف حقًا أمام الدنيا إصرار السعودية على الرق حتى عام 1963 لوجود ثلاث وعشرين آية بشأنه بالقرآن غير أبواب فقه الرق الطوال، ثم كان المحزن عندما وقف كل فقهاء العربية ضد بدعة آلة الطباعة فحرموا منها بلادنا منذ نابليون حتى قرنين ونصف قرن مضت.

(3)

رغم كل الكلام الذي ينثرونه على البسطاء عبر شاشات التلفاز أو عبر الصحف الدينية في هواء طلق ويؤكد أن باب الاجتهاد مفتوح لم يغلق يومًا، فإن الحقيقة تؤكد أن المعنى الذي أصبح يحمله مصطلح الاجتهاد وفق شروطهم أصبح هو إغلاق كل الأبواب والنوافذ على العقل والرأي، خاصة بعد أن توقف العمل التاريخي في استنباط الشرائع والأحكام عند القرن التاسع الميلادي بمذاهبه السنية الأربعة. وكل ما حدث بعد ذلك في القرون التوالي كان هو السير في ظل تلك المذاهب، وإن حدثت إضافات فإنها لم تتجاوز الشروح أو التعليقات على المذهب، حتى أصبحت قواعد الشرائع ومعاني النصوص وحدود العقوبات والأحكام نفسها أمورًا صوارم ثوابت لا تقبل أي اختلاف ولا تعرف الرأي مما كبل دين المسلمين عن اللحوق بالمتغيرات المتسارعة في دنيا لا تكف عن التحرك والتحول والتطور. وأدى بالمسلمين إلى التخلف الشديد والهائل عن التطور العالمي الحضاري،

حتى انتهوا إلى شعوب لا تنتج ولا تبدع ولا تكتشف، تتسول حتى طعامها من الدول المنتجة التي هي في عرف فقهنا دول كافرة. وما كان ذلك التخلف سمة في شعوبنا ولا طبعًا أزليًا لا يمكن تجاوزه، بقدر ما كان صنعة فقهائنا (جازاهم الله بما فعلوا) الذين حولوا الدين المفتوح على الحريات والتطور، والذي كان تكوينه بطبيعته جدلاً مع حركة الواقع وتفاعلاً معها أخذًا وردًا عبر ثلاث وعشرين سنة رفع فيها الوحي أحكامًا بل آيات وأنسى أخرى ونسخ ثالثة وبدل رابعة، وانتقل من حكم إلى حكم حسب متغيرات واقع زمنه، فكان بعد ذلك درسًا للصحابة الكبار، وأجلاء الفقهاء، ليغيروا عند الحاجة ويبدلوا حسب ظروفهم وواقعهم. لكن فقهاء السنة خاصة الحنابلة بعد أن تمكنوا من القضاء على الاتجاه العقلي (المعتزلة) جمدوا الإسلام في ثلاجة الاجتهاد الذي حل بشروطه وقواعده محل الرأي الإنساني الحر الذي كان باب تقدم الأمة ومجدها. عندما أنجزت أمتنا وقدمت للعالم كوكبة فلاسفة وعلماء في كل فروع المعرفة ومفكرين وشعراء فحول وفنانين نتيه بهم فخرًا حتى اليوم رغم أنهم تاريخ مضى وانقضى، أيام كان الرأي يصارع الرأي ولا يبقى إلا

ما ينفع الناس ويزبد الآخر جفاء. وبعد توقف مدارس الكلام والحوار والاختلاف بين المدارس والجدل العقل ي والفقه ي اختفى من تاريخنا هؤلاء العلماء ولم تعد بلادنا بقادرة عل ى إفراز مثلهم بعد انته اء ال رأي وبداي ة الاجته اد المقع د المشروط، فكان أن تحول دين الحريات إلى مجموعة عوائق وتحريمات وسيوف مشهرة أدت بنا إلى حيث نقبع اليوم بين الأمم. ولا شك أن كل علامات التخلف في بلادنا من انع دام للمنهج العلمي في التفكير إلى انتشار الكراهية والتعصب بدلاً من التسامح إلى القهر السياسي والاستبداد الحكومي إنما تعود جميعًا إلى علة أولى، هي ذلك الاجتهاد المشروط الذي أصبح سلاحًا بيد حلفاء الجمود والثبات من محترفي العمل ال ديني عبر العصور ضد أي رأي جديد أو ابتداع مفيد.

ولعل أشهر قواعد سجن العقل في حبس الاجتهاد هي قاعدة "لا اجتهاد مع نص"، وهي أكثر قواعد علم الأص ول ضراوة، فهم يضعونك برأيك مباشرة في مواجهة المق دس، إما هذا أو ذاك، في مصادمة صريحة لا معنى له ا س وى إيقاف العمل العقلي في محاولته التوفيق بين ال نص الثاب ت

والواقع الحي المتغير، بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنه تغير دون إذن منا وتحرك دون أن يراعى شروطنا.

وهنا لا تفهم كيف يتفق إصرارهم على قاعدة "الاجتهاد مع نص" مع مواقف صحابة النبي الذين عاصروا الوحي وكانوا هم مادة الإسلام وهو يتحرك ويتشكل في الواقع، وكيف كانوا أول من خالف نصوصًا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة، بل خرجوا عليها وألغوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منها، بل خالفوها في أحيان كثيرة لمصالح شخصية ومكاسب دنيوية. كذلك عطلوا أحكامًا وألغوا فرائض وحرموا حلالاً دون أن ينظروا قبل القرار في شيء اسمه شروط الاجتهاد وقواعده، لأن الفقهاء لم يكونوا قد اخترعوها بعد. فلم يكن الرأي حينذاك يسمى اجتهادًا مشروطًا بقواعد ولا كان معروفًا سوى كونه اجتهاد الرأي الإنساني، متمثلاً في رد معاذ بن جبل مبعوث النبي إلى اليمن إن لم يجد بيده ما يتفق وظروف تلك البلاد من نصوص وقوله: "أجتهد رأيي". لم يكن هناك اجتهاد بالمعنى الذي سلطنه وقعده سادتنا المشايخ، فقط كان هناك نص وهناك واقع يتغير ويتطلب حكمًا جديدًا يخالف النص،

فخالفوه برأيهم الإنساني ببساطة ودون تعقيدات ولا تقعيدات ولا شروط. لكن فقهاء التعقيدات والثبات جاءوا من بعد ليقيموا الأسوار حول العقل بوضع قواعد الاجتهاد وشروطه. ولأنهم يصرون على قاعدة "لا اجتهاد مع النص"، ولأنهم يضعون القواعد وفق آراء السلف، ولأن هذا السلف من الصحابة قد خرجوا على النص وأعملوا رأيًا مخالفًا بالمرة في كثير من المواقف، فإن ذلك وضع أمام هؤلاء الفقهاء النصيين مشكلة احتاجت حلاً، حتى لا يخطر ببال أي مسلم عادي إمكان أن يتخذ من السلف الصالح نموذجًا يحتذي، ويتخذ من ذلك ذريعة إلى مخالفة النصوص، فقد قالوا إن الصحابة قد اجتهدوا لكن ليس لنا أن نتصور إمكان الاجتهاد بما يماثل اجتهادهم، لأنهم نوع خاص من البشر عدلهم الله ونزههم فارتقوا من البشرية إلى القدسية، نأخذ بما فعلوا ليس كنماذج تحتذي إنما كقواعد غير صالحة للتقليد حتى في ميدان مشابه، بحسبان أفعالهم وقراراتهم قد أصبحت قوانين قدسية صارمة حتى لو خالفت نصوصًا قاطعة، لأنها بقدسيتها قد حلت كنص جديد محل النص الأصلي.

ونماذج لذلك قرار الخليفة أبي بكر منع فاطمة بنت النبي خمسها الموروث من الغنائم مخالفًا قرار السماء، لذلك يرفض الفقه الإمامي هذا القرار البكري ويخرجون الخمس حتى اليوم لصرفه في وجوهه التي حددتها الآيات. أو مثل قرار الخليفة عمر بن الخطاب إلغاء التسوية بين المهاجرين والأنصار في العطاء مميزًا ذوي السابقة بسابقتهم، وإلغاؤه فريضة سماوية هي نصيب المؤلفة قلوبهم في أموال المسلمين، وكان الإلغاء نهائيًا أبديًا رغم وجود الآيات الصريحة التي تجعله فريضة على المسلمين، بحجته المشهورة في قوله الذي يعبر عن واقع لا يشغله قرار السماء: "لا حاجة لنا بكم فقد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم، فإن أسلمتم وإلا السيف بيننا وبينكم". أو مثل القرار العمري إلغاء متعة كانت حلالاً إلهيًا هي متعة النساء، وإلغاء متعة كانت فرضًا تعبديًا هي متعة الحج، وسار القرار العمري مسرى القرارات القدسية ملغيًا ما أمر به الرسول في متعة الحج بوضوح كاشف قاطع، وقول الخليفة في ذلك "إن الله كان يحل لرسوله ما شاء وبما شاء، فأتموا الحج والعمرة وأبتوا نكاح النساء، فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا

رجمته بالحجارة". كذلك أسقط عمر فريضة الصلاة عن الجنب حتى يجد الماء فيغتسل مخالفاً الآيات 6/ المائدة و43/ النساء، وأوقف تطبيق حد السرقة عام الرمادة مخالفاً الآية 38/ المائدة، وألغى توزيع أراضي البلاد المفتوحة على الفاتحين بحسبانها غنائم مخالفاً الآيات 6: 10/ الحشر، وبرر ذلك برده على الصحابة المعترضين وحجتهم القرآنية ردًا لا علاقة له بالقرآن أو السنة إنما علاقته بواقع جديد منبت الصلة بالوحي والنص، فقدم ضرورات الواقع حجة مقابل حجية النص وهي أنه لو وزع تلك الأرضي على الجيش الفاتح لما ترك شيئًا للجيل الآتي، إضافة إلى أن توزيع الأراضي سيحرم الدولة من الدخل اللازم للإنفاق على الجيش، آخذاً في ذلك بسياسات الفرس والروم وكانوا في ذلك الوقت مشركين بنظر المسلمين، رافضًا العمل بنصوص المسلمين المقدسة وقرارات نبيهم بهذا الشأن.

وهكذا وصل الرأي بكبار الصحابة إلى تعطيل حدود ومخالفة نصوص بل والعمل بعكسها أحياناً دون عبرة بفقه الثبات وقاعدة "لا اجتهاد مع النص"، ولم يكن لهم قواعد وشروط تحدد لهم ما يفعلون، بل فقط فعلوا ما رأوه المصلحة

بغض النظر عن قول النص في الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظاهر النص، وأن العبرة بالغايات لا بالوسائل بجرأة شديدة ونموذجية. لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع وتحولت عن النفع إلى الضرر. ولم يجلسوا يتساءلون هل هذا منسوخ أم ذاك ناسخ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ إنما غيروا وبدلوا وألغوا تبعًا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الزمان، لأنهم كانوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هي تحقيق السعادة للإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل بين الناس.

ومن الملحوظات الهامة بهذا الصدد أن غالبية الشعب المصري كان يأخذ أمور دينه عبر المذهب الحنفي، وحتى على المستوى القانوني الرسمي فيما يتعلق بشئون الأحوال الشخصية. فهو شعب بحكم مأثوره التاريخي لا يطيق التضييق والتزمت ويميل إلى التسامح والاستمتاع بالحياة والمرح فيها، منذ أزمنته القديمة حيث كانت الملل والنحل بالمئات دون صدام، فكانت مساحة الضمير والعقل مطلقة السراح حرة تمامًا، ومن هنا نفهم اختيار هذا الشعب للمذهب

الحنفي الذي يعد أكثر المذاهب السنية بساطة وتيسيرًا على الناس، وكان مؤسسه أبو حنيفة النعمان هو الأكثر تحررًا من أسر النصوص بين فقهاء عصره. والمعلوم أن حالة التعصب والتزمت الشديد التي طرأت على المجتمع المصري مؤخرًا كان لها أسبابها الموضوعية الواضحة، وأبرزها هجمة الإسلام النفطي القادمة من بلاد ابن عبد الوهاب.

ولو عدنا إلى مؤسس المذهب نقرأ مواقفه بسرعة موجزة، سنكتشف كم كان أبو حنيفة متفهمًا لمعنى المتغير الزمني حتى قال قوله المشهور والفادح عند أهل التزمت الحنبلي: "لو أدركني رسول الله لأخذ بكثير من أقوالي.. وهل الدين إلا الرأي الحسن". وهو قول لا يؤخذ بظاهره الذي يبدو فيه أبو حنيفة أعلى رأيًا أو أكثر حكمة من النبي، بل يؤخذ بمقاصده، وهي المقاصد التي تذهب إلى أن النبي لو عاش حتى زمن أبي حنيفة لقال وغير بما يناسب فارق الأربعة قرون ولشرع بموجب فارق الزمان والبيئات، وهو أيضًا القول الذي يعني أن أبا حنيفة لو عاش اليوم في زمان الإنترنت والصواريخ والاستنساخ لقال كلامًا غير كل ما قال منذ ألف عام.

وفي عهد أبي حنيفة كان المأخودون برهاب الـ نص كما في زماننا، فهذا عبد الوارث المحدث يحضر مجلس أبي حنيفة ويستمع لجرأته على النصوص فيهرب موليًا قـ ائلاً: "هذا مجلس لا أعود إليه أبدًا". أما سفيان ابن عيينـ ـة فكـ ـان يقول للناس: "ما رأيت أجرأ على الله من أبي حنيفة". وحول اجتهادات أبي حنيفة يؤكد القراء عن يوسف بن أسباط أن أبا حنيفة قد خالف في مواقفه المذهبية أكثر من أربعمائة حديث نبوي. وعن علي بن عاصم أن من كانوا يحضرون مجلسـ ـه كانوا يضطرون إلى تذكيره بالنص يقولون له: "عـ ـن النبـ ـي فيقول: لا آخذ به". وأحيانًا كان يعامـ ـل الأحاديـ ـث بشـ ـديد الإهمال في شروحه وفتاواه، فيقوم الناس بتنبيهه قائلين: "لكن النبي قال كذا وكذا". فيستكمل حديثه دون التفات إليهم سوى بعبارة عابرة يقول فيها: "دعونا من هذا". بـ ـل كـ ـان يـ ـؤتي بشيء عن النبي فيعمد إلى مخالفته إلى غيره، وكثيرًا ما كان يقول عن بعض الحديث "هذا حديث خرافة"، ثم يسخر منـ ـه أحيانًا في مثل رده على الحديث "الوضـ ـوء نصـ ـف الـ ـدين" بقوله: "إذن نتوضأ مرتين فنستكمل الدين كله".

بل إن أبا حنيفة كان يعترض على سنن فعلية للنبـ ـي لا قولية هي جزء من التعبد، كإشعار البدن المهداة للحجـ ـج، وإشعار البدنة، البعير في لسان العرب لابـ ـن منظـ ـور هـ ـو "طعن البدنة في السنام الأيمن حتى يظهر الدم كعلامة أنهـ ـا مهداة". وكان أبو حنيفة يرى ذلك تمثيلاً بالحيوان وإيذاء بلا معنى لأنه من طقوس الحج الجاهلي. كذلك كـ ـان يـ ـرى أن أضرب النبي القرعة بين نسائه أيهما تخرج معه في سـ ـفره بأنه نوع من القمار، بل كان أبو حنيفة يرد مواقـ ـف النبـ ـي الثابتة كما في قراره تشريع سهمين في الغنائم للفرس وسهم واحد للمقاتل الراجل، وذلك بقوله: "لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن" (انظر في ذلك الخطيب البغدادي: تـ ـاريخ بغداد/ كتاب ترجمة أبي حنيفة ج3 من 387: 390 وكتـ ـاب المجروحين/ 67 3: 70 ولسان العرب لابن منظور مـ ـادة: أشعر).

هذه مواقف صحابة أجلاء من النص الثابت والواقع المتحرك، وهذه آراء أحد كبار فقهاء الزمن المضيء قبل أن يُعتم، لا يستطيع واحد من سدنة التكفير هذه الأيام أن يدينهم

أو يتهمهم في دينهم. وكان الدافع في معظم المواقف هو مصلحة الناس التي هي مصلحة الدين.

وعندما توقف ساعات الزمن العربي وتوقفنا في مدار الليل الأبدي انفرد بالعقل المسلم مذهب واحد ورأي واحد وتفسير واحد، كان لابد أن يكون بالضرورة هو رأي الحكام وحدهم ومن قال بغيره فهو مارق زنديق منكر لمعلوم من الدين بالضرورة يجتهد مع النص فاسد كافر.

ومن ثم نشأت طبقة أكليروس كهانية من رجال الدين وهي وظيفة لا يعرفها الإسلام لكنهم فرضوا أنفسهم عليه واخترعوا لذلك الأحاديث فأصبحوا هم العلماء والعلماء ورثة الأنبياء، واحتكروا فهم الدين وتأويله ليس دفاعًا عن دين يفترض أن له رب يحميه، إنما لتحقيق مصالحهم الدنيوية وغاياتهم النفعية ومصالح حلفهم السلطاني، واخترعوا لذا مفهوم الاجتهاد لكن ليس مع نص (؟!) ولا تفهم لماذا إذن نجتهد (؟!) وفوق كل هذا قواعد صارمة وشروط تعجيزية للقضاء على أي ظهور للرأي الحر، فحسبوا العقل في سجن عنوانه جميل ومضمونه أسوار حديدية... اسمه: الاجتهاد.

رحلة غير ممتعة إلى زمن الراشدين

إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه.

عمر بن الخطاب

تأسيس:

في العدد العاشر، نشرت لنا (الديمقراطية) وبناء على طلبها، موضوعًا بعنوان: "المستنير والمعتـ دل والإرهـ ـابي: أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان". تناولنا فيه الآثـ ـار المترتبة والمحتملة على بلادنا بعد ضربة سـ بتمبر 2001. بعد إدراك الولايات المتحدة فوادح سياساتها الخارجية التـ ـي اعتمدت التحالف مع الأنظمة القمعية في بـ ـلاد المسـ لمين، وتشجيع الحركات الإسلامية وتمويلها ببذخ، وكيـ ـف عـ ـادت عليها تلك السياسات بأكبر كارثة في تاريخهـ ـا، وأنهـ ـا قـ ـد أصبحت بمواجهة إرهاب دولي تقف من ورائه أيـ ديولوجيا متكاملة ذات أصول ثقافية عقدية. وأن مواجهة هذا الإرهاب لن تفلح بآلة الحرب وحدها. بقدر ما هي حرب ثقافية تتجـ ـه إلى تجفيف منابعه بالتدخل في ثقافات المسلمين، مـ ـع نشـ ـر المقرطة فـ ـي المنطقـ ـة حقوقيًـ ـا وسياسـ ـيًا. وأن معوقـ ـات الديمقراطية في بلادنا تتمثل في الحكومات وفي المقدسـ ـات، وكيف أنهما أعاقتا وصولنا إلى ديمقراطية حقيقية، مما أفرز

في النهاية الإرهاب الدموي، وجلب لنا عداء العالم وعلى رأسه أكبر قوة فيه.

وأيضًا كيف كان خطاب سدنة التقديس المخادع والمخاتل حائلاً دومًا دون إحقاق الحقوق الإنسانية، ومن ثم إقامة حياة ديمقراطية سليمة حقوقيًا وسياسيًا، بالتحايل على مفاهيم الحداثة بقاموس الماضي، ومثالاً لذلك استخدام مفاهيم كالشورى والبيعة بديلاً للديمقراطية لإفراغها من مضامينها المعاصرة.

وأوضحنا مدى اختلاف مفاهيم الماضي عن مفاهيم الحداثة مع شهادات بأفواه سدنة الحاضر، تؤكد أنهم جميعًا في سلة واحدة ما غيروا ولا بدلوا، سواء منهم من أعلن الاستنارة أو من لبس ثوب الاعتداء أو أعلن الإرهاب الصريح. مع إشارات تاريخية لم تكن غرضًا بحد ذاتها بقدر ما كانت دعمًا للرؤية الأساسية للموضوع.

وفي العدد الثاني عشر، نشرت الديمقراطية موضوعًا ناقدًا لما كتبنا بعنوان "أخطاء منهجية في قراءة التاريخ الإسلامي: ردًا على مقال د. سيد القمني، بقلم م/ يحيي حسن

عمر". وتعود أهمية الموضوع لكونه تعبيرًا نموذجيًا عن الخطاب الإسلامي المعاصر، لذلك استحق عناء المناقشة هنا.

وحتى نخرج بفائدة من النقاش، سنغض الطرف عما ضمنه السيد الناقد موضوعه من إهانات مباشرة لشخصي المتواضع، لكن مع لفت النظر أن الرجل قارئ متابع لأعمالنا بإشارته إلى "توجهات الدكتور سيد المعروفة". ومع ذلك فقد لاحظ أن لي "ميولاً شيعية لم أستطع إخفاءها". وهو الأمر الذي سيثير شيوعية"؟! ومع إصرارهم على مثل هذه التصنيفات المسبقة أتطوع بحل المشكلة لهم، فأعلن بكل براءة أني لا أنتمي إلى أية أيديولوجيا ولا لأي مذهب. ولا يعنيني الدفاع عن دين بعينه أو العداء لآخر، ولا تشغلني الصحة ولا الخطأ في هذا الدين أو ذاك، فكلهم في الهم شرق. والأديان بالنسبة لمثلي هي موضوع درس ومعرفة وليست وسيلة لأي نوع من أنواع المعرفة... أو التربح.

وكان واضحًا أن ما شغل الأستاذ الناقد قد تمثل في قوله عما كتبنا "تطاوله المريع على أكابر الصحابة وأمهات المؤمنين والرموز الإسلامية العظمى". والملحظ الواضح أنه كلما تناول باحث زمن الصحابة بالبحث وجهوا إليه تهمة

التطاول دون أن يوجهوا هذا الاتهام مرة واحدة إلى المصادر الإسلامية ذاتها. ودون أن يفهموا مرة أن أي باحث منا لـ ن يكون رأيه في الصحابة أفضل من رأي الصحابة في بعضهم البعض، ودون أن يلحظوا أنه ليس فـ ي الإسـ لام رمـ وزًا عظمى أو صغرى. ولمزيد من حسم موقفي بوضوح فأنا لا أعتقد أن في الإسلام أي رموز كانت من بني الإنسان أم من بني الجان. وأنه ليس فيه من يمكن تلقيبه بـ ."سيدنا فـ لان"، فأنا بلا سيد مطلقًا مدى المحيا حتى الممات. وإن أي واحـ د ممن يرونهم أسيادًا لهم، هو عندي مساءلة لما ارتكبت يـ داه عندما يلزم الأمر وتتطلب الضرورة ذلك.

وإذا كان السيد الناقد لم ينشغل بكـ ل مـ ا طرحنـ ا، وانشغل فقط برد الكيد لنا لما ارتكبنا في حق أسياده، فإن هذا الانشغال لا يخلو من فائدة، وسنقول فيه بعـ د قليـ ل قـ ولاً طويلاً. لكن قبل ذلك نرى أن لنا حقًا في مناقشة طعن الرجل في أمانتنا العلمية، وبسبيل هذا سنقتطع من حديثـ ه أخطـ ر اتهاماته، ولنقرأ معًا ما قال:

"قال (أي شخصي المتواضع): ولو ذهبنا إلى الزمن الخليفي لمزيد من التيقن، حيث مارس الحكم كبار صـ حابة

النبي، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى، كما لـ و كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم، فقد تولـ وا الخلافة بغير شورى بل وبمصاحبة العنف عندما لزم الأمر. ثم أضاف الباحث رقم مرجع في نهاية كلامه وهـ ذا خط أ بحثي خطير يقدح في الأمانة العلمية للباحث. لأن الكلام كما هو واضح يمثل نتيجة استنتاجية، بينما لا يجـ وز أن يحيـ ل الباحث إلى مرجع إلا في حالـ ة النقـ ل المباشـ ر أو نقـ ل معلومات مجردة. أما أن أُخرج باستنتاج ثم أحيل إلى مرجع وكأن الاستنتاج نفسه منقول أيضًا من المرجع، كأن المرجع موافق للباحث في استنتاجه. فهذا يعتبر تدليسًا قادحً ا فـ ي الأمانة العلمية. وأضاف الباحث سقطة أخرى إذ ذكر المرجع بهذه الطريقة (ابن الأثير / 2 125) دون ذكـ ر الطبعـ ة أو الناشر، مع أن الباحث المبتدئ يعلم أن ذكـ ر الصـ فحة دون ذكر الناشر لا معنى لـ ـه لاخـ تلاف الصـ فحات بـ اختلاف الطبعات والناشرين. فكأن الباحث أراد أن يدلس مرة أخرى بإخفاء أثر الفقرات التي أحال إليها، حتى لا تكشف حقيقة ما ورد فيها. ولا يجوز الاعتذار عن الباحث أنه مبتدئ لأنهـ ا غلطة لا يقع فيها مبتدئ. كما أن الباحث ليس كذلك، فهو في

التعريف الذي جاء في صدر البحث كاتب متخصص في تاريخ الاجتماع الديني.. وعلى سبيل المثال صفحة 125 من الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي يحيلنا إليه.. تتضمن أحداث سنة ثمانية للهجرة، وتتحدث عن الذين أمر الرسول بإهداء دمائهم عند فتح مكة، فأين هذا من الخلافة والشورى وأبي بكر؟!... لقد كان تولى أبي بكر للحكم تطبيقاً أمثل للشورى، وكذلك كان اختيار عمر. وغير صحيح أن أبا بكر ولي عمر دون مشورة، وليت الباحث يرجع إلى مراجعة مثل الكامل لابن الأثير، وينقل لنا حرفيًا عن كيفية اختيار عمر للخلافة. وكم من الصحابة سألهم أبو بكر واستشارهم لنعلم كيف يتميز باحثنا بالأمانة العلمية الفائقة!! ولو عاد الباحث إلى مرجعه هذا لوجد أن أبا بكر استشار عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله. ثم قرأ كتابه على الناس فقالوا سمعنا وأطعنا/ الكامل ج2/ 272 طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. وإذا كان عند الباحث دليل تاريخي واحد على أن اختيار أبي بكر وعمر كان على غير رغبة الأغلبية أو بدون شورى، فليأت به على أعين الناس إن كان من الصادقين" ص230، 231/ الديمقراطية 12.

ولنا على ما قال الأستاذ عدة ملحوظات:

1- ركز حضرته على الجانب التاريخي رغم أنه لم يكن هو الموضوع، ونزعه من السياق الرئيسي الذي لم يأت فيه الجانب التاريخي، إلا في إشارات تؤكد أن الشورى الإسلامية والبيعة لم تكونا ديمقراطية اليوم بأي حال. وأن إصرار الخطاب الإسلامي المعاصر على أن الشورى هي السابق السماوي، بل والأكمل مقارنة بديمقراطية اليوم هو من قبيل الخداع والمراوغة. بل إن ما قلنا جاء واضحًا فيما استشهد به من كلامنا حول عدم اعتداد كبار صحابة النبي بمبدأ الشورى، "كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهم عنه اليوم". ثم ضرب مثلاً لشورى تلك الأيام باستشارة أبي بكر بشأن استخلافه عمر بن الخطاب: لعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله، ثم قرأ كتابه على الناس، فقالوا سمعنا وأطعنا؟! ورأى أن ذلك تطبيقًا أمثل لشورى يطلبونها لنا اليوم بحسبانها الديمقراطية. دون أن يلحظ أنه قد كتب بيده شهادة على أن الشورى أمر وما يريدوننا أن نفهمه منها اليوم بحسبانها الديمقراطية الأكمل

أمر آخر. لأن أبا بكر لم يستشر غير هؤلاء الثلاثة من بين الأمة كلها وأنه هو من اختارهم للمشورة، وأن قراءة ما قالوه في مشورتهم بشأن استخلاف عمر تكشف أن أقوالهم تحمل الرفض المبطن لكنه الواضح، فقد كان رد عبد الرحمن بن عوف: "إنه أفضل من رأيك إلا أن فيه غلظة"، وقال عثمان: "سريرته خير من علانيته" وقال طلحة: "است تخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم؟" [1].

أما من الذين قالوا: سمعنا؟ ومن الذين قالوا: أطعنا؟ فهو ما لا تجد بشأنه أي تفاصيل في شأن خطير كهذا عليه خلافات كبرى سواء من جانب الهاشميين أو الأمويين أو سعد بن عبادة الأنصاري ومن تبعه أو بقية العرب الذين لم يستشاروا جميعًا. هذا رغم تفصيل المصادر الإسلامية في شئون أهون وأحيانًا بلا وزن وتدقيقها إلى درجة الإملال، فإذا كانوا يقصدون بمثل هذا الاستخلاف معنى الديمقراطية، فإنه معنى أقرب منها إلى المهلبية. أما إذا كان المقصود به الشورى الإسلامية، فإن الآيات عممت مفهوم الشورى بين المؤمنين "وأمرهم شورى بينهم" (37 الشورى)، ولم تقصرها

على من يختاره مزاج أبي بكر من بين المؤمنين ليختاروا له عمرًا، ولم يختاروه مع ذلك بوضوح قاطع، بل كان رفضهم أظهر من موافقتهم، ومع ذلك أصبح ابن الخطاب هو الخليفة!! رغم أنف مبدأ الشورى ورغم القرآن.

2- نتابع الأستاذ الناقد فيما عرض فيه لأمانتنا العلمية وفيما ساقه من لطافات، لأن في التعميم فائدة منهجية وموضوعية ومعلوماتية. يقول حضرته: أننا قلنا أن صحابة النبي الكبار قد تولوا الخلافة بغير شورى، بل بمصاحبة العنف عندما لزم الأمر، ووضعنا في نهاية القول رقمًا للإحالة المصدرية. واعتبر حضرته أن ذلك خطأ بحثيًا خطيرًا يقدح في الأمانة العلمية لأن الكلام نتيجة استنتاجية، وهذا تدليس لأن الإحالة المصدرية لا تجوز إلا في حالة النقل المباشر أو نقل معلومات مجردة.

والواضح هنا أن نقصًا بسيطًا قد شاب معرفة الناقد بأصول البحث العلمي التي قام يعلمنا إياها في مجلة يقرؤها محترفو الأكاديمية، لأنه يجوز للباحث أيضًا أن يحيل إلى صفحات عديدة يختصرها بعباراته، خاصة إذا كانت معارف متواترة دون أن يضع ذلك داخل علامات تنصيص. وكان

هذا هو حال الكلام الذي كتبنا، فقد تولى أبو بكر الخلافة في السقيفة دون شورى وبمصاحبة العنف، وكان العنف أبـ رز عناصر بيعته، وهو من بسـ ائط المعلـ وم فـ ي المعـ ارف الإسلامية التاريخية، وليس نتيجة استنتاجية لنا كما دون السيد الناقد، فإن كان يعرف ويراوغ فهو دأبهم المعروف، أمـ ا إن كان لا يعرف فإني لا أميل إلى تثمين حتى ما أكتب هنا ردًا عليه. لكني أكثر ميلاً إلى فكرة المراوغة الخداعية المعهودة، لذلك كتبت. فيكفي لأي مسلم إطلالة على أحداث السقيفة، أو الاستماع إلى قول عمر نفسه في انتهاء تلك الأحداث بخلافة أبي بكر: "إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وأن الله وقي شـ رها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه" [2]. وبغرض هذه الإطلالـ ـة أشـ رنا بإحالة مصدرية إلى بداية الفصل الذي يروي تلك الأحـ داث في تاريخ ابن الأثير والمعنون بـ ـالبنط العـ ريض: "أحـ داث السقيفة وخلافه أبي بكر". في إحالة لأحداث معلومة، ومن لا يعلم فقد أشرنا إليه ليذهب ويقرأ ويعلم.

وكان نص الإحالة (ابن الأثير 2/ 125)، وهنا يوجد خطأ حقيقي كما أشار السيد الناقد، لكنه ليس تدليسًا، فالبـ ـاب موجود والعنوان موجود والموضوع المطلوب هو هو وكذلك

المضمون وليس هناك أي خيانة للأمانة العلمية، لكن ما حدث خطأ في التدوين اقتنصه السيد الناقد ليقيم مندبته على الأمانة البحثية. فالصفحة هي 325 وليست 125. وبقية معلومات النشر الدقيقة للمصدر هي كالتالي: "ابن الأثير/ الكامل في التاريخ/ دار الفكر العربي ودار صادر/ بيروت/ سنة 1979/ الجزء الثاني/ ص 325".

ومما يشير إلى العمد في الاقتناص وأن مندبة السيد الناقد برمتها لم تكن من أجل الحقيقة ولكن للخداع، هو أني قد أحلت إلى ذات الأحداث تحت نفس الرقم إلى مصدرين وليس مصدرًا واحدًا، وكان الثاني هو (ابن هشام 4/ 336) بالإضافة لابن الأثير، فإن لم يجد هذا وجد ذاك. لكنه أهمل المصدر الثاني تمامًا ليقتنص خطأ التدوين، ليقف منافحًا مدافعًا عن الأمانة العلمية المهدورة، مقيمًا جنازة على تدليس العلمانيين، نادبًا علينا حظنا من المعرفة بالأصول. فقط لتأكيد أن أمثالنا هم أهل غش وخداع، وأنهم هم أهل الدين وأصحاب الأمانة والخلق الديني الرفيع. فهل من الدين الرفيع والخلق القويم اقتناص خطأ في التدوين؟ وأين هو من ست وستين إحالة مصدرية بذات المقال كانت الإحالة فيها تتم إلى

ثلاثة وأربعة مصادر تؤكد الكلام نفسه؟ وأين هو الآن من أمانة العلمانيين؟

2- ثم يصر السيد الناقد المؤمن النزيه على أنني لا أكتب بقية معلومات النشر لمصادري حتى أجد فرص التدليس لما لا أتسم به من أمانة أهل الإيمان الرفيع، وحيث قد بانت النزاهة من الخداع والنطاعة، أحب أن أوضح لماذا لم أعد أسجل كل معلومات النشر في موضوعاتي التي كتبتها خلال السنوات الثلاث السوالف، مع إصراري على ذلك فيما هو آت إن كان هناك آت. وقبل هذا التوضيح أسأل الأستاذ الناقد خاصة في ضوء معرفته بما نكتب حتى أنه عرف توجهاتنا "توجهات الدكتور سيد المعروفة" حتى أصبحت هذه التوجهات واضحة ساطعة لديه، ومع حرصه على قيم العلم والإيمان وأمانة البحث: أين هو من كل أعمالي المنشورة السابقة، وأخص منها بالذكر ما هو أشد وجيعة لمنطقه ونكاية: كتاب (الإسلاميات) الذي يجمع الحزب الهاشمي وحروب دولة الرسول والنسخ في الوحي، فهو كتاب لا يتحدث عن الشورى والديمقراطية أو عن أبي بكر وعمر، إنما عن النبي وسيرته وعن الحديث والقرآن، وفيه ستمائة

صفحة تحيل إلى ألف حاشية مصدرية تتيح له الوقوع على ما يريد اقتناصه إن استطاع. وهو الأمر الذي لم يقدم عليه أشد الأزاهرة تشنجًا وهم يطعنون في الكتاب تكفيرًا وتخوينًا لعدة سنوات، ومعهم رمزه الإسلامي المستنير الأستاذ فهمي هويدي، لكن أحدًا منهم لم يجد مطعنًا واحدًا في الأمانة العلمية كما وجد صاحبنا في خطأ تدوين في نصف إحالة لها بديل يجاورها.

وكانت الإحالة المصدرية في كل الأعمال المنشورة في كتب حتى نهاية عام 1999، تثبت كل معلومات النشر بالإحالة إلى المؤلف وعنوان الكتاب والقسم والجزء والصفحة ودار النشر والبلد الناشر ورقم الطبعة وسنة النشر. لكن اكتشافي عمليات السطو المنظم والتي ساعد على كشفها انتشار الإنترنت، وسرقة جهد السنين وسهر الليالي على الفكرة وعلى الكشف وعلى المصادر بمعلومات النشر، كل هذا جعلني أعمد إلى ما كان يفعله أستاذنا طه حسين وهو من هو؟ بذكر الاسم الأشهر المتعارف عليه للمصدر بين الباحثين مع أرقام الأجزاء والصفحات، وعلى القارئ المهتم أن يتعب قليلاً إذا أراد التدقيق، أما الباحث فهو يعرف سبله

وطرائقه المعتادة ولديه أدواته. وإذا احتاج الأمر منا إلى ذكر بقية معلومات النشر لباحث غير خبير أو بسـ ـبب مكتشـ ـف أريب عريف فهيم كصاحبنا فلا بأس، لكنـ ـا نظـ ـن أن مـ ـن سيطلب ذلك مستقبلاً عن جهل أو عن نطاعة سيكون أكثـ ـر أدبًا.

5- ونصل الآن إلى الأهم، في تحدث السيد الناقـ ـد القائل: "وإذا كان عند الباحث دليل تاريخي واحـ ـد علـ ـى أن اختيار أبي بكر أو عمر كان على غير رغبة الأغلبيـ ـة، أو بدون شورى، فليأت به على أعـ ـين النـ ـاس إن كـ ـان مـ ـن الصادقين". وحتى لا نبدو من غير الصادقين فسنأتي للرجل بمطلبه حبًا وكرامة واحترامًا صادقًا لرغبته. لـ ـيس بـ ـدليل واحد كما طلب، فنحن أكرم من ذلك وأكثر سـ ـخاء. لـ ـذلك سننفحه الأدلة تقفو بعضها وتأخذ بعضها برقاب بعض. ولن نناقش ممارسات شورى تلك الأيام البدائية مقارنة بديمقراطية اليوم الرفيعة في بلاد الحريات، فسيكون ذلك ظلمًا شديدًا لها. لكنا سنلجأ إلى بيان أن ما حدث من كبار الصحابة المشـ ـار إليهما (أبو بكر وعمر) كان أبعد ما يكون عن الشورى كمـ ـا قررها القرآن. وسنغض الطرف في هذه الدراسة – مؤقتًا –

عن قرارنا اختصار معلومات ثبت المصادر، لأننا في مق ام تحد لأمانتنا إزاء أمر مستقر يكاد يكون عند م ن يعب دون الرجال من ثوابت المقدسات. ومن هنا سنذكر تفاصيل النشر الدقيقة لكل معلومة نأتي بها على الوج ه الأمث ل للت دقيق الأكاديمي الذي طلبه صاحبنا.

الرحيل إلى زمن الراشدين:

موت النبي:

في حال البحث وراء مسألة الخلافة، علينا أن نتذكر أنه كانت هناك ثلاث جبهات مرشحة لهذا الأمر بعد النب ي: أولاها جبهة علي بن أبي طال ب ومع ه الهاش ميون ب ل والأمويون من قريش، وهي الجبهة التي اعتمدت فكرة وراثة الحكم. لأن عليًّا هو ابن عم النبي المباشر وربيبه ف ي بيت ه وشقيقه بعرف العرب وزوج ابنته الزهراء ووال د حفيدي ه الحسن والحسين، وهو هاشمي قرشي مُطلبي. وكلها مؤهلات تدفع به إلى مقدمة المرشحين للخلافة، ناهي ك كم ا يؤك د الشيعة من وعد علني من النبي لعلي بالخلافة عند غدير خم، وهو ما ينكره السنة.

والجبهة الثانية والمفترض أنها أقوى الجبهات هي جبهة الأنصار بزعامة سعد بن عبادة من بني الخرزج. فهم أهل المدينة وأصحابها، وبقية القرشيين بالمدينة هم ضيوف عليها في النهاية. وأن أهل يثرب هم أهل الحرب والحلقة، الذين انتصرت الدعوة بسيوفهم وانتشر شأن الإسلام بدمائهم التي بذلوها بسخاء، وببطولاتهم قامت الدولة، لكن هذه الجبهة ظلت تعاني نقصا حادًا بسبب ثاراتها القديمة بين أوسها وخزرجها، وبسبب صراعهما وتحاسدهما الدائم قبل الدعوة وبعدها.

ثم الجبهة الثالثة وهي جبهة أبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح ومن حالفهم. وقد استمدت مصادر قوتها من عدة أوجه: أولها أن أبا بكر وعمر كانا وزيري النبي، وكان أيضًا أصهاره فكان أبو بكر هو أب عائشة الحميراء زوجة النبي الأثيرة، وكان عمر هو أبا حفصة التي لم تكن في درجة عائشة، لكنها كانت حليفتها للعمل لما فيه مصلحة أبويهما. والثالث أن النبي وهو في مرض الموت قد أمر أبا بكر أن يصلي بالناس وهي الحجة التي لزمها السنة ورفعوها بمواجهة الجبهة الهاشمية دليلاً على رغبة النبي في تأمير

أبي بكر على الناس من بعده. ورغم المفترض أن هذه الجبهة كانت أضعف الجبهات حجة فيما رفعوه بوجه بعضهم من حجج، فإنها كانت الجبهة الفائزة. لأنها أحسنت التكتيك وسعت إلى هدفها بغض النظر عن أي عواطف من أي لون حتى لو كانت دينية، واستغلت بدهاء كل ضعف ممكن في الجبهات المقابلة، وهو الأمر الذي يحتاج بعض التوضيح لنرى كيف كان هدف هذه الجبهة هو الإمارة قبل كل أمر آخر، وكيف تم ترتيب خطوهم نحو الهدف منذ اللحظات الأولى لظهور علامات مرض الموت على نبيهم، بغض النظر عن الدين وشوراه. أما ماذا كان يريد النبي نفسه وهو يشعر بدنو الأجل، فهو الأمر الذي لا يمكن العثور عليه فصيحًا بقدر ما يمكن استنتاجه من حدثين هامين: الأول أنه في هذا الظرف العصيب أمر بتجهيز حملة للإغارة على الروم بقيادة زيد بن حارثة الذي لم يتجاوز السبع عشرة عامًا، وتحت إمرته أبرز الوجوه المرشحة للخلافة كأبي بكر وعمر، مع استبقائه عليا بن أبي طالب إلى جواره. وكان بعثُ جيش إلى الروم بقيادة هذا الصبي الحدث مثار احتجاج من الصحابة لأنه في النهاية بمثابة انتحار أمام جيش الروم

الهائل والمحترف، وقد فهم كل منهم ما فهم لذلك لم يتحـ ـرك هذا الجيش إلى هدفه بحجة مرض النبي، رغم أنه كان يهتف ما بين كل إفاقة وأخرى: "أنفذوا بعث أسامة" يقول اليعقوبي: "فقالها مرارًا" [3].

أما الحدث الثاني: فقد حدث عندما وجد النبي أوامره لا تنفذ أن قال لمن حوله: "إيتوني بدواة وصحيفة أكتب لكـ ـم كتابًا لا تضلوه بعده أبدًا". لكن عمرًا حال دون تنفيـ ـذ هـ ـذا المطلب بدوره وقال: "إن الرجل يهجـ ـر – وقيـ ـل يهـ ـذو – وعندكم القرآن وحسبنا كتـ ـاب الله". وبـ ـين موافـ ـق لعمـ ـر ومعارض، اشتجر الصحابة حول فراش النبي حتى أمـ ـرهم بالانصراف من حوله [4]. وهكذا أعلن عمر عصـ ـيان نبيـ ـه مرتين في لحظات تاريخية فارقة خشية أن يكون فيما يكتـ ـب النبي أو يملي خروجًا للأمر من جبهته إلى جبهـ ـة أخـ ـرى، وليس من مبرر يمكن استيضاحه من عصيان كبار الصحابة لأوامر نبيهم إلا هاجس الخلافة من بعده، لأن خروجهم مـ ـع جيش أسامة إلى الروم كان سيترك الساحة خاليـ ـة لتنصـ ـيب علي، وربما عدم عودتهم من بعث أسامة أصلاً وكـ ـان هـ ـو المرجح، مما يجعل بداية حكم علـ ـي خاليـ ـة مـ ـن مشـ ـاكل

المنافسين. لكن وجهة نظر أخرى قد ترى أن عمرًا كان يعلم أن نظام التوريث ليس من الإسلام وأن الحكم ترك شد ورى بين المسلمين، وأن ظروف النبي ومرضه احتاج ت ت دخلاً للحؤول دون إقرار توريث النظام الملكي في دي ن ي رفض الملكية ويدينها لأن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها. وإذ ـه ه وإن كان نبيًا فإن للحُمّى أفاعيلها التي قد تدفعه إلى تقرير ما يحب ويشتهي بغض النظر عن قرارات السماء. وهو ما عبر عنه عمر بكلمة (يهجر) أو (يهذو)، نازعً ا عن ـه إطلاقي ـة الصدق النبوي، ومدرجًا إياه في البشرية بكل ضعفها، نازعًا عنه أيضًا يد الطاعة، استنتاجًا أن ما يقوله في الحم ى ه و رأي بشري أضعفه المرض وأثرت فيه النوازع. لك ن أي ن الكبير الصديق في هذه اللحظات الحاسمة في التاريخ؟ وكيف ترك الجيش والناس ونبيه في نزعة الأخير واختفى؟ يق ول تاريخنا أنه استأذن النبي وذهب إلى السنح خ ارج المدين ـة ليأنس بأحداث زوجاته ابنة خارجة عند أهلها بني الح ارث، لأنه كان يومها المقرر بين دوري نسائه [5]؟! لكن يب دو أن الأمر لم يكن مجرد استمتاع الصديق بزوجته الحديثة ونبي ـه في نزعه الأخير، لأن أبا بكر كان له ضعفه الذي قد يفت في

جبهته أمام رغبات نبيه، ومن ثم كان ابتعاده، خاصة مع ما نعلمه عن حاله المعلوم في حلفه مع عمر حيث كان يترك لعمر اتخاذ القرارات الصعبة التي تحتاج إلى قوة وشخصية وقلب رجل مثل عمر. حتى توفي النبي وخله الوفي وصديقه الصّديق لازال مع امرأته. وذهب من يبلغ أبا بكر وتأخر أبو بكر، والتاريخ يقف حابسًا أنفاسه مرهفًا أسماعه للحركة التالية من الزمن.

توفى النبي وغطى أهله وجهه علامة الموت، وعلم عمر فيما تروي عائشة "فاستأذن عمر ومغيرة بن شعبة ودخلا عليه، فكشفا الثوب عن وجهه فقال عمر: واغشياه! ما أشد غشي رسول الله. ثم قاما فلما انتهيا إلى الباب قال المغيرة: يا عمر مات والله رسول الله. فقال عمر: كذبت، ما مات رسول الله ولكنك رجل تحوشك فتنة ولن يموت رسول الله حتى يفنى المنافقين [6]. أصر عمر أن النبي في إغماءة بينما من حوله غطوا وجهه واحتسبوه عند الله. واستمر عمر يصر بل ويهدد بالقتل من قال أن النبي مات ويقول: إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله قد توفى وأن رسول الله ما مات لكنه ذهب لرؤية ربه كما ذهب موسى بن

عمران فغاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع بعد أن قيل مات. والله ليرجعن رسول الله ليقطعن أيدي رجال وأرجل من يزعمون أن رسول الله مات [7]، وأخذ يرغي ويزيد على رأس الناس ويقول: "من قال إنه مات علوت رأسه بسيفي هذا وإنما ارتفع إلى السماء [8]. فقام العباس بن عبد المطلب يؤكد له "إن رسول الله قد مات وإني قد رأيت في وجهه ما لم أزل أعرفه في وجوه بني عبد المطلب عند الموت"، و"أن رسول الله يأسن كما يأسن البشر.. فادفنوا صاحبكم" [9].. وعمر يهدد ويهدد، وجاء سالم بن عبيد بأبي بكر من السنح ليصل وعمر واقف على رؤوس الناس مشهرًا سيفه مزيد الشدقين، يصرخ أن النبي لم يمت وأنه سيقوم ليقطع أيدي من قالوا بموته وليصلبهم. ووقف أبو بكر يقول: "من كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ومن كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ثم قرأ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل.. فهدأ عمر وقال: هذا في كتاب الله؟ قال نعم [10].

وهنا هل نلوم أبا الحسن العسكري فقط لمجرد أنه شيعي عندما يلحظ أن عمرًا قام بتمثيلية محبوكة لم يغير رأيه

فيها لا لكلام المغيرة ولا بقول العباس عم النبي.. ولم يهدأ حتى وصل أبو بكر فسكن واطمأن؟ وهل نستنكر تساؤل أبو الحسن وهو يتساءل: "هل كان الباعث لعمر في إشهاره السيف وتهديد من قال أن النبي مات، حبه لرسول الله وحزنه على فقده؟.. أم صح رأي ابن أبي الحديد.. إن عمر لما علم أن رسول الله مات خاف من وقوع فتنة في الإمامة وتغلب أقوام عليها إما من الأنصار أو من غيرهم، فاقتضت المصلحة عنده تسكين الناس، فأظهر ما أظهر وأوقع تلك الشبهة في قلوبهم حراسة للدين والدولة إلى أن جاء أبو بكر/ ابن أبي الحديد 1/ 129". ثم يلحظ أبو الحسن أن عمرًا رغم كل هذا الحب المعلن من عمر لنبيه وإشهار السيف لقتل من يقول أن النبي قد مات، قد ترك نبيه وهرع مع أبي بكر إلى سقيفة بني ساعدة حيث اجتمع الأنصار لبحث شأن الخلافة، وتركوا نبيهم بين أهله يغسلونه ويكفنونه ويدفنونه في منتصف الليل دون أن يحضروا غسله ولا تكفينه ولا دفنه لانشغالهم في السقيفة بالصراع على الإمارة مع الأنصار، بينما غاب علي والهاشميون عن السقيفة لاهتمامهم بجثمان نبيهم فيما يرى الشيعة، أو لأنهم جبنوا عن مواجهة الأنصار

في السقيفة فيما يرى السنة، وأن أبا بكر وعمر استحقاها لأخذهم المبادرة لمواجهة الأنصار وهم في بلدهم وعلى أرضهم.

أحداث السقيفة:

اجتمع الأنصار في السقيفة لتولية سعد بن عبادة وأتوا به وهو مريض ملفوف. ووصل أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح ومعهم رهط من مؤيديهم من المهاجرين، بينما سعد بن عبادة يخطب في الأنصار قائلاً: "يا معشر الأنصار لكم سابقة في الدين وفضيلة في الإسلام ليست لأحد من العرب. إن محمدًا لبث في قومه بضع عشرة سنة يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأوثان، فما آمن به إلا القليل. وما كانوا يقدرون على إعزاز دينه ولا على دفع ضيم عنه حتى رزقكم الله الإيمان به وبرسوله، فكنتم أشد الناس على عدوه حتى استقامت العرب لأمر الله طوعًا أو كرهًا، فدانت لرسول الله بأسيافكم، ولكم أن تستبدوا بهذا الأمر من دون الناس فإنه لكم دونهم فأجابه الجميع أن قد وفقت وأصبت الرأي ونحن نوليك هذا الأمر".

وخطب أبو بكر مذكرًا الأنصار أن المهاجرين أول من آمن من العرب، وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر بعده لا ينازعهم ذلك إلا ظالم" ثم ذكر فضل الأنصار وقال: "فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء".

فقام الأنصاري الحباب بن المنذر يخاطب قومه: "يا معشر الأنصار، املكوا عليكم أمركم فإن الناس (أي المهاجرين) في فيئكم وفي ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم، فإن أبي هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنهم أمير".

فرد عمر على هذا المنطق بقوله: "هيهات، لا يجتمع اثنان في قرن.. والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، لكن العرب لا تمتنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم.. فمن ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته".

ومرة أخرى يرد الحباب مخاطبًا قومه: "يا معشر الأنصار املكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموهم

فأجلوهم عن هذه البلاد وتولوا عليهم هذه الأمور فـ أنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنه بأسيافكم دان لهذا الدين مـ ن لـ م يكن يدين به. أنا جذيلها المحك وعذيقها المرجب، أما والله لو شئتم لنعيدنها جذعة، والله لا يرد عليّ أحد إلا حطمت أنفـ ه بالسيف، فقال عمر: إذن يقتلك الله، قال: بل إياك يقتل (فوطأ عمر في بطنه ودس في فيه التراب في روايـ ة أبـ ي بكـ ر الجوهري في ابن أبي الحديد 2/ 16). فقال أبو عبيـ دة بـ ن الجراح: يا معشر الأنصار كنتم أول من ناصـ ر وآزر فـ لا تكونوا أول من بدل وغير. فقام بشير بن سعد وكان حاسـ دًا لسعد بن عبادة فقال:.. ألا أن محمدًا من قريش وقومه أحـ ق به، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبدًا. فقال أبـ و بكر: هذا عمرو هذا أبو عبيدة فأيهما شئتم فبايعوا.. فقالـ ت بعض الأنصار لا نبايع إلا عليا قال عمـ ر: فكثـ ر اللغـ ط وارتفعت الأصوات حتى تخوفت الاختلاف فقلت لأبي بكر، أبسط يدك لأبايعك فلما ذهبا ليبايعاه سبقهما إليه بشير بن سعد فبايعه فناداه الحباب بن المنذر: يا بشير عُقت عقاق!! أنفست على ابن عمك الإمارة؟.. فلما رأت الأوس ما صنع بشير بن سعد وما تدعو إليه قريش وما تطلب الخزرج من تأمير سعد

بن عبادة قال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير وكان أحد النقباء: والله لئن وليتها عليكم الخزرج مرة لازالت لهم عليكم.. فقوموا بايعوا أبا بكر فقاموا إليه فبايعوه.. فوطئوا سعد ابن عبادة فقال أناس من أصحاب سعد: اتقوا سعدًا ولا تطأوه فقال عمر: اقتلوه قتله الله وفي رواية بلسان عمر: ثم وثبنا على سعد بن عبادة وهو مريض فوطأناه فقد خشيت إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة، فإما أن نتابعهم أو نخالفهم فيكون فسادًا". ثم قام عمر على رأس سعد فقال: "لقد هممت أن أطأك حتى تتنذ عضدك. فأخذ قيس بن سعد بلحية عمر فقال: والله لو حصصت منه شعرة ما رجعت وفي فيك واضحة. فقال أبو بكر: مهلاً يا عمر الرفق هنا أبلغ، فأعرض عنه عمر، فقال سعد لعمر: أما والله لو أن بي قوة ما أقوى على النهوض لسمعت مني في أقطارها وسككها زئيرًا يحجرك وأصحابك. أما والله إذا لألحقنك بقوم كنت فيهم تابعًا غير متبوع. احملوني من هذا المكان، فحملوه فأدخلوه داره.. وجاء البراء بن عازب فضرب الباب على بني هاشم وقال: يا معشر بني هاشم بويع أبا بكر، فقال

بعضهم لبعض: ما كان المسلمون يحدثون حدثًا نغيب عنه ونحن أولى بمحمد، فقال العباس: فعلوها ورب الكعبة" [11].

هذه مع محاولة الإيجاز أحداث السقيفة منقولة بنصوصها من المصادر الإسلامية الكبرى.. وهي الأحداث التي لابد أن تستدعي عليها كثير من الملاحظات.

1- أن أهل المدينة سواء أهلها الأنصار أو من سكنها من المهاجرين قد احتسبوا أنفسهم أصحاب الحق في الخلافة دون سائر العرب، فلم ينتظروا أن يعلنوا العرب خارج المدينة ليشركوهم معهم للترشيح أو حتى للإدلاء بموافقة على من تم اختياره من أهل المدينة، وإذا كان القرآن قد ترك الأمر، أي الحكم شوري مفتوحة لكل المسلمين، فقد كان اجتماع السقيفة وما جرى فيه هو أول مخالفة صريحة للقرآن، فعلها صحابة النبي الكبار، أو بتعبيره العباس بن عبد المطلب المدهوش المستنكر "فعلوها ورب الكعبة"!؟

2- الملحظ الثاني هو ما قدمه كل مرشح من مؤهلات الترشيح سواء من الأنصار أو فريق أبي بكر، فلم يبرز موقف واحد أو عبارة واحدة تشير إلى اهتمامهم بمن هو أصلح للمسلمين والإسلام والدولة من حيث الكفاءة، ولم

يفاضلوا مثلاً بين صفات المرشح الأنصاري سعد بن عبادة أو صفات أبي بكر، بل تعصب كل فريق لجماعته دون أي اعتبار آخر، وهو كسر آخر لأساس عظيم من أسس الإسلام عندما كان شاغله الأساسي هو كسر العصبية القبلية والتخلي عنها والتعالي عليها، وهو الأمر الذي لم يبد له أي أثر في سلوك الصحابة في السقيفة، في شأن يمس كل المسلمين.

3- أن فريق أبي بكر قد قدم مقابل الأنصار احتجاجًا باطلاً بمضمون أكثر بطلانًا. وربما كانت حجة الأنصار بأنهم من نصروا الإسلام بسيوفهم ونشروه بدمائهم أكثر قبولاً من حجة الفريق البكري الذي لجأ إلى فكرة وراثة المنصب في القبيلة" من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته" كما قال عمر. فالحجة باطلة بمنطق الإسلام وروحه، لأنه لو كان الأمر كذلك لأعطاه لأهله الهاشميين مباشرة ودون لزوم لحكاية الشورى برمتها بآيات صريحة واضحة. والمدهش أن أصحاب الحجة لم يلزموا أنفسهم بمضمونها لأن الخلافة الصحيحة لم تكن غرضهم، والدين لم يكن هدفهم، ومصالح الناس ليست موضوعهم، لأنه لو كانت الحجة صحيحة لسلموا الخلافة ببساطة لعلي بن أبي طالب

الذي عقب على الاحتجاج البكري العمري بأحقيتهم الخلافة لأنهم شجرة النبي العشائرية بقوله: "احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة"!!

4- إن تأمير أبي بكر جاء خطفًا على عادة العرب التليدة في حركات سريعة استغل فيها عمر تحاسد الأنصار وقال لأبي بكر: أبسط يدك أبايعك. وبحسابات المصالح أو التحاسد والتباغض هرع كل صاحب موقف ليضرب على يده بينما لجأ عمر إلى العنف مع مرشح الأنصار وهو على الأرض ملفوفًا فوطأه هو ومن معه ليقيموا للمسلمين خليفة بدون حضور المسلمين أو من يمثلهم. وكما لو كان أهل السقيفة هم المسلمون في الأرض دون غيرهم. وتعبيرًا عن هذه (الخطفة) أو (الفلتة) التاريخية جاءت عبارة عمر بن الخطاب من بعد: "إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه". وهو رأي يدين أصحابه بل ويصدر عليهم حكمًا يتناسب مع جسامة الحدث في حق الإسلام والمسلمين، حتى لم يجد له عمر سوى "اقتلوه" جزاءً. في اعتراف تاريخي يليق بعمر.

5- إن ما حدث في السقيفة وما تلاه من استخلاف أبي بكر لعمر كما سبق وشرحنا، شوه مفهوم الشورى نفسه، فكلها كانت ابتعادًا متواترًا عن قرارات الإسلام ومسخًا لمعنى الشورى وضحكًا على ذقون المسلمين وتزييفًا لوعيهم، أعطى لمن جاء بعدهم من الحكام المتغلبين بالقوة والذين سلموا المسلمين الخسف ومارسوا عليهم أبشع صنوف الطغيان، أعطاهم الحجة وإمكانية تزييف مقاصد القرآن لأسوأ المقاصد، وهو ما برز واضحًا زمن معاوية ابن أبي سفيان عندما رفع راية العصيان في خلافة علي ابن أبي طالب. عندما انحاز محمد بن أبي بكر إلى جانب علي، فبادره معاوية برسالة توضح لنا أي جناية ارتكبت في السقيفة، يقول معاوية لابن أبي بكر: "كنا وأبوك فينا نعرف فضل ابن أبي طالب وحقه.. فلما قبض الله نبيه.. كان أبوك وفاروقه أول من ابتزه حقه وخالفه على أمره. على ذلك اتفقا واتسقا.. فإن يك ما نحن فيه صوابًا فأبوك استبد به ونحن شركاؤه، ولولا ما فعل أبوك ما خالفنا ابن أبي طالب ولسلمنا إليه. ولكنا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا فأخذنا بمثله، فعب أباك بما بدا لك أو دع ذلك، والسلام على من أناب" (12).

6- أن عدم التـ أني وتبليـ غ المسـ لمين والانتظـ ار لحضور وفود القبائل لاختيار خليفة حسب الشورى القرآنية، وخطفها خطفًا، أدى إلى عصيان القبائل بمنعها الزكاة عـ ن العاصمة تعبيرًا عن عدم الاعتراف بخلافة أبي بكر، وهو ما أدى إلى حروب طاحنة سالت فيها دماء مسلمين بيد مسلمين، لم يسل مثلها في تاريخ الجزيرة، فمن لهذه الدماء؟ وفـ ي أي أعناق نضعها؟ مع إصرار أبي بكر على فرض نفسه أميـ رًا لكل العرب، وأن عليهم أن يقبلوا به وإن رفضوا وعبروا عن رفضهم بمنع أداة ضريبة المال أصبحوا مرتـ دين.. أليسـ ت هذه هي الديكتاتورية كاملة المواصفات؟

7- أن أبا بكر ومن جاء بعده من الراشدين. لم يف هو ولا هم بالوعد البكري للأنصار "منـ ا الأمـ راء ومـ نكم الوزراء"، بل يلحظ المطالع لكتب التاريخ الإسـ لامي كيـ ف غطى الأنصار ساحة تاريخ الدعوة وهي تتنقل من نصر إلى نصر، وبوجودهم الدائم والرائع في كل صفحة وفـ ي كـ ل سطر، لكن هذه الكتب نفسها تفتقد أي ذكر للأنصـ ار بعـ د خلافة أبي بكر حتى خرجوا من ساحة التاريخ الإسلامي دون أن يأخذوا على ما قدموا من دماء وشهداء ومواقـ ف سـ وى

تحقق الوعد بالجنة إن شاء الله. أما الفريق البكري فقد نال حظوظه في الدنيا.. وفي سجلات التاريخ.. وبالطبع في الجنة!!.. إن شاء الله.

8- وضمن الشهادات المباشرة الواضحة على أن خلافة أبي بكر لم تكن شورى بأي معنى، يجد المطالع العديد من الشهادات نختار من بينها شهادة كبيرين من كبار ذلك الزمان، الأولى شهادة عمر التي قدمناها وصدرنا بها موضوعنا، لكن في تفاصيل تلك الشهادة العمرية اعترافًا واضحًا بخروج تأمير أبي بكر على معنى الشورى الإسلامية، ولنقرأ معًا قوله على المنبر وهو خليفة: "بلغني أن فلانًا قال: والله لو مات عمر بن الخطاب لبايعت فلانًا. فلا يغرن أمرؤًا أن يقول: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة فتمت، وأنها كانت كذلك إلا أن الله قد وقى شرها، وليس فيكم من تنقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر. فمن بايع رجلاً عن غير مشورة المسلمين، فإنه لا بيعة له هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا" [13].

هذه شهادة أحد المتآمرين على المسلمين لتأمير أبي بكر وهو من بعده دون شورى. أما الشهادة الثانية فهي

للعباس عم النبي وأحد كبار بني هاشم الذين عارضوا ترشيح أبي بكر وامتنعوا عن بيعته، مما وضعه في مركز حرج أمام بقية العرب المعارضين لبيعته. فتشاور أبو بكر مع مؤيديه عمر بن الخطاب وأبي عبيده ابن الجراح والمغيرة بن شعبة "فقال: ما الرأي؟ قالوا: الرأي أن تلقى العباس بن عبد المطلب فتجعل له في هذا الأمر نصيبًا يكون له ولعقبه من بعده، فتقطعون به على ناحية علي بن أبي طالب حجة لكم على عليّ إذا مال معكم" وهو ما يعني أن الخليفة ورجاله قرروا تفكيك جبهة علي وأهل الهاشميين برشوة عمه العباس ليميل معهم. وقالوا له: "لقد جئناك ونحن نريد لك في هذا الأمر نصيبًا يكون لك ولمن بعدك في عقبك" فهو نصيب سينمحونه له من مال المسلمين وسلطانهم موروثًا في نسله من بعده دون المسلمين. وأراد ابن الخطاب أن لا يشعر العباس بضعف موقفهم بقوله له "إنا لم نأتكم لحاجة إليكم ولكن كرهًا أن يكون الطعن فيما اجتمع عليه المسلمون منكم". لكن ليجيبه العباس: "إن الله بعث محمدًا نبيًا.. حتى قبضه الله.. فخلى على المسلمين أمورهم ليختاروا لأنفسهم مصيبين الحق لا مائلين بزيغ الهوى. فإذا كنت برسول الله

احتججت، فحقنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين احتججت فنحن منهم.. وإن كان هذا الأمر إنما وجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين. وما أبعد قولك أنهم طعنوا عليك من قولك أنهم اختاروا ومالوا إليك!! وما أبعد تسميتك بخليفة رسول الله من قولك: خلى على الناس أمورهم ليختاروا فاختاروك!! فأما ما قلت إنك تجعله لي، فإن كان حقًا للمؤمنين فليس لك أن تحكم فيه، وإن كان لنا فلم نرض ببعضه دون بعض؟"[14].. أليست هذه بدورها شهادة صدق أم كان العباس مدلسًا مثلنا؟ وهل كان عمر يدلس بدوره متحالفًا معنا كاذبًا ضد أبي بكر؟ أم ترى العيب مرة أخرى في تدليسنا نحن على المصادر لأننا فقط علمانيون وها هي كما طلب السيد الناقد على أعين الناس؟ فهلا راجع مصادر المؤمنين؟ أم أنه يعلم ويخدع الدين؟ أم تراه يخدع من يؤمن أنه رب العالمين؟

9- أما العنف الذي مارسه خليفة المسلمين غير الشرعي لإثبات شرعيته بالقوة فقد انفلت عقاله في المضارب والبوادي، وكان بداية لتصفية آل بيت الرسول عبر نقلات معلومة في تاريخنا الدموي المرعب.

ومع فشل محاولة الرشوة لجأ الخليفة إلى طلب بيعة علي بن أبي طالب والهاشميين بالقوة، وأمر عمرًا أن يأتيـ ـه بعلي والهاشميين "ائتني به بأعنف العنف". وإن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس نار ليضرم عليهم الدار فلقيتهم فاطمة فقالت: يـ ـا بن الخطاب أجئت لتحرق علينا دارنا، قال: نعم أو تـ ـدخلوا فيما دخلت فيه الأمة" [15] أو برواية ابن قتيبة: "فبعث إلـ ـيهم عمر. فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، فقال: وإن؟!" [16]، ويقول اليعقوبي أن فاطمة صرخت فيهم: "والله لتخرجن أو لأكشفن شعري وأعجن إلى الله" [17]. ومن جانبه يرى الشيخ خليل عبد الكريم أن وجود فاطمة كان سندًا وشرعًا لتولي علي الخلافة ولو امتد بها العمر لحدث ذلـ ـك، لكنها ماتت بعد ستة أشهر من موت أبيها ولم تبلغ من عمرها الثلاثين، وأنه لم يعهد الموت المبكر في بني هاشم. ويتساءل "هل موت فاطمة بتلك الصورة المفاجئة كان هو الحل الأكثر دهاء لإزاحة فاطمة من الطريق" [18].

لكن الشيخ خليل هنا لا يجد دعمًا لرأيـ ـه بمصـ ـادر مباشرة تشير إلى هذا الاغتيال، لكننا نعلم أن هناك عمليـ ـات

اغتيال قد جرت ضد الرافضين لولاية أبي بكر، خاصة إذا كانوا من الأسماء اللامعة مثل سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري الذي أصر على رفض مبايعة أبي بكر ورفض مبايعة عمر من بعده، وترك المدينة وهاجر إلى الشام، وهناك تم قتل هذا الصحابي الكبير. وقال مأثورنا السني أن الجن قد قتلته لأنه بال قائمًا. ولا تفهم سر علاقة البول قائمًا بغضب الجن. وسجلوا في ذلك شعرًا قالته الجن:

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة

ورميناه بسهمين فلم نخطئ

فؤاده وإن؟!

هذا بينما هناك روايات أخرى كما عند البلاذري في أنساب الأشراف 1/ 589 "أن سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر وخرج إلى الشام فبعث عمر رجلاً وقال: ادعه إلى البيعة واحتل له، فإن أبى فاستعن الله عليه. فقدم الرجل الشام فوجد سعدًا في حائط بحواريين فدعاه إلى البيعة فقال: لا أبايع قرشيًا أبدًا. قال فإني قاتلك.. فرماه بسهم فقتله، وهكذا استعان عليه الله!! ونسمع هنا أبيات شعر أخرى لا تعترف بعداء الجن لسعد، تقول:

يقولون سعد شكت الجـ ن   ألا ربمـ ـا صـ ـححت دينـ ـك
قلبـ . . . . ـه   بالغـ . . . . در
وما ذنب سعد أنـ ـه بـ ـال   ولكن سعدًا لم يبايع أبا بكر
قائمـً . . . . ـا   (19)

هذه بإيجاز سيرة الشيخين أبي بكر وعمر في تـ ولي الخلافة، وهي كما أتضح من سردها لا تشير إلـ ـى تدليسـ ـنا نحن بقدر ما تشير إلى تدليس الخطاب الإسـ ـلامي والكـ ـذب المشيخي على المسلمين وإلى رغبة محمومـ ـة فـ ـي توسـ ـيع ساحة التقديس الإسلامية تضعهما كأسياد مقدسين للمسـ ـلمين. وتوضح إلى أي حد وصلت غواية الولاية ولمعـ ـة الرئاسـ ـة إزاء الدين.

ومرة أخرى نؤكد أنه ما كان هذا موضوعنا، ومـ ـا كان يشغلنا إلا في أمثلة سريعة ضـ ـربناها فـ ـي موضـ ـوعنا الأسبق حول أزمة الديمقراطية اليوم في بلادنا، لكن أصحاب الخطاب الإسلامي لازالوا يصرون على الخداع في زمن لم يعد فيه وقت نضيعه بحثًا في سراديب الماضي، وهدر الجهد فيما لا جدوى من ورائه، إزاء خداع ديني نفعـ ـي انتهـ ـازي ضد الناس والبلاد، حول مشاكل نظرية أدت بنا إلى القبـ ـوع

عند نقطة حضارية تبعد ألفًا وأربعمائة عام إلى الوراء مـ ن زماننا نستمتع فيها بضرب تعظيم سلام للأسـ ياد، وتخـ ريج الإرهاب دفعات وراء دفعات لنثبت لعالم اليوم أنه مع مثلنـ ا يصبح السيف أصدق أنباء من الكتب. وأنـ ـه مـ ـع ضـ ياعنا ولكاعنا الهائم في زمن موتي التاريخ لا حل لنا معه سـ وى صاروخ كروز وأخواته فهما الأسرع والأنجح. وعنـ دما لا نعود نشكل سوى دمل في مؤخرة الإنسانية فـ إن الجراحـ ـة تكون هي الحل الوحيد، وما أبلغ تعبير الأستاذ وحيد حامـ د على غلاف كتابه يخاطب المسلمين: (استيقظوا.. أو موتـ وا) ختامًا لهذه الرحلة غير الممتعة إلى زمن.. الراشدين؟!!

الهوامش

1- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الفكر العربي بمشاركة دار صادر، بيروت، طبعة 1979، ج2، ص 425.

2- السهيلي: الروض الأنف، ويشمل سيرة ابن هشام مع شروح السهيلي عليها، والمرجع هنا ابن هشام، دار المعرفة، بيروت، ط 1978، ج4، ص 261.

3- اليعقوبي: التاريخ، دار صادر، بيروت، د. ت، المجلد الثاني، ص 113.

4- ابن سعد: الطبقات الكبير، دار الفكر العربي، البلد والتاريخ غير مذكور، مج 2، القسم الثاني، ص 36 – 38.

انظر أيضًا صحيح مسلم 5/ 67 باب ترك الوصية.

5- الطبري: التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 2001، المجلد الثاني، ص 231.

6- ابن كثير: البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، المجلد الثالث، الجزء الخامس، ص 212.

7- الطبري: سبق ذكره، مج 2، ص 222.

8- أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ج1، ص 219.

9- ابن سعد: الطبقات، سبق ذكره، مج 2، قسم 2، ص 53.

10- ابن سعد: الطبقات، مج2، قسم 2، ص 54، انظر أيضًا ابن ماجه: السنن: الحديث 1627.

11- ارجع في أحداث السقيفة إلى المصادر التالية مفصلة:

- الديار بكري: تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، دار صادر، بيروت، د. ت، ج2، ص 167 – 196.

- الطبري: التاريخ، سبق ذكره، مج 2، ص 234 – 246.

- ابن كثير: البداية والنهاية، سبق ذكره، مج 3، ص 215 – 217.

- ابن الأثير: الكامل، سبق ذكره، مج2، ص 325 – 332.

- وبقية مصادر التاريخ الإسلامي والسير على اتفاق.

12- المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة الإسلامية، بيروت، د. ت، ج3، ص 21.

13- السهيلي: الروض، ابن هشام السيرة، سبق ذكره، ج4، ص 261.

14- اليعقوبي: التاريخ، سبق ذك ره، م ج 2، ص 125 - 126.

15- أبو الفدا: التاريخ، سبق ذكره، ج 1، ص 219.

16- ابن قتيبة الدينوري: الإمامة والسياسة، دار الأض واء، بيروت، 1990، ج1، ص 30.

17- اليعقوبي: التاريخ، سبق ذكره، مج2، ص 126.

18- خليل عبد الكريم: شدو الربابة بمعرفة أحوال الصحابة، دار سينا، القاهرة، ط1، ج2، ص 326.

19- سليمان حريتاني: توظيف المح رم، دار الحص اد، دمشق، ط 1، سنة 2000، ص 366.

اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد

من أعمال المؤلف

1- رب الثورة: أوزيريس وعقيدة الخلود في مصر القديمة.

* ط 1 دار فكر، القاهرة، 1988.
* ط2 المركز المصري لبحوث الحضارة، 1999.

2- النبي إبراهيم والتاريخ المجهول.

* ط1 دار سينا، القاهرة، 1990.
* ط2 مدبولي الصغير، القاهرة، 1996.

3- الأسطورة والتراث.

* ط1 دار سينا، القاهرة، 1991.
* ط2 دار سينا، القاهرة، 1993.
* ط3 المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، 1999.

4- الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية.

* ط1 مجلة (مصرية) موجز، العدد التاسع، أكتوبر 1986.
* ط2 دار سينا، القاهرة، 1990.
* ط3 مدبولي الصغير، القاهرة، 1996.

5- حروب دولة الرسول.

* ج1 دار سينا، القاهرة، 1993.
* ج1، ج2 مدبولي الصغير، القاهرة، 1995.
* الجز آن معًا، مدبولي الصغير، القاهرة، 1995.

6- قصة الخلق: منابع سفر التكوين.

* ط1 عيبال، قبرص، 1994.

* ط2 المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، 1999.

7- إسرائيل: التوراة والتاريخ والتضليل.

* ط1 عيبال، قبرص، 1994.

* ط2 دار قباء، القاهرة، 1997.

8- رب الزمان.

* ط1 مدبولي الصغير، القاهرة، 1995.

* ط2 دار قباء، القاهرة، 1998.

9- السؤال الآخر: الكتاب الذهبي، روز

* اليوسف، القاهرة، 1997.

10- النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة.

* المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، 1999.

11- الفاشيون والوطن.

* المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، 1999.

12- الإسلاميات.

* المركز المصري لبحوث الحضارة، القاهرة، 2001.

13- الإسرائيليات.

* القاهرة، 2002.

14- شكرًا.. بن لادن!!

* دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003.